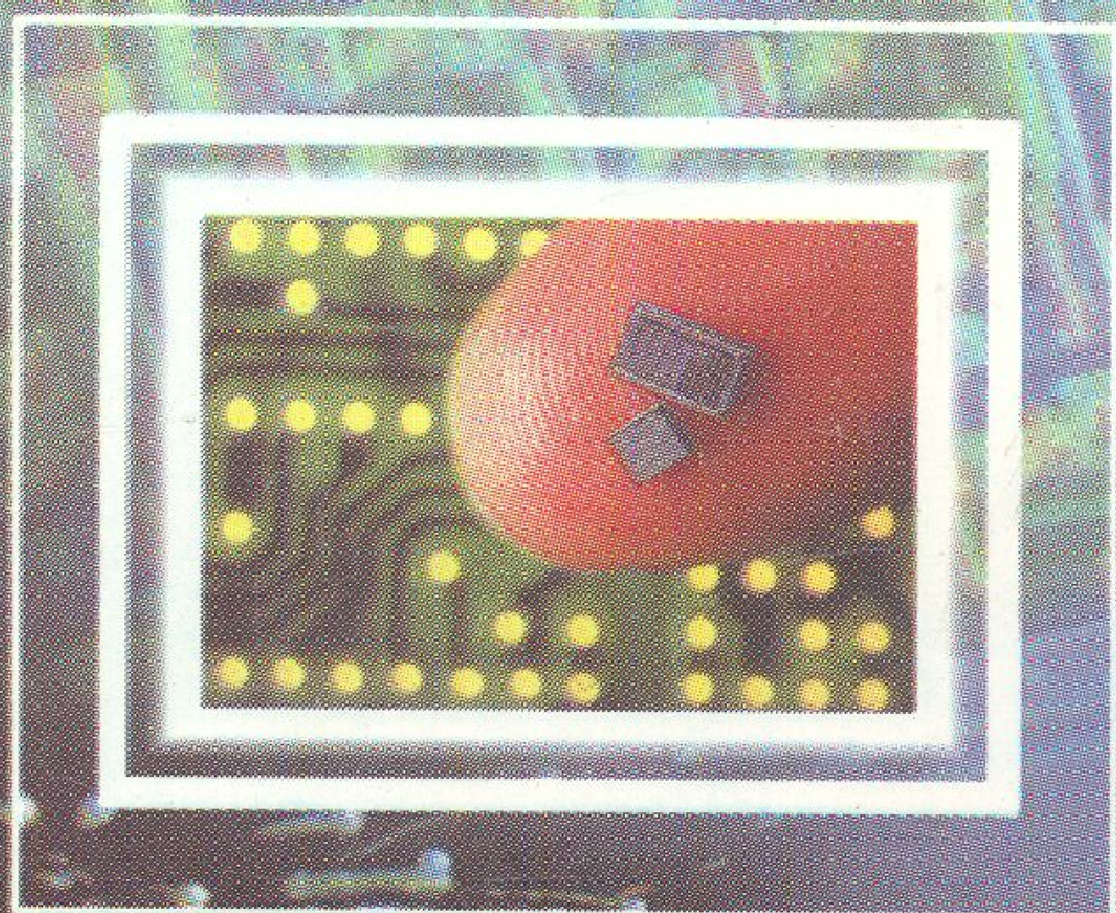
المعلوماتية وحضارة العولمة

رؤية نقدية عربية



السيد يسين



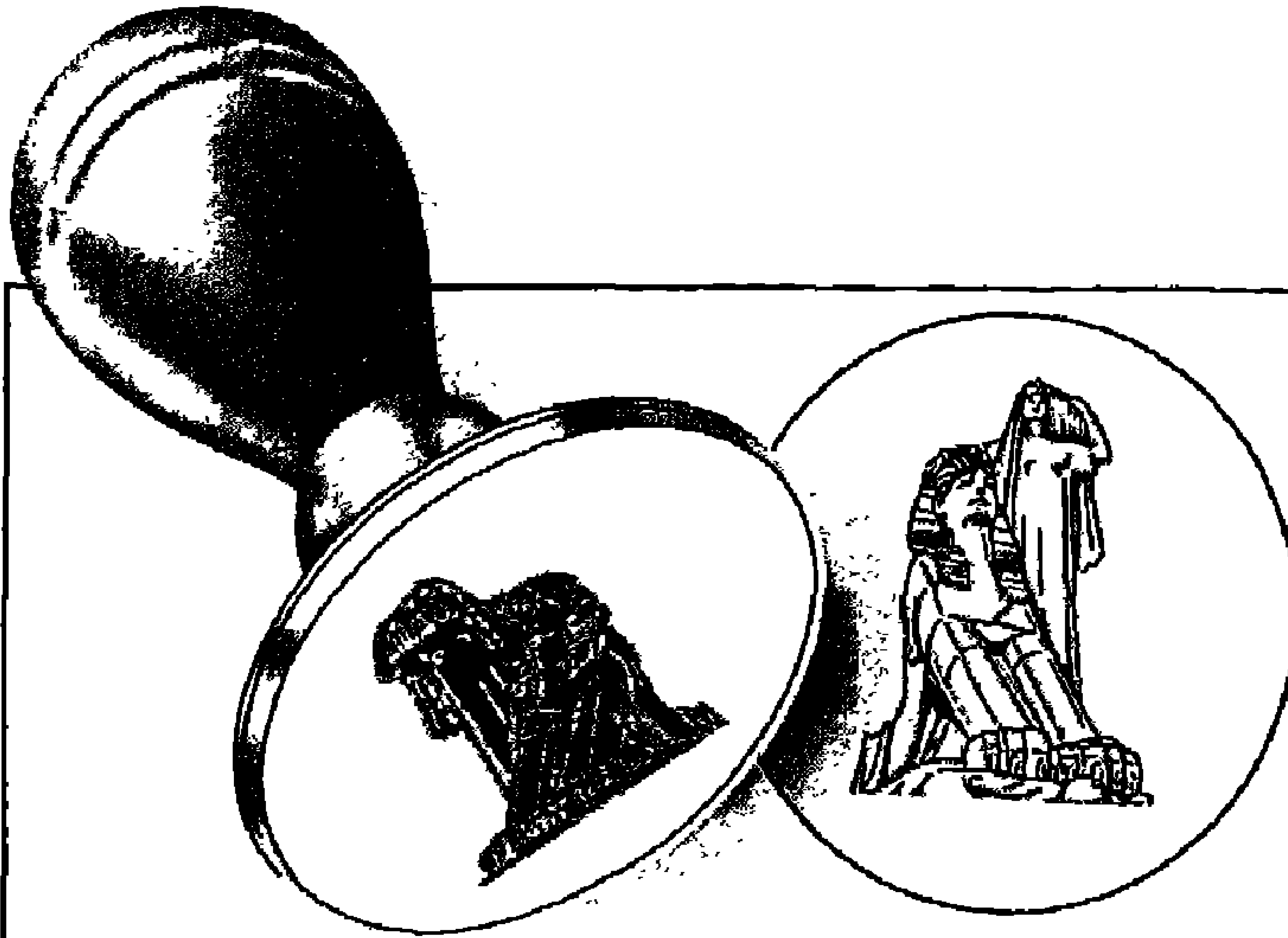
نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨

المعلوماتية وحضارة العولمة

رؤية نقدية عربية

السيد يسين

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨



اسم الكتاب	المعلوماتية وحضارة العولمة.. رؤية نقدية عربية .
اسم المؤلف	السيد يسين .
اشراف عام	داليا محمد إبراهيم
تاريخ النشر	يناير ٢٠٠١
رقم الإيداع	١٥٣٣ / ٢٠٠٠ م .
الترقيم الدولى	I . S . B . N 977 - 14 - 1485 - 8
الناشر	دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
المركز الرئيسى	٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة .
	مدينة السادس من أكتوبر .
	ت: ٣٣٠٢٨٧ / ٠١١ (١٠ خطوط)
مركز التوزيع	فاكس: ٠١١/٣٣٠٢٩٦
	١٨ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة .
	ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٠٢/٥٩٠٨٨٩٥
إدارة النشر	فاكس: ٠٢/٥٩٠٣٣٩٥ ص.ب: ٩٦ الفجالة .
	٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة .
	ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٠٢/٣٤٧٢٨٦٤
	فاكس: ٠٢/٣٤٦٢٥٧٦ ص.ب: ٢٠ إمبابة .

الإهداء



إلى أخى العزيز

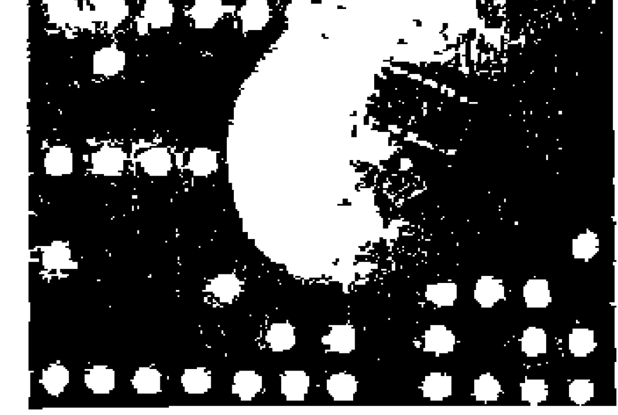
اللواء فؤاد يسين

وريث التقاليد العسكرية المصرية العريقة

والمثقف الملتزم بقضايا أمته العربية

فهرس إجمالى

مقدمـــة



هناك إجماع بين الباحثين فى العلم الاجتماعى على أن الإنسانية تنتقل فى الوقت الراهن إلى طور حضارى جديد ، فى ظل سيادة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، باعتبارها عملية تاريخية ، وبتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية ، وثورة الاتصالات الكبرى ، التى تقع المعلوماتية فى قلبها ، ورمزها البارز هو شبكة الإنترنت بلا جدال .

وموضوعات الأبحاث التى يضمها كتابنا الذى نقدم له تدور حول عدد من المحاور الأساسية التى شغلتنى طوال مسيرتى الأكاديمية . فقد اهتممت منذ زمن بسوسيولوچيا الإعلام على المستوى العالمى والقومى والقطرى ، إدراكا منى لأهميته الكبرى فى تشكيل العقول وهندسة الوجدان وبناء الوعى الاجتماعى . لذلك كان من المنطقى أن أهتم فى الوقت الراهن بثورة المعلوماتية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية . ومن ناحية أخرى أتاحت لى نزعتى القومية العربية المبكرة أن أهتم اهتماما مكثفاً بالمجتمع العربى ، ولا أقنع فى بحوثى بدائرة محصورة فى المجال القطرى .

وقد شاركت فى عديد من المؤتمرات العلمية والفكرية العربية ، وأسهمت فى إنتاج مراجع عربية تتضمن أعمال ندوات فكرية خططت لها وأسهمت ببحوثى فى أعمالها ، بالإضافة إلى إنتاجى العلمى الخاص والذى يبرز فيه على وجه الخصوص كتابان ، هما الوعى القومى المحاصر : أزمة الثقافة السياسية العربية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٠) والزمن العربى والمستقبل العالمى (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٩٩) . ولا ينفى ذلك أننى فى أبحاثى وكتبى

الأخرى كان المنظور العربى ماثلا فى ذهنى تماماً ، إدراكا منى أن هناك قواسم مشتركة بين المجتمعات العربية المختلفة ، وإن كان هذا لاينفى خصوصيتها الثقافية .

ولعل ذلك هو الذى دفعنى أن أكتب سلسلة مقالات تمثل الباب الثانى من الكتاب موضوعها «العرب على مشارف الألفية الثالثة» . وقد حاولت فيها أن أرصد الحصاد العربى للقرن العشرين ، مع استشراف لتحديات المستقبل .

وفى إطار إعدادى لكتاب «الشخصية العربية بين مفهوم الذات وصورة الآخر (القاهرة : الطبعة الأولى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٧٣ ، والطبعة الرابعة ، مدبولى ١٩٩٣) اهتممت اهتماما خاصا بموضوع النقد والنقد الذاتى بحكم تحليلى للكتابات الإسرائيلية المغرضة ، التى حاولت من خلال حملة نفسية شرسة زعزعة اليقين بفاعلية الشخصية العربية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، بالإضافة إلى اهتمامى الخاص بموجة النقد الذاتى العربى التى بدأت عقب الهزيمة . ولم يتوقف اهتمامى بهذا الموضوع لأننى عددت إليه مرة أخرى فى دراسة نشرت فى كتاب «المأزق العربى» الذى صدر عن مؤسسة الأهرام عام ١٩٨٦ وحرره لطفى الخولى ، وكان عنوانها «خطاب الأزمة وأزمة الخطاب فى الموجة الرابعة من موجات النقد الذاتى» ولذلك جمعت عددا من مقالاتى فى الباب الثالث تحت هذا العنوان الدال «النقد والنقد الذاتى» والذى هو إشارة لاستمرارى فى الاهتمام بالموضوع . ويمكن القول أننى اهتممت منذ وقت مبكر بالدراسات المستقبلية ولى فيها كتابات ودراسات متعددة ، ومن هنا اهتممت فى الباب الرابع بمعالجة عديد من الموضوعات الخاصة بالمستقبليات من جهة وبالشباب من جهة ثانية . واهتمامى بالشباب كفئة اجتماعية متميزة على المستوى العالمى يعود إلى السبعينيات ، حيث حفل هذا العقد بثورات الطلبة والشباب فى بلاد عديدة . ومن هنا نشرت دراسة فى مجلة الكاتب عام ١٩٧٠ ، كانت عبارة عن بحث تقدمت به للمؤتمر الدولى للعلوم السياسية الذى انعقد فى بيروت فى نفس السنة ، وكان عنوانه «مشكلات الشباب نظريا وعقائديا» . وقد رصدت فيه ثورة الشباب فى الستينيات . ومن هنا حين عالجت اقتحام شباب التسعينيات لعالم الإنترنت واستشرافه للمستقبل ، رأيت مناسبا أن أبدأ بعرض دراستى القديمة لكى يكون الحديث موصولا بين ثورة الشباب فى الستينيات ، واقتحام الشباب للإنترنت فى التسعينيات ، وهكذا انتقل

الشباب من إشعال الثورة الثقافية والسياسية إلى الإسهام بفعالية ـ باعتبارهم جيل المستقبل ـ فى ثورة المعلوماتية فى الوقت الراهن .

وليس هناك من شك فى أن بروز نمط حضارى جديد هو مجتمعات المعرفة ، من شأنها أن تجعل المعرفة من زاوية إنتاجها واستهلاكها واستخدامها ، وتأثير ثورة المعلوماتية عليها ، وعلى المتعاملين مع الإنترنت ، تحتل مكانة عليا فى الاهتمام الأكاديمى والانشغال السياسى فى نفس الوقت . ومن هنا خصصت الباب الخامس لمقالات متعددة عن العرب وتحديات مجتمع المعرفة .

وأخيرا كان لابد لى – مادمت تطرقت فى أبحاثى إلى العولمة ومجتمع المعرفة ـ أن أركز على مؤشرات التقدم التى ستسود فى القرن الحادى والعشرين ، والتى تركز أساسا على الأبعاد الثقافية والإبداع والحوار الثقافى . ومن هنا ركزت أساسسا على مؤشر الإبداع ، لارتباطه الوثيق بالمعرفة وإنتاجها على المستوى المحلى والعالمى . لذلك خصصت الباب السادس والأخير للتقدم والإبداع الحضارى . ونرجو أن تكون أبحاث الكتاب المتعددة التى تتصدى للمشكلات المطروحة على ساحة النقاش الأكاديمى والفكرى العالمى ، نافذة يستطيع أن يطل منها القارئ المهتم على تحديات الألفية الثالثة ، واجتهادات المفكرين على مستوى العالم فى مواجهتها بطريقة إيجابية فعالة .

والله ولى التوفيق.

السيد يسين

القاهرة أول يناير ٢٠٠١

الباب الأول

ثورة المعلوماتية .

١ - مجتمع المعلومات الكونى .

٢ - تحديات الفضاء المعلوماتى .

٣ - سياسات المجتمع المعلوماتى .

٤ - تقييم المجتمع المعلوماتى .

٥ - الفردوس المعلوماتى الموعود .

٦ - الجحيم المعلوماتى المفروض .

٧ - الواقع المعلوماتى وآفاق المستقبل .

١ - مجتمع المعلومات الكونى



يدور فى العالم كله حديث عن منهج للتغيير المجتمعى الشامل ، فى بداية القرن الحادى والعشرين . ولابد لنا أن نؤكد أن التغيير مجموعة أفعال إرادية ، وينبغى أن يتم وفق تصور محدد لنموذج المجتمع الذى نريد تأسيسه وإقامته . ومن هنا يصح القول أن التغيير الجزئى ، أو العشوائى ، ونعنى بذلك هذا الذى يتم بغير خطة محددة ، وفى غياب صورة نموذجية لمجتمع نريد إقامته ، ليس تغييرا بالمعنى الحقيقى للكلمة .

وهنا يثور سؤال هام : من أين نستلهم نموذج المجتمع الذى نريد إقامته؟ والجواب أنه لابد لنا أن نضع أيدينا على التطور العالمى المتسارع ، والذى تظهر أبرز قسماته فى مجال تأسيس مايطلق عليه «مجتمع المعلومات الكونى» . وإذا كنا ركزنا من قبل على أن هناك معايير عالمية لقياس التقدم ، وأن هذه المعايير ينبغى أن ترشدنا فى عملية التغيير الشامل التى نرجوها ، فلاشك أنه يترافق مع هذه المعايير ، تبلور نموذج اجتماعى جديد ، هو مجتمع المعلومات الكونى(١) .

ولا نبالغ إذا قلنا أن «المعلوماتية» ليست مجرد تطور أحدثته تكنولوجيا الاتصال ، ولكنها ثورة بكل معانى الكلمة ، ستكون لها آثار سياسية واقتصادية وثقافية بالغة العمق . وقد استكشف مختلف أبعاد هذه الثورة عالم الاجتماع الفرنسى جان لوچكين فى كتابه «الثورة المعلوماتية» الصادر فى باريس عام ١٩٩٢(٢) .

وقد خص الاقتصادى المصرى العالمى سمير أمين المعلوماتية بفصل خاص فى كتابه الهام «مناخ العصر : رؤية نقدية» الصادر هذا العام عن دار سينا للنشر . وهو يقدم تحت عنوان «نقد ايديولوجيا المعلوماتية والاتصال» ، دراسة تستحق التأمل ،

(١) إعادة صياغة للدراسة المتكاملة التى نشرت بعض أجزائها فى مقالات «أوراق ثقافية» بالأهرام فى الفترة من ١٩٩٩/٩/٢٧ إلى ١٩٩٩/١١/١٨ .

(٢) جان لوچكين ، الثورة المعلوماتية ، (بالفرنسية) باريس : المطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٩٢ .

ليس فقط من زاوية المعلومات التى تضمنتها ، ولكن جانب النقد الذى يوجهه للجوانب الإيديلولوجية الكامنة فى ثورة المعلوماتية والاتصال .

ولعل بعض المعلومات التى أوردها سمير أمين تشير إلى خطورة ثورة المعلوماتية ونتائجها الاقتصادية المذهلة . يقول سمير أمين « . . يمثل قطاع المعلوماتية ما لايقل حاليا عن نسبة ٨ إلى ١٠٪ من إجمالى الدخل العالمى ، وهى نسبة تعلو على ماهى عليه فى قطاع السيارات! وكذلك يعلو معدل نمو أنشطة المعلوماتية عما هو عليه فى جميع القطاعات الأخرى حاضرا ومستقبلا . ثم ، وبالإضافة إلى ذلك ، تمس المعلوماتية جميع الأنشطة الاقتصادية أو يكاد ، إذ أن ثلاثة أخماس العاملين بأجر على مستوى العالم يستخدمون الآن تكنولوجيات تشتبك بالمعلوماتية بشكل أو بآخر . وبالتالى فإن ضخامة الأرباح التى يمكن استخراجها من السيطرة على المعلوماتية تفوق التصور» .

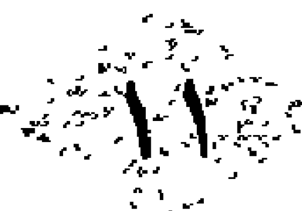
فى ضوء ذلك كله ، يعتبر المشروع القومى للمعلومات الذى طرحه الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات ، استجابة خلاقة لثورة المعلوماتية ، وخطة استراتيجية واضحة المعالم لدخول مصر القرن الواحد والعشرين بثقة ويقين ، وتلاحمها مع التطورات العالمية . ولا نبالغ لو أكدنا أن هذا المشروع القومى للمعلومات يعد أول ملمح من ملامح خطة التغيير الشامل التى سيتبناها الرئيس مبارك فى الحقبة القادمة . ذلك أن خطابه لم يكن خطابا تقليديا ، بقدر ماكان خطة متكاملة لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى كما طالبنا منذ زمن . وللإشارة إلى خطورة هذا التحول وأهميته للاقتصاد المصرى ، قرر أن يجعل لجنة التنمية التكنولوجية تحت إشرافه المباشر .

ويبقى السؤال : ماذا نعنى بمجتمع المعلومات العالمى؟ إن الإجابة عليه من شأنها أن توضح الأبعاد المختلفة لما نعنيه بالثورة المعلوماتية .



مجتمع المعلومات الكونى

مجتمع المعلومات يأتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنسانى ، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها . شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ، ثم تكنولوجيا الزراعة ، وبعدها تكنولوجيا الصناعة ، ثم وصلنا أخيرا إلى تكنولوجيا المعلومات .



ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها ، والتى يمكن إجمالها فى ثلاث :

أولاها: أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت ، لأنها تراكمية بحسب التعريف ، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها ، تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع ، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين .

وثانيهما: أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد ، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية .

وثالثهما: أن سر الوقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات ، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى (أو مايطلق عليه أتمتة الذكاء) ، وتعميق العمل الذهنى (من خلال إبداع المعرفة ، وحل المشكلات ، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان) ، والتجديد فى صياغة النسق ، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعى .

ويلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات فى الملامح التالية:

١ ـ المنفعة المعلوماتية (من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسب الآلية العامة المتاحة لكل الناس) فى صورة شبكات للمعلومات المختلفة ، وبنوك المعلومات ، والتى ستصبح هى بذاتها رمزاً للمجتمع .

٢ ـ الصناعة القائدة ستكون هى صناعة المعلومات التى ستهيمن على البناء الصناعى .

٣ ـ سيتحول النظام السياسى لكى تسوده الديمقراطية التشاركية ، ونعنى السياسات التى تنهض على أساس الإدارة الذاتية التى يقوم بها المواطنون ، والمبنية على الاتفاق ، وضبط النوازع الإنسانية ، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة .

٤ ـ سيشكل البناء الاجتماعى من مجتمعات محلية متعددة المراكز ، ومتكاملة بطريقة طوعية .

٥ ـ ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادى ، إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف .

٦ ـ أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات ، ستتمثل فى مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة ، والهدف النهائى منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكونى .

وقد يبدو أن هذه الصورة التى رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام ، غير أن مجتمع المعلومات الكونى ، ليس فى الواقع حلما ، بقدر ماهو مفهوم واقعى ، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات . وهناك ثلاثة أدلة تؤكد هذا القول :

أولها: أن العولمة GLOBALISM ستصبح هى روح الزمن فى مجتمع المعلومات القادم . ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص فى الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الطبيعية ، والانفجار السكانى ، والفجوات العميقة الاقتصادية ، والثقافية بين الشمال والجنوب .

وثانيها: أن تنمية شبكات المعلومات الكونية ، باستخدام الحواسب الآلية المرتبطة ببعضها عالميا ، وكذلك الأقمار الصناعية ، ستؤدى إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات ، وتعمق الفهم ، مما من شأنه أن يتجاوز المصالح ، القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة .

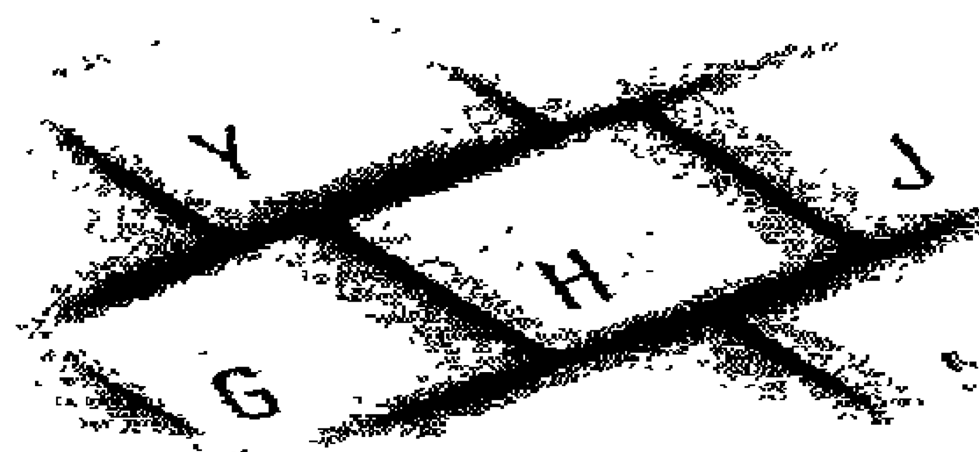
وثالثها: أن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز إنتاج السلع المادية ، بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الإجمالية ، وسيتحول النظام الاقتصادى من نظام تنافسى يقوم على السعى إلى الربح إلى نظام تأليفى ذى طابع اجتماعى يسهم فيه الجميع .

غير أنه لاينبغى أن يقر فى الأذهان ، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكونى عملية هينة ، ذلك أنه يقف دونها تحديات عظمى ، ينبغى مواجهتها . وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول «ديمقراطية المعلومات» ، والتى هى الشرط الموضوعى الذى لابد من توفره ، وذلك لتفادى الشمولية والسلطوية .

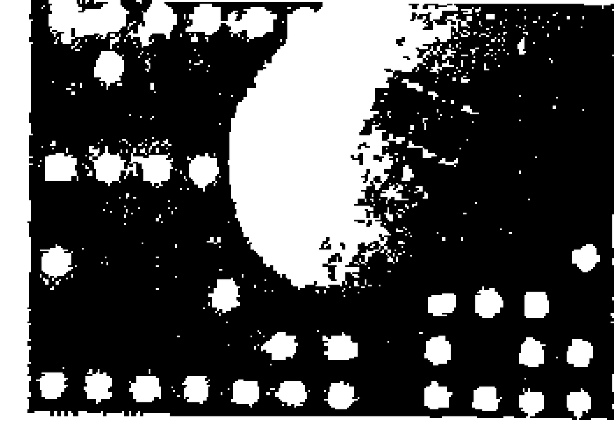
وديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات . أولها : حماية خصوصية الأفراد ، وتعنى الحق الإنسانى للفرد لكى يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين . والمقوم الثانى هو الحق فى المعرفة ، ونعنى حق المواطنين فى معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية ، التى قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرا جسيما . ونأتى بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات . ونعنى بذلك حق كل مواطن فى أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات ، بسعر رخيص ، وفى كل مكان ، وفى أى وقت . وأخيرا نصل إلى ذروة مستويات ديمقراطية

الإعلام ، ونعنى حق المواطن فى الاشتراك المباشر فى إدارة البنية التحتية للإعلام الكونى ، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية .

وثانى التحديات التى تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكونى ، هو تنمية الذكاء الكونى ، وهو يعنى القدرة التكيفية للمواطنين فى مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة . والذكاء يمكن تعريفه ـ بشكل عام ـ بأنه القدرة على الاختيار العقلانى للفعل الإنسانى لحل المشكلات . ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصى لدى الأفراد ، ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعى . وداخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصى للأفراد سيتألف وينسق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية ، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعى . وهو بذاته الذى يمكن أن يتطور ليصبح ذكاء كونيا ، والذى سيتشكل من خلال الفهم الكونى المتبادل ، الموجه لحل المشكلات الكونية ، كما ظهر أخيرا فى الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الإنسانية ، التى تشارك فيها مختلف الدول فى الوقت الراهن . ويصلح موضوع البيئة مثالا نموذجيا لإبراز تبلور الوعى الكونى ، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة وما أفرزه من ضروب متنوعة من تلوث الماء والهواء والتربة . ومن المؤكد أننا سنشهد فى وقت قريب تشريعات قطرية ملزمة ، وتشريعات دولية ، سيكون من شأنها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج السائد . ومن هنا يحق لنا القول ، أنه وعلى عكس مايبدو حديثا نظريا فإننا نشهد فى الوقت الراهن بدايات تشكيل الوعى الكونى ، والذى لم يبرز فقط فى موضوع البيئة ، وإنما وربما أهم من ذلك ، ظهر فى موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيماوية وتدميرها ، خلاصا من سيناريو فناء البشرية ، والذى كان ممكنا فى عصر توازن الرعب النووى . هذا الوعى الكونى الذى يتعمق كل يوم ، ليس فى الواقع سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات الكونى .



٢ - تحديات الفضاء المعلوماتى !



حضرت اجتماع الخبراء الذى نظمته اليونسكو بدعوة من فردريك مايور السكرتير العام ، لمناقشة التحديات التى تفرضها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال NICT .

وأدركت أننى دعيت باعتبارى باحثا علميا مهتما أشد الاهتمام ببزوغ مجتمع المعلومات العالمى وآثاره المتوقعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما تكشف عن ذلك أبحاثى المنشورة ومقالاتى فى الصحف السيارة .

وحين أتتبع مسيرتى العلمية منذ أن كنت باحثا بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، فمن اليسير تبين أن اهتمامى بالإعلام اهتمام قديم ، بحكم إدراكى للوظائف السياسية الهامة التى يلعبها النظام الإعلامى بكل صوره فى تشكيل الوعى الاجتماعى ، فى مختلف النظم السياسية شمولية كانت أو سلطوية أو ليبرالية . غير أننا وخصوصا فى العقود الأخيرة نجابه مشكلة تطوير الإعلام التقليدى إلى مجتمع عالمى للمعلومات ، تلعب الدور المحورى فيه التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال ، وأبرزها ـ إلى جانب البث التليفزيونى الفضائى من الأقمار الصناعية ـ شبكة الإنترنت .

ومفهوم مجتمع المعلومات العالمى مفهوم جديد ، لم يتبلور تماما بعد فى الوعى العلمى لعديد من الباحثين فى مختلف القارات ، ولذلك ليس غريبا أن ملامحه لم تتضح تماما بالنسبة للمواطنين العاديين الذين يتعامل بعضهم معه يوميا من خلال شبكة الإنترنت ، ولكن بغير إدراك لأبعاده النظرية ، ونتائجه العلمية السياسية والاقتصادية والثقافية .

وأعترف أنه رغم إدراكى لهذه الحقائق الخاصة بعدم ذيوع المعرفة العلمية الموثقة بمفهوم مجتمع المعلومات العالمى ، إلا أننى دهشت دهشة بالغة من الانتقادات

العنيفة التى يوجهها بعض الأكاديميين المصريين للمعلوماتية . ومعنى هذا النقد غير الرشيد أنهم أولا لايعون المعلومات الواقعية عن انتشار التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال فى العالم ، والتى يمكن تتبعها ببساطة من خلال التقارير السنوية عن المعلومات والاتصالات التى تصدرها اليونسكو . ففى هذه التقارير كنوز من المعلومات والبيانات الإحصائية عن استخدام هذه التكنولوجيات فى مختلف مناطق العالم . ومن ناحية ثانية فإقحام موضوع ايديولوجى بحت مثل سيطرة القوى الرأسمالية على «مجتمع المعلومات» العالمى من شأنه ابتداء أن يفسد عرض الموضوع ومناقشته . وهى مناقشة شبيهة باتهام العولمة بأنها ليست سوى الممارسة الرأسمالية المهيمنة فى الوقت الراهن . ومعنى ذلك سلب العولمة من أحد خصائصها الرئيسية وهى كونها نتاج تطور تاريخى طويل علمى وتكنولوجى واتصالى أخذ مداه طوال القرن العشرين . وهذا التطور نتاج إبداع عقول متعددة من مختلف بلاد العالم ، وهو إذا كان قد تم فى رحم الرأسمالية المعاصرة باعتبارها أكثر أنماط الإنتاج تقدما فى الوقت الراهن ، فليس معنى ذلك أن العولمة ستتجمد فى إطارها الرأسمالى إلى أبد الآبدين!

وفى الرد على هؤلاء الكتاب والمثقفين المغرمين برد كل شىء معاصر إلى سيطرة الرأسمالية عولمة كانت ، أو مجتمعا عالميا للمعلومات ، أسوق لهم دائما مثل الثورة الصناعية . فهذه الثورة نشأت فى أحضان النظام الرأسمالى الناشئ فى وقتها ، ووجدت طبعا من النقاد المحترفين من وجهوا لها سهام النقد ، بحكم وحشية ممارساتها ، وخصوصا فيما يتعلق بتشغيل العمال أكثر من خمسة عشر ساعة يوميا أحيانا ، بالإضافة إلى تشغيل النساء والأحداث فى ظروف غير إنسانية . بل إن بعضهم دعا إلى تحطيم الآلات باعتبارها الرمز الشرير لهذه الثورة ، والعودة إلى الريف وبساطته . غير أن التاريخ أثبت أن الثورة الصناعية تجاوزت شروط نشأتها التاريخية ، وتحولت لتصبح من أقوى الأدوات التى أدت إلى تقدم الإنسانية جمعاء ، بحكم ماوفرته من آلات وأدوات أدت إلى إشباع الحاجات الإنسانية لملايين البشر .

وهكذا لانستطيع بكل خفة وبساطة أن نقنع بإدانة العولمة بحكم طابعها الرأسمالى ، وما تؤدى إليه فى الوقت الراهن من آثار سلبية اجتماعية تبدو فى زيادة الفروق بين الدول المتقدمة والدول المختلفة ، بل وزيادة الفجوة الطبقية داخل نفس

البلد بين من يملكون ومن لا يملكون . وكذلك لا يمكن أن نبادر بإدانة مجتمع المعلومات العالمى على أساس من بعض الأرقام الصحيحة عن عدد من يمتلكون الوسائل والأدوات التكنولوجية التى تسمح لهم بالاتصال عبر الإنترنت للحصول على المعلومات أو للتعليم ، أو لأغراض التجارة الإلكترونية . ذلك أننا على مشارف تحول تاريخى خطير ، سيفوق بمراحل ماأحدثته الثورة الصناعية فى التاريخ الإنسانى .

ومن يتتبع المواقع المختلفة على الإنترنت ، من السهل عليه أن يتبين أن «مجتمع المعلومات العالمى» أصبح أحد الموضوعات الرئيسية التى تشغل العقل العالمى ، ويكفى أن نشاهد المواقع المتعددة التى خصصها الاتحاد الأوروبى لهذا الموضوع ، ونتابع عشرات الندوات والمؤتمرات العلمية حوله . ومن هنا نخلص إلى أن موضوع مجتمع المعلومات العالمى ليس شيئا مستقبليا ندعو له ، بل إننا نتعامل معه كل يوم ، ويعرف ذلك من يتعاملون مع شبكة الإنترنت . كما أنه ليس من ناحية أخرى «يوتوبيا» أو مدينة فاضلة نحاول بالخيال رسم معالمها ، بقدر ماهى ممارسة يومية . ألم ينشر فى العالم كله ، أن التجارة الإلكترونية عن طريق الإنترنت ستصل عام ٢٠٠٠ إلى مايزيد عن خمسة بليون دولار؟ أين الخيال فى هذه الحقيقة؟

اجتماع الخبراء

اجتمعنا فى أحد قاعات اليونسكو فى باريس ، وكنا حوالى ثمانية عشر خبيرا قدموا من مختلف أنحاء العالم ، وكانوا ممثلين حقا لمختلف القارات ، وتراوحت خبراتهم بين الخبرات الأكاديمية لمن هم أساتذة أو باحثين ، ومن الخبرات العلمية لهؤلاء الذين يعملون أساسا فى التطبيق . افتتح فردريك مايور السكرتير العام لليونسكو الاجتماع بكلمة عامة حدد فيها موقفه بحكم منصبه الرسمى من ضرورة وضع إطار عالمى يحكم الفضاء المعلوماتى . وكانت الكلمة تلخيصا لورقة هامة وزعت على الأعضاء ، وقصد منها أن تكون ورقة بغرض التخطيط لسياسة يتبعها اليونسكو فى هذا المجال . كما وزعت ورقة خلفية موضوعها «ماهو دور اليونسكو بالنسبة لمجتمع المعلومات البازغ؟» قدمها قطاع الاتصال والمعلومات والمعلوماتية باليونسكو» كما أن الدكتور محسن توفيق أسهم بورقة ممتازة عن «تكنولوجيات

الاتصال الحديثة والآمال الخاصة بالمستقبل» ، وإن لم تخضع للنقاش . وهى تحتاج لمناقشة متعمقة بحكم تميزها فى طرح إشكاليات مجتمع المعلومات العالمى .

الورقة التى طرحها فردريك مايور تتسم بكونها ورقة الغرض منها رسم سياسة لليونسكو ، وهى لذلك لم تدخل فى صميم المشكلات النظرية التى يثيرها موضوع مجتمع المعلومات العالمى . وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام وخاتمة . القسم الأول عن الطبيعة النوعية للفضاء المعلوماتى ، والثانى عن الدواعى التى تدفع اليونسكو لمحاولة صياغة إطار عالمى للفضاء المعلوماتى ، والثالث عن المضمون المقترح لهذا الإطار العالمى .

بالنسبة للقسم الأول من الورقة والذى تحدث فيه عن تعريف الفضاء المعلوماتى Cyberspace وسماته ، فقد عرفه بأنه «بيئة إنسانية وتكنولوجية جديدة للتعبير والمعلومات والتبادل . وهو يتكون اساسا من الأشخاص الذين ينتمون لكل الأقطار والثقافات واللغات والأعمار والمهن الذين يعرضون أو يطلبون المعلومات من ناحية ، وشبكة عالمية من الحاسبات المرتبطة ببعضها البعض عن طريق البنية التحتية الاتصالية والتى تسمح بتداول المعلومات ونقلها بطريقة رقمية Digital» .

وهذه السمات ـ فيما يراه مايور ـ هى التى تدعو إلى صياغة إطار عالمى للفضاء المعلوماتى على المستوى الدولى لكى يجعل مجتمع المعلومات البازغ أكثر ديموقراطية وحرية وصحة ونجاحا بالنسبة للمجتمع . وفى القسم الثانى من ورقته يرى مايور أن اليونسكو هى المؤهلة ـ بحكم دستورها ـ لكى تضع هذا الإطار العالمى .

إن اليونسكو معنية بالدفاع عن مجموعة من المبادئ والقيم الأساسية مثل حرية التعبير ، والإمكانية العامة للحصول على المعلومات والمعرفة ، وحماية الحرية الفكرية ، واحترام الخصوصية ، واحترام التعددية الثقافية واللغوية . ومن وجهة نظر اليونسكو فإن ثبات المعلومات وعدم عدوانها على أحد ، تنبع من أهمية أن تكون المعلومات محققة للصالح العام ، وبحيث تسهم فى جعل مجتمع المعلومات أكثر ديموقراطية .

وإذا كانت هذه المبادئ والقيم يمكن أن تترسخ فى الوعى الفردى بالنسبة لكل أعضاء المجتمع المحدد ، أو على مستوى العالم ، فربما لاتدعو الحاجة إلى تشريع خاص

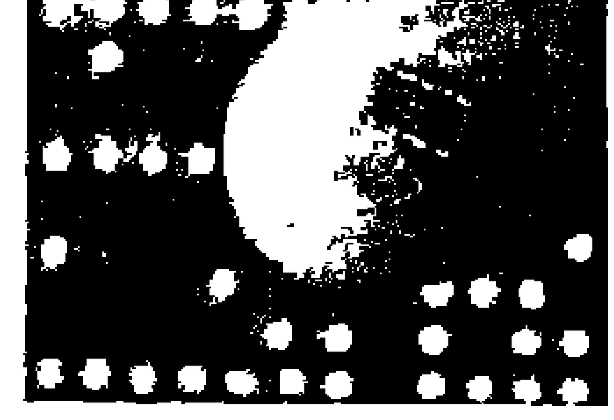
لحمايتها ، أما حيث تسود المصالح الخاصة التى يمكن أن تهدد هذه القيم ، فإن التشريع يصبح ضرورة . ومرد ذلك إلى أن وظيفة القانون الداخلى أو الدولى المعروفة ، هى إقامة التوازن المطلوب بين المصالح الخاصة والمصالح العامة .

ويلخص مايور فى ختام ورقة السمات التى ينبغى أن تسم الإطار المقترح صياغته فى كونه ينبغى أن يكون أخلاقيا ، ويستمد مبادئه من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وأن يكون مرنا لكى تتكيف معه كل دولة حسب ظروفها ، وأن يكون شاملا بحيث يغطى الاستخدامات التعليمية والعلمية والثقافية والترويحية فى الفضاء المعلوماتى وفى الإنترنت على وجه الخصوص ، وأن يكون متعدد الأوجه ، وأن يكون أخيرا عالميا بمعنى شموله للحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات العالمية .

مما سبق لم يكن سوى مقدمة ضرورية للحديث عن تحديات الفضاء المعلوماتى ، وبزوغ مجتمع المعلومات العالمى ، كنمط جديد من المجتمعات ، ينتقل إليه تدريجيا ــ وإن كان بثبات ــ المجتمع المعاصر .



٣ - سياسات المجتمع المعلوماتى



لابد أن نعترف بأننا فى بداية عهد الدراسة العلمية المنهجية للمجتمع المعلوماتى . فنحن أمام تخلق نموذج مجتمعى جديد ، يكشف كل يوم عن وجه من وجوهه . ولكن الباحث المتابع لأحدث البحوث فى العالم عن عصر المعلومات والمعلوماتية ، يستطيع أن يدرك أننا ـ كباحثين فى العلوم الاجتماعية ـ على وشك صياغة نظرية عامة عن مجتمع المعلومات العالمى بكل تجلياته المختلفة . ويبرز على وجه الخصوص جمهرة من العلماء الاجتماعيين المهتمين بالموضوع ، يحاول كل واحد منهم بإنتاجه العلمى المتميز أن يكون كارل ماركس القرن الحادى والعشرين . وإذا كان كارل ماركس قد قام بتشريح النظام الرأسمالى فى القرن التاسع عشر والكشف عن قوانينه ، مما ترك آثارا معرفية بالغة العمق على فكر القرن العشرين ، فإن هؤلاء العلماء الاجتماعيون يقومون الآن بدور مشابه فى التنظير لعصر المعلومات ، واكتشاف قارته المجهولة ، وصياغة قوانينه العامة .

السياق العالمى

وكانت ندوة الخبراء باليونسكو التى أشرنا إليها فى البداية ، بمناقشاتها الخصبة تدخل فى صميم مشكلات عصرنا . ويدل على ذلك ورقة الخلفية التى وزعت فى الندوة وأعدها قسم «الاتصال والمعلومات والمعلوماتية» عن الدور الذى ينبغى أن يلعبه اليونسكو فى مجال مجتمع المعلومات ، وهى الورقة التى سنعرض خطوطها العريضة ، لأهمية ماتناولته من موضوعات .

وأول مايلفت النظر أن هذه الورقة البحثية الموجزة عنيت أولا بتحديد وتكييف اللحظة التاريخية التى يمر بها فى الوقت الراهن المجتمع العالمى . فتقرر فى بدايتها أن «التسارع الدرامى فى نمو واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فى

السنوات القليلة الماضية قد أطلق عملية على مستوى العالم للانتقال من المجتمع «الصناعى» إلى المجتمع «المعلوماتى» . وفى عبارة قاطعة تؤكد الدراسة أن عمق هذه العملية ونتائجها وتطبيقاتها الاقتصادية والثقافية ستكون أعظم مما أحدثته الثورة الصناعية التى تمت فى الماضى . ذلك أنه فى مجال الأعمال والتعليم والتدريب والبحث وحتى الترفيه ، وبعبارة مختصرة كل جوانب الحياة ، أخذت تتأثر باطراد بالشبكات الإلكترونية وتكنولوجيات «المالتى ميديا» (الإعلام متعدد الوسائط) ، والذى يفتح فرصا وينشئ تحديات متعددة للجميع .

ونحن نمضى بسرعة لندخل عالم الألفية الثالثة ، ينبغى علينا أن نفهم التغيرات الجوهرية التى ستحدثها «ثورة المعلوماتية» . ولعله أقرب مايكون إلى الدقة تكييفنا للخطة المعرفية الراهنة على مستوى العالم ، بأنها لحظة توقف ، تمهيدا لانطلاقة جديدة نظرية ومنهجية . فالمشكلات المعروضة أمامنا تتحدى المناهج والنظريات العلمية والاجتماعية التى سادت طوال القرن العشرين . وقد سبق لنا فى دراسة منشورة أن أكدنا أن العلوم الاجتماعية من قبل ، لم تكن تجد صعوبة فى وصف الظواهر المختلفة ، والتحدى أمامها كان يتمثل فى تفسير هذه الظواهر .

اليوم أصبح التحدى يكمن فى قدرة الباحث العلمى على وصف الظواهر ذاتها! فقد برزت ــ بعد سقوط النظام الدولى الثنائى القطبية ــ ظواهر سياسية و اقتصادية وثقافية جديدة ، وغير مألوفة ، وأصبحت تتحدى المنطق السائد . ومن هنا تبرز الحاجة إلى صياغة مناهج ونظريات جديدة تقوم على تضافر التخصصات العلمية ، قادرة على قراءة نص العالم الذى أصبح فى غاية التعقيد . وتقرر ورقة اليونسكو بذكاء نحن لسنا فى حاجة فقط إلى مناهج ونظريات جديدة ، نحن فى المقام الأول فى حاجة إلى تنمية ذهنيات مختلفة وبلورة اتجاهات مستحدثة ، حتى نستطيع التعامل مع النموذج الحضارى الجديد البازغ ، الذى يعد مجتمع المعلومات والمعرفة أحد أركانه الأساسية .

ومن أهم سمات المشهد العالمى الراهن توفر إرادة سياسية لدى دول متعددة لتدعيم عملية بناء مجتمع المعلومات العالمى ، وخصوصا فيما يتعلق باستحداث أطر قانونية جديدة ومعايير لتشجيع تنمية البنى التحتية المعلوماتية والربط بينها . وهناك مشروعات لإنشاء «طرق معلومات سريعة» لتدعيم عملية تبادل الخدمات والمنتجات المعلوماتية على نطاق عالمى . غير أنه ينبغى أن نلاحظ أن الدول

الصناعية المتقدمة هى التى تقود هذه العملية ، فى حين أن عددا كبيرا من بلاد العالم مايزال يلهث لتوفير خدمات التكنولوجيات القديمة مثل التليفزيون والتليفون أو حتى الكهرباء . غير أن نظرة متفائلة على المستقبل ، تجعلنا نقرر أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة . ستفتح فرصا لا حدود لها أمام كل المجتمعات الإنسانية وخصوصا فيما يتعلق بابتداع وسائل جديدة للوصول إلى المعلومات وتوزيعها وتداولها بأسعار رخيصة . وهناك أمثلة متعددة على دول نامية نجحت فى استخدام التكنولوجيات الحديثة فى مجالات التعليم والصحة ، وذلك لكسر الحلقة الشريرة التى تتمثل فى الفقر والانعزال ، وكذلك بالدخول بجسارة فى عالم صناعة برامج الكمبيوتر . ويمكن القول بدون مغالاة أن النخب السياسية الحاكمة فى عديد من بلاد العالم النامى أصبحت تعى بفهم دقيق أهمية الثورة المعلوماتية . ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات الذى انعقد منذ أسابيع فى القاهرة ، وألقى فيه رئيس الجمهورية خطابا بالغة الأهمية ، كان فى الواقع خطة متكاملة لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى . وتضمنت الخطة المقترحة العناصر الاقتصادية ، كما أنها أشارت بوعى دقيق إلى أهمية النتائج المعرفية والثقافية التى يمكن أن يجنبها المجتمع المصرى من هذه العملية الكبرى ، والتى من شأن تنفيذها الالتحام بحركة التطور العالمى ، والتى يحكمها قانون أساسى هو الانتقال من المجتمع الصناعى إلى المجتمع المعلوماتى .

غير أنه ينبغى أن نؤكد أن المجتمع المعلوماتى المنشود لن يتاح له تحقيق أهدافه الحقيقية ، إلا إذا استطاع تمكين كل المواطنين من خلال الوصول إلى منابع المعرفة واستخدامها . ويتطلب ذلك فى الواقع جهودا فى مجال محو الأمية الهجائية أولا ، ثم فى مجال محو الأمية الخاصة بالكمبيوتر ، ونشر الثقافة العلمية ، والتعريف بالتكنولوجيات الحديثة ، وإتاحة الفرصة الواسعة أمام جماهير المواطنين للتدريب عليها . إن ذلك من شأنه أن يحل جانبا هاما من مشكلة البطالة ، والتى ترد – فى بعض جوانبها – إلى الافتقار إلى المهارات الخاصة بالكمبيوتر ، حيث أخذ يشتد الطلب على العناصر القادرة على التعامل بلغة المجتمع المعلوماتى فى الحكومة أو فى القطاع العام أو فى القطاع الخاص .

سيكون القرن العشرين العصر الذى ستهيمن عليه المعرفة بكل صورها . ومن هنا يمكن القول أن المعلومات مع أهميتها القصوى فى السياق العالمى الجديد ، ستكون محدودة القيمة إن لم تتحول إلى معرفة . لأننا نتحول الآن بثبات إلى مايطلق عليه «اقتصاد المعرفة» ، وأصبحت هناك فئة اجتماعية جديدة يطلق عليها «عمال المعرفة» .

ومن المعروف أن تنمية التعليم والعلم والثقافة أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستخدام الصحيح للمعلومات وأدوات الاتصال . وسينعكس ذلك على البرامج التعليمية ، وعلى التعليم عن بعد ، وعلى المكتبات المتطورة ، وعلى الأرشيفات التى تعتمد التكنولوجيات الحديثة . كل هذه التطورات ستؤدى إلى طفرة نوعية فى التعليم والبحث العلمى ، وفى التنمية الإنسانية عموما ، بل إن بعض هذه التكنولوجيات وأبرزها شبكة الإنترنت ، ستؤدى إلى تأثير بالغ العمق على طبيعة المعرفة الإنسانية ذاتها ، بحكم تسارع وتعمق التراكم المعرفى ، وإتاحة الفرصة للباحثين لكى يدرسوا الظواهر من مختلف زواياها وأقطارها ، مما سيؤدى إلى القضاء على تفتت المعرفة ، وهى الظاهرة التى ميزت القرن العشرين بحكم ازدياد التخصصات العلمية وتفرعها ، والعودة مرة أخرى إلى نمط المثقف الموسوعى الذى كان سائدا فى عصر النهضة .

غير أنه هناك تحديات جديدة تقف أمام المجتمع الإنسانى ، وهو بصدد التحول إلى مجتمع معلوماتى . ولعل أخطر هذه التحديات هى قدرة جماهير الناس العاديين على النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة . وهذه القدرة تتطلب أولا التطوير الجذرى للبنية التحتية للاتصالات فى كل بلد (التليفونات ، وشبكات الاتصال . . الخ) وتتطلب ثانيا رخص تكلفة الوصول إلى مصادر المعلومات (تكلفة الاشتراك فى شبكة الإنترنت مثلا) . غير أنه من أهم ذلك القضاء على الأمية السائدة فى مجال التعامل مع التكنولوجيا . بغير إحداث تغييرات جذرية فى هذه المجالات ، فإن مجتمع المعلومات العالمى سيخلق بالضرورة طبقية عالمية أولا بين دول الشمال ودول الجنوب (راجع فى التقارير السنوية لليونسكو عن المعلومات والاتصال الإحصائيات الخاصة بتوزيع أجهزة الاتصالات فى العالم) وثانيا داخل كل مجتمع بين من

يملكون القدرة على النفاذ إلى مواطن المعلومات والمعرفة ، وهؤلاء العاجزين عن ذلك لأسباب شتى .

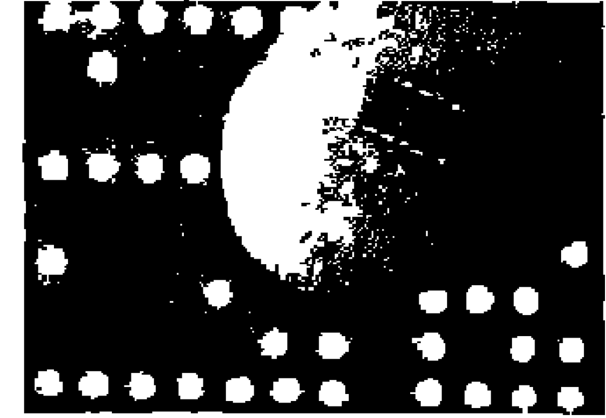
إن لم تستطع الجماهير العريضة أن تمتلك الوسائل التى تمكنها من الالتحام بروح العصر التى تشجع على التعددية وتحترم التنوع الإنسانى ، فقد لا تجد أمامها من سبيل سوى الانسحاب إلى «كهوف» خصوصياتها الثقافية ، مما يحكم عليها بالانعزال والجمود ، الذى قد يؤدى إلى نمو ثقافة العنف والتعصب .

إن مجتمع المعلومات العالمى يقدم بحسب تعريفه وعودا متعددة فيما يخص بتوسيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير . ولعله من الميزة الكبرى لتكنولوجيات الاتصال الحديثة ، وأهمها شبكة الإنترنت أنها سمحت لملايين البشر من المتعاملين معها من أن يمارسوا حق حرية التفكير والتعبير من خلال استخدام البريد الإلكترونى والانضمام إلى جماعات النقاش ، وأهم من ذلك تأسيس مواقع خاصة على شبكة الإنترنت ، ينشر فيها الناس والأحزاب وحتى الجماعات الثورية المناضلة أفكارها على العالم ، ليس ذلك فقط ، بل تتيح لهم تلقى ردود فعل المشتركين فى الشبكة إزاء هذه الأفكار بحكم الخصائص التفاعلية للإنترنت . ولعل مايحد من عمق هذا التطور الهائل أن عدد المشاركين فى الإنترنت على مستوى العالم لايزيد عن مائة مليون شخص فى أحسن التقديرات ، وهو مايعد نسبة ضئيلة من مجموع السكان فى العالم . ولكن مع ذلك يعد الأمل موجوداً ، أنه مع توسيع شبكات الاتصال ، وخفض التكاليف ، فإن أعدادا كبيرة ستنضم إلى هؤلاء الذين أصبحوا فعلا أعضاء فى مجتمع المعلومات العالمى .

لقد آن الأوان الانتقال من المجتمع الصناعى إلى المجتمع المعلوماتى العالمى .



٤ - تقييم المجتمع المعلوماتى



ليس هناك شك فى أن مجتمع المعلوماتى العالمى البازغ قد بدأت تتضح معالمه الرئيسية وقسماته البارزة ، بعد أن أصبح حقيقة واقعة ، وخصوصا فى المجتمعات المتقدمة . فى هذه المجتمعات أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة هى التى تهيمن على الفضاء المعلوماتى والمعرفى ، فى مجالات البحث والتدريب والتجارة والأعمال والترفيه . ولا يعنى ذلك أننا استطعنا أن نصوغ نظرية اجتماعية وثقافية شاملة ، تصف وتحلل وتفسر بنية هذا المجتمع ، أو تتنبأ بوقعه على مجمل الحياة الإنسانية . على العكس نحن - كعلماء اجتماعيين - على عتبة اكتشاف هذه القارة المجهولة ، من خلال إسهامات العلماء وجهود الجمعيات العلمية والمنظمات الدولية .

والمتتبع لأحدث الدراسات العلمية فى الموضوع ، قد يفاجأ بأن هناك خلافات شديدة بين الباحثين حول الآثار الإيجابية والسلبية لمجتمع المعلومات العالمى . لا بأس بوجود هذه الخلافات الفكرية ، لأن من شأنها أن تجلو وجه الحقيقة من ناحية ، وأن تهبط بمستوى الوعود العظمى التى يعدنا بها أنصار هذا المجتمع إلى مستوى الواقع ، الذى تكشف عنه الإحصاءات المقارنة حول توزع هذه التكنولوجيات الجديدة على مستوى العالم ، والفروق الرهيبة فى عدالة التوزيع - إن صح التعبير - بين الدول المتقدمة والدول المختلفة . غير أن ما يقلق الباحث العلمى الموضوعى حين يحلل هذه الخلافات الفكرية ، أنها أدت إلى استقطاب ايديولوجى ، بين المتفائلين والمتشاءمين . وهو شبيه تماما بالخلاف بين أنصار العولمة وخصومها . فأنصار المجتمع المعلوماتى العالمى يقررون بكل يقين أنه أكبر ثورة فى تاريخ تطور الإنسانية ، بل إن الثورة المعلوماتية - فى نظرهم - تفوق كل ماسبقها من ثورات كالثورة الصناعية ، أو اختراع المطبعة ، وقل نفس الشىء عن الاختراعات الباهرة فى تاريخ الاتصالات الإنسانية ، كالتليفون والتلغراف والفاكس . أما خصوم هذا المجتمع

المعلوماتى البازغ فهم يعددون سلبياته ولا يرون فى ظهوره أى إيجابية ، ويركزون بأسلوب درامى على المصائب التى ستحل على العالم من جراء ذيوعه وانتشاره ، وخصوصا فى مجال زيادة الفجوة بين من يتصلون ويعرفون والمحرومون من ذلك ، سواء على مستوى المجتمعات فى الشمال والجنوب ، أو على مستوى الأفراد داخل كل مجتمع .

وعلى كثرة قراءاتى فى الموضوع فى المراجع الإنجليزية والفرنسية ، لم أجد دراسة شاملة وجامعة فى مجال عرض هذا الخلاف تماثل الورقة البحثية التى أعدها الدكتور محسن توفيق أستاذ الاتصالات والخبير الدولى المرموق ، الذى يرأس وحدة المشاريع الخاصة فى اليونسكو . وهذه الورقة وزعت على أعضاء الندوة العلمية التى نظمتها اليونسكو عن تحديات وسائل التكنولوجيات الجديدة فى مجال المعلومات والاتصالات والتى شاركت فيها .

وميزة الورقة البحثية للدكتور محسن توفيق أنه عالج الموضوع من منظور شامل ، ولم يقنع بتحليل الظواهر التكنولوجية لمجتمع المعلومات ، كما أنه طبق أيضا بشكل خلاق منهجية التحليل الثقافى ، بالنسبة لحجج معسكر أنصار المجتمع المعلوماتى الذى يقدمونه باعتباره الجنة الموعودة للجنس الإنسانى ، أو خصومه الذين يقدمون له صورة قاتمة وكئيبة عن المستقبل .

من المعلومات إلى المعرفة

فى فقرة مبدئية يستعرض الدكتور توفيق مراحل التطور التكنولوجى فى عالم الاتصالات والمعلومات والمعرفة بصورة مركزة ، ويقرر أنه إذا كان المجتمع الإنسانى قد انتقل منذ آلاف السنين من مجتمع الصيد إلى المجتمع الزراعى الذى استمر حوالى عشرة آلاف سنة ، فإن المجتمع الصناعى لم ينشأ إلا منذ مائتى سنة . وها نحن اليوم نشهد عملية الانتقال الكبرى إلى المجتمع مابعد الصناعى الذى بشر به منذ أكثر من ثلاثين عاما عدد من علماء الاجتماع الرواد ، ربما كان على رأسهم عالم الاجتماع الأمريكى دانيل بل . وهذا المجتمع مابعد الصناعى هو الذى أصبح يطلق عليه اليوم «المجتمع المعلوماتى» والذى يتحول ببطء - وإن كان بثبات - لكى يصبح مجتمع المعرفة . وربما كانت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة تنمو بصورة غير مسبوقة فى التاريخ الإنسانى ، مما جعل محاولات ضبطها من الناحية

القانونية والاجتماعية مسألة فى غاية الصعوبة . ويقرر الدكتور توفيق أن القوة الدافعة وراء هذه العملية ، ليست هى السعى لتحقيق الصالح العام ، بقدر ماهى «قوة السوق» بحثا عن الربح ، والتى تعمقها العولمة ، بما تتضمنه من رأسمال وتكنولوجيا . وهذه التكنولوجيات الجديدة أحدثت انقلابا فى عالم الثروة والقوة على مستوى العالم ، وداخل كل بلد على حدة . وقد أدت إلى تغيرات كونية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى المستوى المحلى أيضا . وقد زادت من نفوذ وأهمية الشركات متعددة الجنسيات وكذلك الجمعيات غير الحكومية ، وذلك على حساب الحكومات والدول . وقد أدى تطبيقها وذيوعها الى تغيرات جوهرية فى أساليب الحياة والعمل ، وفى الصناعة والتجارة ، والاتصالات ، والإدارة ، وفى عديد من المجالات الإنسانية . ويقرر الباحث أنه إذا كان فى الإمكان قياس التقدم التكنولوجى لهذه الوسائل الجديدة ، فإن تحليل وقعها بالغ الصعوبة ، لأنه يتعلق بمزيج مركب من العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد ترافق مع هذا التطور التكنولوجى ظهور الأساليب الرقمية Digital القادرة على تحويل النص والصوت والصورة إلى علامات رقمية يمكن نقلها من خلال الحاسب الآلى . والمعلومات المحولة بهذه الصورة يمكن إرسالها من مصادرة متعددة من خلال شبكة واحدة ، وبطريقة فائقة الجودة . ولا ننسى فى هذا المقام أهمية ابتكار الأنظمة التفاعلية التى لم تكن موجودة من قبل Interactive Systems .

ويرسم الباحث ببراعة خط التطور الذى بدأ منذ التسعينيات من النفاذ Access إلى طرق المعلومات السريع ، والانتقال إلى المجتمع المعلوماتى (حيث يمكن تجميع وتحليل وتوزيع المعلومات) ثم التحول من بعد إلى المجتمع المؤسس على المعرفة . ولعل مما يشهد على ذلك أنه فى العامين الماضيين ركزت الأبحاث على العلاقة بين المعرفة والتنمية . ويلاحظ بذكاء أن المسألة لم تحتج إلى بضعة سنين لاكتشاف العلاقة الهامة بين المعرفة والتنمية ، فى حين أن اكتشاف العلاقة بين البيئة والتنمية احتاج إلى ١٥ سنة (وهى الفترة التى انقضت بين مؤتمر استوكهلم عام ١٩٧٢ حتى تقرير «مستقبلنا المشترك» الذى صدر عام ١٩٨٧) .

ويخلص الباحث إلى نتيجة هامة مؤداها أنه بالرغم من الأهمية الكبرى للثورة المعلوماتية وآثارها المحتملة الاجتماعية والاقتصادية ، فليس هناك حتى الآن جهد

عالمى منسق لدراسة الظاهرة فى عمقها ، ومحاولة استخلاص النتائج لصياغة سياسات على المدى القصير والمدى الطويل ،لكى تطبق على المستوى الكونى . ويضيف أنه يبدو أن معرفتنا وتقييمنا لهذه الثورة الكونية المتعددة الأبعاد هى معرفة ناقصة للغاية ومشتتة فى نفس الوقت .

وإذا كنا يمكن أن نتفق معه فى الشق الأول من حكمه ، والمتعلق بغياب سياسات كونية تسعى إلى ضبط عمليات الثورة المعلوماتية ونموها المطرد لتطبق على المدى القصير والمدى الطويل ، إلا أننا نختلف معه بالنسبة للمعرفة العلمية الراهنة عن الثورة المعلوماتية . وأستطيع أن أؤكد - من خلال متابعتى العلمية التى استمرت سنوات ختى الآن - أن الجهود البحثية وخصوصا فى مجال العلم الاجتماعى ، غطت ميادين واسعة وطبقت مناهج وأساليب بحث متعددة ، ووصلت إلى نتائج علمية مثيرة . ويكفى أن أشير إلى عديد من المجلات الإلكترونية الموجودة على شبكة الإنترنت ، ومن أبرزها مجلة : Cyber Sociology أى «علم اجتماع الفضاء المعرفى» ، ومجلة «ثقافة الفضاء المعرفى» Cyber Culture . وتختص المجلة الأولى بالدراسة العلمية المنهجية للظواهر الخاصة باستخدامات وتطبيقات وسائل الاتصال والمعلومات والحديثة وللآثار الاجتماعية لها ، بتطبيق مناهج علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا ، والأخرى تختص بممارسة منهجية التحليل الثقافى على أرفع مستوى لدراسة الآثار الثقافية للثورة المعلوماتية ، سواء بشكل مقارن بين مجتمعات شتى متباينة فى درجة التطور الحضارى أو بالنسبة لبلد معين .

قد يرد علينا أن العلم الاجتماعى مازال فى المراحل الأولى لاستكشاف هذه القارة المجهولة ، ونعنى الثورة المعلوماتية ، بمعنى أنه قد تكون قد تجمعت لدينا عديد من النتائج ولكن هل لدينا نظرية شاملة تفسر لنا طبيعة هذه الثورة ، وقوانينها الحاكمة ؟

وردنا على هذا السؤال هو بالإيجاب . فقد صدر هذا العام ، ومنذ شهور قليلة كتاب موسوعى لأحد علماء الاجتماع الأمريكيين فى ثلاثة أجزاء عن عصر المعلومات يتضمن لأول مرة فى تاريخ العلم الاجتماعى العالمى نظرية شاملة ، استطاعت أن تعرض وأن تحلل وأن تفسر ، بل وأن تتنبأ بمسار الثورة المعلوماتية . وفى تقديرنا أن هذه النظرية ، ستسمح لنا كباحثين فى العلوم الاجتماعية أن نعمق البحث الاجتماعى والثقافى فى آثار هذه الثورة ، وخصوصا بالنسبة للبلاد النامية التى ننتمى إليها .

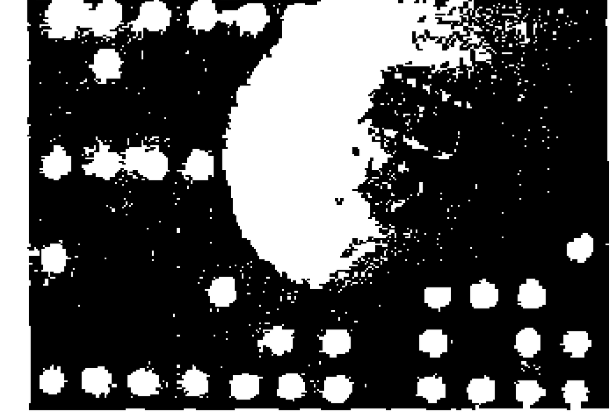
وإذا كان الباحث يرى أن أغلب ميزانيات البحث والتطوير تتجه إلى مجال تنمية تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الحديثة وتوسيع دائرة سوقها ، وغياب المجهود العالمى الذى يتجه لرسم صورة كونية عن المستقبل ، فيخيل إلينا أنه يتجاهل هنا المشاريع العالمية الكبرى التى برزت فى السنوات الأخيرة فى هذا المجال . ويكفى أن نشير إلى «المشروع الألفى» الذى تقوم به منذ سنوات جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو باليابان ، والتى تصدر تقريرا سنويا عن «صورة المستقبل» . وبالإضافة إلى ذلك هناك عشرات من مراكز البحوث المستقبلية والجمعيات العالمية ، التى تركز جهودها على دراسة آفاق القرن الحادى والعشرين فى مجالات التكنولوجيا والعلم والسياسة والثقافة والاجتماع .

ولعل هذه الحقيقة تدعونا إلى تأمل الوضع المتردى للدراسات المستقبلية فى الوطن العربى . فمنذ أن انتهى المشروع العلمى الكبير لمركز دراسات الوحدة العربية عن مستقبل الوطن العربى الذى نشرت أعماله فى كتب متعددة ، لانجد فى الميدان دراسة مستقبلية مشابهة ، مع شدة حاجتنا إليها وخصوصا بعد الانقلابات العالمية الأخيرة التى غيرت جذريا من أوضاع المسرح العالمى .

وربما من بين الأمور التى تعطينا الأمل فى ازدهار الدراسات المستقبلية فى بلادنا ، الدراسة المستقبلية الهامة التى يقوم بها منتدى العالم الثالث بالقاهرة بإشراف أستاذنا الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله الاقتصادى المرموق ومع مجموعة من خيرة الخبراء المصريين فى التخصصات المختلفة . وبغض النظر عن ملاحظاتنا النقدية على منهج هذه الدراسة الرائدة ، فهى تفتح الباب واسعا وعريضا أمام علم المستقبل فى مصر .



٥ - الفردوس المعلوماتى الموعود !



السؤال الرئيسى الذى ينبغى طرحه بالنسبة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة هو هل تفتح هذه التكنولوجيات باب الفردوس أمام الإنسانية ، حيث يتاح للبشر لأول مرة الاتصال بين بعضهم البعض بطريقة مباشرة وبغض النظر عن تعدد ثقافاتهم ، وتباعدهم مكانيا ، بالإضافة إلى انفتاح أبواب المعرفة أمامهم بكل فروعها ؟ أم أن هذه التكنولوجيات التى يذيع استخدامها فى البلاد المتقدمة ستوسع الهوة بين الشمال والجنوب ، بل وبين القادرين على الاتصال فى نفس المجتمع الواحد وغير القادرين ، وتصبح بالتالى كما لو كانت جحيما مرفوضا ؟

لقد سبق أن أشرنا إلى أن المتابع للتراث العلمى الخاص بعصر المعلومات العالمى من السهل عليه أن يرصد ظاهرة الاستقطاب الإيديولوجى - إن صح التعبير - بين المتفائلين والمتشائمين . وقد أجاد الدكتور محسن توفيق فى ورقته البحثية الممتازة التى قدمها لندوة اليونسكو فى تجميع حجج المتفائلين والمتشائمين . وقد لخص الدكتور توفيق «عقيدة» المتفائلين حين قرر فى عبارة جامعة أنهم يؤمنون أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة ، ستقود العالم إلى مجتمع عالمى أكثر اتصالا ببعضه ، وأكثر تماسّا مما سيؤدى إلى مستقبل أكثر إشراقاً .

وفيما يلى تلخيص للحجج التى يستندون إليها :-

١ - يتوقع فى عالم المستقبل أن يصبح بمثابة سوق للمعلومات يستطيع فيه الناس من خلال حواسبهم الآلية أن يشتروا وأن يبيعوا المعلومات ، وأن يتشاركوا فى الوصول إليها . وستتعدد الاستخدامات لهذه المعلومات فى مجالات التجارة والصحة والتعليم والإدارة والأنشطة الحكومية ، وفى مجالات الترفيه المتنوعة ، مما سيؤثر على الأنشطة والمجتمع والتاريخ .

٢ - إن سرعة التطور فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من شأنها أن

تتحدى العقل الإنسانى لكى يفكر بطريقة أفضل وأسرع ، لكى يصبح أكثر معرفة وفعالية وإنتاجية . وهذا فى حد ذاته سيؤدى إلى التوزيع العادل للثروة الكونية فى سياق اقتصاد يقوم على الرخاء فى القرن القادم ، حيث تربط تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المجتمعات ببعضها البعض ، وبذلك ستختفى مشكلة من يملكون ومن لايملكون فى مجال الثروة والاتصال والمعرفة معاً .

٣ - مثلما أدى تطور الطباعة فى منتصف القرن الخامس عشر إلى إضفاء الطابع الديموقراطى على المعرفة ، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستسرع من سيطرتنا على المعرفة . ذلك أن الثروة المعرفية الكونية من خلال هذه التكنولوجيات تحمل فى طياتها الوعد بالقضاء على العزلة فى العالم ، بفضل توافر المعلومات وغرازتها . ومن شأنها أنها تجعل الدول النامية تحرق المراحل المكلفة من عملية التنمية ، وتركز جهود العقل الإنسانى المعولم لحل المشكلات الحادة .

٤ - يمكن أن تصبح فكرة الحرية العالمية من خلال الاتصال والحوار عبر شبكة الانترنت حقيقة فى المستقبل . ذلك أن الاتصالات بين الأفراد المتباعدين مكانيا قد تحل محل وسائل الإعلام المسموعة ، بالإضافة إلى الإمكانيات الهائلة لممارسة حرية التفكير وحرية التعبير . لقد أعطت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القوة للناس ، وهم بالفعل يستخدمونها . والشاهد على ذلك أن أجيال الشباب تستثمر بقوة فى الإنترنت بغير أن يتوفر لديهم تمويل ضخم ، ولكنهم يعتمدون على المعرفة والإبداع .

٥ - تقدم شبكة الإنترنت إمكانيات لنشوء ثقافة تقوم على التسامح ، ولعها أيضا تسهم فى إشاعة الديمقراطية فى المجتمعات ، وإعادة قيمة الإحساس بالمشاركة فى المجتمع . وفى الوقت الذى تشاهد فيه مجتمعات محلية تقليدية تتسم بالجمود . فإن ما يطلق عليها المجتمعات المفترضة Virtual والمجتمعات المتصلة ببعضها عن طريق شبكة الإنترنت فى حالة نمو سريع .

٦ - هناك توقع بأن الديمقراطية ستتسع دوائرها فى العقود القليلة القادمة وسيمارسها الناس على اختلافهم ، ولاشك - فى نظر المتفائلين - أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لديها الإمكانية والقدرة على إعادة إحياء القيم الديموقراطية ، وإضفائها على المؤسسات السياسية . ذلك أنها تستطيع أن تربط بنى الناس وتزيد

من تمكينهم داخل كل مجتمع على حدة ، وعلى مستوى العالم أجمع كما لم يحدث من قبل .

وهى تقدم إمكانيات الاتصال التفاعلى ، والنفاذ الخلاق لمصادر المعلومات ومراكز اتخاذ القرار ، حيث يمكن المشاركة فى المعلومات بغير تكاليف مالية . وكل هذا سيعطى الإمكانية لمعرفة المعلومات والبدائل المختلفة ، بما سيحسن من عملية اتخاذ القرار . وهناك علامات على أنه فى المستقبل فإن فكرة النظام يمكن أن تتبع من النسق الاجتماعى ذاته .

٧ - من شأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقضى على حواجز الزمان والمكان ، ومن شأن ذلك أن يغير الطريقة التى نعيش بها ، بما يرفع من مستوى الوعى الاجتماعى فى العالم . وهناك توقعات بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستنفذ إلى كل مجالات الحياة ، وستصبح هى مع مرور الزمن الأداة الرئيسية للتغيير الاجتماعى .

٨ - هناك نهضة الآن فى مجال الترجمة الآلية ، وفى ضوئها تستطيع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقضى على الحواجز بين لغات العالم ، وتشجع الحوار الثقافى بين الناس على مستوى العالم كله . إن من شأنها - يقول المتفائلون - أن تحسن من نوعية الحياة على المستوى الكونى ، حيث سيتاح حتى للمناطق البعيدة أو الهامشية أن تصل لمراكز المعلومات الصحية والخدمية ، وكذلك الاستفادة من شكل وسائل التعليم عن بعد ، وحتى التمتع بإمكانيات الترويح ويستطيع الناس باستخدامهم شبكة الإنترنت أن يعملوا وهم داخل بيوتهم لحساب أى مشروع أو شركة فى العالم . وقد أصبحت هذه الممارسات واقعا بالفعل ، أو على العكس قد تشجعهم على مغادرة المدن ، والسكن فى مناطق ريفية ، ومعنى ذلك اتساع دائرة المراكز الريفية على حساب المراكز الحضرية .

موضوعية الصورة المتفائلة:

ما سبق كان تلخيصا أمينا لما أورده الدكتور محسن توفيق عن حجج المتفائلين بالإنجازات والمكاسب الخارقة التى ستقدمها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة . ولعله حان الآن إثارة السؤال الرئيسى : ما هى موضوعية هذه الحجج ؟

أول ملاحظة نقدية نقدمها أننا ضد المنطق الذى يذهب - فى الموضوعات الهامة الخلاقة - إلى إبراز كل الجوانب الإيجابية وإخفاء الجوانب السلبية . فهذا التحيز المسبق للتطور التكنولوجى المبهر الذى حدث فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من شأنه أن يخفى حقيقة السلبيات التى لابد لها أن تصاحب أي تطور تكنولوجى جديد .

ولنأخذ على سبيل المثال ما يذهب إليه المتفائلون بأنه ستنشأ فى المستقبل سوق عالمية للمعلومات يستطيع الناس من خلالها ممارسة البيع والشراء ، والحصول على معلومات فى مجالات الصحة والتعليم . ويمكن القول أن هناك مؤشرات على بداية تخلق هذه السوق العالمية ، ولعل الإحصاءات الخاصة بالتزايد الضخم فى معدلات التجارة الالكترونية يؤكد ذلك . ولكن من هم المتعاملون فى هذا المجال؟ هم فى الواقع الشركات التجارية ورجال الأعمال والاقتصاديين الذين لايمثلون فى أى مجتمع سوى شريحة صغيرة . ولكن ماذا عن باقى الشرائح فى المجتمع . وخصوصا شرائح الطبقات المتوسطة والفقيرة ، والتى لا يستطيع أعضاءها حتى الآن - بحكم ضآلة الإمكانيات المالية والاقتصادية - استخدام التكنولوجيات الجديدة فى مجال المعلومات والاتصالات .

وإذا نظرنا إلى الصورة الوردية التى يقدمها المتفائلون عن أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستؤدى إلى التوزيع العادل للثروة الكونية فى سياق اقتصاد يقوم على الرخاء ، فهى صورة أبعد ما تكون من الحقيقة . ذلك أن كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن العولمة - فى ضوء ممارساتها الراهنة - قد أدت إلى اتساع دوائر الفقر وزيادة عدد الفقراء حتى فى الدول المتقدمة ذاتها ، وتبدو مشكلة الفقر فى الوقت الراهن مشكلة عالمية ، احتار فى حلها خبراء الاقتصاد والاجتماع ، وتعددت البرامج الدولية والإقليمة والمحلية لمواجهتها بطريقة فعالة .

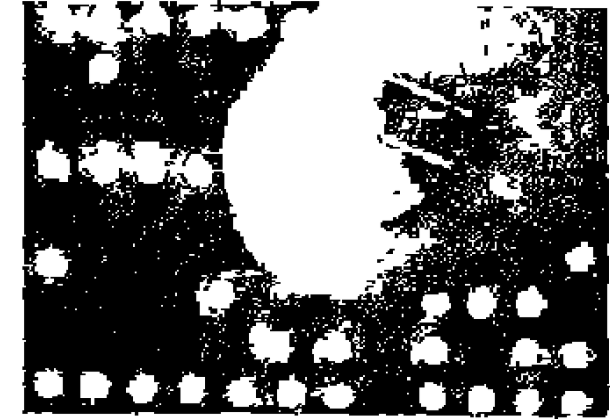
ومن ناحية أخرى ، يمكن القول أن مايذهب إليه المتفائلون من أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة من شأنها أن تؤثر تأثيراً عميقاً على المعرفة الإنسانية من حيث التعمق وسرعة التراكم المعرفى فهو صحيح تماما . ذلك أن الأبحاث التى أجريت على الإنترنت تؤكد أن شبكة المعلومات العالمية وما تقدمه من معلومات

يمكن تحويلها إلى معرفة ، ستخلق أنواعا جديدة من الباحثين ذوى العقلية الموسوعية ، بحكم تعدد وتنوع مصادر المعرفة المختلفة التى تنتمى إلى فروع علمية شتى ، ونشرها على شبكة الإنترنت ، مما يسمح للباحث باكتساب نظرة شاملة لدراسة الظواهر المختلفة . ومن شأن هذا أن يقضى على الظاهرة السلبية المتعلقة بتفتت المعرفة ، والتى أدى إليها تيار التخصص العلمى الدقيق .

وفى تقديرنا أيضا أن الصورة المتفائلة صحيحة فيما يتعلق بأن القرن الواحد والعشرين سيشهد أوسع حوار للحضارات شهده التاريخ الإنسانى . فلأول مرة يتاح لكل ثقافات العالم أن تعرض نفسها على شبكة الإنترنت بأعماقها التاريخية وتنوعاتها وآدابها وفنونها ومعرفتها العلمية . ليس ذلك فقط بل إن المثقفين والباحثين الذين ينتمون إلى ثقافات متعددة يستطيعون لأول مرة أن يتصلوا ببعضهم البعض اتصالا مباشرا لاقيود فيه ولا حدود . ولاشك أن تطور برامج للترجمة الآلية للغات من شأنه أن يدفع بحوار الحضارات إلى مسارات ثقافية غير مسبوقة .



٦ - الجحيم المعلوماتى المرفوض !



بين الفردوس المعلوماتي الموعود الذى يعد أنصاره العالم بأن الإنسانية ستتمتع فى ضوئه بمجتمع للمعرفة غير مسبوق في التاريخ ، وبين الجحيم المعلوماتى المرفوض الذى يبشر دعاته الإنسانية بمستقبل كئيب ومظلم ، نظرا لهيمنة الكبار على المعلومات والمعرفة معا ، يمكن أن تسقط الحقيقة !

لقد عرضنا من قبل حجج المتفائلين بخيرات عصر المعلومات العالمى ، وآن الآوان لنطرح حجج المتشائمين ، حتى تتضح معالم الصورة كما رسمها بإتقان شديد الدكتور محسن توفيق ، وفى ورقته البحثية التى قدمها إلى ندوة خبراء اليونسكو عن التحديات التى تثيرها التكنولوجيات الجديدة .

يقرر الدكتور توفيق أن منطق المتشائمين يمكن إجماله فى عبارة جامعة هى أنه مهما حسنت نياتهم فإن هناك ثمن اقتصادى لابد أن يدفع نتيجة التكنولوجيات الجديدة ، ولذلك فمن باب الخطأ أن نقفز من الفوائد الجزئية التى يمكن أن نجنيها منها ، ونقدم صورة وردية عن آثارها ، وكأن الجوانب الإيجابية والسلبية سواء .

تتلخص حجج المتشائمين فى عشر انتقادات كما يلى :

١ - التعامل مع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الجديدة وكأنها بمثابة دين جديد ، أو الإشارة إلى البشر باعتبارهم خالقين للتكنولوجيا ، قد يؤدى إلى ضياع القيم . ومن ناحية أخرى الاعتراف بفضل التكنولوجيات الجديدة أو اعتبارها مسئولة عن ممارساتها قد يؤدى إلى إهمال البعد الإنسانى ، كما صرح البابا جون بول الثانى عام ١٩٩٨ حين قرر أن «التكنولوجيا الجديدة إله زائف» .

٢ - تنمو التكنولوجيات بسرعة مذهلة مما من شأنه أن يجعل المجتمعات الإنسانية لا تستطيع أن تتكيف معها لا هى ولا البشر ، وأصبحت مهمة التنبؤ

بالمستقبل بالغة الصعوبة . ومن المحتمل أن تكون أخطر المشكلات الناجمة عن الثورة المعلوماتية نفسية واجتماعية . ذلك أن فيض المعلومات على شبكة الإنترنت من شأنه أن يفقدها مصداقيتها وثباتها ، ومن ناحية أخرى فإن هذا الفيض يعنى ضيق الوقت أمام مستخدمى الشبكة لكى يحولوا هذه المعلومات إلى معرفة وتقييم وحكمة .

٣ - هناك المخاطر المتمثلة فى بزوغ إمبراطوريات جديدة للقوة ، وشركات عملاقة ، وكل ذلك مصحوب بخطر تصاعد الإقلال من إنسانية الحياة ، وذلك إذا ما حلت قيم السوق محل القيم الإنسانية الأخرى . وهيمنة القوة السياسية والاقتصادية قد يؤدي إلى ظهور مجتمعات شمولية . كما أن الثورة المعلوماتية قد تؤدى إلى ظهور إقطاع إلكترونى! ذلك أن تركز التكنولوجيات الجديدة فى وحدات قليلة قد يؤدى إلى عدم المساواة والاستقطاب والاستبعاد .

٤ - الهوة بين الغنى المعلوماتى والفقر المعلوماتى قد تزيد ، مصاحبة فى ذلك لعدم المساواة فى الدخول . صحيح أن هذه الظواهر ليست جديدة لا على المستويات المحلية أو على المستوى الكونى ، ولكن التكنولوجيات الجديدة قد تزيد الموقف سوءا . إن هذا من شأنه أن تنقرض الطبقة الوسطى ، وتنمو إلى حد كبير طبقات المعدمين ، الذين سيستبعدون من التقدم الإنسانى ويصبحون معزولين ومهمشين .

٥ - الثورة المعلوماتية ستسهل نقل ونشر الثقافات المختلفة على مستوى العالم . غير أن هذه الإمكانية يمكن أن تؤدى إلى هيمنة ثقافية ولغوية فى الفضاء المعرفى . كما أن نقل الثقافات وأساليب الحياة ، وهى عملية غير مرحب بها فى بعض المجتمعات ، ستصبح مسألة سهلة من خلال التكنولوجيات الجديدة . وعلى سبيل المثال فإن أنماط الاستهلاك التى تعتبر أساسية بالنسبة لاقتصاديات الوفرة فى المجتمعات الصناعية ، يمكن أن تكون بالغة الضرر لاقتصادات الدول النامية ، وإذا ما مارست الشرائح الغنية فى المجتمع هذه الأنماط الاستهلاكية ، فإن ذلك قد يؤدى إلى مزيد من إفقار باقى شرائح المجتمع .

٦ - تهدد تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الجديدة بخرق حقوق الخصوصية والحقوق المدنية الأساسية . ذلك أنها يمكن أن تستخدم عن طريق الأنشطة الإجرامية الفضائية سواء بارتكاب جرائم التزوير أو السرقة من خلال سهولة النفاذ

إلى قواعد البيانات الشخصية ، ويمكن أيضا أن تستخدم لمراقبة معدلات الأداء فى العمل ، وسرقة الأموال ، وكذلك سرقة البيانات ، والدخول غير الشرعى على الشبكات ، والاعتداء على سرية البيانات الشخصية ، والتخريب العمدى للشبكات ، كل ذلك بالإضافة إلى نشر الصور الإباحية على الإنترنت ، مما يعرض الأطفال والشباب للخطر ، بالإضافة إلى ممارسة الدعارة عن طريق الشبكة .

٧ - تستفيد الميديا الفضائية والألعاب الإلكترونية من نقص التنظيم الذى يحكم حركتها وممارساتها ومن الملكية الخاصة لها . وقد أصبح الأطفال أكثر تعرضا للسيطرة عليهم من قبل هذه الشبكات الجديدة التى تقدم لهم برامج متعددة مليئة بأحداث العنف ، والتى تفتقر إلى أى مضمون حقيقى ، أو إلى أى سياق اجتماعى . وقد أصبح واضحا الآن بالنسبة للكبار والأطفال على السواء أن تمضية جزء كبير من وقتهم مع الواقع الافتراضى بدلا من الواقع الحقيقى يمكن أن يؤدى إلى مزيد من عزلتهم الاجتماعية والشخصية .

٨ - التكنولوجيات الجديدة تؤثر سلبيا على البيئة ، ذلك أن إنتاج الحاسبات الآلية يحتاج إلى استنزاف شديد للموارد .

٩ - مع تسارع إيقاع ظهور المجتمعات المبنية على المعرفة ، فإن الأفراد الذين هم بالفعل فى وضع هامشى سواء فى التعليم فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية سيجدون أنفسهم مستبعدين . وحتى بالنسبة للأفراد ذوى المؤهلات المرتفعة فإن شعورا بعدم الأمان ينتابهم . وبوجه عام يمكن القول أن التكنولوجيات الجديدة ستؤثر سلبا على العمل ، وستزداد البطالة .

١٠ - هناك شواهد على أن استخدام الإنترنت من المنزل ، من شأنه أن يجعل الوجود من الزاوية الاجتماعية والنفسية يتدهور . وقد ثبت أن مستخدمى الإنترنت يقل عدد أصدقائهم عبر الزمن ، ويمضون فترات أقل مع أسرهم ، ويعانون ضغوطا أكثر فى حياتهم اليومية ، ويشعرون بالعزلة والاكتئاب .

موضوعية الصورة المتشائمة

تذكرنا مختلف جوانب الصورة المتشائمة للآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للثورة المعلوماتية بالتيار الفكرى المعادى للتكنولوجيا والذى نشأ فى صميم البلاد الغربية المتقدمة . ذلك أنه مع تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية والتى هى

إحدى المعالم الرئيسية للقرن العشرين ، بزغت تيارات فكرية غربية معادية للتطور التكنولوجى الهائل الذى غزا مختلف ميادين الحياة الإنسانية على أساس تعقب آثاره السلبية على البشر .

وقد تبنى هذا التيار فلاسفة غربيون قامت على أساس أفكارهم حركات اجتماعية معادية للتكنولوجيا ، لم تقنع كلها بممارسة النقد الاجتماعى المشروع لها ، ولكنها تجاوزت ذلك لتمارس العنف ضد الممارسات التكنولوجية .

وقد سبق لنا أن تعرضنا لهذا الموضوع فى دراسة نشرت فى كتابنا «الزمن العربى والمستقبل العالمى» (الصادر عام ١٩٩٨ عن دار المستقبل العربى) وموضوعها «مستقبل المجتمع الإنسانى» حيث أشرنا فى مجال دراستنا لمشكلة الأمن على المستوى الكونى إلى هناك مخاطر أمنية من ممارسات بعض الحركات الأصولية المتطرفة (بالمعنى الواسع للكلمة) غير أنه «من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن حركات احتجاجية أخرى ، وعلى الأخص فى مجال أنصار البيئة ، بدأت تميل إلى استخدام العنف . ويشهد على ذلك أن العناصر الراديكالية من أنصار البيئة قد تحولت فعلاً للعنف وذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية .

وعلى سبيل المثال فقد صاغت حركة «الأرض أولاً» أيديولوجية متماسكة تقوم على العنف» .

والواقع أن عديداً من الجوانب السلبية التى يبرزها أنصار الصورة المتشائمة للثورة المعلوماتية ، تقوم على مبدأ بالغ البساطة وإن كان بالغ الخطورة من الناحية المعرفية ، مؤداه أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى على مستوى العالم سيبقى كما هو ولن يتغير أبداً !

وهذا المبدأ فيه مافيه من الإيمان بحتمية تاريخية عقيمة فات أوانها بعد أن سقطت الحتمية ذاتها بكل أنماطها فى العلم والتاريخ والمجتمع !

إن هذه النظرة المتشائمة تعد نظرة مضادة لمنطق التاريخ الإنسانى . لقد سقطت امبراطوريات مارست الهيمنة ضد البشر قروناً طويلة ، وحلت محلها نظم سياسية أكثر انفتاحاً وإنسانية وديموقراطية . من يحلل حالة البشر فى القرون السابقة على الثورة الصناعية ، بكل ما حلفت به من مجاعات وبؤس وإهدار لإنسانية الإنسان ،

ويقارنها بالوضع اليوم فى عديد من بلاد العالم بعد أن استطاعت الثورة الصناعية تحسين أوضاع البشر ، ليدرك أن التقدم الإنسانى إمكانية فعلية وليس مجرد فرض من الفروض .

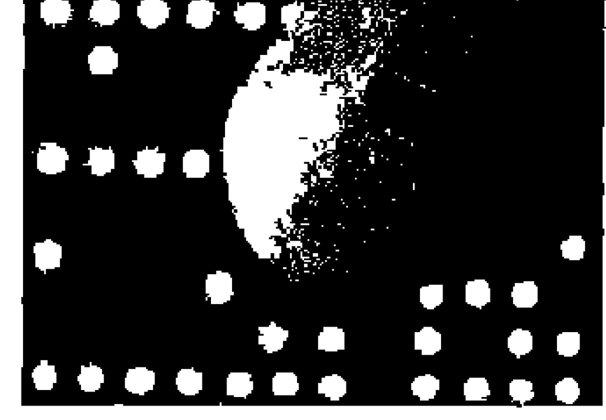
صحيح أن دوائر الفقر تزداد فى الوقت الراهن على المستوى الكونى ، لأسباب شتى ، ولكن صحيح أيضاً أن الثورة العلمية والتكنولوجية تفتح وستفتح آفاقاً واسعة من خلال الهندسة الوراثية ، لكى تستطيع الحكومات إشباع الحاجات الأساسية لشعوبها ، بتقديم غذاء رخيص ، بالإضافة إلى توفير مختلف الخدمات التعليمية والاجتماعية .

إن مجابهة الفقر هى مسئولية النخب السياسية الحاكمة ، والتى يقع على عاتقها إعادة النظر فى سياسات توزيع الدخل القومى ، لكى لا تستأثر القلة الأكبر منه على حساب الطبقات الاجتماعية العريضة المنتجة .

وأيا ما كان الأمر ، لو آمنا بمنطق المتشائمين من الثورة المعلوماتية لقلنا أن على الدنيا السلام لأننا وصلنا إلى نهاية التاريخ !



٧ - الواقع المعلوماتى وآفاق المستقبل



استطعنا - فيما نظن - أن نقدم صورة موضوعية للتكنولوجيات الجديدة فى الاتصال والمعلومات . عرضنا أولاً للرؤية المتفائلة التى لاترى سوى الإيجابيات الاتصالية والمعلوماتية والمعرفية لهذه التكنولوجيات ، ثم أبرزنا ثانياً الرؤية المتشائمة التى لاترى سوى السلبيات التى تستحدثها هذه التكنولوجيات .

وبعيداً عن التفاؤل والتشاؤم ، والذى عادة مايكون محملاً بتوجهات إيديولوجية ثقيلة ، تعكس فلسفة الباحث العامة فى المقام الأول ، بدلاً من الانطلاق من أرضية الواقع ، قد يكون من المناسب أن نحلل وقائع الحياة ، كما يطلق عليها الدكتور محسن توفيق فى ورقته البحثية الممتازة والتى نعتمد عليها أساساً فى هذه المناقشة . ويقصد بوقائع الحياة تلك المؤشرات الكمية أساساً ، والتى تصلح فى راية كأساس لرسم صورة المستقبل . وكما سنرى فإن المؤشرات الكمية لايمكن الطعن فى صحتها ، لأنها صادرة عن جهات مسئولة حريصة على ثبات المعلومات وصحتها ، ولكن رؤى المستقبل التى ترسم على ضوئها ، قد تكون محل خلاف شديد . وذلك لأنه لو رسمنا المستقبل فى ضوئها باعتباره مجرد امتداد للحاضر ، حتى مع الأخذ فى الاعتبار معدلات النمو المتوقعة ، قد يكون فى ذلك تجاهلا لاحتمالات الطفرة التى يمكن لمجتمع ما أن يحدثها فى مجال التقدم التكنولوجى ، إذا ما توافرت الإرادة السياسية ، والإمكانيات الفنية ، بما يتجاوز بكثير التوقعات المبنية على أساس المؤشرات الكمية .



حقائق الحياة المعلوماتية

يرسم لنا الدكتور محسن توفيق صورة مفزعة حقاً لواقع المعلومات على المستوى العالمى ، لأنه يكشف بكل وضوح الهوة السحيقة بين الدول المتقدمة والدول

النامية ، معتمداً فى ذلك على المؤشرات الكمية الخاصة بالسكان والاقتصاد وإحصاءات السوق .

يقول الباحث أن أكثر الآثار قصيرة المدى درامية تكمن فى الجانب الاقتصادى . فالتكنولوجيات الحديثة فى الاتصال والمعلومات تعد مسئولة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى الخمس السنوات الأخيرة ، عن أكثر من ربع معدل النمو الاقتصادى . ذلك أن صناعة هذه التكنولوجيات حققت ٨٪ من مجمل الناتج القومى الإجمالى ، بما يعنى ضعف ما تحقق فى العشرين عاماً الماضية .

وقد وصل الاستثمار فى هذه التكنولوجيات إلى معدل ٤٥٪ إذا ما قورن بمعدل ٣٪ فى الستينات ، . ويمكن القول أنه فى بعض الصناعات كما هو الحال فى الاتصالات والتأمين ، فإن التكنولوجيات الحديثة للاتصال قد تكون أكثر من ثلاثة أرباع المعدات التى اشتريت . والعمل فى قطاع التكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات عائده مرتفع عن الأجر المتوسط فى القطاع الخاص ، ويدل على ذلك أن العامل فى هذا المجال يحصل على أجر ٤٦,٠٠٠ دولاراً فى العام .

ويعنى ذلك أن هذه التكنولوجيات تخلق الثروة . غير أن مثال الولايات المتحدة الأمريكية ليس ممثلا للواقع . والسؤال هنا ماذا عن الدول النامية والتى هى مستهلكة ومستخدمة أساساً لهذه التكنولوجيات؟ يقرر الدكتور محسن توفيق أنه بالنسبة لأغلبية الدول النامية فإن هذه التكنولوجيات الجديدة تمثل عبئا اقتصاديا . فهى تدفع لكى تشترى آخر منتجات هذه التكنولوجيات ، غير أنها غير معدة لتستفيد منها ، أو لتحقيق معادلة التكلفة والعائد على الأقل . بل إنه يمكن القول أنه فى مجال الأولويات فى البلاد النامية ، لايبدو استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة واقعاً فى أعلى السلم ، لأن هناك حاجات أخرى عاجلة ينبغى الاهتمام بها .

ولو نظرنا إلى مشكلة الفقر على المستوى العالمى ، وله ولاشك صلة وثيقة بالقدرة على استخدام التكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات ، فإنه تبرز أمامنا لوحة بالغة القتامة .

فهناك الآن ٨٥ر٥ بليون إنسان يعيشون فى العالم ، منهم حوالى ١٥٪ يعيشون فى الدول المتقدمة . ومعنى ذلك أن حوالى ٨٥٪ من سكان العالم يعيشون فى

الدول النامية ، والتى نجد فيها أعلى معدل للزيادة السكانية . والفجوة فى الدخول بين المتقدمين والمتخلفين فى هذه الحقبة التاريخية لم تكن بهذا الاتساع فى كل التاريخ العالمى . وذلك ببساطة لأن ثمرات التصنيع والتقدم التكنولوجى لمدة قرنين من الزمان ظلت متمركزة بقوة فى أقاليم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والحوض الباسيفيكى . وفى المتوسط - كما تشير إحصاءات البنك الدولى - فإنه فى الدول المتقدمة يصل الدخل الفردى إلى ٢٥,٠٠٠ ألف دولار فى الوقت الذى لايزيد دخل الفرد فيه عن ١,٠٠٠ دولار فى البلاد النامية أى الفرق ٢٥ إلى واحد .

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات ، فنجد الفجوة بالغة الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ففى منتصف التسعينيات تشير الإحصاءات إلى أن عدد أجهزة التليفزيون فى الدول المتقدمة لكل مائة شخص كانت أربع أضعاف ماهو موجود فى البلاد النامية ، أما أجهزة الراديو فكانت ٦ أضعاف ما لدى البلاد النامية لكل ١٠٠٠ من السكان ، وسبعة أضعاف الكتب المنشورة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ، واثنى عشر ضعفاً بالنسبة لخطوط التليفون لكل مائة شخص ، و١٤ ضعفاً بالنسبة للمشتركين فى خدمة التليفون المحمول .

واذا نظرنا للاستخدام العالمى للانترنت فنجد أن ١٠٨ مليون فقط من يستخدمون الشبكة من إجمالى عدد سكان العالم الذى يصل إلى ٥,٨٥ بليون نسمة . وفى عام ٢٠٠٢ قد يرتفع عدد سكان العالم إلى ٦ بليون فيقدر أن ٢٢٨ مليون شخص (حوالى ٣٫٨٪) سيستخدمون الإنترنت .

وفيما يتعلق بالمواقع على شبكة الانترنت نجد أن ٨٢٪ من المواد باللغة الانجليزية ، ٤٪ باللغة الألمانية ، ١٫٦٪ باللغة اليابانية ، ١٫٣٪ باللغة الفرنسية ، ١٪ باللغة الأسبانية . والباقى وهو ٩٫٨٪ موزع بين باقى لغات العالم ، وأغلبها لغات أوربية . وأغلب المتعاملين مع الانترنت فى العالم حاصلين على الأقل على شهادة جامعية ، وأغلب المتعاملين معها مديرين من الدرجة الأولى ، ومهنيين من كافة التخصصات ، يعدون من بين الأغنياء فى مجتمعاتهم .

ويتساءل محسن توفيق فى نهاية هذا العرض الإحصائى هل الانترنت الآن أوسيصبح فى المستقبل القريب ولنقل عام ٢٠٠٢ ظاهرة كونية حقاً؟

آفاق المستقبل

بهذه النبرة المتشككة يحاول د . توفيق إلقاء نظرات سريعة على المستقبل . وفى تقديره أنه بالنظر إلى الفروق الجسيمة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مجال الدخل والتنمية البشرية وتطبيقات التكنولوجيات الحديثة لدى النخبة والجماهير ، فإن هذه التكنولوجيات ستدفع اقتصادات الدول المتقدمة إلى الأمام ، وسترفع معدلات نوعية الحياة فى الدول الصناعية وبعض الدول المصنعة حديثاً . ومعنى ذلك أن الدول النامية ستهبط ببطء إلى مجال التهميش والعزلة ، مما يعرضها لمخاطر الاستبعاد ، لأنها غالباً ما تفتقر إلى الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية التى تجعلها قادرة على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة .

والمسألة تتعلق أيضاً بالتوقيت ، بمعنى أنه حتى لو حاولت الدول النامية اللحاق بالدول المتقدمة فى هذا المجال ، فإنها ستلحق فى الواقع بالماضى ، لأن الدول المتقدمة ستكون غادرت مواقعها لآفاق تقدم جديدة !

ومن شأن تطبيقات التكنولوجيات الجديدة أن تفكك عديداً من المؤسسات القديمة ، وتنشئ وظائف جديدة ، وتغير الصناعات القائمة ، مما من شأنه أن يبنى ثروات جديدة ويقضى فى نفس الوقت على ثروات قائمة .

وسيؤدى ذلك كله - بفعل التحولات فى الثروة والقوة - إلى تغيرات اجتماعية بالغة العمق . ولاشك أن الشركات المتعددة الجنسيات ستكتسب قوة أكبر ، فى نفس الوقت الذى ستتآكل فيه السلطة التقليدية للحكومات .

فلسفة التاريخ

إذا قرأنا الإحصاءات المتنوعة السابقة بدقة ، قد يكون من المنطقى أن نتبنى نظرة متشائمة ليس فقط بالنسبة لاتساع نطاق تطبيقات التكنولوجيات الحديثة فى الاتصال والمعلومات ، وإنما بالنسبة لمستقبل العالم نفسه !

فما أبشع الصورة المتشائمة التى تصور العالم باعتبارها مكاناً للقلة الغنية المترفة ، وفضاء أيضاً لأغلبية سكان العالم الذى يرسفون فى جحيم المسغبة والفقر المعلوماتى والحرمان المعرفى إلى أبد الآبدين !

ولكننا لا نعتقد فى موضوعية هذه الصورة ، مهما أقيمت على ضوء الأرقام

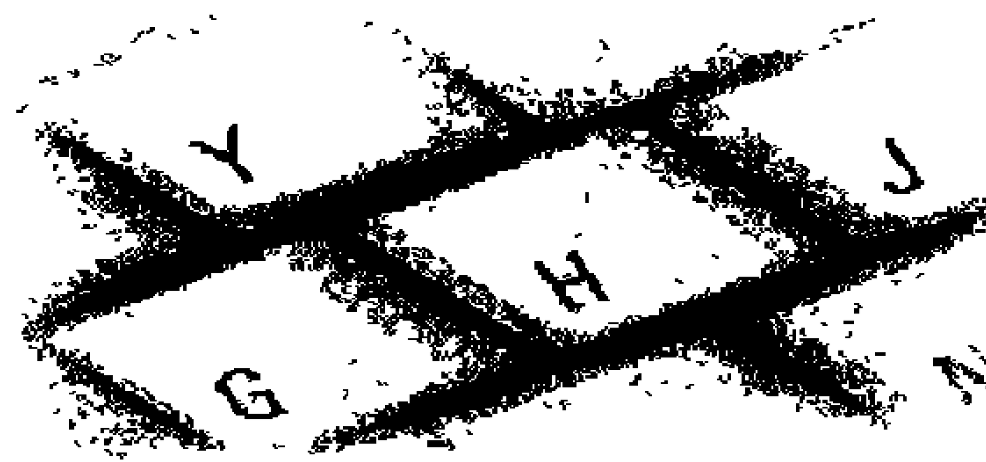
الصحيحة ، والتى تقدم بصورة مجردة وباردة . لأن هذه الصورة محملة بحتمية لافكاك منها ، مع أن الحتمية سقطت فى العلم والمجتمع والتاريخ .

ولو راجعنا سجلات التاريخ الانسانى ، لأدركنا بدراسة تجارب مجتمعات مختلفة فى النهوض القومى ، أمثلة تكذب هذه الصورة المتشائمة وبطريقة قاطعة . ولنضرب مثالاً بالصين . من كان يظن حين قام ماو تسى تونج بإقامة الدولة الصينية الحديثة عام ١٩٤٩ أنها ستصبح بعد حوالى نصف قرن أكثر الأقطاب الدولية الآن قوة وانطلاقاً فى مجال التنمية البشرية التى تجاوزت معدلاتها ١٢٪ سنوياً وهو رقم قياسى؟ الصين قبل الثورة كانت بلد المجاعات والفيضانات والتحلل الاجتماعى ، لأنها كانت فضاءً مباحاً للدول الغربية الاستعمارية ، التى حرصت على فرض الأفيون عليها ، حتى لا تنهض أبداً ، فزعاً من صحوة المارد الأصفر كما كانت توصف الصين فى الكتابات الغربية العنصرية ؟

وكيف نفسر الطفرة التى حققتها بنجاح مدهش بعض الدول الأسيوية التى شبهت بالنمور ، وحاولت الدول الغربية حصار انجازاتها الرائعة فى مجال التنمية والتقدم التكنولوجى؟ هل كانت الاحصاءات منذ عشرين عاماً تبشر بأى نهضة من هذا القبيل ؟

وخلاصة ما نريد أن نركز عليه أننا - على عكس أنصار النظرة المتشائمة - نحن نؤمن بفلسفة الطفرة ، بشرط توافر الإرادة السياسية ، والنجاح فى تعبئة موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية فى ضوء رؤية استراتيجية بصيرة ، أجاد واضعوها من صناع القرار قراءة المتغيرات العالمية ، والتاريخ الاجتماعى الوطنى فى نفس الوقت .

ولنتذكر أن تشاؤم العقل لايقف أمامه سوى تفاؤل الإرادة !



الباب الثانى

العرب على مشارف الألفية الثالثة

١ - العرب يودعون القرن العشرين

٢ - الصراع والسلام فى الألفية الثالثة

٣ - مشكلات التحديث العربى

٤ - اختبار الحداثة السياسية

٥ - الليبرالية فى مواجهة إرث السلطوية

٦ - العرب فى مواجهة أسئلة القرن الحادى والعشرين

٧ - تحديات التنمية العربية

٨ - ثقافة تحت الحصار

٩ - ثقافة التحريم

١٠ - آفاق المستقبل العربى

١١ - العرب فى سياق التغير العالمى

١ - العرب يودعون القرن العشرين



من الطبيعى أن نقف - كعرب - فى نهاية القرن العشرين ، لكى نلقى نظرة تقييمية فاحصة على حصاد القرن بوجه عام ، وعلى الإنجازات العربية التى تحققت ، وعلى جوانب القصور والفشل فى الوقت نفسه .

واذا أردنا أن نقوم بهذا التقييم فأمامنا فى الواقع عديد من المحاور التى تستحق أن نقف أمامها بالتحليل العميق . فهل نحن - أولا - نودع القرن ونستقبل قرناً جديداً ونحن موحدون ، من خلال سياسات تنسيقية على الأقل ، أم نحن فى حالة تشرذم ، فى عالم أصبح يقوم على الاتحادات السياسية كالاتحاد الأوروبى وعلى التكتلات الاقتصادية؟ وماهى محصلة الصراع العربى الإسرائيلى الذى استمر أكثر من نصف قرن ، وهل سنصل فعلاً إلى لحظة تتحقق فيها تسوية عادلة تسمح للشعب الفلسطينى بأن يقيم دولته المستقلة على أرضة؟ وماهى نتائج عملية التحديث فى المجتمع العربى ، وهل أدت فعلاً إلى تحرير المواطن العربى ، والارتقاء بنوعية حياته ، أم أن هذا المواطن ، مازال يرزح تحت أعباء القهر السياسى والاستغلال الاقتصادى؟ وهل نجحنا فى أن نزود المواطنين العرب بنوعية التعليم التى تتفق حقا مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية؟ وهل مازالت مجتمعاتنا تعتمد مرجعية الماضى وتتشبث به ، أم أنها اكتسبت القدرة على استشراف المستقبل ، والعمل على تخطيطه ؟ وما هو نوع تفاعل المجتمعات العربية مع العولمة بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية؟ وماهى نوعية العلاقة بين العربى والآخر والذى قد يتمثل أساساً فى الغرب بحضارته التكنولوجية البالغة التقدم ، وتقدمه فى كل مناحى الحياة ، وسلبياته أيضاً وخصوصاً فى المجال الثقافى والاجتماعى؟ وأخيراً هل نحن جاهزون للإسهام فى حوار الحضارات الذى أخذ يتبلور فى الحقبة الراهنة ويتخذ أشكالاً شتى ، ومنها الحوار بين الأديان ، والحوار

الاقتصادى ، والحوار الثقافى الذى تقدم فيه كل ثقافة نفسها للثقافات الأخرى؟

كل هذه المحاور بالغة الأهمية ، وتستحق أن نقف أمام كل محور منها بالتحليل النقدى .

قطرية أم قومية

إلى أين وصل الخطاب القومى الذى كان مرتفع النبرة فى الخمسينيات والستينيات ، والذى - نتيجة عوامل شتى - اصطدم بشدة مع القطرية؟ لو تأملنا مفردات الخطاب القومى العربى التقليدى فى مرحلة صعوده لوجدناه يدين القطرية بشكل مطلق باعتبارها هى العقبة الحقيقية أمام تحقق الوحدة! غير أنه يمكن القول للأمانة العلمية أن هجاء القطرية كان سائداً فى الخطاب القومى العربى المشرقى فقط ، لأن الخطاب السياسى فى دول المغرب العربى يصف الدولة العربية المعاصرة بالدولة الوطنية ، أى التى استخلصت استقلالها من براثن الاستعمار . ويمكن القول أن السر الحقيقى وراء فشل الخطاب القومى العربى التقليدى ، يكمن فى أنه حدث صراع وتناقض بين عمليتين تاريخيتين : عملية بناء الدولة الوطنية ، وعملية الوحدة العربية . ولم يكن التوقيت مناسباً لكى يطرح الخطاب القومى العربى التقليدى الوحدة العربية خاصة الاندماجية ، باعتبارها هدفاً ينبغى تحقيقة فى الخمسينيات والستينيات . لأن غالبية البلاد العربية ، وعلى رأسها نخب سياسية حكمت بلادها إما بالوراثة أو بالاختيار كانت مشغولة أساساً بعملية بناء الدولة ، ولم يكن من المنطقى أن يطالب هؤلاء الحكام بأن يتنازلوا عن مقاعدهم فى الصف الأول لكى ينتقلوا إلى الصف الثانى أو الثالث ، لحساب قيادة سياسية ستدير الدولة العربية المتحدة . ومن هنا نشأ الصراع المكشوف أحياناً والمستتر أحياناً كثيرة طوال نصف القرن الماضى بين القطرية المتشبثة بحكامها وأنظمتها السياسية الخاصة ، والقومية صاحبة الخطاب المثالى والتى تدعو للوحدة العربية ، بدون مراعاة للخصوصية الثقافية لكل مجتمع عربى من ناحية ، ولتفاوت درجة النضج الاجتماعى والثقافى والسياسى بين البلاد العربية المتعددة .

وهكذا يمكن القول أن فشل الوحدة المصرية السورية والتى تمثلت فى تأسيس الجمهورية العربية المتحدة التى لم تعش طويلا ، كان إعلاناً رسمياً بفشل الخطاب القومى العربى التقليدى . ولاشك أن الزخم الهائل الذى أوجده هذا الخطاب فى

الوطن العربى من الخليج إلى المحيط قد وصل إلى درجة دنيا من الضعف بهزيمة يونيو ١٩٦٧ . فقد كانت الهزيمة - فى وعى المواطنين العرب على اختلاف أقطارهم - إشارة إلى سقوط الحلم العربى بالوحدة . وفشل المشروع النهضوى العربى ، الذى أسهمت فى إنضاج أفكاره وسياساته نخب سياسية عربية شتى ، ومثقفون عرب من كل الاتجاهات السياسية .

ولاشك عندنا أنه بعد الهزيمة سادت حالة من اليأس الشديد والإحباط الثقيل أصابت الوعى العربى فى الصميم ، مما شكك المواطنين العربى فى إمكانياتهم الحقيقية وقدراتهم الذاتية ، واستعدادهم لقبول التحديات التى يفرضها منطق القوة السائد فى العلاقات الدولية .

غير أنه يمكن القول أنه بإعادة بناء القوات المسلحة المصرية والسورية بدعم من كل الدول العربية ، وخصوصاً بعد قمة الخرطوم الشهيرة ، التى تعهدت فيها الدول العربية النفطية بدعم دول المواجهة ، كانت أول خطوة عملية فى الاستعادة التدريجية للثقة فى الذات . ووصلت هذه الثقة إلى ذروتها بالقرار التاريخى لكل من مصر وسوريا بشن حرب أكتوبر ضد إسرائيل ، ليس فقط لتحرير الأرض وإنما لتحرير الإرادة السياسية العربية من عملية الأسر والاعتقال التى تعمدت إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضها على العرب . حرب أكتوبر ١٩٧٣ إذن علامة فاصلة على استعادة الثقة فى الذات ، ولعلها كانت هى السبب فى تحول القيادة السياسية المصرية لكى توقع معاهدة كامب دايفيد ، ومن بعدها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، على اعتبار أن الانجازات العسكرية المصرية البارزة فى الميدان ، تؤهلها لتغيير مسار الصراع العربى الإسرائيلى ، من المواجهة العسكرية إلى سلام دائم ، يكفل لمصر أن تكرس جهودها فى سبيل التحديث والتنمية الشاملة .

غير أن ما ظنته مصر نهاية للصراع ، كان بداية فى الواقع لصراع عربى - عربى ، انقسم فيه الوطن العربى ، بين مؤيدين للخطة المصرية ومعارضين معارضة شديدة لها . غير أن جبهة الصمود والتصدى التى وقفت ضد خطة السلام المصرية تآكلت قدراتها عبر الزمان لافتقارها إلى سياسات عملية تسمح لها بالمواجهة الحقيقية مع إسرائيل . وهكذا بعد زمن ، زالت القطيعة بين مصر والبلاد العربية أعضاء جبهة الصمود والتصدى ، وفتح الباب من بعد لمؤتمر مدريد الذى شاركت فيه الدول العربية للاتفاق على خطة السلام وإنهاء الصراع العربى - الاسرائيلى .

منذ مؤتمر مدريد حتى اتفاقية أوسلو التى وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل بعد مفاوضات سرية ، جرت تحت الجسور مياه كثيرة . ووصلنا فى الوقت الراهن إلى لحظة فاصلة ، ستتكشف عن فشل ذريع للمسيرة السلمية ، أو اتفاق يحقق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية .

الاتجاه الوظيفى الاقتصادى

ولقد كان طبيعياً بعد أن زالت القطيعة بين مصر والدول الأعضاء فى جبهة الصمود والتصدى ، أن ينشأ فكر جديد ، يدعو لأهمية التنسيق الاقتصادى بين الدول العربية فى عالم يموج بالتكتلات الاقتصادية ، والتى من شأنها ألا تتيح لدولة مفردة بذاتها أن تخوض عالم المنافسة الاقتصادية ، وخصوصاً فى ضوء التطور التكنولوجى الهائل الذى حققته الدول الصناعية الرأسمالية الغربية .

ومن هنا نشأت فكرة إنشاء مجلس التعاون العربى الذى يضم مصر والعراق والأردن واليمن . وكان قد سبقه إنشاء مجلس التعاون الخليجى ، وتأسيس الاتحاد المغاربى . ولقد كان قرار التعاون الاقتصادى قراراً رشيداً فى الواقع لأنه لم ينطلق من أهداف سياسية كبرى يتعذر فى الوقت الراهن تحقيقها لأسباب شتى كالوحدة السياسية العربية ، وإنما قنع بموضوع التنسيق والتعاون الاقتصادى .

ولنتذكر أنه فى هذه الحقبة دار جدل شديد حول نقطة أساسية مفادها : هل تأسيس هذه المجالس يمثل عقبة أمام الوحدة العربية أولا ؟ وهل فيها تهديد حقيقى لوجود وكيان جامعة الدول العربية ؟

وفى خضم هذا الجدل الذى دار فى إطار مستبشر بإمكانية تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، والتى يمكن على المدى الطويل أن تؤدى إلى وحدة سياسية ، فاجأت القيادة السياسية العراقية العالم كله ، والوطن العربى على وجه الخصوص بقرارها المؤسف غزو دولة الكويت .

ولسنا فى حاجة إلى الاشارة إلى التداعيات السلبية الخطيرة التى ترتبت على هذا الغزو الفاشل ، والذى أدى إلى قيام التحالف الدولى والذى شاركت فيه دول عربية متعددة وذلك لتحرير الكويت . وترتبت على الغزو العراقى نتائج سلبية أهمها رهن الأمن القومى العربى فى يد الدول الأجنبية وفى مقدمتها الولايات المتحدة

الأمريكية ، بالإضافة إلى القرارات الدولية الخاصة بفرض جزاءات على العراق وحصاره ، مما أدى للأسف إلى تدمير البنية الأساسية له ، والتدهور الشديد فى نوعية الحياة للمواطنين العراقيين .

ولم ينجح الوطن العربى حتى الآن فى لم الشمل ، وسد فجوة الثقة بين العراق والكويت والدول الخليجية الآخرى .

ومازال الشعب العراقى يعانى نتيجة الأخطاء الجسيمة للقيادة العراقية ، ولكن أيضاً نتيجة للتعنت الأمريكى وهمينته على إرادة مجلس الأمن ، ورفضه تطبيق سياسة معتدلة إزاء العراق كما تدعو إلى ذلك بعض الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن .

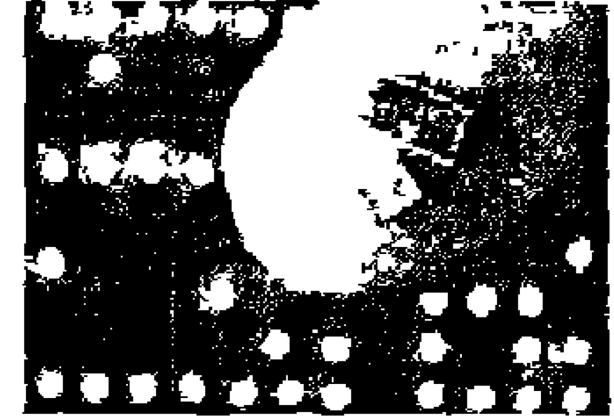
وهكذا يصل العرب إلى نهاية القرن ، وهم فى حالة من التشرذم السياسى . يحتاجون إلى تجاوزها بأسرع مايمكن ، إن أرادوا حقاً أن يكون لهم وجود فاعل فى القرن الحادى والعشرين .

ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا اعترفت القيادة السياسية العراقية بخطئها الجسيم فى غزو الكويت ، وأعطت ضمانات حقيقية لدولة الكويت وباقى دول الخليج تضمن سلامة أمنها القومى .

وإذا كان الأمن القومى - بحسب التعريف - هو حماية الدولة أو المنطقة من مصادر التهديد ، فإن التناقض وصل إلى حد أن أصبح التهديد لا يأتى من إسرائيل وإنما من دولة عربية ! لقد آن أوان تجاوز هذا الوضع ، حتى تعود الصحة والعافية للنظام الإقليمى العربى ، المرشح لكى يلعب دوراً مهماً فى النظام العالمى .



٢ - الصراع والسلام فى الألفية الثالثة !



يودع العرب قرناً ويدخلون فى إطار قرن جديد ، مازال الصراع العربى الإسرائيلى مشتعلا على الجبهات الفلسطينية والسورية واللبنانية . لقد تحققت فى العقود الماضية انجازات بارزة فى مجال الحل السلمى للصراع العربى الإسرائيلى . بدأت مصر المسيرة بتوقيع اتفاقية كامب دافيد التى تلاها توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، والتى أنتجت سلاما متوازناً بين مصر وإسرائيل . صحيح أن هذا السلام الذى يوصف عادة بأنه سلام بارد ، لايتضمن تطبيع العلاقات الكامل بين البلدين ، نتيجة لاستمرار إسرائيل فى سياساتها الاستعمارية الاستيطانية فى الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان والجولان ، إلا أنه مع ذلك سلام حقق وقف الصراع المسلح . وقد سمح هذا لمصر أن تصرف جهودها إلى التنمية الشاملة ، فى الوقت الذى لم تتخل فيه عن تحديث قواتها المسلحة ، تحسباً لأى عدوان ، وإدراكاً منها أن مايضمن السلام الحقيقى هو أن تكون مصر مستعدة دائماً من الوجهة العسكرية .

وإذا نظرنا إلى جبهات الصراع العربى الاسرائيلى المستمرة ، لوجدنا أن أكثرها اشتعالا جبهتين ، الجبهة الفلسطينية والجبهة اللبنانية ، فى حين تبقى جبهة الجولان ساكنة إلى إشعار أخر . فى الجبهة الفلسطينية تدور أكثر المعارك ضراوة بين النزعة الإسرائيلية الاستعمارية الاستيطانية وبين نضال السلطة الفلسطينية لاستخلاص أكبر مساحة ممكنة من الضفة الفلسطينية وغزة فى سياق غير مواتى لهذه السلطة ، التى تفتقد - للأسف - زخم الانتفاضة ، والتأييد الدولى الفعال ، الذى يكفل الايقاف الفعلى لموجات الاستيطان الاسرائيلية فى عمق الضفة الغربية وغزة . تتحدث الحكومة الاسرائيلية بقيادة باراك عن العملية السلمية حديثاً أجوف فى الوقت الذى تزرع فيه بمستوطناتها قنابل موقوته على اتساع الضفة الغربية وغزة ، لابد أن تنفجر فى المستقبل المنظور .

وإلا ما معنى أن تصر الدولة الإسرائيلية على أن تشق الأرض الفلسطينية وتفصل بين مدنها وقراها بهذه المستعمرات التى تتزايد فى الوقت الراهن بصورة سرطانية ، إلا إذا كان المقصود تحويل الفلسطينيين إلى شعب خاضع بصورة مطلقة للسلطة الإسرائيلية؟ أليس فى هذه السياسة الاستعمارية ترسيخ لاحتمالات الصراع المستمر بين الفلسطينيين والاسرائيليين المستوطنين ، مما ينذر باحتمالات صراع مسلح إذا ما أصرت الدولة الإسرائيلية على مسيرتها الاستعمارية الاستيطانية ؟

صورة المستقبل

إذا حللنا بدقة مسيرة المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والدولة الإسرائيلية لأدركنا أن ما تسعى إليه الدولة الإسرائيلية هو أن تحصل على وثيقة بالاستسلام الكامل موقعة من السلطة الفلسطينية توافق فيها على استلام أقل قدر ممكن من مساحة الضفة الغربية وغزة ، وأن تقبل بلا تحفظ بقاء المستعمرات الإسرائيلية الراهنة ، بل وأكثر من ذلك أن تقبل كل المشروعات التى تهدف إلى توسعتها ، وزيادتها ، وأن تقبل بسلطة منقوصة ، تمارس فيها ضربا من ضروب الحكم الذاتى تحت الرقابة العسكرية والأمنية الإسرائيلية ، بالإضافة إلى سيطرة قوات الدفاع الإسرائيلية على المعابر والممرات من وإلى الضفة الغربية وغزة ، بالإضافة إلى سيطرتها على عملية الدخول والخروج من الضفة الغربية وغزة وإليها .

ووضعا فى الاعتبار القوة التفاوضية المضمحلة للسلطة الفلسطينية ، واستعدادها لتقديم مزيد من التنازلات ، فإنه يمكن القول أن السيناريو الذى رسمنا أبرز ملامحه قريب من التحقق . ولكن ماذا يمكن أن تكون العواقب السياسية والاقتصادية والثقافية لمثل هذه الاتفاقية لو وقعتها السلطة الفلسطينية ؟

لقد علمتنا دروس التاريخ ، والدراسة الفاحصة لتجارب الاستعمار الاستيطانى فى العالم ، أن القوة الاستعمارية الاستيطانية كما كان الحال فى جنوب أفريقيا تحت حكم البيض ، عادة ما تفقد البصيرة التاريخية ، والتى تسمح لها بالانسحاب فى الوقت المناسب من حلبة الصراع ، وتغيير سياساتها بما يتفق مع الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان ، ووضعا فى الاعتبار احتمالات تغيير موازين القوى فى

المستقبل . وبالتالى تصر هذه القوة الاستعمارية الاستيطانية على تنفيذ سياساتها من خلال منظور بالغ الضيق ، مما يؤدى بالضرورة إلى اشتغال الصراع الذى يمكن أن يقتلعها فى النهاية حتى ولو طال الزمن .

الصراع العربى الإسرائيلى صراع تاريخى بين قوة صهيونية غاشمة تحولت إلى دولة عسكرية فاشستية مؤيدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبين الشعب العربى ، الذى استبيحت بعض دوله وأراضيه بالاستعمار الاستيطانى القسرى . وهو بهذه الصورة لايمكن الحكم على مصيره فى لحظة زمنية محددة مثل اللحظة التى نعيش فيها ، حيث الطرف الصهيونى الإسرائيلى هو الطرف الأقوى والطرف العربى هو الأضعف . ولكننا نحتاج حقاً إلى تبنى منظور تاريخى واسع ، يضع كل المتغيرات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية فى الحسبان ، ويدرك أن هذه المتغيرات ستختلف موازينها من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى .

ونحن هنا لا نلعب على مقولة الزمن التى تعود بعض الكتاب العرب على إثارتها ، على أساس أن الزمن معنا فى النهاية! لأن الزمن - كما عبر الصهيونى موشى دايان مرة - مع الذى يعمل لتحقيق أهدافه . ولكننا نركز على أننا لو بسطنا من منظورنا التاريخى من ناحية ، ولو طبقنا المنهج المقارن من ناحية أخرى ، لوصلنا إلى نتيجة مؤكدة ، مؤداها أن الشعب العربى - بكل ما تعنيه هذه الكلمة من قدرات وإمكانيات وتخطيط عقلانى - لو عمل بجد فهو قادر على إنزال الهزيمة التاريخية بالمشروع الصهيونى الإسرائيلى . لا نقول هذا على سبيل استنهاض الهمم العربية ، ولا باعتباره خطاباً حماسياً فارغاً من المعنى ، ولكن نقوله بناء على الدراسة التاريخية المقارنة . وقد سبقنا إلى هذه الدراسة بعض المؤرخين الإسرائيليين البارزين على رأسهم «بن عامى» الذى أخرج منذ سنوات كتاباً بالغ الأهمية عن التجربة الصليبية فى العالم العربى بعنوان «التغير الاجتماعى فى بيئة معادية» . وبالرغم من أن المؤرخ الإسرائيلى الذكى لم يذكر إسرائيل بكلمة واحدة فى الكتاب ، إلا أنه فى الواقع كان درساً تاريخياً موجهاً لقادة المشروع الصهيونى وحكام اسرائيل فى نفس الوقت .

السؤال الرئيسى الذى طرحه المؤرخ الإسرائيلى هو : لماذا فشلت التجربة الصليبية؟ ولماذا هزم الصليبيون فى النهاية؟

ويجيب بعد تحليل متعمق أن السر يكمن فى ثلاثة أسباب رئيسية : ضعف العلاقة مع الغرب عبر الزمن ، مع أنه خلال هذه العلاقة كان المجتمع الصليبى يستمد القوة البشرية ، والدعم المالى ، والتأييد العسكرى ، والسبب الثانى جمود المجتمع الصليبى فى فلسطين وتآكل قدراته وغرقه فى الجمود وعجزه عن الإبداع ، والسبب الثالث والمهم ، تجاهل المجتمع الصليبى لإمكانيات الطرف العربى ، واحتمالات اكتسابه لمصادر القوة فى المستقبل .

فى ضوء هذه الأسباب الثلاثة يشير المؤرخ الإسرائيلى إلى حقيقة الهزيمة التاريخية للمغامرة الصليبية على أرض العرب . ولا يغيب عنا أن هذا الدرس التاريخى أشبه مايكون بمجموعة من الوصايا السياسية الموجهة لقادة الصهيونية وحكام إسرائيل فى نفس الوقت . وإذا درسنا بعمق كل جانب من جوانب هذه الثلاثية ، لأدركنا أن الحركة الصهيونية العالمية تعمل بنشاط ودأب على إبقاء العلاقات الحيوية بين إسرائيل والدول الغربية ، من خلال وسائل متعددة ، يمكن القول أنها حتى الآن ناجحة نجاحاً فائقاً ، فالقوى الصهيونية داخل العالم الغربى كله ولا استثنى أى دولة من دولة ، تمسك بسياط تهمة المعاداة للسامية لتلهب بها ظهور قادة الدول وزعماء الأحزاب السياسية ، بل والمثقفين والكتاب والرأى العام أيضاً ، ويكفى أن توجه تهمة معاداة السامية لأحد أياً كان حتى يكون معرضاً للسقوط ، وإذا أضفنا إلى ذلك نفاذ الصهيونية إلى مراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ، وتأثيرها الفعل على هذه المراكز فى أقطار غربية أخرى ، لأدركنا أن العلاقة الحيوية بين إسرائيل والدول الغربية مستمرة حتى الآن ، وفى ظلها تمارس إسرائيل علاقات الابتزاز لهذه الدول ، وأهمها التعويضات المهولة التى حصلت عليها من ألمانيا مقابل ماحدث لليهود فى الحقبة النازية ، باعتبارها هى الوريثة الشرعية - كما تدعى - لليهود فى العالم .

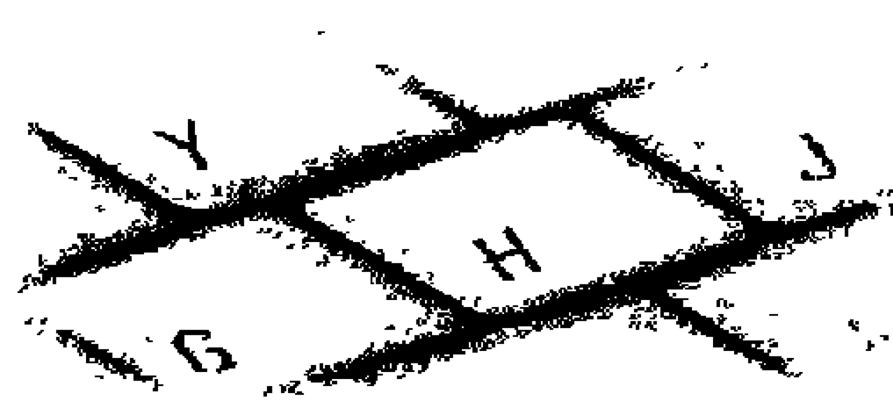
والابتزاز الإسرائيلى لاسقف له! ويؤكد كلامنا ما نشرته وكالات الأنباء مؤخراً من أن مركزاً بحثياً يمينياً فى إسرائيل قد وضع «تسعيرة» بالأموال التى ينبغى أن تحصل عليها إسرائيل مقابل «التنازلات» التى ستقوم بها فى حالة توقيع اتفاقية مع السلطة الفلسطينية ، وقد وصلت المبالغ المطلوبة إلى أرقام فلكية فهى فى تقديراتهم لاتقل عن ثلاثين مليار دولار . وهكذا يمكن القول أن العامل الأول فى هزيمة

الصليبيين لايتحقق فى حالة إسرائيل اليوم ، لأن الجسر مع الغرب مازال قوياً وممتداً ويحقق أهدافه .

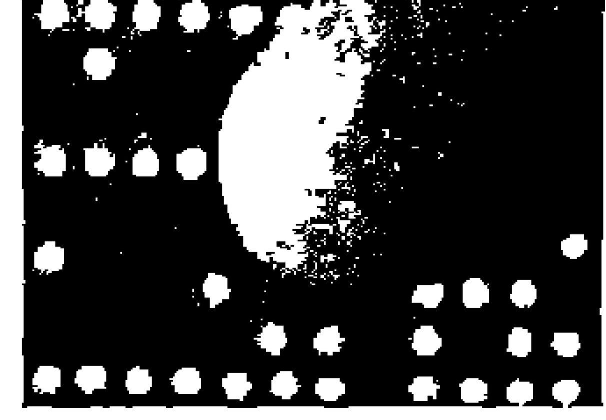
يبقى العامل الثانى الذى كان فى الماضى جمود المجتمع الصليبى وعجزه عن إدراك التغيرات ، وتآكل قدرته على الإبداع السياسى . وفى يقيننا أن المجتمع الإسرائيلى يمر فى هذه الحقبة بحالة من الجمود والعقم والتخلف الفكرى لامثيل لها . ولا تغرنا القنبلة الذرية التى تمتلكها إسرائيل ، ولا ترسانة الأسلحة المتقدمة التى تزخر بها مخازن السلاح الإسرائيلية ، ولا فى ارتباطاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فكل هذه يمكن أن تدخل فى موازين القوة العسكرية ، ولكنها قد لاتكون بهذه القوة فى موازين القوة الشاملة للدولة ، إذا ما وضعنا فى الاعتبار المكونات الثقافية ونوعية القيم التى تصدر عنها . إسرائيل قوة عسكرية فائقة لاشك فى ذلك ، ولكنها فى موازين القيم العالمية قوة استعمارية استيطانية ، تمارس العدوان المنظم على الشعب الفلسطينى واللبنانى والسورى .

وإذا خضعت الدول الغربية لابتزازها فإن ذلك لن يستمر للأبد ، لأن الموازين تتغير فى العالم ، وأنماط التحالفات تتبدل . غير أنه أهم من ذلك كله الطرف الثالث فى المعادلة وهو الطرف العربى ، والطرف العربى يقف فى مقدمته الأجيال الفلسطينية الجديدة التى لن ترضى أبداً بسلام منقوص ، هو والاستعمار المباشر سواء بسواء ، ولن ترضى أن تعيش إلى الأبد خانعة فى ظل القهر الإسرائيلى المباشر . أما الطرف العربى بالمعنى الواسع للكلمة ، ونعنى الشعب العربى بكل إمكانياته وقدراته ، فمن قال أنه سيعجز دائماً عن امتلاك القوة العسكرية الرادعة ليكون نداً حقيقياً للدولة الإسرائيلية العنصرية ؟

سيثبت التاريخ أن آفاق الألفية الثالثة مفتوحة لكل الشعوب الجادة ، التى تريد أن تمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا ، وبالتالى تمتلك وسائل التقدم التى تسمح لها بحماية أمنها القومى فى عالم جديد ، لن يكون فيه مجال للضعفاء ، وإنما سيكتب فيه البقاء للقادرين على امتلاك المبادرة التاريخية .



٣ - مشكلات التحديث العربى



هل صحيح أن الأسئلة التى طرحت بصدد تحديث المجتمع العربى فى بداية عصر النهضة العربية الأولى هى نفس الأسئلة التى تطرح الآن ؟ يوكد ذلك بعض المفكرين العرب ، ولو صح هذا لكان معناه أن التاريخ العربى قد تجمد فى لحظة ما ، وأن تجارب التحديث العربية فى المجال السياسى والاقتصادى والثقافى لم يكن لها أى أثر فى تغيير القيم والاتجاهات التقليدية ، ولا فى استحداث ضروب جديدة من السلوك الاجتماعى العصرى .

وفى تقديرنا أن أسئلة التحديث التى طرحت فى بداية عصر النهضة العربية الأولى تختلف جوهرياً عن الأسئلة المثارة اليوم ، لسبب بسيط مؤداه أن التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية فى القرن العشرين لابد له أن يترك بصماته على تجارب الشعوب المختلفة ، كما أن التاريخ العربى الحديث زاخر بالممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتى تحتاج إلى تحليل متعمق لإبراز جوانب النجاح النسبى وأسباب الفشل الحقيقية لهذه الممارسات . ومن هنا فلابد أن تتغير طريقه طرح الأسئلة ، حتى لو دارت جميعاً حول قيم التحديث الأساسية ونعنى الحرية السياسية ، والتقدم الاقتصادى ، والنهضة الثقافية .



إشكالية بداية التحديث

ولعل أول إشكالية تواجهنا هى السؤال : متى بدأت عملية تحديث المجتمع العربى؟ هناك رأى غالب بين المستشرقين وعديد من المفكرين العرب أن الحملة الفرنسية بقيادة نابليون لغزو مصر كانت لحظة تاريخية فاصلة فى بداية عملية تحديث المجتمع العربى . وبالرغم من أن الحملة لم تستمر سوى ثلاث سنوات ، إلا أن هذا الرأى يؤكد أن آثارها الفكرية والثقافية كانت بالغة العمق ، لأنها أبرزت

طرقاً جديدة فى الإدارة ، مصحوبة بخطاب سياسى جديد تمام الجدة بالنسبة لمجتمع مملوكى متخلف ، فيه حديث عن الجمهورية والدستور وسيادة القانون ، مما أخذ يؤثر فى الوعى الاجتماعى العام ، بالإضافة إلى عرض منتجات العلم والتكنولوجيا الغربية على النخبة المصرية من خلال المعامل العلمية التى اصطحبتها معها الحملة ، والتى فتحت أبوابها لكى يطلع المصريون على التقدم العلمى الغربى ، بالإضافة إلى مطبعة الحملة ، التى أبرزت قوة الكلمة المكتوبة ، من خلال الصحف التى أصدرتها السلطة الفرنسية .

ويرى هذا الرأى أن تجربة محمد على باشا والى مصر ، كانت تطبيقاً خلاقاً للنموذج الحضارى الغربى فى مجالات الاقتصاد والإدارة والتعليم والثقافة . غير أن هناك رأياً مضاداً قاده المؤرخ الأمريكى الماركسى بيتر جران فى رسالته الشهيرة المنشورة للدكتوراه فى التاريخ وعنوانها : «الجذور الإسلامية للرأسمالية» . لقد درس هذا المؤرخ البارز مصر فى منتصف القرن الثامن عشر ، وتتبع ظهور نمط غير مسبوق من الرأسمالية التجارية ، صاحبه كما يقول تطور لافت للنظر فى البنية الفوقية الثقافية . وقد كشفت عن هذا التطور المخطوطات التى درسها فى الثقافة والإنتاج الأدبى ، والتى تعبر عن نهضة ثقافية كبرى قادها الأزهر بقيادة الشيخ حسن العطار الذى هو أستاذ رفاعه رافع الطهطاوى رائد الفكر العربى الحديث ، وهو الذى وجهه لكتابة مذكراته عن إقامته فى فرنسا ، بعد أن أرسله محمد على ليكون إماماً للبعثة العلمية المصرية التى أوفدت لدراسه عدد من العلوم والصنائع ، وهى التى أصبحت كتابه الشهير «تخليص الإبريز فى وصف باريز» وزاد بيتر جران فأكد أنه يمكن القول أنه كانت هناك فى هذه الحقبة التاريخية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بداية نهضة تحديثية وطنية ، تعبر عن تطور فى أنماط الانتاج ، صاحبه تحديث للأفكار والقيم والثقافة عموماً . غير أن هذه النهضة لم يتح لها أن تستمر ، لأن الحملة الفرنسية بغزوها مصر أجهضتها وقضت عليها . كانت الحملة الفرنسية – وفقا لهذا النظر – بداية للتحديث وفق النموذج الغربى مما أدى إلى عملية تغريب واسعة المدى . لأن هذا التحديث حاول أن ينقل عدداً من الأفكار والمؤسسات الغربية فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة ، بغير أن يضع اعتباراً للظروف

المحلية ، وهكذا فشلت هذه المحاولات ، مما أدى بنا بعد أكثر من قرنين إلى أن نعيد تكرار نفس الأسئلة التى طرحت فى بداية النهضة العربية .

الصراع بين نماذج التحديث

والواقع أن تتبع بدايات التحديث على الطريقة الغربية ، وملاحقة مساراته المختلفة والمتعرجة ، يمكن أن تلقى بأضواء شديدة على حصاد التحديث العربى فى الوقت الراهن . ذلك أن الاستجابات قد تعددت إزاء التحدى الغربى ، والذى تمثل فى أنه أبرز نمطاً للتقدم الإنسانى كان لابد من التفاعل معه ، إذا أريد للمجتمع العربى أن ينتشل نفسه من إسار التخلف . ومن هنا ثارت منذ اللحظة الأولى أسئلة أساسية : هل يصلح النموذج الغربى للتقدم لاحتذائه فى المجتمع العربى ؟

لدينا ثلاث استجابات متميزة لهذا التحدى . وقد أبدع المؤرخ المغربى المعروف عبد الله العروى فى كتابه المشهور «الإيديولوجية العربية المعاصرة» فى تحديد قسماتها الرئيسية . جاءت الاستجابة الأولى من قبل التيار الإسلامى الذى مثله الشيخ محمد عبده ، والذى أكد أنه لا تناقض بين الإسلام والعلم ، كما جاء فى كتابه المنشور بنفس العنوان ، وبالتالى يمكن تحديث الإسلام ليكون هو النموذج الحضارى الذى ينبغى اتباعه ليكون أساساً للتقدم .

أما الاستجابة الثانية للتحدى الغربى فقد جاءت من قبل تيار ليبرالى عربى صاعد أراد أن يباعد بينه وبين التراث على أساس أنه لايصلح قاعدة للتقدم ، وأن الحل يكمن بكل بساطة فى احتذاء النموذج الغربى بالكامل ، فى السياسة بتطبيق قواعد الليبرالية ، وفى الاقتصاد بفتح الباب أمام الممارسات الرأسمالية ، وفى الفكر والثقافة بإتاحة الفرصة لحرية التفكير وحرية التعبير ، بالإضافة إلى الاعتماد على تعدد الأحزاب السياسية ، وإنشاء الصحف ، وتكوين رأى عام واع . وقد مثل هذا التيار المفكر المصرى المعروف أحمد لطفى السيد .

وجاءت الاستجابة الثالثة من تيار اشتراكى بازغ أراد احتذاء الفكر الاشتراكى ، وركز تركيزاً شديداً على التصنيع والتكنولوجيا ، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يقضى على ثقافة المجتمعات الزراعية المتخلفة ، مع نظرة سلبية تماماً إزاء التراث ، ومثل هذا التيار المفكر المصرى المعروف سلامة موسى .

ويمكن القول أن كل استجابة من هذه الاستجابة الثلاث تثير فى الواقع تساؤلات كبرى مازالت تشغل العقل العربى حتى اليوم .

فهل الإسلام حقاً يصلح - بعد تحديثه - أساساً لتقدم المجتمع العربى ، أم أن من شأنه أن يحاصر التقدم وفق حدود ضيقة ، بحكم غلبة القراءة المحافظة للنصوص المقدسة فى القرآن والحديث؟ وما الذى يعنيه حقاً تحديث الإسلام ، هل هو فتح باب الاجتهاد من جديد ، أم هو وضع الأسس الفكرية المنفتحة التى تسمح للمجتمع العربى بأن يتفاعل مع العالم الحديث بغير عقد ، وأن يقتبس من وسائل التقدم الغربية بغير حدود ، فى الوقت نفسه الذى يحافظ فيه على أصالته؟ وأليست هنا خشية من اعتبار الإسلام هو النموذج الحضارى للتقدم ، فى هيمنة رجال الدين على مقاليد السياسية والحكم ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ؟ وهل هناك احتمال أن يؤدى ذلك إلى نوع من الانغلاق الثقافى يعزل المجتمع العربى عن التطورات العالمية ، ويكرس التخلف بالتالى بدلاً من أن يفتح الطريق إلى التقدم؟

تساؤلات كبرى أثيرت منذ اللحظة الأولى كما تثار اليوم ، ربما ليست بنفس العبارات وإنما بنفس الروح ، غير أن الفارق الكبير بين أسئلة الأمس وأسئلة اليوم ، أن الوطن العربى قد شهد نظماً سياسية تعتمد الإسلام نموذجها الحضارى ، وبالتالى يمكن تقييم التجربة ليس على أساس الجدل النظرى ، وإنما فى ضوء الخبرة التاريخية ، ولعل نظام الجبهة الإسلامية فى السودان اليوم يصلح تماماً لدراسة حالة نموذجية لهذا الاختيار ، من زاوية إيجابياته وسلبياته .

أما النموذج الليبرالى فهو يثير بدوره تساؤلات كبرى ، لعل أهمها هو : هل حقاً يمكن اقتباس النظريات السياسية الغربية التى نبعت فى المجتمع الغربى وتبلورت عبر قرون طويلة ، وأصبحت لها تقاليدها ومؤسساتها وتطبيقاتها على المجتمع العربى الذى يتسم فى تكوينه الطبقى والاجتماعى والثقافى بخصائص متميزة ، وبغير اعتبار لتفاوت درجة النضج الاجتماعى والثقافى بين المجتمع الغربى والمجتمع العربى؟

وهل نظرية الديمقراطية الغربية - إن كان ثمة نظرية واحدة - هى الاجتهاد

الوحيد فى مجال النظريات السياسية ، أم يمكن تطبيق مبادئ الديموقراطية على أساس تطبيق مبدأ الشورى الإسلامى ، أو حتى ابتداع نظرية ديموقراطية عربية ؟

تساؤلات أثيرت من قبل ومازالت تثار اليوم فى الندوات والمؤتمرات الثقافية العربية ، وتشغل بال النخبة والجماهير معاً .

نصل أخيراً إلى النموذج الثالث الذى دعا إلى التصنيع وتطبيق التكنولوجيا الغربية ، وتبنى الفكر الاشتراكى ، والبعد عن التراث . هنا أيضاً أثير أكثر من سؤال لعل أهمها هل التصنيع فعلا هو الحل السحرى للقضاء على تخلف المجتمع العربى ؟ وهل يمكن اقتباس التكنولوجيا الغربية معزولة عن نسق القيم الذى تبلورت فى إطاره ؟ وهل يمكن فعلا تجاهل التراث بالكامل بزعم أنه يعبر عن ثقافة مجتمعات قبلية أو زراعية متخلفة ؟

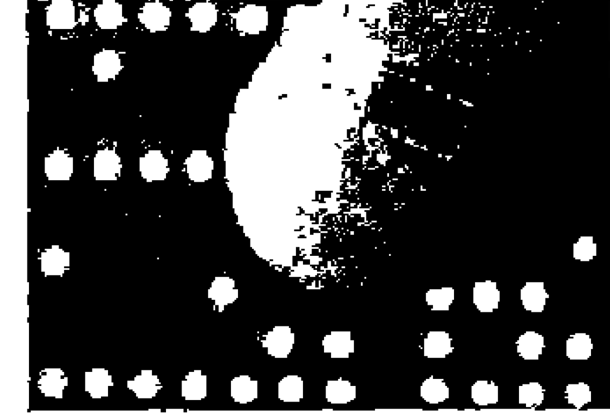
لقد دار الحوار والجدل بين ممثلى هذه النماذج الثلاثة طوال القرن العشرين . وها نحن فى نهاية القرن ، فى موقف يسمح لنا بالتقييم الموضوعى لهذه الاستجابات الثلاثة المتضاربة ، ليس على أساس الجدل النظرى ، مهما احتكم إلى الموضوعية فى إبداء الرأى والتقييم ، ولكن أهم من ذلك كله على أساس الممارسة التاريخية العربية .

لقد شهد الوطن العربى ممارسات ليبرالية فى مصر والعراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب ، فما هى الحصيلة النهائية ؟ وشهد كذلك ممارسات اشتراكية وإن كانت محدودة فى مصر وسوريا والعراق واليمن فماذا كانت النتيجة ؟ وشهد كذلك ممارسات إسلامية فى نظم الحكم فما هى النتائج التى تحققت ؟

نحتاج إلى وقفة تقييم تاريخى تضع فى اعتبارها مرحلة التطور التى يمر بها المجتمع العربى من ناحية ، والتطورات الهائلة التى حدثت فى النظام العالمى من ناحية أخرى .



٤ - اختبار الحداثة السياسية



حين جابه الوطن العربى مشكلة التخلف ، وخصوصا بعد ارتفاع الوعى الثقافى نتيجة الاحتكاك بالغرب ، وسعى إلى التقدم ، كان لابد من المرور أولا من بوابة الحداثة السياسية . ونعنى بذلك الإدراك أن النظم السياسية العربية التقليدية ، لم تعد تصلح لمواجهة تحديات العالم الحديث . ومن هنا دعت مجموعة من المفكرين لعل أبرزهم أحمد لطفى السيد ، ممن خرجوا من عباءة الشيخ محمد عبده المصلح الإسلامى الكبير ، إلى تبنى الليبرالية الغربية مذهباً سياسياً ، باعتبار أن هذا من شأنه أن يحدث النظام السياسى العربى ، ويكون القاطرة التى ستدفع بالمجتمع العربى إلى التقدم .

ولعل الإسهام البارز لممثلى هذا التيار الليبرالى العربى البازغ ، أنهم غيروا صيغة السؤال التقليدى الذى كان مبناه : ماهى الشروط الكامنة وراء ازدهار أو تحلل المجتمع الإسلامى ؟ ليصبح ماهى الشروط الكامنة وراء ازدهار أو تحلل أى مجتمع إنسانى ؟ ومعنى ذلك أن الحل الدينى للتحدى الغربى قد طرح جانباً لمواجهة مشكلة التخلف والتقدم مواجهة شاملة ، لا تقتصر فقط على المجتمع العربى .

وهكذا لم يجد هؤلاء المفكرون العرب الإجابة عن سؤالهم إلا فى الفكر الأوروبى الحديث الذى تصدى لموضوعات التقدم وشروط المجتمع المثالى ، وقد وقع هؤلاء المفكرون تحت تأثير تيارين بارزين فى الفكر الغربى . التيار الأول : هو التيار الوضعى الذى مثله بطرق مختلفة ، أوجست كونت ورينان وجون ستيوارت ميل ، وهربرت سبنسر وإميل دوركايم . والوضعية ركزت تركيزاً شديداً على أهمية الاستعانة بالمنهج العلمى لحل قضايا المجتمع ، كما شددت على ضرورة الفصل بين القيم والوقائع . بعبارة أخرى التوجيه الفكرى الأساسى لهذا التيار ، هو أن الظواهر الاجتماعية ينبغى أن تدرس كما هى ، أو كما لو كانت أشياء مادية ، بعيداً عن قيم الباحث وأهوائه وتحيزاته .

أما التيار الثانى فهو الذى مثله جوستاف لوبون ، والذى ركز على فكرة «الشخصية القومية» والتى مبناها أن لكل شعب تركيباً عقلياً لايقل ثباتاً عن التركيب العضوى ، وهذا التركيز العقلى لا يتغير إلا ببطء شديد ، وفى حدود ضيقة .

ولعل تحديد تأثير هذه التأثيرات فى الليبراليين العرب يسمح لنا الآن بإثارة سؤالين : الأول هل نجح هؤلاء من خلال نشر التعليم وتدعيم مناهج البحث العلمى فى الجامعات وغيرها من المؤسسات الأكاديمية فى نشر الفكر الوضعى ؟ أم أن هذه المحاولات جابهتها عقبات شديدة نتيجة جمود تقاليد المجتمع العربى ومقاومتها كل محاولات التجديد الفكرى ؟

يرد على خاطرنا مباشرة المعركة الشرسة التى أديرت ضد الدكتور طه حسين ، حين أصدر كتابه الشهير «الشعر الجاهلى» والذى حاول أن يطبق فيه المناهج الوضعية فى دراسة التراث ، والتى أدت إلى اخراجه من كلية الآداب . ومغزى هذه الحادثة البارزة أن معاقل الفكر العربى التقليدى فى الثلاثينيات كانت عنيفة فى مقاومتها تطبيق المنهج الوضعى الحديث فى مجال الدراسات الأدبية والاجتماعية والإنسانية ، وخصوصاً إذا ما مست التراث فى أحد جوانبه ، أو حاولت أن تدرسه بشكل علمى . ولعل ما شهدناه من معارك فكرية عنيفة على طول الوطن العربى فى العقود الأخيرة بين أنصار الأصالة ودعاة المعاصرة ، لشاهد على أن المعركة مازالت مستمرة ، وأن النصر النهائى لم يكتب لأى من الفريقين .

أما السؤال الثانى الخاص بالاهتمام «بالشخصية القومية» وتحديد ملامحها وقسماتها ، فقد كانت له آثار إيجابية وسلبية على السواء . من آثاره الإيجابية البارزة تشكيل هوية وطنية لكل بلد عربى ، وخصوصاً بعد الخروج من إطار الهوية العثمانية الإسلامية . ومن هنا بذل أحمد لطفى السيد جهوداً بارزة لبلورة ملامح الشخصية المصرية ، وفتح الباب بذلك لاجتهادات فكرية شتى فى هذا السبيل ، مازالت تدور حولها الخلافات ، بين من يركزون على شخصية مصر الفرعونية ، أوالقبطية أو العربية الإسلامية ، وأدى ذلك أيضاً إلى محاولات شتى فى بلاد عربية أخرى للحديث عن ملامح شخصيات قطرية متعددة ، كاالشخصية التونسية أواللبنانية أو العراقية على سبيل المثال . غير أن الإغراق فى الحديث عن ملامح محددة للشخصيات القطرية أدى فى بعض الأحيان إلي

تدعيم المشاعر الوطنية المتطرفة التى تنظر إلى البلد المحدد ، بغير اعتبار للرابطة العربية التى تربطه بمحيطة العربى .

من هنا نشأت ما يسميه الخطاب القومى العربى التقليدى النزعة «القطرية» والتى هى فى نظره العقبة الحقيقية أمام تحقق الوحدة العربية .

غير أن هذا الحديث عن الشخصيات القومية قد فتح الباب أيضاً لبحث ملامح الشخصية القومية العربية ذاتها . ولعل هذا الاهتمام الفكرى هو الذى كان وراء الدعوة السياسية للقومية العربية ، على أساس أن من بين هذه الملامح البارزة وحدة اللغة ، ووحدة التراث ، والتاريخ المشترك . وقد دارت بصدد ملامح الشخصية القومية العربية معارك سياسية شتى ، فهل نحن عرب أم نحن مسلمون ؟ . هذا سؤال استراتيجى كان مثاراً لخلافات متعددة . ومن ناحية أخرى أثيرت تساؤلات شتى : هل المرجعية فى موضوع القومية يمكن أن تكون وضعية احتذاء بالنموذج الغربى ، أم أن الهوية يمكن أن تكون دينية على أساس الهوية الإسلامية التى هى الهوية الغالبة فى المجتمع العربى المعاصر ؟

ومن ناحية أخرى ، أصبحت الشخصية العربية - التى اختلف الباحثون العرب والمستشرقون الأجانب فى تحديد سماتها - محل اهتمام الدوائر الفكرية والسياسية الغربية . وقد حاول بعض المستشرقين أن يقدموا صورة مشوهة للشخصية العربية لخدمة الأهداف السياسية لدولهم ، كذريعة لاتخاذ مواقف عدائية ضد بعض الدول العربية . كما أنه فى الوقت الراهن ، وبحكم اشتعال الصراع العربى - الإسرائيلى طوال الخمسين عاماً الماضية ، فإنه قد بذلت محاولات غربية شتى فكرية وسياسية ، لو صم الإسلام باعتباره ديناً عدوانياً ، ولو صف العرب بأنهم إرهابيون ، باعتبار أن العداء إزاء الآخر هو إحدى ملامح الشخصية العربية .

فكرة الحرية الغربية

وإذا عبرنا الآن التأثيرات الثقافية الغربية فى فكر الجيل الأول من الليبراليين العرب ، وخصوصاً فى مجال تطبيق المنهج الوضعى ، والاهتمام بالشخصية القومية ، وما أدت إليه من نتائج ومشكلات ثقافية وسياسية ، فإنه ينبغى أن نناقش صلب مشكلة الحداثة السياسية التى حاول المجتمع العربى الوصول إليها ، وهى مشكلة الحرية .

ويمكن القول إن الفكرة المحورية التى استقاها أحمد لطفى السيد ومدرسته من الفكر الغربى هى فكرة الحرية . وقد اعتبرها ليست فقط محكا للعمل السياسى ، ولكنها على أساس أنها ضرورة من ضرورات الحياة ، وشرط أساسى من شروط الوجود الإنسانى . وقد استقى مفهومه عن الحرية من الفكر الليبرالى السائد فى القرن التاسع عشر . إن الحرية عنده – مقتفيا فى ذلك آثار المفكرين الأوروبيين – هى أساساً غياب القيود غير الضرورية التى تضعها الدولة على ممارسة النشاط الإنسانى . فالدولة عليها فقط أن تحفظ الأمن والعدالة وتحمى المجتمع من أى هجوم محتمل . وفى هذه المجالات فقط يمكن أن تقيد من حريات الأفراد ، أما فيما عدا ذلك فليس لها أن تتدخل إطلاقاً فى نشاطهم ، فالأفراد لهم أن يتمتعوا بحقوق الكتابة والكلام والنشر والاجتماع . ومما لاشك فيه أن الترويج لهذه الأفكار وعرضها على الرأى العام ، قد أضاف إلى الوعى العربى أبعاداً جديدة . فقد لفتت هذه الأفكار الأنظار إلى أهمية بناء نظام سياسى حديث ، يقوم على أساس انتخاب ممثلين ، ينتمون إلى أحزاب سياسية متعددة ، ويستطيع المواطن أن يختار اختياراً حراً من يمثله من بين مرشحى هذا الأحزاب . وكذلك أضافت هذه الأفكار إلى الرصيد الديمقراطى بتركيزها على أهمية حرية الكلام والنشر والاجتماع ، من خلال تأكيد ضرورة تقييد نشاط الدولة وقصره على الميادين الرئيسية فى الأمن والدفاع .

إن أهمية هذا التيار الليبرالى فى إطار تطور العالم العربى الحديث ، لاتكمن فقط فى انتشار أفكاره عبر الكتب والجرائد والمجلات والمؤسسات التعليمية ، ولكن لكون أنصاره نجحوا فى تولى السلطة فى عديد من البلاد العربية ، مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق وتونس والمغرب ، وحاولوا أن يحكموا – سواء فى صورة ملكيات دستورية أوجمهوريات – مطبقين فى ذلك النموذج الليبرالى الغربى .

غير أن الممارسة التاريخية أثبتت فشل هذه التجربة الليبرالية العربية الأولى فى تحقيق أهدافها الكاملة . ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب ، لعل أهمها أنها تمت فى وجود قوات احتلال أجنبية فى عديد من هذه البلاد ، وتدخلها فى السياسة مما أدى إلى إفشال التجربة فى النهاية ، بالإضافة إلى فشل الأحزاب السياسية العربية فى تحقيق هدف العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات ، فأصبحت ممارسة الديمقراطية كأنها ممارسة شكلية ، الهدف منها حماية المصالح الطبقية للطبقات المستغلة . وقد أدى وقوع عدد من الانقلابات العسكرية ، لعل أهمها انقلاب يوليو

١٩٥٢ في مصر والذى سرعان ما تحول إلى ثورة ، إلى إسقاط النموذج الليبرالى خصوصاً فى دول المشرق العربى ، فى مصر وسوريا والعراق ، وظهور أنظمة عقائدية وعسكرية حاولت أن تحقق - بدرجات متفاوتة من النجاح والفشل - هدف العدالة الاجتماعية ولكن على حساب الحرية السياسية . فقد سادت فى هذه البلاد نزعات القهر السياسى ، وقضى على الحريات التقليدية التى يعرفها النموذج الغربى السياسى ، وهى حريات التعبير والتفكير والاجتماع والتنظيم . وساد الفكر السياسى الأحادى سواء اتخذ شكل الناصرية أو البعثية . وانتقلنا إلى حقبة تاريخية سادت فيها صور شتى من الاتجاهات الاشتراكية والشعبوية .

غير أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت خاتمة لهذه الحقبة التاريخية ، وبداية لتطورات جديدة ، وانعطافاً إلى تيار الليبرالية مرة أخرى ، وإن كان ذلك يتم فى الواقع بخطى بطيئة ومتعثرة ، نتيجة لرسوخ القيم الشمولية والسلطوية التى سادت فى الخمسينيات والستينيات فى عدد من البلاد العربية .

ومن هنا يمكن القول : أن التجربة الليبرالية العربية الأولى على الرغم من العديد من إيجابياتها ، وأهمها على الإطلاق فى تقديرنا اختبار النموذج الليبرالى الغربى على أرض اللواقع ، وبروز إيجابياته وسلبياته ، قد سقط تاريخياً ، ثم قامت على أنقاضها - فى الوقت الراهن - تجربة ليبرالية أخرى وليدة تستحق أن نتأمل ملامحها فى ضوء تطورات النظام العالمى ، وتغيرات المجتمع العربى على السواء .



٥ - الليبرالية فى مواجهة إرث السلطوية !



ليس هناك من شك فى أن عام ١٩٨٩ سيعتبر فى سجلات التاريخ المعاصر نقطة انقطاع حاسمة فى مسيرة المجتمع العالمى . ففيه انهار الاتحاد السوفيتى وتفككت الكتلة الاشتراكية ، وبدأت صفحة جديدة من تاريخ النظم السياسية فى أواخر القرن العشرين . وبدت الصورة كما لو كانت تمهيداً لقدوم القرن الحادى والعشرين ، بعد تصفية قلاع الشمولية السياسية فى أعتى صورها ، وهز معاقل السلطوية التى سادت نظمها أحقاباً طويلة .

إن خبرة القرن العشرين تشير إلى أن صيغة الحزب الشمولى السياسى الواحد الذى يدعى امتلاك الحقيقة المطلقة بصدد التغيير الاجتماعى والتنمية والتقدم الإنسانى بوجه عام ، قد سقطت إلى الأبد . وظهر واضحاً للعيان أن التعددية السياسية- أيا كانت صورتها – ضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية ، قبل أن تكون شرطاً مبدئياً لأى ممارسة سياسية . كما أن السلطوية التى تختلف نسبياً عن الشمولية فى كونها لا تصادر المجتمع المدنى مصادرة شاملة ومطلقة ، بحيث لاتسمح لأى صوت اجتماعى أو سياسى أن يعلو فوق صوت الحزب الواحد ، تشترك معها فى وضع القيود أمام حرية التنظيم والاجتماع ، وكذلك فى مجال حرية التعبير والتفكير .

تحدث هذه التحولات الكبرى فى مجال النظم السياسية المعاصرة ، فى الوقت الذى ظهرت فيه العولمة ، بكل تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية ، وسيطرت على الساحة العالمية باعتبارها العملية التاريخية التى ستغير من شكل المجتمع الإنسانى بقيمه ومؤسساته فى القرن الحادى والعشرين .

ومما يلفت النظر أن العولمة فى تجلياتها السياسية تركز تركيزاً واضحاً على التعددية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان . وإذا نحينا جانباً عديداً من

المشكلات التى تثيرها هذه العولمة السياسية ، وأبرزها نوعية نموذج الديموقراطية الذى ينبغى تطبيقه ، وكذلك مشكلة ازدواجية المعايير التى تمارسها الدول العظمى المهيمنة ، لقلنا أن هناك قبولاً عاماً فى عالم اليوم لقيمة التعددية باعتبارها أساس أى مجتمع إنسانى معاصر . ولعل أهمية التعددية بكل صورها الثقافية واللغوية والسياسية لم تعبر عنها وثيقة معاصرة قدر ماعبر عنها التقرير الذى أعدته اليونسكو وصدر باسم «التنوع البشرى الخلاق» ، وفيه إبراز موفق لأهمية احترام التعددية على المستوى العالمى ، إيماناً بمبدأ النسبية الثقافية ، والذى من شأنه احترام كل الثقافات الإنسانية المعاصرة ، بغض النظر عن مدى بساطتها أو تركيبها ، على أساس أن لكل ثقافة منطقها الخاص الذى ينبغى فهمه واحترامه . ولا يعنى ذلك بالضرورة عدم السعى لترسيخ قيم ثقافية عالمية ، كما هو الحال فى الوقت الراهن ، حيث تسعى هيئات دولية متعددة إلى عولمة الثقافة ، بمعنى البحث عن القواسم المشتركة للمعايير الأخلاقية والثقافية .

العولمة والإقليمية

فى ضوء ذلك كله ، يمكن التأكيد أنه ليس هناك إقليم فى العالم ، أو دولة من دوله يمكن أن تتجاهل شعارات العولمة السياسية فى التعددية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان . فالمجتمع الدولى - بغض النظر عن سلبيات ممارساته فى العقد الأخير - أصبح يضغط من خلال مؤسساته الرسمية كالأمم المتحدة ، وعن طريق ما يطلق عليه المجتمع المدنى العالمى ، لكى يطبق هذه القيم السياسية فى كل البلاد . ونحن نتجه فى الواقع إلى وضع سيصبح فيه تطبيق هذه القيم السياسية الأساسية محكاً لشرعية أى نظام سياسى . غير أن الأهم من ذلك أن خرق هذه القيم بصورة بارزة من قبل أى نظام سياسى ، قد يؤدى إلى توقيع جزاءات على الدولة التى تمارس هذا السلوك . والواقع أن هذا التطور جزء من سمة بارزة للعولمة فى كل أبعادها ، والتى تتمثل فى توقيع جزاءات صارمة على مخالفة القواعد العالمية التى يتفق عليها . ولعل أبرز مثال على ذلك منظمة التجارة العالمية التى نشأت نتيجة لمفاوضات الجات الأخيرة ، والتى وقع على المعاهدة الخاصة بها أكثر من مائة وخمسة وأربعين دولة . فهذه المنظمة التى قننت مبدأ حرية التجارة ، فيها لجنة قانونية مهمتها حراسة هذا المبدأ وإصدار العقوبات الاقتصادية ضد الدول التى تخالفه .

وهكذا يمكن القول أن لغة الجزاءات التى توقع ضد الدولة التى تخالف القواعد العالمية ، ستمتد إن عاجلا أو آجلا من الاقتصاد الى السياسة ، ومن السياسة إلى الثقافة . وهذا الامتداد إلى المجال الثقافى ، وإن كان بعيد المنال فى الوقت الراهن قد يتحقق فى أجل منظور ، إذا وضعنا فى الاعتبار المحاولات الدءوبة لصياغة ميثاق أخلاقى كونى يستمد قيمه من الأديان السماوية الثلاثة والتقاليد الأخلاقية للإنسانية ، ومن الثقافة المدنية المعاصرة ، ونعنى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان .

وإذا نظرنا إلى الوطن العربى باعتباره نظاماً إقليمياً متميزاً ، يتشكل من دول عربية شتى تتفاوت بالضرورة فى نوعية النظم السياسية المطبقة فيها ، وفى درجة النضج الاجتماعى ، وفى معدلات التطور الثقافى ، لأدركنا أنه - كغيره من النظم الأقليمية - واقع تحت ضغوط العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية .

وبالتالى فإن الدول الداخلة فى إطاره ، عليها التزامات تفرض عليها تحديث نظمها السياسية أيا كانت ، تقليدية أو معاصرة . فقد مضى الزمن الذى كان يمكن فيه لدولة من الدول أن تتجنب التعددية أو تحارب الديموقراطية ، سواء تم ذلك باسم التقاليد ، أو الخصوصية الثقافية ، أو باسم الشمولية أو السلطوية .

ومن هنا أصبح لزاماً على النظام الاقليمى العربى كوحدة سياسية كبرى تنتمى إلى العالم المعاصر ، أن يشق طريقه إلى الحداثة السياسية ، والتى لا تخرج فى الوقت الراهن عن الديموقراطية والتعددية واحترام حوق الإنسان . ولو نظرنا نظرة شاملة وفاحصة إلى النظام الإقليمى العربى لأدركنا أن خريطته السياسية بالغة التعقيد . فهناك بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق مرت من قبل بتجرية ليبرالية اكتسحتها من بعد الانقلابات العسكرية ، حيث سادت فيها نظم شمولية أو سلطوية ، وبعضها تسعى الآن إلى العودة الليبرالية ، ومن أبرز هذه الدول مصر .

وهناك دول تسودها نظم ليبرالية مقيدة مثل تونس والمغرب ، تسعى تحت تأثير الضغوط الدولية من ناحية ، وخضوعاً لمتقضيات التحديث السياسى من ناحية أخرى ، لتطوير هذه الليبرالية المقيدة . وهناك نظم سياسية شمولية بالكامل مثل العراق وليبيا . وهناك نظم سياسية تقليدية تسود فى بعض البلاد العربية مثل السعودية وعمان ، وهناك نظم تطبق الشريعة الإسلامية بطريقتها الخاصة مثل السودان .

ولعله يظهر من هذه اللوحة مدى تعقد وتشابك صورة النظم السياسية العربية المعاصرة . ولكن بغض النظر عن تعدد الأنماط ، فإن هناك ضغوطاً عالمية تدفع إلى الحداثة السياسية ، غير أن استجابات الدول العربية تتفاوت فى مدى سرعة وعمق الاستجابة لهذا المثير العالمى .

العولمة والمحلية

وإذا كنا قد حاولنا أن نبرز تأثير العولمة السياسية بشكل عام على النظم الإقليمية الفرعية ، ومن أبرزها النظام الإقليمى العربى ، فمما لاشك فيه أن تأثيراتها ستختلف اختلافات جسيمة حسب التاريخ الاجتماعى الفريد لكل قطر عربى . ومما لاشك فيه أن هذا التاريخ الاجتماعى هو الذى سيحدد مستقبل التحديث السياسى فى كل بلد عربى على حدة .

ولو أخذنا مصر على سبيل المثال ، الذى يستمد نظامها السياسى الراهن شرعيته التاريخية من ثورة يوليو ١٩٥٢ لأدركنا أنه رغم عمق التغيرات التى لحقت ببنية النظام السياسى المصرى ، وخصوصاً انتقاله فى عهد الرئيس السادات من السلطوية إلى التعددية السياسية المقيدة ومن الاشتراكية إلى الرأسمالية ، فمازال الخط السلطوى الذى ميز هذا النظام موصولا حتى الآن ، ولعل هذا مايفسر مقاومة إقامة تعددية سياسية كاملة فى البلاد ، بالإضافة إلى عدم الترحيب بنمو المجتمع المدنى المصرى ، وامتداد نشاطاته ، وإمكانية تحوله ليصبح أحد الأطراف الفاعلة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية والتحديث .

ولو أخذنا السعودية كمثال على النظم السياسية العربية التقليدية ، لأدركنا أنه فى ظل تاريخها الاجتماعى الفريد ، والذى يتمثل أساساً فى عدم خضوعها للاحتلال الأجنبى ، وعدم تعرضها مباشرة للتفاعل مع أفكار الحضارة الغربية ، ونظامها السياسى الذى يقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية بطريقة تقليدية ، فإن مستقبل التحديث السياسى فيها سيكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذا التاريخ .

ومن هنا يمكن فهم محاولة تحديث النظام من خلال تكوين مجلس للشورى بالتعيين ، ليكون علامة على الاستجابة لمطالب التحديث السياسى ، وإن كان ذلك يتم بطريقة بطيئة فيها من الحذر أكثر مما فيها من الإقدام بجسارة على كسر القوالب التقليدية فى اتخاذ القرار .

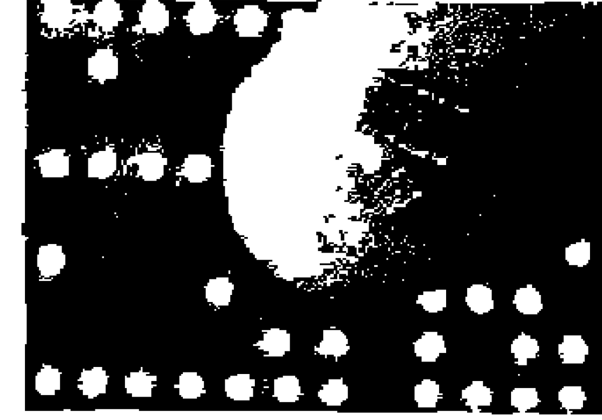
ولو نظرنا الى تونس على سبيل المثال لوجدنا نظاماً سياسياً يهيمن عليه الحزب الدستورى - وإن كان فى إطار ديموقراطى - بحكم تاريخ هذا الحزب الطويل ، ودوره البارز فى تحقيق الاستقلال . وقد لوحظت فى الحقبة الأخيرة محاولات لإضفاء الطابع التعددى على النظام من خلال تعديل الدستور والسماح لأكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية ، وضمان حد أدنى لتمثيل أحزاب المعارضة .

ويبقى التساؤل عن مدى جدية هذه الاصلاحات الدستورية ، وهل هى استجابة حقاً لمطالب العولمة السياسية ، أم هى مجرد امتثال شكلى لها ، مع بقاء النزعة السلطوية كما هى وإن كانت تمارس بأشكال مختلفة ، ونفس الملاحظات تصدق على المغرب ، حيث دعيت المعارضة لتولى الوزارة فى تجربة سياسية عربية فريدة ، لم تتضح بعد معالمها ولا نتائجها السياسية على مستقبل النظام السياسى المغربى .

واذا عدنا مرة أخرى بعد التأمل فى الأحوال المحلية لعدد من البلاد العربية التى تتفاوت بشكل بارز فى نظمها السياسية ، إلى النظرة الشاملة للنظام الإقليمى العربى ، فلن نكون مغالين لو أكدنا فى النهاية أن الليبرالية العربية البازغة تحارب حرباً بالغة الشراسة ضد إرث السلطوية الراسخ فى البنية السياسية العربية ، لدرجة تجعلنا نتساءل : هل حقاً سيشهد الجيل العربى من المخضرمين العرب فجر الحرية السياسية تشرق على وطننا العربى بعد ليل السلطوية الطويل ؟



٦ - العرب فى مواجهة أسئلة القرن الحادى والعشرين !



فى الوقت الذى يعيش فيه المجتمع العربى معارك الماضى بكل أثقالها وسلبياتها ، بين إيديولوجيات سياسية متهاوية ، أثبتت الممارسة فشلها فى التصدى لتحديات التحديث السياسى والاقتصادى والثقافى ، فإن المجتمع العالمى - ممثلاً فى الجامعات ومراكز الأبحاث الطليعية - يصوب نظره تجاه المستقبل . ولذلك ليس غريباً أن يحدث إحياء ملحوظ لدراسات وبحوث علم المستقبل ، واضعاً فى الاعتبار انتقال الإنسانية إلى القرن الحادى والعشرين ، بكل مايحفل به من مشكلات وتحديات . فى الألفية الثالثة ستتعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية التى بدأت طلائعها فى العقود الأخيرة من القرن العشرين ، وستتطور الثورة الاتصالية التى غطت آفاق العالم إلى مجالات لم تخطر من قبل على ذهن بشر . بل إن الإنجازات الخارقة التى حققتها شبكة الانترنت فى مجال التراكم المعرفى والتواصل الإنسانى وحوار الحضارات ، ستكون تطوراً بسيطاً إذا ما قيس بالإنجازات الخارقة التى ستحدثها ثورة الاتصالات فى المستقبل .

فى ضوء ذلك كله تشكلت منذ عقد أو أكثر هيئات بحثية لاستشراف مستقبل المجتمع العالمى فى القرن الحادى والعشرين ، بناء على مناهج علمية وأدوات بحثية دقيقة تتسم بالتكامل والشمول ، وبعيداً عن الأحكام القاطعة أو المزاعم التى تدعى قراءة المستقبل كما سيكون . إن محاولات الاستشراف التى تقوم بها مراكز أبحاث عالمية تركز أساساً على المشكلات والتحديات التى ستجابه العالم فى العقود القليلة القادمة ، وتضع مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لتطور الأحداث وفقاً لشروط محددة لكل سيناريو .

ومن أبرز هذه الهيئات العلمية جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو التابعة لهيئة الأمم

المتحدة . فهذه الجامعة تحتضن منذ سنوات مشروعاً علمياً مستقبلياً أطلق عليه «المشروع الألفى» والهيئة العلمية المشرفة على هذا المشروع تصدر منذ ثلاث سنوات تقريراً سنوياً عن «حالة مستقبل العالم» وقد صدر منذ فترة قصيرة التقرير الخاص بعام ١٩٩٩ .

وقد أجمل هذا التقرير المستقبلى البالغ الأهمية التحديات والمشكلات التى ستواجه الإنسانية فى العقود القادمة فى خمسة عشر تحدياً كما يلى :

١ - كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الشعوب ؟

٢ - كيف يمكن تجنب الصراعات حول المياه ، وكيف يمكن توفيرها لكل الناس ؟

٣ - كيف يمكن إقامة التوازن بين السكان والموارد ؟

٤ - كيف يمكن أن تبزغ ديموقراطية أصيلة من قلب النظم السلطوية ؟

٥ - كيف يمكن إدخال استشراف المستقبل بعيد المدى فى صلب عملية صنع القرار؟

٦ - كيف يمكن تسخير العولمة وتداخل أدوات الاتصال والمعلومات لخير كل الناس ؟

٧ - كيف يمكن للأسواق التى ينبغى أن تدار بشكل أخلاقى ، أن تزيد من معدلات التنمية الاقتصادية ، وتقلل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ؟

٨ - ما الذى يمكن عمله لتقليل التهديد القادم من إعادة ظهور الأمراض التى اختفت؟

٩ - كيف يمكن زيادة قدرة إصدار القرارات الصحيحة ، فى الوقت الذى تتغير فيه معالم المؤسسات وطبيعة العمل ؟

١٠ - كيف يمكن للقيم المشتركة ولاستراتيجيات الأمن الجديدة أن تقلل من الصراعات العرقية ومن الإرهاب؟

١١ - كيف يمكن للاستقلالية المتزايدة للنساء أن تحسن من الوضع الإنسانى ؟

١٢ - كيف يمكن وقف نمو الجريمة المنظمة حتى لا تتحول إلى مشروعات كونية قوية ومسيطرة ؟

١٣ - كيف يمكن إشباع الطلب على الطاقة بطريقة آمنة ؟

١٤ - ماهى الأساليب الفعالة لتسريع الاكتشافات العلمية الحاسمة والتطبيقات التكنولوجية لتحسين الوضع الإنسانى ؟

١٥ - كيف يمكن للاعتبارات الأخلاقية أن تتضمن بصورة آلية فى القرارات الكونية ؟

العرب والمستقبل

تعمدت أن أعرض عرضاً كاملاً لقائمة المشكلات والتحديات التى ستواجه الإنسانية فى العقود القادمة ، كما عرضتها هيئة «المشروع الألفى» حتى يلم القارئ بفكرة دقيقة عن الآفاق الواسعة للبحوث المستقبلية المعاصرة ، التى لا تقنع بالتركيز على المشكلات الاقتصادية ، ولكنها تتجاوز ذلك للاهتمام بأبعاد الحرية الإنسانية واعتبارات الكفاءة ، وترشيد عملية صنع القرار ، فى ضوء استشراف المستقبل .

ولعل هذا الاعتبار الأخير هو الذى نريد أن نقف عنده بالتحليل ، ذلك أنه وفقاً لمؤشرات ثقافية كمية وكيفية ، يمكن التأكيد أن المجتمع العربى قد شهد فى العقود الثلاثة الأخيرة ردة بالغة الخطورة ، عن الرؤى التى سادت فى الخمسينيات والستينيات .

لقد شهد عقد الخمسينيات استقلال كل البلاد العربية التى كانت محتلة أومستعمرة ، ونشأت قيادات سياسية جديدة ، حاولت أن تصوغ سياسات متكاملة للتحديث الاقتصادى بنظرة مستقبلية ، وأنجزت فى هذا المجال مشروعات شتى تتفاوت بين النجاح والفشل حسب القطاع الذى نتحدث عنه ، وهل هو مجال الإصلاح الزراعى ، أم استصلاح الأراضى ، أو التصنيع ، أو الدخول فى مجال التكنولوجيا المتقدمة . كما بذلت مجهودات شتى فى مجال التعليم يشهد عليها التوسع فى التعليم الأساسى وفى إنشاء الجامعات . كانت الآمال فى هذا الوقت مشتعلة بالرغبة فى التقدم ، بالرغم من القصور فى مجال الحريات السياسية ، وقد انتقلت هذه الآمال إلى النخب السياسية العربية التقليدية ، فشهدنا طفرة عملاقة فى تحديث مجتمعات بلاد الخليج العربى ، من زوايا متعددة .

غير أنه - نتيجة تفاعلات معقدة دولية وسياسية وثقافية واجتماعية - تراجعت

النزعة المستقبلية الى الوراء ، وشهدنا صعود تيارات سلفية محافظة ورجعية ، تريد أن تلغى المستقبل لحساب الماضى عبارة أخرى تريد هذه التيارات أن يصبح الماضى هو المرجعية الحاكمة فى صنع قرارات الحاضر والمستقبل . وهذا الماضى ليس غير تراثنا الحافل بالإيجابيات والسلبيات معا . غير أن قراءة هذه التيارات للتراث قراءة مشوهة فى الواقع ، لأنها لاتركز إلا على أكثر الممارسات رجعية ومحافظة وتطرفاً . وتشهد على ذلك الدعوات لاعتقال حرية المرأة فى المجتمع ، بعد أن حققت المرأة العربية- حتى فى أشد المجتمعات العربية تقليدية - إنجازات مرموقة فى العلم وفى ممارسة مختلف المهن وشغل كل الوظائف . ومن ناحية أخرى حاولت هذه التيارات - باسم تطبيق الشريعة الإسلامية- تجميد حركة التطور الديموقراطى فى المجتمع العربى ، وذلك بالهجوم على الديموقراطية باعتبارها بضاعة غربية مستوردة ، ومحاولة الدعوة لمبدأ الشورى وكأنه يمكن أن يحل محل كل المؤسسات الديمقراطية المعاصرة المعترف بها فى كل أنحاء العالم ، بالإضافة إلى محاولات الخلط بين الدين والدولة ، وتحكم الفتاوى الدينية لتحل محل التشريعات التى تصدرها برلمانات منتخبة .

ومما يلفت النظر فى كتابات ممثلى هذه التيارات الدينية السياسية الرجعية ، أنهم يمارسون فى الحقبة الأخيرة هجوماً ساحقاً ضد ما يطلقون عليه «التغريب» ، ويعنون بذلك أهم الأفكار والنظريات والمؤسسات التى تطبقها كل المجتمعات العصرية المتقدمة .

فالديموقراطية تغريب ، والمجالس النيابية تغريب ، وإنشاء الأحزاب السياسية تغريب ، لأن الأحزاب فى عرفهم هى أحزاب الشيطان ، وعمل المرأة تغريب ، وحرية التفكير والتعبير تغريب ، لأنه فى عرف بعض المتحذلقين منهم اليساريون سابقاً ، لابد من وضع حدود على هذه الحريات .

وهكذا شهدنا فى الأسابيع الأخيرة محاولات من قبل ممثلى هذه التيارات فى سعيهم لتقويم حصاد القرن العشرين ، للزعم بأن هذا القرن فى الواقع كان قرن «تغريب الأمة» هكذا بكل بساطة! وكأن كل الإنجازات التى حققها المجتمع العربى فى مجال السياسية والاقتصاد والثقافة لا قيمة لها إطلاقاً ، لأن أفكارها استمدت من الثقافة الغربية !

والحقيقة أن هذا الاتجاه لإدانة الغرب وثقافته على الإطلاق تحتاج إلى وقفة نقدية حاسمة ، فالغرب ليس كتلة صماء واحدة . بل هو مجتمع وثقافة يزخر بتيارات فكرية بالغة التنوع ، تتراوح بين منتهى التقدمية ومنتهى الرجعية! هناك تيارات إنسانية غربية بالغة التقدم تنتصر لقضية حرية الشعوب ، والسلام العالمى ، وقضايا العالم الثالث . فى نفس الوقت هناك - خصوصاً فى الفترة الأخيرة - تيارات عنصرية جديدة خصوصاً فى أوروبا الغربية ، ضد العمال الأجانب عموما ، وضد العمال العرب والمسلمين خصوصاً . ومن هنا لا يجوز إطلاقا رفض الأفكار والمؤسسات التى يصلح تطبيقها لدفع التقدم فى بلادنا لمجرد كونها غربية !

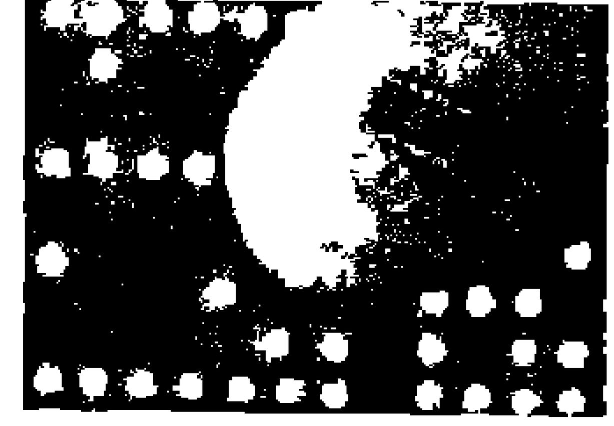
والأهم من ذلك كله ، أن هؤلاء الذين يرفضون الغرب جملة وتفصيلا ، ليس لديهم بدائل اقتصادية وسياسية وثقافية صالحة للتطبيق . كل بضاعتهم أفكار هزيلة لاتصلح على وجه الإطلاق للتطبيق فى العالم المعاصر ، الذى تسوده ظاهرة العولمة بكل ما تتضمنه من تسريع الزمن وإلغاء المسافات ، وهى اعتبارات لاتصلح معها محاولات التنطع التى يصر عليها مجموعة من الكتاب ذوى الرؤى الرجعية ، والذين يريدون للماضى أن يتحكم فى رقاب الحاضر والمستقبل .

وقد أغفل هؤلاء حقيقة تاريخية ثابتة مؤداها أنه حين احتك المجتمع العربى بالغرب فى بداية عصر النهضة العربية الأولى ، كان هذا المجتمع راسخاً فى التخلف سياسيا بحكم سيادة الاستبداد ، واقتصادياً بحكم تخلف أدوات الانتاج ، وثقافياً بفضل سيطرة الرؤى الثقافية المنغلقة .

وهكذا لم يكن أمام المحدثين العرب سوى أن يأخذوا وينهلوا من نبع الثقافة الغربية . وماذا فى ذلك ؟ ألسنا نحن المسلمين أحد صناعها ، بفضل ما أخذته من علوم وثقافة الحضارة الإسلامية فى عصر ازدهارها ؟



٧ - تحديات التنمية العربية



في مقدمة التحديات التي ستواجه العالم في القرن الحادي والعشرين ، كما حددها تقرير «حالة مستقبل العالم» الذي أصدرته هيئة المشروع الألفي بجامعة الأمم المتحدة بطوكيو عام ١٩٩٩ ، كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الشعوب؟ وعلى الرغم من بساطة السؤال فإن الإجابة عليه تثير عديداً من الاشكالات المحلية والإقليمية والدولية . فنحن أولا بإزاء سؤال يتعلق بكيفية إدارة النخب السياسية لاقتصاداتها الوطنية . وهذه الإدارة - كما ثبت من الخبرة التاريخية - تأثرت في عديد من الأحوال بالصراع الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي العنيف الذي دار بين أنصار الرأسمالية ودعاة الاشتراكية ، وهو الصراع الذي كان إحدى السمات المميزة للقرن العشرين . إن الرأسمالية - كما هو معروف - أقدم تاريخياً في نشأتها من النظم الاشتراكية . وقد قامت الرأسمالية - كايديولوجية سياسية وتنظيم اقتصادي - على أساس أنها الحل الأمثل لمشكلات الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، وذلك في ضوء شعاراتها المشهورة عن حرية السوق ، وعدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في الحد الأدنى . وقد تعرضت الرأسمالية منذ وقت مبكر حقاً إلى هجمات نقدية من قبل المفكرين والاقتصاديين الذين رصدوا المظالم الاجتماعية الرهيبة التي نجمت عن تطبيقها ، خصوصاً في عهودها الأولى .

وربما كان المفكر البارز الذي وجه أعنف سهام النقد للاقتصاد الرأسمالي هو كارل ماركس ، والذي استطاع بتحليلاته العميقة أن يكشف عن القوانين والآليات الرئيسية التي يعمل النظام الرأسمالي في ضوئها . وكانت اكتشافاته عن فائض القيمة ، ونوع الاستغلال الذي تمارسه طبقة المنظمين الرأسماليين وأصحاب المصانع على الطبقات العمالية ، أساساً للنقد الاجتماعي العنيف الذي مارسه المفكرون الاشتراكيون ضد الرأسمالية ، ودعوتهم إلى تجاوزها من خلال نظام اشتراكي ينهض

على أسس فلسفية مختلفة تنفى النظرية الداروينية الاجتماعية ، والتى بررت للرأسمالية أن يسحق الأقوياء الضعفاء فى السوق ، تحت شعار «البقاء للأصلح» وتبشر بقيم الحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية ، من خلال تطبيق تنظيم اقتصادى جديد يقوم أساساً على التخطيط المركزى لكفالة إشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة ، فى ضوء مبدأ الكفاية والعدل .

وبالرغم من أن الرأسمالية كنظام تعرضت لهجوم الاشتراكيين عليها ، فإنها استطاعت فى الواقع أن تجدد نفسها لكى تستوعب النقد الماركسى العنيف ، من خلال سن تشريعات اجتماعية متعددة للرعاية الاجتماعية ، لتجاوز الاستقطاب الطبقى الحاد بين الرأسماليين والعمال ، تطورت من بعد - وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية - لتشكيل نموذج «دولة الرعاية» Welfare State التى تضمن للعمال والمنتجين حداً معقولاً من الدخل ، وفى الوقت نفسه توفر الرعاية الصحية والاجتماعية والتأمينية لهم .

دار الزمن دورة كاملة ، وثبت من خلال الخبرة - حتى قبل سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية- فشل نظام التخطيط المركزى الجامد الذى كان الاقتصاد من خلاله يدار عن طريق الأوامر ، وأهم من ذلك كله فشل محاولات معاندة الطبيعة الإنسانية بالقضاء على الحافز الفردى ، وتفضيل الحافز الجماعى . وقد أدى جمود تطبيق المبادئ الاشتراكية ، فى مجال الاقتصاد إلى التخلف التكنولوجى للدول الاشتراكية وعجزها الشديد عن منافسة الدول الرأسمالية ، وخصوصاً فى مجال اتخاذ المبادرة التكنولوجية وتحديث المجتمعات .

التنمية العربية

وقد تأثرت الدول العربية بهذا الصراع العالمى بين الرأسمالية والاشتراكية وخصوصاً بعد أن حصلت كلها على الاستقلال فى بداية الخمسينيات . وقد وضح هذا التأثير فى ميل بعض النخب السياسية العربية إلى تطبيق النموذج الرأسمالى ، فى حين اتجهت نخب سياسية أخرى وخصوصاً فى الأنظمة التى كان يطلق عليها أنظمة ثورية لتطبيق النموذج الاشتراكى .

ولاشك فى أن الفشل الذى لاقاه النموذج الاشتراكى فى التطبيق قد أثر تأثيراً بالغاً فى تغيير الاتجاهات التنموية فى عديد من البلاد العربية التى سبق لها أن

تبنت النموذج الاشتراكى . ولعل حالة مصر تعد حالة نموذجية فى هذا الصدد ، بعد تحولها - فى عهد الرئيس أنور السادات - من الاشتراكية إلى الرأسمالية ، بعد محاولة منظمة لتفكيك البنية الاقتصادية الاشتراكية ، والتى كانت تتمثل أساساً فى التخطيط المركزى والقطاع العام ، وفتح الطريق واسعاً عريضاً أمام حرية السوق والقطاع الخاص ، بعد تغيير الاتجاهات التنموية وتبنى الرأسمالية مذهباً ، وتصفية القطاع العام من خلال الخصخصة وباقى إجراءات التحرير الاقتصادى .

غير أن التحدى الذى تواجهه الآن التنمية العربية يتجاوز مشكلة الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية . ذلك أننا بعد سقوط التجربة الاشتراكية الاقتصادية ، والتى يكشف عنها ليس فقط مجرد سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ، ولكن تحول الصين هذا المارد العملاق إلى الرأسمالية - وإن كان بخطوات محسوبة ودقيقة - أصبحنا وخصوصاً فى ظل العولمة فى إطار سياق دولى يركز على التنمية الاقتصادية ويعتمد مبادئ حرية السوق وتشجيع الحافز الفردى ، وإعطاء القطاع الخاص الجزء الأكبر من مسئولية التنمية المستدامة .

غير أن هذا التطور الذى هناك شبه إجماع بين النخب السياسية فى مختلف بلاد العالم حول إيجابياته وضرورته القصوى لدفع التنمية ، فإن العولمة بذاتها كظاهرة وعملية تاريخية متعددة الجوانب تثير للدول النامية مشكلات لاحدود لها .

وإذا نظرنا على وجه الخصوص إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية وموافقة غالبية دول العالم عليها ، وهى المنظمة التى قامت كنتاج لمفاوضات الجات المتعددة ، لتقنين مبدأ حرية السوق وتحرير التجارة الدولية وحراستها من أى عدوان ، تمثله أى اجراءات حمائية ، بل والعقاب الصارم على مخالفته ، لأدركنا أى صعوبات تمثلها معاهدة هذه المنظمة بكل نصوصها المعقدة بالنسبة لدول الجنوب .

فالمنظمة فى الواقع تفتح باب المنافسة العالمية واسعاً عريضاً ، ولكن هل صحيح أن النّدية فى التنافس موجودة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ؟

هناك شكوك متعددة حول هذا الموضوع ، مما قد يؤدى إلى نشوء حقبة جديدة من هيمنة الدول العظمى المتقدمة على دول الجنوب ، وبالتالى ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة ، تتمثل فى زيادة دوائر الفقر فى هذه الدول ، وعجزها عن المنافسة

العالمية ، وتحولها بالتالى إلى أطراف سلبية فى العملية الاقتصادية العالمية التى تجرى الآن على قدم وساق بعد فتح الحدود وإزالة الحواجز ، وتشكيل السوق العالمية الواحدة .

وتبدو الصعوبات على وجه الخصوص بالنسبة للبلاد العربية ، التى يمكن إذا أردنا تقويم وضعها التنموى بناء على المؤشرات الكمية والكيفية المعتمدة ، أن نصل إلى نتيجة مهمة مؤادها أنها تواجه - فى مجال المنافسة العالمية - مخاطر لا حدود لها .

وهذه المخاطر لابد من مواجهتها بتطبيق مجموعة متناسقة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية تصوغها النخبة السياسية العربية ، سواء على المستوى القطرى ، أو على المستوى القومى .

ونستطيع بصدد عملية تقويم الوضع الاقتصادى فى البلاد العربية أن نعتمد على دراسة حديثة نشرها الأستاذ أحمد السيد النجار الخبير الاقتصادى فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة فى سلسلة «كراسات استراتيجية» (رقم ٨٤ سنة ١٩٩٩) وعنوانها «الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر» .

وهذه الدراسة القيمة تستعرض بشكل بانورامى دقيق نشأة وتطور الاقتصادات العربية ، وتصل فى النهاية إلى تحديد دقيق للتحديات التى تواجهها فى القرن الجديد ، وتجملها فى خمس تحديات كما يلى :

١ - التحدى الرئيسى هو تخلف وجمود هياكل الانتاج والصادرات . والباحث يقرر أن «هذا الضعف للقدرة التنافسية لايؤهل الاقتصادات العربية للمنافسة بجدية وفعالية فى الأسواق الدولية الآخرى ، أو حتى للاحتفاظ بأسواقها المحلية فى ظل تحرر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية» .

٢ - ويضف الباحث أن الاقتصادات العربية تواجه «تحدياً هائلاً ممثلاً فى التغيرات العاصفة فى البنية الاقتصادية الدولية . وهذه التغيرات تتمثل فى الموجة العالمية لتحرر العلاقات الاقتصادية والدولية والتى أصبحت مؤثرة بفعالية فى كل اقتصادات العالم بعد أن تمخضت عن اتفاقات وتنظيمات دولية كأطر ناظمة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية» .

٣ – تدهور الوزن النسبى لناتج وصادرات الدول العربية بالنسبة للناتج والصادرات العالمية . وهناك تدهور مناظر بالمقارنة مع القوى الاقليمية الصديقة أو المعادية ، وبالتحديد إيران وتركيا وإسرائيل .

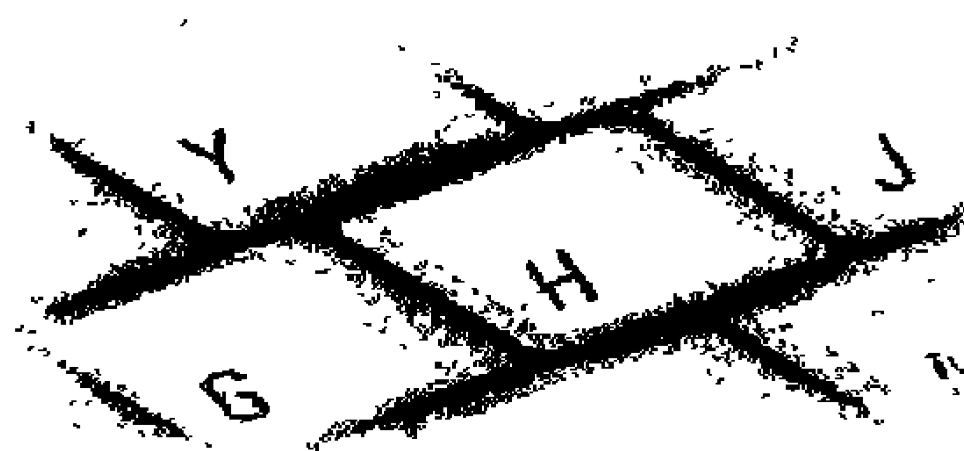
٤ – هناك مشكلة كبيرة تواجه الشركات والكيانات الاقتصادية والعربية فى المنافسة فى الأسواق الدولية أو حتى أسواقها لدى تطبيق الدول العربية لالتزاماتها فى مجال تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية .

٥ – وأخيراً تواجه الاقتصادات العربية تحدياً هو نقص موارد المياه التى تضع قيداً على النمو الزراعى والصناعى ، وتضع قيداً على تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى من الغذاء الذى يعتبر قضية أمن قومى .

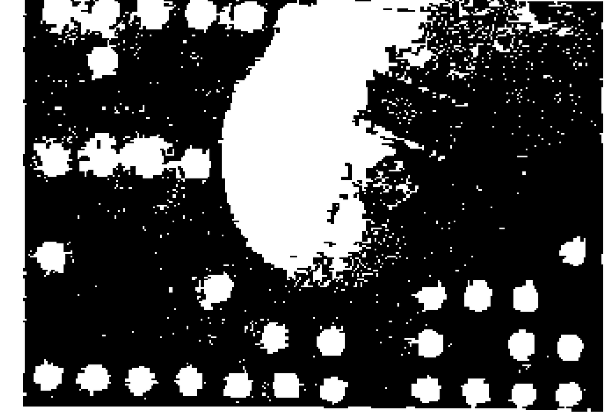
والواقع أن الأستاذ النجار لم يقنع بسرد هذه التحديات ، ولكنه اجتهد وقدم مجموعة من الحلول المقترحة ، والتى تركز على زيادة فعالية السياسات الاقتصادية وتغيير مساراتها ، مع محاولة جادة للتنسيق الاقتصادى العربى .

وفى تقديرنا أن لب المشكلات التى تعانيها التنمية العربية فى الوقت الراهن يتمثل فى ضعف المشاركة الديمقراطية ، والتى أدت الى أن تنفرد النخب السياسية العربية بإصدار القرارات الاستراتيجية الاقتصادية المهمة ، التى تؤثر فى مصائر الشعوب ، والتى ثبت أن بعضها يتخذ إما بصورة عشوائية ، أو لتحقيق مصالح طبقية بالغة الضيق لأعضاء النخب السياسية ، والطبقات التى يعبرون عن مصالحها .

وإذا أضفنا إلى ذلك الفساد المستشرى ، ونهب المال العام بغير عقاب أو ردع ، وعدم وضع الجماهير العريضة فى الاعتبار فى إطار عملية تخطيط السياسات الاقتصادية ، لأدركنا أننا أمام تحديات ليست اقتصادية فحسب ، ولكن ثقافية وسياسية فى المقام الأول .



٨ - ثقافة تحت الحصار !



من يقرأ مقالنا عن تحديات التنمية العربية ، وتركيزنا على البعد الاقتصادى قد يظن أننا من أنصار تغليب العوامل الاقتصادية فى مجال تفسير حركة التاريخ ، وتحليل بنية المجتمعات ، وتقييم تجارب التنمية . وليس هذا صحيحاً فى الواقع ، لأننا نتبنى مفهوماً للتنمية الشاملة ، يرى أن هناك امتزاجاً عضوياً بين الأنساق الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بل إن تقدم المجتمعات لايمكن أن يتم إلا من خلال تبنى رؤية بصيرة للعالم ، تنطلق من التوازن الدقيق بين هذه الأنساق جميعاً .

وفى ضوء ذلك نتساءل : هل يمكن للمجتمع العربى المعاصر - مهما بلغت إنجازاته الاقتصادية - أن يتقدم فى ظل سيادة الاستبداد؟ من يقرأ مقالنا السابق عن تحديات التنمية وهل يمكن إطلاق المبادرات الخلاقة للأفراد والجماعات والتنظيمات السياسية والمؤسسات الاجتماعية ، والسلطة الدينية تمسك بسيف التحريم تشهره فى وجه كل مجدد ، وتهدد به من يحاولون تحرير المجتمع من ربقة التفسير الجامد للنصوص الدينية ، وهل - ونحن فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية - حيث تنتقل البلاد المتقدمة من نموذج مجتمع المعلومات إلى نموذج مجتمع المعرفة بالمعنى الشامل للكلمة ، يمكن للمجتمع العربى الذى يرسف نصف عدد سكانه تقريباً فى جهالة الأمية ، والذى تسوده غيبوبة الفكر الخرافى أن ينهض بين العالمين ؟

ولنتفق منذ البداية على أن ملمحاً أساسياً من ملامح الثقافة العربية المعاصرة ، أنها ثقافة تقدم على أساس استبداد الحكام وخضوع المحكومين!

وظاهرة الاستبداد فى المجتمع العربى قديمة ولها جذور فى التاريخ البعيد . ولعل المجتمع الإسلامى فى مراحلة الأولى والذى اختلطت فيه السلطة الدينية بالسلطة

الزمنية ، هو الذى أسس لثقافة الاستبداد وأفسح لها لكى تهيمن على مجمل الفضاء الاجتماعى ، وأصبحت من ثم عموداً رئيسياً من أعمدة الثقافة السياسية للمجتمع .

والاستبداد السياسى العربى المعاصر استبداد مراوغ ! فليس بالضرورة أن يرتدى ثياب الاستبداد الفج القديم ، حيث كان يستطيع الحاكم أن يأمر بقطع رقاب خصومه بغير جرم ثابت ، وبدون محاكمة عادلة ، ولكنه اليوم يلبس أقنعة شتى ، منها شرعية الثورة المزعومة التى تسمح للنظام الثورى أن يحطم قاعدة سيادة القانون ، ومنها شرعية التقاليد التى تبيح للجماعة الحاكمة استناداً إلى شرعية تاريخية تقوم على الاستمرار والوراثة أن تتحكم فى مقاليد الاقتصاد والاجتماع والسياسة وفقاً لإرادتها المنفردة ، ومنها شرعية التعددية السياسية المحكومة بإرادة الحاكم الذى يدير العملية السياسية وكأنها مسرحية عبثية مستمرة يقوم هو بإخراجها بنفسه ، باعتباره الزعيم الملهم ، حيث يختفى الأبطال ، ويكون كل الممثلين السياسيين ليسوا سوى كومبارس ، يؤدون الأدوار التى يرسم خطوطها الزعيم ، بل وينطقون بالحوار الذى يضعه على ألسنتهم !

ولو تأملنا فى أنظمة الشرعية السياسة السائدة فى الوطن العربى اليوم ، لوجدناها لاتخرج عن هذه الأنماط الثلاثة : التقاليد والثورة والتعددية السياسية المحكومة . وكل نمط من هذه الأنماط يثير مشكلات متعددة نظرية وتطبيقية ، كما ظهر من خلال الممارسة طوال القرن العربى الماضى .

والشرعية السياسية التى تقوم على التقاليد لها فى علم الاجتماع السياسى مبرر وسند ، ذلك أن الباحثين فى هذا العلم يقررون أن الحكم الذى تمارسه عائلة مالكة ما ، استمر اعضاؤها فى حكم البلاد ، أحياناً لمئات السنوات ، يكتسب عبر الزمن شرعية تاريخية ، لأنه يكشف - وإن كان بشكل ضمنى - عن رضاء المحكومين بهذا الحكم ، حتى لو كانت فى مرحلة أو اخرى برزت ظواهر احتجاج أو معارضة مارستها جماعة من الجماعات ، أو قادها أفراد من هنا وهناك . غير أن ذلك لايعنى أن هذا النمط من أنماط الشرعية السياسية العربية قد جمد على حالة عبر السنين ، بل إنه - تحت ضغط ضرورة التطور للتكيف مع تغير مفهوم السياسة فى العالم - قد حاول أصحابه أن يطوروه ، ويكسبوه - ما أمكنهم ذلك - سمات عصرية . ولو تأملنا هذه المحاولات بطريقة نقدية ، لقلنا إنها فى الواقع محاولات متقطعة الأنفاس ، ومحدودة للغاية من

زاوية الأفق الديموقراطى المعاصر . وبعض هذه المحاولات لم تخرج عن محاولة تطبيق نظام صورى للشورى ، يقوم على أساس تعيين بعض أعضاء المجتمع من الموالين للحكم فى مجلس يعرض عليه ماتختاره العائلة المالكة من أمور . وفى بعض المحاولات التى اعتبرت فى حد ذاتها جسورة ، تقرر أن تكون عضوية مجلس الشورى فى جزء منها تقوم على الانتخاب وليس على التعيين ! ويالها من مغامرة كبرى تقوم بها هذه النظم فى مجال توسيع دائرة المشاركة السياسية !

وهناك دول ممن تنتمى إلى نموذج التقاليد ، صاغت نظاماً سياسياً يقوم على التعددية السياسية المحكومة ، وعلى وجود برلمان ، يتم التحكم فيه بصورة صريحة أوخفية حتى لايتجاسر على القيام بوظائفه فى التشريع والرقابة التى يقوم بها أى برلمان معاصر فى أى نظام ديموقراطى . وعادة إذا ما اشتد عود الممارسة السياسية الديموقراطية ، تحدث مواجهات قد تتسم بالحدة فى بعض الأحيان بين البرلمان والحركة الديموقراطية والعائلة المالكة ، أدت فى حالات متعددة إلى حل البرلمان ، وإعادة تشكيله ، حتى يتحلى أعضاؤه بالخنوع المطلوب ، ويرضخوا للتوجيهات العليا فى البلاد .

أما عن شرعية الثورة فى الوطن العربى فحدث عنها ولاحرج ! ذلك أن أغلب النظم السياسية العربية التى أقيمت على أساس شرعية الثورة لم تكن فى حقيقة أمرها سوى نظم انقلابية صريحة ، قامت بها مجموعة من المغامرين السياسيين سواء ارتدوا الثياب العسكرية أو المدنية ، باسم إيديولوجية معلنة ، أو بدعوى إصلاح الأوضاع والقيام بالتنمية الشاملة للبلاد . وتثبت الخبرة التاريخية العربية أن هذه النظم الثورية المزعومة ، التى سحقت مبدأ سيادة القانون ، وقضت على الحريات السياسية ، ومارست التصفية الجسدية الهمجية ضد خصومها السياسيين ، أدت فى الواقع إلى تخلف مجتمعاتها ، وتجميد تطورها السياسى ، والقضاء المطلق على حيويتها الاجتماعية . ولسنا فى حاجة إلى الإشارة إلى هذه النظم العربية ، فهى معروفة ، ومازال حكامها حتى اليوم ، يمارسون الحكم المطلق بكل ما فى ممارسات الاستبداد السياسى من وحشية ، ومن الانفراد باتخاذ القرار فى حالات السلم والحرب على السواء ، ومن بين هذه النظم ما جر بلادها إلى حروب مفتعلة أدت إلى خراب الديار وفناء البشر ، فى الوقت الذى مازالت فيه الأغانى تتصاعد من أبواق هذه النظم بالانتصارات الوهمية ، فى ضوء عبقرية الزعم الملهم !

ونأتى أخيراً للشرعية السياسية العربية التى تقوم على أساس التعددية السياسية المقيدة والمحكومة . وهذه النظم لها نماذج مختلفة حقاً ، فبعضها فيه تقليد قديم للتعددية السياسية ، وإن كان يهيمن على المسرح السياسى حزب حاكم قوى ، ولعل تونس تعد مثالاً بارزاً على ذلك ، وبعضها عاد مرة أخرى إلى التعددية السياسية بعد تجميدها فى مرحلة ثورية ، ولعل مصر تصلح نموذجاً لذلك ، ونوع ثالث يعكس الإبداع السياسى العربى فى مجال تجميل النظام الاستبدادى ، ويتمثل فى دعوة المعارضة لكى تتولى الحكم بنفسها ، فى ظل شعار جديد هو التوالى السياسى ، ولعل المغرب هى النموذج الأمثل .

وكل حالة من هذه الحالات تحتاج إلى مناقشات مستفيضة لمعرفة هل هذا النظام ، ونعنى التعددية السياسية المقيدة والمحكومة يحقق فعلاً قيم الديموقراطية والتعددية ، أم أنه مجرد تنويع على لحن الاستبداد العربى الأصيل والراسخ ؟

الحالة التونسية تحتاج إلى تأمل ، ذلك أن قادة النظام السياسى أحسوا بالحاجة إلى التكيف مع شعارات العولمة السياسية المرفوعة فى الوقت الراهن ، وهى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، ومن هنا عمدوا إلى تجميل النظام السياسى الذى يقوم أساساً على الهيمنة المطلقة للحزب الدستورى الحاكم ، وهذه الهيمنة فى الواقع لم تأت من فراغ ، وإنما لها أصول تاريخية تتمثل أساساً فى الدور الإيجابى الذى لعبه هذا الحزب فى الحصول على الاستقلال فى البلاد ، وفى البدء بمسيرة التنمية ، وبغض النظر عن نجاحاتها أو اخفاقاتها عبر الزمن .

واقتصرت محاولات التجميل السياسى على أمرين : الأول إدخال تعديلات دستورية وانتخابية تضمن تمثيل أحزاب المعارضة بنسب معينة ، والثانى يتعلق بالسماح ، بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ، حتى تتحقق تعددية المرشحين ، ومن ثم يتاح للشعب أن يختار الأصلح من بينهم .

أما الحالة المصرية فهى أكثر تعقيدا ، نظراً لوجود إرث تاريخى فى التعددية السياسية من أيام العصر الليبرالى الذى قطعت مسيرته ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكذلك نتيجة لتعدد التجارب السياسية التى مر بها المجتمع المصرى منذ الثورة حتى الوقت الراهن .

ولعل نقطة الانقطاع الحاسمة تتمثل فى إلغاء النظام الذى يقوم على أساس الحزب الواحد ، وهو هنا الاتحاد الاشتراكى ، وفتح باب ضيق أمام التعددية السياسية ، استطاع عدد محدود من الأحزاب أن ينفذ منه ، غير أنه يمكن القول أن ألوان الطيف السياسى كلها ليست ممثلة ، فليس هناك تمثيل لتيار الإسلام السياسى ، وليس هناك أيضاً تمثيل للشيوعيين .

التجربة المصرية حافلة بالعبر والدروس ، لأنه تبين من الممارسة العملية أن الحزب الحاكم ، وهو الحزب الوطنى لايتسم بالفعالية السياسية المطلوبة ، لأن أنصاره لا ينطلقون من إيديولوجية واحدة تمت صياغتها من خلال حوار ديمقراطى ثم داخل الحزب ، كما أن أحزاب المعارضة تتسم بالترهل والجمود والضعف الشديد نتيجة تحكم التقاليد الاستبدادية ، والتى تتجلى فى انفراد زعامات تقليدية باتخاذ القرار ، وإلغاء الحوار الحقيقى داخل الأحزاب ، وعدم جماهيرية هذه الاحزاب ، وهامشية دورها السياسى .

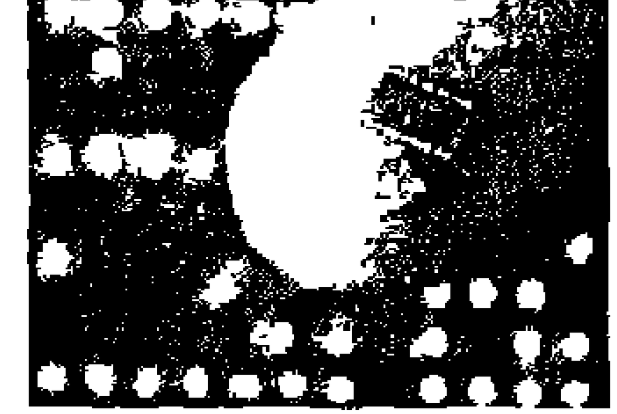
غير أن الأمانة تلزمنا أن نقرر أن هناك بالإضافة إلى الضعف الداخلى للأحزاب ، قيودا سياسية وأمنية متعددة تحد من حرية حركتها فى الشارع السياسى .

وتبقى أخيراً الحالة المغربية الفريدة ، والتى تتمثل فى أن النظام ألقى بعبء التخلف على عاتق المعارضة ، وقيد حركتها فى نفس الوقت بالانفراد بتعيين الوزراء فى الوزارات السيادية ، وهكذا أصبح على عاتق المعارضة واجب النجاح المستحيل فى تحقيق التنمية ، واحتمال الفشل الذريع فى القيام بالمهمة .

وهكذا إن شئنا أن نصدر حكماً نهائياً على المحاولات المبذولة من قبل النظم السياسية العربية المعاصرة للخروج من إسار ثقافة الاستبداد ، لقلنا إنها فى الواقع لا تكذب ولكنها فقط تتجمل !



٩ - عقلية التحريم !



هل يمكن لنا كعرب أن ندخل القرن الحادى والعشرين بأقدام ثابتة وأعين مفتوحة وبفكر جسور يقتحم كافة المشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية التى تواجهنا ، بغير ممارسة كاملة لحرية التفكير وحرية التعبير ؟

إن الثقافة العربية المعاصرة المحاصرة بالاستبداد السياسى ، تضع قيودا متعددة على حرية التفكير . ولو تأملنا تاريخ التقدم فى مختلف الحضارات ، لأدركنا أنه كان محصلة لممارسة حرية التفكير بغير قيود ولا حدود . فلننظر لتاريخ التقدم الغربى ، وسنجد أن أوروبا لم تستطع أن تخرج من عباءة القرون الوسطى بكل تخلفها وأثقالها ، إلا بعدما حطمت المؤسسات التى كانت تحجر على الفكر ، وتضع قيودا لا حدود لها على العقل الإنسانى ، بل وتمارس البطش الشديد والقمع بمختلف صوره على كل مفكر أو مثقف أو باحث جرأ على تحدى المسلمات العلمية أو الفكرية أو السياسية أو الدينية السائدة . لم تستطع أوروبا أن تنفذ من أبواب التقدم الا بعد أن حققت ثورتها الثقافية الكبرى ، من خلال تحطيم استبداد الكنيسة ، التى أرادت بسيف الإرهاب الدينى الباطش أن تختم على عقول الناس ، وأن تجبرهم على التسليم بمذاهبها المتهافتة ، والتى تعكس رؤيتها المتدهورة للعالم . وبذلك فتحت أوروبا الناهضة من خلال ركام القرون الوسطى الباب واسعا عريضا أمام العقل لكى يجوب الأفاق ، ويستطلع أسرار الكون ، ويحاول استكشاف المجهول ، من خلال بلورة منهج عقلى متكامل يحاول بالمنطق بحث مختلف المشكلات ، ويسعى بالمنهج العلمى إلى دراسة مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية . ومن هنا نستطيع أن نفهم الدلالة الكبرى لكتاب الفيلسوف ديكارت الشهير «مقال فى المنهج» الذى كان فتحا فى بابه وقت صدوره ، لأنه رسم طريقا جديدا للتفكير المنهجى ، ووضع

دليـلا للعـقل الإنسـانى الناهض لكى يتـفـحص أى مـشكلة ، ويدرس مـختلف جوانبها ، ويصل فى النهاية إلى نتائج محددة ، بعضها يتسم بصفة اليقين ، وبعضها يتحول إلى فروض علمية قابلة للدحض والإثبات .

ويمكن القول بغير مبالغة أن كتاب ديكارت كان يمثل إحدى علامات التقدم البـارزة ، التى دفـعت العـقل الأوربى إلى الأمـام ، وجـعلتـه يؤسس من بعـد للعلوم الاجتماعية الحديثة ، وفى مقدمتها علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاقتصاد . ولو طالعنا كتاب ديكارت اليوم ، كما فعلت منذ سنوات بعيدة وأنا فى مطالع الصبا حين قرأته فى ترجمته الإنجليزية فى عطلة صيفية ، لاندهشنا من القيمة العالية التى اكتسبها فى تاريخ الفكر الأوروبى . وذلك لسبب بسيط مؤداه أنه يضع قواعد التفكير المنهجى كما يمارسه ملايين الناس فى عالم اليوم ، وفق قواعد تبدو لنا اليوم فى غاية البساطة ، بل وتكاد أن تكون بديهية! فهل هناك اليوم من يعتقد أن قاعدة تقسيم المشكلة - أى مشكلة تخضع للبحث - إلى أجزاء محددة قبل التعرض لبحثها كانت حين وضعها ديكارت تمثل هى وغيرها من القواعد المنهجية ثورة فكرية فى زمانها ؟

لقد سمحت حرية التفكير للعقل الأوربى أن يستطلع آفاق ميادين الاجتماع والسياسة والاقتصاد من خلال بلورة علوم متكاملة تدرسها ، ولكنها دفعت به أيضا إلى تنمية المنهج العلمى المنضبط لدراسة الظواهر الطبيعية بمختلف تجلياتها . وفى هذا المجال لم يتردد العقل الأوروبى إطلاقا فى أن يبنى على القواعد الراسخة التى وضعها المسلمون فى مجال البحث العلمى بمختلف فروعه ، فى الطبيعة والكيمياء والفلك والطب . لم يزعم بعض الأوربيين أن الفكر العلمى الإسلامى فكر وافد لا ينبغى الاستعانة به ، ولم ترتفع أصوات غبية ترفع شعارات الغزو الثقافى أو تندد بالتبعية الثقافية ، كما يحدث اليوم فى مواجهة الفكر الإنسانى المتقدم . بل إن الأوربيين أرسلوا بعثات منظمة إلى الأندلس لدراسة الفكر العلمى الإسلامى ، ولتعلم اللغة العربية ، لكى يترجموا النصوص الأساسية المكونة لهذا الفكر . ومن هنا يمكن القول أن الحضارة الغربية الراهنة حضارة إنسانية ، بغض النظر عن بعض جوانيها السلبية ، والتى توجد على كل حال فى أى حضارة ، لأنها أخذت من الحضارة الإسلامية ، كما أخذت من غيرها من الحضارات ، بالرغم من إنكار سجلات الحضارة الأوربية ذلك ، فى محاولة للزعم بأن الحضارة الغربية الراهنة هى

امتداد للحضارة اليونانية القديمة . وأيا ما كان الأمر فقد تكفل المؤرخ الأمريكى مارتن برنال فى تفنيد هذه المزاعم فى كتابه الشهير «أثينا السوداء» والذى حدد فيه الأصول الآسيوية والأفريقية للحضارة اليونانية .

حرية التعبير

لم تكن حرية التفكير هى فقط مدخل أوروبا للدخول فى عالم الحداثة ، ولكن رافقتها حرية التعبير . ولايجوز لنا الظن أن حرية التفكير التى حصل عليها العقل الأوروبى قد تبلورت بسهولة ، ذلك أن المفكرين والباحثين والمثقفين عموما خاضوا فى سبيل امتلاكها معارك ضارية مع السلطة ، بل إن بعضهم وقعت عليه عقوبات بدنية بالغة القسوة ، وبعضهم سيقوا للموت جزاء وفاقا لممارستهم حرية التفكير . وخاض هؤلاء الرواد معارك أخرى للحصول على حق حرية التعبير . ذلك أن قيود النشر كانت ثقيلة ، لأن السلطة السياسية والدينية عمدت إلى فرض رقابة محكمة على ما ينشر ، حتى لا تتهدد مصالحها بتأثير قوة الكلمة المكتوبة . وهكذا يمكن القول أن أوروبا حلقت فى فضاء التقدم مستخدمة جناحى حرية التفكير وحرية التعبير .

واذا ولينا وجوهنا الآن الى الوضع فى العالم العربى ، لأدركنا أننا حققنا منذ بداية النهضة العربية الأولى خطوات متواضعة فى مجال حرية التفكير وحرية التعبير . ذلك أنه اذا كنا قد شهدنا بناء المدارس والجماعات الحديثة فى مختلف ربوع الوطن العربى ، حيث يدرس المنهج العلمى ، ويستخدم فى بحث مختلف الظواهر الطبيعية ، فإنه يجابه صعوبات جمة فى التطبيق فى ميادين السياسة والاجتماع والاقتصاد .

فى مجال السياسة يضيق إلى حد كبير هامش حرية التفكير وحرية التعبير نظرا لسيادة الاستبداد ، وممارسة القهر المنظم على فئة المثقفين والباحثين ، والتى تمنعهم من طرح الأسئلة الصحيحة عن طبيعة النظم السياسية السائدة ، وعن شرعيتها ، وعن مظاهر استبدادها ، وعن كيفية الخلاص من ربقتها ، من خلال تبديد الوعى الزائف الذى تنشره هذه النظم من خلال التحكم فى الإعلام وفى منابر الثقافة المتعددة ، ونشر الوعى الاجتماعى الصحيح . وهناك حالات متعددة لاحقت فيها السلطة المفكرين ووضعتهم فى السجون ، أو صفتهم تصفية جسدية جزاء لجسارتهم

الفكرية ، وطرحهم لمشكلة استبداد النظام أو تحكم السلطة . بل إن بعض المجتمعات العربية أفسحت للمواطنين العاديين الذين ينتمون لأكثر التيارات الفكرية محافظة ورجعية أن يرفعوا دعاوى قضائية ضد المفكرين الذين يرون أنهم قد تخطوا بإبداعهم - سواء كان ذلك بحثا علميا أو دراسة تحليلية أو رواية أو حتى أغنية - الخطوط الحمراء للحرام كما يحددونها هم . ولعل الأحداث التى برزت فى السنين الأخيرة فى بعض البلاد العربية ، حيث صدر حكم بتطليق أحد المفكرين من زوجته بتهمة الردة ، وصدرت أحكام أخرى بسجن مبدعات عربيات بزعم أن إبداعهن فيه تطاول على الذات الإلهية ، كل هذه الأحداث تبين أننا - فى الوطن العربى - مازلنا نعيش أجواء القرون الوسطى التى تجاوزتها أوروبا خصوصا ، والبلاد المتقدمة عموما منذ قرون طويلة . وفى تقديرنا أن المشكلات التى تواجه العرب ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين ، والتى يرد جانب كبير منها إلى الفجوة الواسعة بين تخلفنا وتقدم الآخرين ، يقف وراءها بشكل أساسى مايمكن أن نطلق عليه عقلية التحريم . فما دام العقل العربى المعاصر ممنوعا من التحليق فى آفاق حرية التفكير ، باسم الدين أو التقاليد ، فلن يتاح لنا أن نستطلع الآفاق المجهولة ، ولا حتى أن نسير فى الدروب المطروقة التى سلكتها مثلنا الشعوب المعاصرة التى استطاعت تحقيق التقدم .

ولعل الظاهرة الملفتة للنظر حقا فى الحياة السياسية المعاصرة ، هو تواطؤ المؤسسة السياسية - أيا كانت طبيعتها واتجاهاتها ومدى انغلاقها أو انفتاحها - مع المؤسسة الدينية لممارسة حظر حرية التفكير وحرية التعبير . ولعل هذا أحد أهم أسباب التخلف فى الوطن العربى .

لقد وصلنا إلى نهاية القرن العشرين وبدأنا قرنا جديدا . ومن واجبنا أن نتأمل حصاد هذا القرن عربيا ، لكى نشخص السلبيات البارزة ، ونضع أيدينا على جوانب القصور ، ولكى نحدد أيضا الميادين القليلة التى استطعنا فيها أن نحقق نوعا من التقدم النسبى .

ولا ينبغى لنا أن نتطور تحت تأثير تهديدات العولمة ، بل إنه من الضرورى لنا ممارسة النقد الذاتى بصورة بصيرة ، فى تشخيص مشكلاتنا ونضع لها الحلول التى تتفق مع تاريخنا الاجتماعى ، والتى لا تحاول القفز فوق الواقع العربى بكل تناقضاته وأوضاعه . العولمة السياسية ترفع شعارات الديموقراطية والتعددية ، واحترام

حقوق الإنسان ، والعولمة الاقتصادية تدعو لتحرير الاقتصاد وفتح السوق ، والعولمة الثقافية تركز على الانفتاح الثقافى وحوار الحضارات ، والعولمة الاتصالية فتحت باب الاتصال غير المحدود بين بنى البشر من خلال الانترنت .

هذه كلها دعوات صريحة لمختلف بلاد العالم وخصوصا تلك التى تسودها الأنظمة الاستبدادية ، والفكر المنغلق ، على أن تتحرر من ربقة الماضى ، وتدخل العالم الجديد .

ومعنى ذلك أننا نحتاج إلى عملية إحياء ثقافى كاملة ، تتكفل بالقضاء على ثقافة الاستبداد ، وتؤسس لثقافة الديموقراطية ، وتغرس مبادئها فى الأسرة والمدرسة والجامعة وفى فضاء المجتمع المدنى كله . ومن ناحية أخرى ينبغى توسيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير إلى غير ما مدى ، وتحكم العقل فى صنع السياسات وصنع القرار ، والاستفادة من التجارب المقارنة الناجحة . ولابد من إعادة صياغة العلاقة بين الدولة العربية ومواطنيها ، حتى يتحولوا من وضع الرعايا إلى مكانة المواطنين ذوى الأهمية السياسية والثقافية .

إن تأمل أوضاع العولمة الراهنة ، يدفعنا إلى القول أننا إن لم نتطور اختيارا ، ونفتح الأبواب المغلقة . فإن رياح التغيير العالمية من شأنها أن تحطم قلاع الاستبداد السياسى وحصون الرجعية الفكرية .



١٠ - آفاق المستقبل العربى



بعد جولة طويلة طوفنا فيها بمختلف أبعاد الوضع العربى سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، آن الأوان ونحن نتحدث عن «العرب يودعون القرن العشرين» لأن نلقى بنظرة على المستقبل . ومن تابع هذه السلسلة من المقالات قد يصاب بإحباط ، نظرا للصورة القاتمة الواقعية التى رسمناها للوضع السياسى ، حيث تحققت إنجازات بالغة التواضع فى المجال الديمقراطى ، وللوضع الاقتصادى ، حيث تمر محاولات التنمية العربية بأزمة خانقة ، نتيجة غياب الرؤى الاستراتيجية المتكاملة سواء كانت على المستوى القومى أو المحلى ، وأخيرا للوضع الثقافى حيث تسود الأمية ، ونفتقر إلى أساسيات التفكير العلمى ، وتسود التقاليد المتحجرة التى تعوق التقدم . وإذا كانت هذه هى مفردات الصورة العربية الراهنة ، فليس معنى ذلك على الإطلاق ، انتفاء إمكانية التقدم العربى . غير أن ذلك يحتاج إلى عدة شروط أساسية ، لعل أهمها تبلور إرادة سياسية فاعلة تصمم على عبور التخلف بكل صوره ، وقدرة النخب السياسية العربية على بلورة رؤى استراتيجية قادرة على تعبئة الموارد الاقتصادية ، ورفع الروح المعنوية للشعوب ، وإيجابية فى تعاملها مع المتغيرات العالمية وأهمها على الإطلاق موجات العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية .

وإذا كانت الإرادة السياسية الفاعلة المصممة على عبور التخلف هى الشرط الأول فى مضمار التقدم ، فإن هذه الإرادة لكى تكتمل وتتبلور ، لابد أن يسبقها إدراك صحيح لأعضاء النخب السياسية الحاكمة . وهذا الإدراك الصحيح لابد له أن يركز على الأحوال القطرية والقومية والعالمية فى الوقت نفسه . فيما يتعلق بالأحوال القطرية ، لا ينبغى الرضاء بما تحقق من منجزات اقتصادية ، حتى لو كانت تعتبر واسعة المدى بالنظر لماضى بلاد معينة ، وخصوصا تلك التى نعمت بالثورة النفطية . وأغلب هذه البلاد قفز فعلا فى مجال التحضر قفزات ضخمة إلى الأمام ، بالإضافة

إلى توسع التعليم فى كل مراحله ، وخصوصا فى المرحلة الجامعية ، حيث نشأت فى الخليج العربى . على سبيل المثال - جامعات متعددة تخرج آلافا من الخريجين كل عام . وذلك لأن النهضة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية لابد أن ترافقها نهضة سياسية ، تتمثل فى توسيع إطار المشاركة السياسية . وليس حتما فى هذا المجال التطبيق الحرفى لمبادئ الديمقراطية الغربية ، فقد يتعثر هذا التطبيق نظرا لخصوصية المجتمعات العربية التقليدية . ولكن على الأقل ، هناك حاجة لتوسيع دائرة المشاركة ، حتى لا تنفرد القلة باتخاذ القرار ، وحتى يصبح ذلك مقدمات أساسية فى طريق التطور الديمقراطى .

أما الشرط الثانى المتعلق بضرورة بلورة رؤى استراتيجية ، فهو يكاد يكون أهم الشروط جميعا . ذلك أن السياسات التى تصاغ بغرض التطبيق فى المجالات المختلفة ، حتى لو كانت صحيحة التوجه فى ذاتها ، لاقيمة لها إذا لم تنتظم فى إطار مصفوفة متكاملة ، تعكس رؤية ثاقبة وعصرية للتطور الاجتماعى . ولعل أول الاعتبارات التى ينبغى إيلاؤها أعظم الاهتمام ، هو ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة ، التى تخطط بطريقة عقلانية رشيدة لابد أن تضع فى اعتبارها مصلحة الأجيال المقبلة ، وبالتالى لاتقنع بالمشروعات قصيرة الأجل التى تخدم الجيل الحالى ، وإنما تضع أسسا ثابتة للتطوير الاجتماعى الشامل . ومن ناحية ثانية ، لابد أن تتسم هذه الرؤية بالتكامل والشمول ، بحيث تصاغ فى ضوئها حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترابطة ولابد لهذه الرؤية الاستراتيجية حتى تكون رؤية عصرية أن تقوم على دعامتين : الحرية السياسية من ناحية ، والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى .

وإذا كانت الرؤية الاستراتيجية القطرية ينبغى البداية بها ، فإن الاقتصار عليها قد يؤدى إلى خلل شديد فى مسيرة التنمية . ذلك أنه قد استقرت الآراء فى العالم المعاصر على ضرورة صياغة تكتلات اقتصادية تنتظم دولا شتى تنتمى للإقليم نفسه ، وهناك حالات يتم فيها التكتل السياسى والاقتصادى معا . ولعل الاتحاد الأوروبى خير نموذج لذلك . وهذه التكتلات الإقليمية أصبحت أحد معالم النظام الدولى فى الوقت الراهن . فحتى الدول المتقدمة تكنولوجيا مثل ألمانيا وفرنسا ، وجدت أنها لايمكن أن تمارس التنمية المستدامة بغير أن تندرج فى إطار إقليمى

شامل ، يسمح بصياغة سياسات أوروبية متكاملة ، تتيح المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تريد أن تشغل الفضاء السياسى والاقتصادى الدولى بمفردها ، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى الوقت الراهن .

ومن هنا ، فعلى النخب السياسية العربية الحاكمة أن تسعى بجدية ، لا نقول فى سبيل تحقيق الوحدة العربية ، فهذا هدف قد يبدو بعيد المنال فى الوقت الراهن ، ولكن فى سبيل تحقيق التنسيق الاقتصادى الضرورى من خلال سوق عربية مشتركة . غير أن الرؤية الاستراتيجية القطرية والرؤية الاستراتيجية الإقليمية لا تغنيان عن تبنى رؤية استراتيجية عالمية ، تحدد طريقة التعامل العربى مع عصر العولمة .

وليس هناك من شك فى أن صياغة الرؤى الاستراتيجية للدول ، ووضع سياسات التنمية المستدامة ، قد أثر عليها إلى حد كبير بزوغ العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية . لم تعد المسألة كما كانت فى الماضى ، إذ لابد من وضع متغيرات العولمة فى الاعتبار ، حين صياغة الرؤى الاستراتيجية القطرية والإقليمية .

العولمة أحدثت - لاشك - انقطاعات حادة فى مسيرة العالم ، لأنها فرضت أوضاعا سياسية واقتصادية واتصالية جديدة . والعولمة السياسية تركز على شعارات الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان .

أما العولمة الاقتصادية التى تقوم على أساس حرية السوق العالمية ، وتدفق رءوس الأموال عبر الحدود بلا حواجز أو قيود ، فقد وجدت الترجمة الفعلية لها فى إنشاء منظمة التجارة العالمية ، التى قلبت موازين التبادل التجارى فى العالم ، وخصوصا بعد إدخالها الملكية الفكرية فى إطار التقنين الدولى . وهكذا أصبح صانع القرار الاقتصادى فى أى بلد فى العالم ليس طليق الحركة ، كما كان الحال من قبل ، بل لابد له أن يخضع رؤاه الاقتصادية للقوانين واللوائح التى تطبقها منظمة التجارة العالمية . وإذا أضفنا إلى ذلك النفوذ الضخم للمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، لأدركنا حجم القيود التى فرضت على الدول والتكتلات الاقتصادية فى رسم سياساتها الاقتصادية .

وإذا ولينا وجوهنا إزاء العولمة الثقافية ، لأدركنا أن هناك ملامح للتبلور التلقائى لثقافة كونية ، بحكم تعرض البشر فى كل مكان لرسائل إعلامية وثقافية متشابهة تصدر أساساً من المركز الذى هو الآن خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ، وعموما مصادر الثقافة الغربية ، ومعنى ذلك أننا أمام أخطار قد تهدد الخصوصيات الثقافية فى مختلف المناطق الحضارية فى العالم . وإذا جئنا إلى العولمة الاتصالية التى أدت - خصوصا من خلال شبكة الإنترنت - إلى فتح باب الحوار والاتصال الإنسانى بين البشر من مختلف الثقافات ، لأدركنا أننا سنشهد عصرا من حوار الحضارات غير مسبوق ، بالإضافة إلى سيل المعلومات المتدفق ، والذى سيؤدى إلى نوع من الشفافية على مستوى العالم لم يشهده من قبل .

وهكذا يبدو التحدى أمام الدول العربية فى عصر العولمة ، فأى سبيل يسلكونه للتطور فى ضوئها ؟

سيتوقف هذا السبيل على وجهة النظر التى ستتبناها النخب السياسية العربية الحاكمة إزاء العولمة . ذلك أن العولمة كظاهرة أصبحت تملأ الدنيا وتشغل الناس ، محل جدل عنيف بين الحكومات والسياسيين والمفكرين . فهناك اتجاه متطرف يدعو لها بكل ما فيها من أبعاد اقتصادية ، حتى لو أدت إلى تهميش عديد من بلاد العالم الثالث ، واستبعاد طبقات اجتماعية عريضة داخل البلاد المتقدمة ذاتها . وهناك اتجاه متطرف مضاد يدعو لمقاومتها ومحاولة منع تطبيق سياساتها باعتبارها شرا مطلقا .

والواقع أن العولمة فى تقديرنا فرص ومخاطر . ذلك أن لها مخاطر متعددة بحكم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة تكنولوجيا واقتصاديا على مساراتها ، ولكنها أيضا تنطوى على فرص لدول العالم الثالث ، لكونها قد تدفعها دفعا إلى الارتفاع فى مستوى أدائها سياسيا بتوسيع دائرة المشاركة الديمقراطية ، واقتصاديا بالاتجاه إلى اقتصاد السوق لدفع عجلة التنمية المستدامة وثقافياً بوضع سياسات فعالة للتعليم ورفع الوعى الاجتماعى .

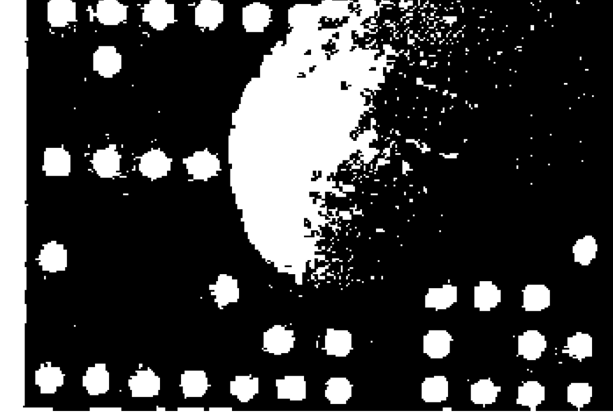
ولابد للنخب السياسية الحاكمة العربية أن تجيد التفرقة بين إجراءات العولمة وقيم العولمة . فبعض إجراءات العولمة غير قابل للارتداد ، مثل الاتصال الكونى عبر

شبكة الإنترنت ، ومن ثم فمحاربة الإنترنت تبدو كما لو كانت معركة مع طواحين الهواء ! وإذا كانت بعض الدول العربية قد وضعت محاذير على استخدام الإنترنت بالنسبة لجماهير الناس العاديين ، فذلك اجراء من شأنه أن يوقف التطور الثقافى والاجتماعى . غير أن هناك سياسات أُخرى للعولمة قابلة للارتداد ، وخصوصا فى مجال التدفقات المالية والاستثمارات الدولية ، وحرية تداول السلع الغذائية المصنعة فى ضوء الهندسة الوراثية . وهذه السياسات لايمكن مراجعتها لمصلحة الشعوب المتقدمة ذاتها ، ولمصلحة شعوب دول الجنوب ، بغير محاولات مخططة لإعادة صياغة نسق القيم الذى تدار على أساسه العولمة الراهنة . وهذه المحاولات لابد أن تأخذ شكلا كفاحيا من خلال مجموعة الـ ١٥ ، التى تحاول من خلال نقد العولمة تقديم سياسات بديلة قابلة للتنفيذ تكفل خير مختلف الشعوب بدلا من قصر ثمار العولمة على الدول المتقدمة .

خلاصة الأمر ، أن الدول العربية مطالبة فى رسم رؤاها الاستراتيجية أن تلتحم بالحركة العالمية التى تهدف من خلال اتباع وسائل شتى إلى إيجاد ثقافة كونية جديدة لمستقبل أكثر حرية وأكثر عدالة .



١١ - العرب فى سياق التغير العالمى



إذا كنا تحدثنا فى المقال الماضى حديثاً عاما عن «آفاق المستقبل العربى» ، فإن ذلك لايغنى عن تحليل خبرة التفاعلات العربية - العربية فى الماضى ، ولا عن تقييمها فى الحاضر ، ولا عن استشراف مستقبلها . وقد قام بهذه المهمة العلمية المهمة الدكتور محمد سعد أبو عامود أستاذ العلوم السياسية بجماعة حلوان ، فى دراسة ممتازة نشرتها مجلة «السياسة الدولية» فى عددها الأخير (يناير ٢٠٠٠) بعنوان «العلاقات العربية - العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين : الظواهر - الإشكاليات - المستقبل» . والواقع أن هذه الدراسة تكاد أن تكون من أشمل الدراسات العربية فى الموضوع ، نظراً لخطتها المنهجية المحكمة ، ولموضوعيتها فى التحليل ، ولحسها النقدى البارز . وقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة مباحث : الأول الإطار التاريخى لتطور العلاقات العربية - العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين ، والثانى الظواهر التى أفرزتها التفاعلات العربية على مدى نصف قرن ، والثالث الإشكاليات التى تواجه العلاقات العربية - العربية فى المرحلة الراهنة ، والرابع والأخير عن العلاقات العربية - العربية ، رؤية مستقبلية .

وابتداء يمكن القول أن الدراسة فى اهتمامها بالبعد التاريخى ، وخصوصا تركيزها على خبرة التفاعل العربية فى نصف القرن الماضى ، إنما تنطلق انطلاقا صحيحا . ذلك أن خبرة التفاعل العربية الراهنة تعكس بالضرورة الميراث التاريخى لهذا التفاعل بكل أبعاده المتشابكة ، ومادار فيه من تعاون وصراع وتنافس ، تأثر بالضرورة بالمحيط الإقليمى وبالنظام الدولى . كما أن دراسة التفاعل العربى - العربى لايمكن ان تكتمل شروطه العلمية بغير وضعه وضعا صحيحا فى الإطار الإقليمى ، وخصوصا ما تعلق بأهمية التفاعلات مع دول الجوار وخصوصا إيران وتركيا وأثيوبيا ، وكل ذلك فى إطار التفاعلات العربية الدولية المعقدة ، والتى تقف فى مقدمتها بلا

شك الأهمية الاستراتيجية البارزة للإقليم العربى ، وبخاصة منطقة الخليج بحكم المخزون الهائل من النفط فى دولها ، وباعتبارها من أهم دول العالم تصديرا له . وإذا أضفنا إلى ذلك الصراع الضارى الذى دار بين الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة ما كان يطلق عليه العالم الحر وبين الاتحاد السوفيتى زعيمة الكتلة الاشتراكية وذلك طوال النصف الثانى من القرن العشرين ، وحرص كل دولة عظمى على اجتذاب الانصار ، وصياغة الأحلاف السياسية والعسكرية ، لأدركنا أن الإقليم العربى كان محلا لمنافسات دولية شرسة أثرت تأثيرات بالغة على النظم السياسية العربية وتوجهاتها الإيديولوجية ، وعلى درجة نموها وتطورها ، بل وعلى الصراع فيما بينها خصوصا أن هذه الدول توزعت بين الانضمام إلى المعسكر الغربى والالتحاق بالمعسكر الشرقى . وإذا أضفنا إلى كل ذلك وجود دولة إسرائيل الصهيونية العنصرية فى المنطقة ممثلة أبشع صور الاستعمار الاستيطانى ، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لها عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا ، لأدركنا خصوصية الإقليم العربى فى إطار التفاعلات الدولية ، مما حدد وضعه الراهن بعد تجربة تاريخية طويلة حافلة بكثير من العثرات ، وإن كانت شهدت أيضاً عديداً من الإنجازات السياسية والاجتماعية والثقافية .

بانوراما للعلاقات العربية - العربية

والواقع أن دراسة الدكتور أبو عامود تقدم لنا لوحة متكاملة للعلاقات العربية - العربية ، يكفى أن نتأمل مفرداتها لكى نكتشف مدى تعقدها من ناحية ، وأهمية التعامل الحصيف مع كل بعد من أبعادها المتشابكة .

وتحصر الدراسة الظواهر التى أفرزتها التفاعلات العربية فى عشر ظواهر ، تحتاج كل ظاهرة إلى دراسة مستقلة لكى نستكشف مختلف أبعادها ، ولكننا سنقنع -إيمانا منا بالأهمية البالغة لهذه الدراسة - بالتعليق الوجيز على هذه الظواهر ونحن بصدد سردها بإيجاز شديد .

١ - توازن القوى العربى - العربى - غير المستقر . يقرر الباحث أن توازن القوى العربى يعكس طبيعة علاقات القوى العربية وما ينتج عنها من تفاعلات خلال فترة زمنية معينة ، وهو توازن متغير أدى إلى بروز أنماط متعددة له . ففى عقد الخمسينيات كان هذا التوازن يقوم على أساس وجود قوة رئيسية هى مصر وتدور حولها قوى عربية أخرى . والنمط الثانى بدأت ملامحه فى الظهور بعد نكسة

١٩٦٧ حيث تراجعت عناصر القوة المصرية ، وبالتالى اتسم هذا النمط من أنماط توازن القوى العربى بالتعددية . ويصل الباحث إلى نتيجة مهمة هى أن هشاشة أنماط توازن القوى العربية - العربية لم يوفر عنصر الاستقرار اللازم لتبلور قواعد عربية حاكمة للعلاقات العربية - العربية .

٢ - العلاقات بين الدول العربية الكبيرة والدول العربية الصغيرة . يقدم الباحث بهذا الصدد معادلات متعددة تحاول الربط بين حجم الدولة ومواردها . وهى معادلات متعددة ومحيرة فى الواقع ! فهناك دول كبيرة الحجم كثيرة الموارد ، ودول كبيرة الحجم متوسطة الموارد ، ودول كبيرة الحجم قليلة الموارد . وهناك دول صغيرة الحجم وفيرة الموارد ، ودول صغيرة الحجم متوسطة الموارد ، ودول صغيرة الحجم محدودة الموارد . ويلاحظ القارئ أننا كدنا أن نضيع فى خضم هذه الفسيفساء العربية المعقدة ، والتى هى باعثة بحكم طبيعتها على الصراع ، وإن سمحت فى بعض المراحل التاريخية بالتعاون العربى الخلاق ، وخصوصا فى حقبة الثروة النفطية ، حيث أقدمت الدول العربية صغيرة الحجم كبيرة الموارد على مساعدة عديد من البلاد العربية الأخرى من خلال وسائط متعددة .

٣ - حساسية الدول العربية بالنسبة لمسألة السيادة . ويفسر الباحث هذه الظاهرة تفسيرا صحيحا من كون المسألة تعود إلى حداثة الدولة العربية ، وكون أغلب الدول العربية فى مرحلة بناء الدولة الوطنية . وإذا أضفنا إلى ذلك - كما يقرر الباحث - أن الفكر القومى العربى فى الخمسينيات والستينيات الذى رأى ضرورة تجاوز الدولة القطرية العربية وصولا إلى دولة موحدة ، قد أدى عمليا إلى زيادة هذه الحساسية فيما يتعلق بموضوع السيادة . ونحن مع الباحث تماما فيما وصل إليه من ان الدولة القطرية قد وجدت لتبقى وأنه يصعب تجاوز هذه المرحلة عمليا وواقعيا .

٤ - التشكك وعدم الثقة . وهى ظاهرة واضحة فى مجال المستوى الجماعى فى العلاقات العربية - العربية .

٥ - ضعف درجة التراضى - التراضى ويعنى به الباحث إمكانية التوصل إلى نوع من الاتفاق حول ما يجوز الخلاف عليه وما لايجوز الخلاف بشأنه . ويكشف عن ضعف درجة التراضى اشتداد حدة الصراع وتصاعدها فى فترة ثم هدوئها المفاجئ أيضاً ، دون أن يتم تحديد أسباب الصراع وطرق التعامل معه مستقبلا .

٦ - ارتباط العلاقات العربية - العربية بشرعية النظم السياسية العربية ، وذلك على أساس أن هناك درجة من درجات الارتباط بين شرعية النظم العربية وبين نشاطها ودورها فى الإطار العربى .

وموضوع الشرعية السياسية موضوع معقد ، وسبق لنا فى مقال سابق أن حددنا أنماطه الثلاثة ، فى شرعية التقاليد ، وشرعية الثورة ، وشرعية التعددية السياسية المقيدة . وقد أدى موضوع الشرعية السياسية إلى صراعات شتى بين الدول العربية فى الماضى والحاضر . ولنتذكر الصراع فى الستينيات بين الدول التقدمية والدول الرجعية ، ويكفى فى الحاضر أن نشير إلى مأساة حرب الخليج والادعاءات العراقية بعدم شرعية النظام الكويتى ، وموقف بعض المثقفين العرب الملتبس من موضوع الشرعية السياسية ، وخصوصا أثناء حرب الخليج وبعدها .

٧ - غياب آلية عربية فعالة لفض المنازعات العربية - العربية . وهذه مسألة لا تحتاج إلى إثبات ، لأنها برزت فى عديد من المنازعات العربية - العربية .

٨ - اتساع نطاق العلاقات العربية - العربية . وهذه علامة صحة فى مجال التفاعلات العربية .

٩ - أولويات العلاقات العربية- العربية . هناك إجماع بين الباحثين على أن قضية الصراع العربى الإسرائيلى احتلت أولوية واضحة فى سياق العلاقات العربية - العربية . غير أن الغزو العراقى للكويت آثار مسألة العلاقات بين الدول العربية لتحتل مكانا بارزا ، نظرا لتغير مفهوم الأمن القومى ذاته !

١٠ - ونصل أخيرا إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول العربية ، وهى ظاهرة صحيحة فى إطار العلاقات العربية - العربية .

الإشكاليات العربية

إذا كان ما سبق هى الظواهر التى أفرزتها التفاعلات العربية - العربية فإن الباحث فى المبحث الثالث من دراسته المهمة ، يعدد بقدر كبير من التوفيق الإشكاليات التى تواجه العلاقات العربية - العربية - ، وهى فى نظره إشكالية الدولة القائد ، بمعنى وجود دولة رئيسية تستطيع أن تقود بقية الدول الأخرى فى نطاق إقليمى معين . غير أننا نجابه من بعد بإشكالية توزيع الثروة ، وإشكالية أخرى تستحق التأمل وهى ازدياد تأثير دول الجوار الجغرافى على العلاقات العربية -

العربية . وإذا أضفنا إلى ذلك إشكالية ازدياد الضغوط من البيئة الدولية على العلاقات العربية - العربية ، وعدم الاستقرار الداخلى فى بعض الدول العربية ، لأدركنا أن النظام الإقليمى العربى يواجه تحديات خطيرة ينبغى مواجهتها فى المستقبل القريب بصياغة استراتيجية عربية جديدة يتم الحوار بصددها بين جميع الدول العربية ، لأن المخاطر المحيطة بالإقليم من شأنها أن تؤثر على أوضاع كل قطر عربى .

وربما كان الجزء المستقبلى فى دراسة الدكتور أبو عامود أقل أجزائها توفيقا ، لأنه قنع فى الواقع بترديد السيناريوهات الثلاثة التى سبق أن صاغتها الدراسة المستقبلية الشهيرة التى نشرها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٨ بعنوان «مستقبل الأمة العربية» وهى سيناريو بقاء الوضع القائم على ماهو عليه ، أو سيناريو المزيد من التدهور فى العلاقات العربية العربية ، أو أخيرا سيناريو الصحوة العربية المأمولة .

وفى تقديرنا أن النظام العالمى أصبح أكبر تعقيدا ، وخصوصا بعد بروز ظاهرة العولمة ، وبعد قرب ظهور مرحلة مابعد التسوية الغربية الإسرائيلية ، مما يدعو إلى صياغة فكر مستقبلى جديد ، لايقوم على بعض المسلمات القديمة ، وإنما يحاول من خلال خيال جسور أن يستشرف المستقبل العربى فى عالم متغير .



الباب الثالث

النقد والنقد الذاتى

١ - نحن لا نحرث فى البحر

٢ - حدود الديموقراطية

٣ - مجتمع المعرفة

٤ - عولمة ذات وجه إنسانى

٥ - مياكولپا

١ - نحن لانحرث فى البحر !



هل صحيح أن ما نقوم به من تحليل نقدى لمختلف المشكلات التى تجابه مصر والأمة العربية هو جهد لا طائل من ورائه ؟ وهل صحيح رأى من يذهبون إلى أن صناع القرار لا يطالعون ما يكتب ، وإذا ما طالعوا فهم لا يستجيبون لما تحتويه مقالاتنا وأبحاثنا الأكاديمية من مقترحات إيجابية تهدف إلى تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية للطبقات العريضة من جماهيرنا العربية وتحسين نوعية الحياة التى يعيشونها؟ إن الميل لتبنى هذا الاتجاه التشاؤمى يمكن أن ينتهى بالمثقف النقدى إلى إيقاف مشروعه الفكرى ، والاستسلام للأمر الواقع ! ولسنا فى الحقيقة من دعاة هذا الرأى ، بل إننا – على العكس تماما – ومن واقع الخبرة العملية استطعنا أن نلمس التفاعل الإيجابى الخلاق بين كتاباتنا وجماهير قرائنا من خلال الرسائل الشخصية ، والتعليقات العلنية أحيانا ، والملاحظات النقدية أحيانا أخرى ، التى توجه لنا فى الندوات الثقافية ، ومن أبرزها ندوات معرض القاهرة الدولى للكتاب .

ففى أكثر من ندوة شاركت فيها سواء عن المعرفة الجديدة فى القرن الحادى والعشرين ، أو ندوة مناقشة كتابى «العالمية والعولمة» الذى صدر حديثا ، لاحظت تتبع جماهير الشباب لكتابات المثقفين المصريين والعرب ، وتبلور آرائهم المتفقة أو المختلفة معهم .

ومن هنا لا أكون مبالغا إذا قررت أن مهمة المثقف ، خصوصا إذا كان يصدر عن رؤية نقدية للحياة والثقافة والمجتمع ، وهى الشرط الأساسى لكى يكون مثقفا ، ستبقى أبدا ، لأنه فى ضوء اجتهادات المفكرين يمكن أن تزيد فاعلية المجتمع على مواجهات التحديات التى تواجهه وخصوصاً أننا نعيش فى عالم كونى متغير .

وقد تعودت على أن أرحب بالرسائل النقدية التى تصلنى من القراء وخصوصا إذا ما كانت تتضمن مناقشة عميقة للأفكار التى أعرضها ، ومن بين هذه الرسائل

رسالة وصلتنى من السيد عبد العزيز حسن مدير قصر ثقافة دمياط . وقد آثرت أن أفسح لها المجال حتى يتضح للجميع أن ردود الفعل لما يكتبه الكتاب تستحق أن نتأملها ، لأنها تكشف عن عمق العلاقة الجدلية بين الكاتب والقارئ .

رسالة نقدية

...

الأستاذ السيد يسين:

طالعت مقالكم القيم «العرب فى مواجهة أسئلة القرن الحادى والعشرين» المنشور بجريدة الأهرام فى ١٣/ ١/ ٢٠٠٠م وإذ نشكر لسيادتكم جهودكم الفكرية المتواصلة والمستنيرة لاستنهاض القدرات والفعاليات العربية الفكرية والإبداعية وربطها بحركة التقدم الإنسانى السريع ، فإننى أستأذن سيادتكم فى طرح الملاحظة والمطلب الآتيين :

أما الملاحظة ، فتتعلق ، بالتصوير الذى أوردتموه بالمقال والذى يعكس وبصدق الفجوة - المأساة - بين أسلوب تفكير العالم المتقدم القائم على الاهتمام بالحاضر والمستقبل وإعلاء قيم الديمقراطية والحرية والعلم وبين أسلوب تفكير «البعض» فى عالمنا العربى المعاصر ، الذى يفضل الانكفاء على الذات والماضى فحسب ، ويصم آذانه وأعينه عن كل مايجرى على الساحة الدولية من إنجاز وتقدم وتطلع للحاضر والمستقبل ، عجزا أو هربا من المواجهة .

ولكن ألست معى فى أن هؤلاء البعض - رغم خطئهم وخطرهم - لا يشكلون إلا نسبة محدودة وضئيلة بين أصحاب القلم والفكر بل وبين صفوف المواطنين العرب العاديين ؟ وأن دعاة الأصالة والتنوير - وسيادتكم فى مقدمتهم - لايقاطعون منجزات العلم والمعرفة المعاصرين ، بدليل الخاتمة الرائعة لمقالكم المذكور عن فضل العرب ، ولا أقول المسلمين فقط على الحضارة الغربية الحديثة ؟ وإذا سلمنا بما هو متقدم فألست معى سيادتكم أيضا فى أن دعاة الأصالة والتنوير هؤلاء الغالبون بالفعل والمنطق والغالبية بالمساحة والانتشار ، من الأجدى لهم ولنا كقراء عاديين ، أن يلقوا بخلافاتهم وراء ظهورهم ويعمقوا ويوسعوا من مساحات الاتفاق الكبير

منهم ، بدلا من أن يشغلوا أنفسهم ، ولو أحيانا ولو جزئيا ، بتراشق اتهامات التنطع مثلا أو التخلف ، دائما ، عن اللحاق بمسيرة التقدم . . إن سيادتكم ذكرتم ، وبحق ، «أن الغرب ليس كتلة صماء واحدة بل هو مجتمع وثقافة يزخر بتيارات فكرية بالغة التنوع تتراوح بين منتهى التقدمية ومنتهى الرجعية» .

ولو استعرنا نفس المنطق لقلنا أن العرب ليسوا أيضا كتلة صماء واحدة ، وأن التحدى الأكبر بالنسبة لهم ، فى مطلع القرن والألفية الجديدة - وبعد اجتماع غالبية مفكريهم أهل الأصالة والتنوير ، على كلمة سواء - هو إشاعة هذه الكلمة العاقلة والواعية والرصينة بين جنبات حياة المجتمع العربى ، والزامها صانعى القرار السياسى والاجتماعى والثقافى ، وإيجاد مناخ حياة - كما فعل الغرب تماما - يغلب قيم العقل والحرية والتقدم دون التفريط فى ثوابت الشخصية العربية أوالأفراط الشيزوفرونى فى تمجيدها .

ومن هذا المنطلق وحده : الكلمة السواء فى استبصار قيم التقدم التعارض الحديثة واحترام ثوابت الشخصية العربية فإننى لا أرى ذلك التعارض البين الذى أشرتم إليه بين مقالكم هذا ومقال سابق للأهرام أيضا يصف القرن العشرين بأنه قرن تغريب الأمة ، لأنه وببساطة ، ووفقا لهذا المنطلق الذى اشرت أنا إليه آنفا ، لم أفهم من المقال الثانى أن صاحبه ، وهو بالطبع أكبر من محاولة فهمى هذه ، يدعو إلى قطيعة أو مقاطعة تامة لمنجزات الحضارة الغربية ، وإنما تأكيد أن اللحاق بركب الحضارة هذه لن يكون بمجرد استلاب مسميات أو مظاهر أو وصفات حياتية جاهزة ، وهو بالطبع أمر ليس محلا للخلاف ، ويترك الباب مفتوحا لمحاولات استنبات قيم الحداثة الغربية فى البيئة العربية مع مراعاة طبيعة ومكونات هذه البيئة .

هذا بالنسبة للملاحظة ، أما بالنسبة للمطلب الذى أعرضه على سيادتكم ومن خلالكم ، فهو يتعلق بتلك القضية والتحديات التى أجملها التقرير المستقبلى للمشروع الألفى لجامعة الأمم المتحدة فى طوكيو ، كما ورد بمقالكم ، وبالتحديد بذلك التحدى الخامس عشر والذى يتساءل «كيف يمكن للاعتبارات الأخلاقية أن تتضمن بصورة آلية فى القرارات الكونية ؟

فقد حاولت التقدم فى مطلع عام ١٩٩٧ - أى قبل دراسة الأمم المتحدة هذه

بثلاث سنوات كاملة وبجهد فردى بحت - بورقة بحث للدورة السابعة للسياسات الثقافية الدولية التى ترعاها اللجنة الوطنية لليونسكو بباريس ، والتى تؤازر الجهود الثقافية والفكرية لليونسكو - التابعة أيضا للأمم المتحدة ، ولكن حالت شروط السن بينى وبين الانخراط الدراسى لتنفيذ ماجاء بهذه الورقة التى أتشرف بأن أرفقها لسيادتكم مع هذا الخطاب . وهى كما سترى سيادتكم تتضمن إلى جانب محاولة البحث المستفيضة فى موضوع التحدى الخامس عشر «البعد الأخلاقى» تحديدا دقيقا وواعيا لتحديات ولوج الإنسان للقرن والألفية الجديدة ، وبما هو أكثر - من وجهة نظرى - مما أشار إليه التقرير المستقبلى هذا .

إن أساس بحثى هذا ، كما أعرضه على سيادتكم فى محاولة للإعلان عنه أو وضعه موضوع التطبيق البحثى ككل أو كجزء مع اقتناعى بالكم الهائل للصعوبات المنهجية والإجرائية بل والاصطلاحية التى تحيط به ، ينبثق عن إيمان بأن الوعى والحس الثقافى إذا ساد بين صانعى القرارات الكونية وبين مختلف قادة الرأى العام لشتى أجناس البشر ، فإنه يؤدى إلى الاتفاق على وتفعيل معايير الالتزام الأخلاقى الذى يصبو إليه جميع بنى الإنسان ، ويحقق ترجمة واعية ومرضية لمعانى الحق والخير والجمال فى شتى مناحى الحياة المعاصرة داخل الأمة الواحدة وبينها وبين غيرها من الأمم ، كما يحقق استبصارا واسعا وعميقا لطبيعة التحديات الجسمية التى تواجه ولوج الإنسان لقرن وألفية جديدة ، ورسم منهج محكم وفعال للتعامل معها .

عبد العزيز حسن

البعد الوقائى لتحديات العصر

ولم يقنع صاحب الرسالة بمناقشته النقدية القيمة لبعض الأفكار التى تضمنتها مقالاتى الأخيرة ، وإنما أرسل معها صورة من ورقة بحثية كان قد أعدها للدورة السابعة للسياسات الثقافية الدولية وهى بعنوان «أهمية استبصار البعد الوقائى لتحديات العصر كمتغير أساسى فى اقتراح وتصميم وتنفيذ السياسات الثقافية الدولية» .

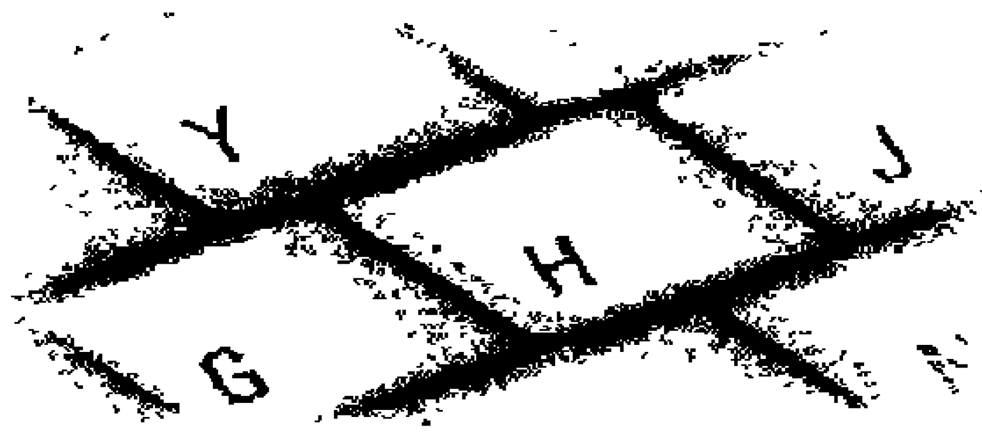
والورقة تنقسم إلى أربع فقرات ، أولا تقديم يؤكد فيه مسئولية العاملين فى الحقل الثقافى فى الاستبصار بالمخاطر التى تحيط بالإنسانية فى القرن الحادى والعشرين ،

ثم يستعرض بانوراما التحديات والأخطار فى فقرة ثانية ، ويركز على انتشار ظاهرة العنف والإرهاب وتراجع قيم الأسرة والدين واتساع الهوة بين عالم السياسة وعالم القيم والمثل الإنسانية ، واتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، وانتشار بؤر الصراع الطائفى والدينى والثقافى على خريطة العالم واستمرار غروب شمس الديمقراطية فى نصف الكرة الجنوبى ، وتفاقم مشاكل علاقة الإنسان بالبيئة .

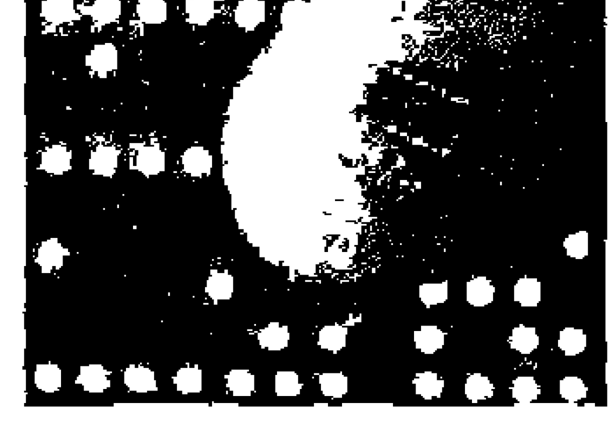
وهو فى فقرة ثالثة يكشف عن ضعف استبصار مراكز صنع السياسة الثقافية بهذه المشكلات ويقترح اقتراحات محددة لتفعيل دورها ، وأخيرا يقدم نموذجا تطبيقيا لتصميم وتنفيذ سياسة ثقافية دولية تهدف إلى مكافحة العنف والإرهاب .

والواقع أن هذه الرسالة بشقيها النقدى والبحثى إنما تمثل نموذجا للتفاعل الخلاق بين الكاتب وجمهور القراء ، وهى تتجاوز مجرد إبداء الملاحظات النقدية مع أهميتها الكبرى فى إذكاء الحوار الفكرى ، إلى تقديم أفكار جديدة ومقترحات عملية ، من وجهة نظر التحليل الثقافى .

ويبدو توفيق صاحب الرسالة فى اعتماد منهجية الثقافى ، فى كونه أصبح اليوم فى مقدمة مناهج التحليل العلمية ، التى يطبقها الباحثون العلميون لدراسة مشكلات السياسة والاقتصاد . وإذا كانت العولمة تركز تركيزا مبالغا فيه للغاية على الجوانب الاقتصادية ، فإن هذا لاينفى أن المدخل المعاصر لدراسة مشكلات الإنسان وتقديم الحلول الفعالة لمواجهتها لن يكون سوى المدخل الثقافى ، لأن الثقافة - كما يقرر تقرير اليونسكو عن الثقافة العالمية - هى بحق التى تشكل الطريقة التى نرى بها العالم .



٢ - حدود الديمقراطية !



هل يمكن أن تكون الممارسة الديمقراطية مطلقة أم لابد أن توضع حدود للممارسات غير الديمقراطية ، التى من شأن السماح بها تدمير جوهر الديموقراطية ؟ وإذا كانت الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب فما هو المدى الذى يمكن أن تبلغه هذه الحدود ؟ ومن الذى يضعها ؟ وكيف يمكن وضعها ؟

أسئلة بالغة الأهمية أثيرت من قبل فى عديد من البلاد ، غير أنها عادت للظهور بقوة فى الأسابيع الأخيرة ، بمناسبة قضية مشاركة «حزب الحرية» النمساوى الذى يرأسه اليمينى المتطرف يورغ هايدر في الحكومة الاتحادية فى النمسا . ولم تقف المسألة عند حدود إثارة القضية فى الدوائر السياسية ، أو حتى فى المظاهرات العامة التى نظمتها مؤسسات المجتمع المدنى النمساوى احتجاجا على وصول هايدر للحكم ، ورفضا لبرنامجه الاقتصادى المعادى للأجانب ، وإنما وصلت التطورات للذروة بقرار البرلمان الأوروبى مقاطعة حكومة المستشار شوسل سياسيا وهددت بفرض عقوبات على النمسا ، وإن كانت المفوضية الأوروبية (مجلس الوزراء) قد أعلنت مواصلتها العلاقات ، مما يكشف عن تناقض فى موقف الاتحاد الأوروبى ، والتعارض بين اتجاهات أكبر سلطتين فيه البرلمان والمفوضية .

وتبدو المشكلة فى أن حزب الحرية الذى يتزعمه هايدر حزب فاشى جديد معاد لأوروبا الموحدة وللأجانب وللسامية ، ويمجد التاريخ النازى وهتلر ، فى سابقة لم تحدث فى أوروبا منذ نصف قرن ، إلا فى إيطاليا قبل بضع سنوات حين شارك الفاشيون الجدد هناك فى حكومة رئيس الوزراء الأسبق بيرلسكونى .

خطورة المشكلة

والمشكلة التى يمثلها صعود هذا الحزب الفاشى واشتراكه فى الحكم ، تمثل معضلة فى الفكر الديمقراطى لم تجد حلا ناجحا لها حتى الآن .

فالأصل أن الديمقراطية تسمح بالتعددية السياسية إلى غير حدود ، ولكن ما العمل إذا كان حزب من الأحزاب يعلن سواء مباشرة أو من خلال سلوكه الفعلى ، إنه لايؤمن بقيم الديمقراطية ، وأنه لو وصل للحكم فإنه سيطبق سياسات قد تكون عنصرية أو استبعادية أو غير مقبولة عالميا لأنها مضادة لمواثيق حقوق الإنسان ، أو لمخالفتها قيما تم الإجماع عليها ديمقراطيا ، مثل تداول السلطة ، وعدم اتخاذ إجراءات غير قانونية ضد الخصوم السياسيين ، والتطبيق الدقيق لمبدأ سيادة القانون .

تتم المناقشات حول هذا الموضوع وفى اللاشعور السياسى الأوروبى صعود هتلر إلى السلطة من خلال انتخابات الديمقراطية ، وما أدى إليه ذلك من استبداد سياسى وقضاء على النظام الديمقراطى ، بالإضافة إلى الكوارث التى جلبها على الإنسانية بحكم توجهاته العنصرية ، ويقينه بأن الجنس الآرى هو أسمى الأجناس قاطبة ، وإشعاله الحرب العالمية الثانية . ولو راجعنا مواقف الدول الديموقراطية المختلفة ازاء المشكلة ، فلن نجد قاعدة واحدة انعقد الإجماع عليها فيما يتعلق بحظر نشاطات الأحزاب السياسية التى يقدر أنها بعقائدها وبرامجها معادية للديمقراطية . فهناك دول تحظر إنشاء أحزاب سياسية قد تكون فوضوية أو عنصرية ، وذلك بناء على تشريعات محددة تنظم هذا الحظر وإن كان فى أضيق نطاق ، وهناك دول لاتضع قيودا من أى نوع ، على أساس أن الممارسة هى التى من شأنها أن تكشف من خلال السلوك الفعلى عن العقيدة الحقيقية للحزب ، والقيم التى يدافع عنها ، من خلال وسائل أشبه بالرقابة اللاحقة ، إذا ماقورنت بالصورة الأولى ، أى الحجز من عند المنبع بطريقة الرقابة السابقة .

حالة عربية

والواقع أن المناقشات التى أثارتها حالة صعود اليمن الفاشى فى النمسا ، تتماثل - وإن كان السياق مختلفا تماما - مع تلك المناقشات التى دارت من قبل بمناسبة صعود اليمين الإسلامى فى الجزائر ممثلا فى جبهة الإنقاذ ، حيث فازت فى

الانتخابات فى الجولة الأولى بغالبية الأصوات ، ودفع ذلك المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى عدم استكمال الجولة الثانية ، مما فجر فى النهاية نوبات العنف والعنف المضاد الذى أغرق الجزائر فى شلالات الدم طوال عشر سنوات دامية .

ودارت المناقشة فى هذه الحالة العربية الصارخة ، على أساس أنه كيف نسمح لحزب يصرح بأنه لو تسلم الحكم فسيلغى قاعدة الانتخابات الدورية ، وسيلغى الأحزاب ، لأنه لا حزب فى الدولة الإسلامية ؟ ويقول أصحاب هذه الحجة لو تم التسليم بنتيجة الانتخابات لكان ذلك قضاء مبرما على النظام الديمقراطى ، وترسيخا لنظام استبدادى قد يصعب التحرر منه فى المستقبل إلا بناء على تضحيات جسيمة .

غير أن وجهة نظر أخرى ذهبت إلى أنه مادام قد تم الاتفاق بين كافة الأطراف السياسية على الاحتكام إلى نتيجة الانتخابات ، فلابد من إحترام نتيجتها أيا كانت ، وإلا عد ذلك انقلابا غير مشروع ضد الديموقراطية .

وأعتقد أن المثقفين العرب قد انقسموا على أنفسهم إنقساماً واضحا فيما يتعلق بالحالة الجزائرية . فحتى بعضهم ممن لايوافق على اتجاهات الإسلام السياسى وأحزابه بل ويحاربها سياسيا ، قرروا أن النزاهة السياسية كانت تقتضى احترام نتيجة الانتخابات . غير أن البعض الآخر من بين من يؤمنون بالديمقراطية إيمانا كاملا ذهبوا على العكس إلى ضرورة منع من لا يؤمنون بالديمقراطية من الاستيلاء على النظام الديمقراطى - حتى لو كان ذلك فى ضوء انتخابات صحيحة - لأن من شأنه فتح الباب أمام ظهور نظام استبدادى .

غير أن هذه الحجج فى الواقع لدى كلا الجانبين كانت تفتقر إلى معايير محددة يمكن بالاستناد إليها الموافقة أو الرفض . وقد اجتهد بعض الكتاب السياسيين فى محاولة صياغة هذه المعايير . وقد لفت نظرى اجتهاد لكاتب سياسى أجنبى ، قرر فيه ضرورة التفرقة بين إجراءات الديمقراطية وقيم الديموقراطية . وهو يرى أن الانتخابات هى مجرد إجراء من إجراءات الديمقراطية ، غير أن الأهم هى قيم الديمقراطية ذاتها ، وأهمها الإيمان بالتعددية السياسية وتطبيق مبدأ سيادة القانون ، وعدم الحجر على حرية التفكير وعدم تقييد حرية التعبير ، والتعامل مع الخصوم السياسيين وفق القواعد الدستورية والقانونية .

وتطبيقا لهذه المعايير لو ظهر فى الساحة حزب سياسى يعلن صراحة عدم إيمانه بالتعددية السياسية ، ويدعو إلي تقييد حرية التفكير ، ووضع ضوابط على حرية التعبير ، ويدعو – لو وصل إلى السلطة – لاستبعاد الأحزاب السياسية المنافسة أو تصفيتها أو إلغائها ، فإن السماح لهذا الحزب ، بأن يحكم أو يشارك فى الحكم ، حتى لو كان قد حصل على غالبية أصوات الناخبين ، يعد فى الواقع جريمة فى حق الديموقراطية ، ورهانا خطيرا على مستقبل البلاد .

وقد طبقت هذه المعايير فى الحالة الجزائرية ، على أساس أن جبهة الإنقاذ سبق لزعمائها أن دعوا الناخبين للانتخابات على أساس أن هذه آخر انتخابات ، لأن الدول الإسلامية لا انتخابات فيها . وقد دعم هذه الاتجاهات تصريحات علنية معروفة لقادة الإسلام السياسى فى بعض البلاد الإسلامية ، من أن الإسلام لايؤمن بالأحزاب لأنها أحزاب الشيطان ، أو أن العملية الديموقراطية مضادة لمبدأ الحاكمية لله .

وبغض النظر عن صحة التصريحات التى نسبت إلى قادة جبهة الإنقاذ ، فإن المشكلة فى تقديرنا مازالت قائمة ، لأنه حتى لو طبقنا المعايير المقترحة ، والتمييز بين إجراءات الديموقراطية وقيمها ، سيظل السؤال قائما من ذا الذى سيقررأن هذا الحزب أو ذاك معاد بعقيدته السياسية أو بسلوكه الفعلى للديموقراطية ، وهل يجوز لهيئة ما أيا كانت حكومة أو مؤسسة عسكرية ، كما هو الحال فى بعض البلاد مثل الجزائر وتركيا ، أن تقرر ذلك كنوع من الرقابة اللاحقة التى تمارس بعد أن يكون حزب من الأحزاب السياسية قد حصل فعلا وفى انتخابات صحيحة على غالبية الأصوات ؟

فى تقديرنا أن هذا حل عشوائى ، وليس حلا صحيحا للمشكلة ، لأنه لا يستند إلى قواعد دستورية محددة ، ولا إلى تشريعات واضحة . وإنما سيعتمد على اللحظة التاريخية التى يمر بها المجتمع ، وعلى مزاجية من يصدرون القرار ، وربما على مصالحهم الطبقية التى يخشون من أن تتهدد لو وصل إلي الحكم حزب معارض ، يتبنى عقيدة سياسية متعارضة تماما مع توجهات نظام الحكم .

كيف السبيل إذن للخروج من المأزق ؟

فى تقديرنا أن الرقابة السابقة على إنشاء الأحزاب السياسية قد تكون هى الاستراتيجية المثلى لحل المشكلة ، ولكن لابد أن تتوافر شروط متعددة لضمان الموضوعية فى إصدار الأحكام على الأحزاب السياسية ، ولعل أول هذه الشروط وأهمها عدم التعارض الواضح بين برنامج الحزب السياسى وبين القواعد الأساسية للديمقراطية التى انعقد الإجماع عليها .

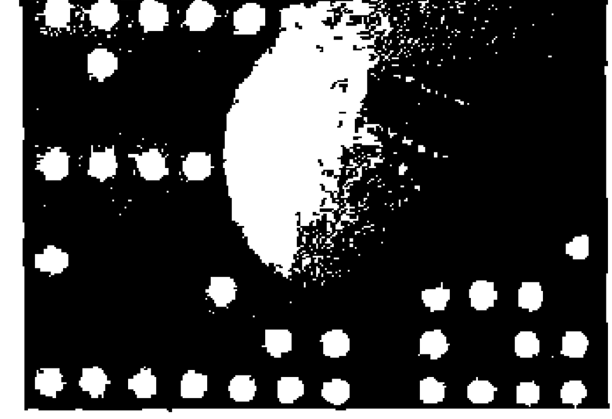
غير أن مواقف التيارات السياسية لاتبقى على حالها . وذلك أنها من خلال الممارسة والتفاعل فى المجتمع السياسى ، يمكن أن تغير قناعاتها وتوجهاتها ، ولعل أبرز مثال لذلك فى مصر ، محاولة بعض تيارات الإسلام السياسى التقدم بطلب لتشكيل حزب «الوسط» الذى حرص وكلاؤه على نفى صفة أنه حزب دينى وهو ما يحظره قانون الأحزاب .

لقد تم رفض هذا الطلب ، وهو ما أثار نقاشا واسعا ، يتمثل فى السؤال : هل من مصلحة التطور الديمقراطى فى البلاد ، السماح لمن أعلنوا بغير مواربة إيمانهم بقيم الديمقراطية بالممارسة السياسية الشرعية فى ظل الدستور والقانون ، أم أن منعهم من شأنه تضييق نطاق الممارسة الديمقراطية ، مما قد لايكون فى مصلحة التطور الديمقراطى ذاته؟

هذا هو السؤال الذى لم يستطع المجتمع السياسى المصرى أن يصل إلى إجابة قاطعة بصدده !



٣ - مجتمع المعرفة



هناك اتفاق بين الباحثين العلميين على أن هناك نموذجا اجتماعيا بدأ يتخلق على وجه الخصوص فى المجتمعات المتقدمة ، هو نموذج مجتمع المعلومات . وقد ساعد الدول المتقدمة على تخليق هذا النموذج التقدم العلمى الفائق الذى وصلت إليه ، والتطور التكنولوجى المتسارع الذى لحق بمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية . وكل هذه التطورات فى الواقع هى تعبير بليغ عن تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية التى امتدت موجاتها المتتالية فى هذه المجتمعات منذ عقود ، حين أصبح العلم عاملا أساسيا من عوامل الإنتاج ، بالإضافة إلى عوامل الإنتاج التقليدية التى كان يرددها علم الاقتصاد السياسى .

والحقيقة أن مجتمع المعلومات - حيث يتم الاعتماد على تداول المعلومات بسرعة قياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة ، وعلى رأسها شبكة الإنترنت - يثير موضوعات متعددة ، لعل أهمها كيفية توليد المعلومات ذاتها عن مختلف جوانب المجتمع ، وثباتها وصدقها ، وحرية تداولها .

وقد تأخرت مجتمعات الدول النامية كثيرا عن سباق الدول المتقدمة نحو سرعة بناء مجتمع المعلومات ، والذى سرعان ما تحول إلى مجتمع معلوماتى عالمى ، حيث يتم الربط بين المعلومات فى مختلف بلاد العالم ، وخصوصا بين الدول المتقدمة وبعضها البعض ، والذى يعد فى الوقت الراهن أحد الأسباب الحقيقية فى توليد الثروة ، من خلال وسائط شتى ، أهمها سرعة نقل الرسائل بالوسائل الحديثة التى تسهل عقد الصفقات الاقتصادية من بيع وشراء ونقل للتكنولوجيا ، بالإضافة إلى التطور الخطير الذى يتمثل فى التجارة الإلكترونية التى وصل حجم التعاملات فيها إلى بلايين الدولارات .

مازالت الدول النامية فى بداية بناء مجتمعاتها المعلوماتية ، ولعل مصر تمثل

نموذجا لهذه الدول التى أرادت أن تسد الفجوة المعلوماتية ، وذلك عن طريق مشروع قومى متكامل للنهضة بالمعلومات ، قدم خطته السيد رئيس الجمهورية ، وتتولى تنفيذه وزارة الاتصالات .

غير أن تخليق مجتمع المعلومات فى الدول المتقدمة ، لم يكن سوى الخطوة الأولى فى بناء مجتمعات عصرية سيسود نموذجها القرن الحادى والعشرين ، فقد بدأت ملامح الخطوة الثانية الحاسمة ، وهى الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة . ومنطق الانتقال أن المعلومات بذاتها ليست معرفة ، وإنما هى المواد الخام - إن صح التعبير - لتخليق صور شتى وأنماط متعددة من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية ، ومن ثم فلابد من الدراسة المتعمقة لكيفية تخليق المعرفة ، وابتداع أساليب حديثة لبلورة المعرفة وتحليلها ونقدها ، والعمل على تطويرها باستمرار فى ضوء تلاحق الكشوف العلمية وتعميق التطورات التكنولوجية ، بل والسعى إلى التجاوز الدائم للمعرفة الراهنة .

ومعنى ذلك كله ، أن المجتمع الإنسانى المعاصر فى حاجة إلى بلورة نظم حديثة لإنتاج المعرفة ، بحيث تصبح المعرفة الشاملة هى أساس اتخاذ القرارات . ولذلك كان منطقيا أن يوصف الاقتصاد المعاصر المتطور باستمرار بأنه «اقتصاد المعرفة» .

وإذا كان القرن الحادى والعشرون سيسيطر عليه شعار التناقض بين من يعرفون ومن لا يعرفون ، فإن معنى ذلك أننا نحتاج إلى أن نتأمل بعمق وبطريقة علمية حالة المعرفة فى مجتمعات العالم الثالث عموما ، وفى مصر خصوصا .

حالة المعرفة المصرية

وقد سبق لعلم الاجتماع أن أسس فرعا خاصا للدراسة السوسيولوجية للمعرفة هو «علم اجتماع المعرفة» . وفى هذا الفرع العلمى إسهامات بارزة لعديد من رواد علم الاجتماع ، وإن كانت تقاليده النظرية والمنهجية والبحثية لم تتأسس قواعدها فى مصر حتى الآن مع الأسف الشديد . وسبب الأسف أننا مجتمع زراعى حاول من خلال محاولات شتى فى الخمسينيات والستينيات أن يتحول إلى مجتمع صناعى ، وهاهو الآن يحاول جاهدا أن ينتقل إلى مجتمع معلوماتى . ومعنى ذلك أن تحول المعرفة من نمط إلى نمط يحتاج إلى مخطط واع يعتمد على سياسة ثقافية متكاملة .

ومن المعروف أن المعرفة من حيث أنماطها ووسائل الحصول عليها وتداولها تختلف من المجتمع الزراعى عنها فى المجتمع الصناعى . بل إن رؤية العالم ذاتها تتبدل وتنقلب حين ينتقل المجتمع فعلا من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى . ونفس القاعدة تنطبق على تحولنا الآن من مجتمع صناعى بالكاد إلى مجتمع معلوماتى ، وأصبح المجتمع المعلوماتى يفرض على العالم كله رؤى للعالم تختلف اختلافات جوهرية عن تلك التى كانت سائدة فى المجتمع الصناعى .

ودراسة حالة المعرفة المصرية تحتاج إلى وقفة علمية متعمقة . ذلك أنه لوحظ أن كثيرا من عادات وتقاليد اكتساب المعرفة وتداولها التى كانت سائدة فى المجتمع الزراعى المصرى ، انتقلت إلى مجتمعنا حين انتقل إلى طور المجتمع الصناعى . وهكذا تجاورت فى العقل المصرى المعاصر ، عقليتان : عقلية زراعية بكل سلبياتها ، من حيث السكون والافتقار الى مصادر للتجديد المعرفى ، وجهل بالتطورات المعرفية الحديثة ، وعقلية شبه صناعية تحاول اكتساب سمات المجتمع الصناعى الغربى فى اكتساب المعرفة وتداولها ، واستخدامها الاستخدام الأمثل فى التنمية البشرية . وهكذا يمر العقل المصرى المعاصر فى أزمة حقيقية . فهو لم يستكمل بعد مقومات المعرفة فى المجتمع الصناعى ، فى الوقت الذى دهمه فيه مقدم مجتمع المعلومات بكل متطلباته ، من زاوية التخليق المنتظم للمعارف الإنسانية العلمية والتكنولوجية ، والقدرة على استرجاعها ، وعلى تداولها ، وعلى تسخيرها لأغراض التنمية الشاملة ، والتقدم الإنسانى غير المحدود .

غير أنه أسوأ من هذا كله ، أن هناك مؤشرات ثقافية على ارتداد العقل المصرى من دائرة المجتمعات الصناعية إلى دائرة المجتمعات الزراعية بكل ما تحفل به من تقديس مريض للماضى ، واعتباره المرجعية الأولى فى الفكر والسلوك ، وانتشار الفكر الخرافى بصورة ملحوظة حتى بين المتعلمين بل والجامعيين ، بل وهذا وأفدح بين بعض أساتذة الجامعات ، والافتقار الواضح للثقافة العلمية ، والجهل بأبسط قواعد التفكير المنهجى .

ومن هنا تدعو الحاجة إلى القيام بسلسلة دراسات سوسيولوجية متعمقة ، فى إطار تقاليد علم اجتماع المعرفة ، لبحث «حالة المعرفة فى مصر» . وهذا البحث

ينبغى أن يبدأ أولا - سعيا وراء تشخيص الوضع الراهن - بصياغة تنميط دقيق لأنماط المعرفة المتعددة .

فهناك المعرفة العلمية (فى مختلف فروع العلم الطبيعى والاجتماعى) . وهناك المعرفة التكنولوجية ، وهناك المعرفة السياسية ، والمعرفة الاقتصادية ، والمعرفة الاجتماعية ، والمعرفة الثقافية . ولدينا - فى مستوى آخر من التحليل - تفرقة مهمة بين معرفة النخبة ، والمعرفة الشعبية . وينبغى الوقوف طويلا أمام هذا المستوى . ذلك أن النخبة عادة ما يتفرع عنها نخبة سياسية تقوم باتخاذ أخطر القرارات المؤثرة فى حاضر المجتمع ومستقبله .

والسؤال هنا كيف تحصل هذه النخبة السياسية على المعرفة ؟ وما هى مصادرها؟ وماهى قدرتها على متابعة التطورات السياسية الخطيرة فى مجال النظريات والنماذج والتجارب السياسية فى الخارج ؟ وماهى قدرتها النقدية على تحليل الخبرات العالمية بشكل مقارن وابتداع النماذج والأساليب التى تتوافق مع مرحلة التطور التاريخية التى يمر بها المجتمع المصرى فى الوقت الراهن ؟ ليس بغرض الاستنامة للواقع ، وإنما بهدف تجاوزه وفقا لرؤية استراتيجية مجتمعية بصيرة ؟

ونفس الأسئلة تنطبق على أعضاء النخبة الاقتصادية من صانعى القرارات سواء كانوا فى الحكومة أو فى قطاع الأعمال ، بحكم أهمية قراراتهم فى تشكيل صورة المجتمع من خلال أساليب مدروسة لتوليد الثروة وتنويعها ، وملاحقة التطورات الاقتصادية والكنولوجية فى العالم . ونفس الوضع بالنسبة للنخبة الثقافية ، سواء كانت هذه النخبة ممثلة فى صانعى القرارات الثقافية المهمة فى الحكومة ، أم المثقفين أنفسهم بكل فئاتهم ، بحكم دورهم الرئيسى فى تخليق رؤى العالم ، وفى التأثير الحاسم على التطور الفكرى والثقافى فى البلاد .

غير أننا بحكم ارتفاع معدلات الأمية فى مجتمعنا والتى تصل فى بعض التقديرات إلى ٤٠٪ نحتاج إلى التركيز على دراسة وتحليل «المعرفة الشعبية» لكى نعرف كيف يحصل المواطنون الذين لم يتلقوا أى قدر من التعليم على المعرفة ، وما هى مصادرها ، وكيف يوظفونها ، وماهى تأثيراتها على قيمهم وعاداتهم وسلوكهم الاجتماعى ، وأساليب حياتهم . وليست فئة الأميين فقط هم الذين يسبحون فى

غمار الثقافة الشعبية ، بل إن ملايين أخرى من المتعلمين يشاركونهم فى استلهام المعرفة الشعبية ، والاستهداء بها فى سلوكهم الاجتماعى والثقافى والفعلى .

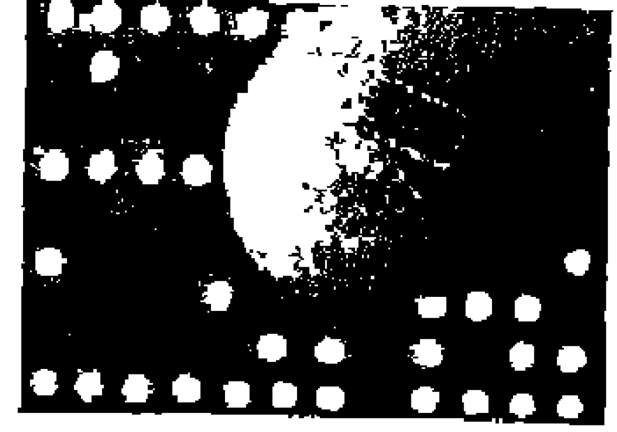
نحن نحتاج إذن إلى مشروع بحث علمى عن «حالة المعرفة فى مصر» وليس هناك أقدر من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على القيام بهذا المشروع المهم ، بحكم خبراته البحثية العميقة ، وتقاليده الراسخة فى أسلوب فرق البحث ، وقدرته على تجميع الطاقات العلمية الخلاقة .

وقد أسعدنى أن تعنى بعض المجلات الثقافية الجادة بهذا الموضوع المهم وعلى رأسها مجلة «سطور» الشهرية ، والتى خصصت عددها الأخير لموضوع رئيسى عنوانه «كيف نفكر» .

ونعتبر أن هذه محاولة أولى فى مجال لفت النظر إلى موضوع بالغ الأهمية ، يحتاج كما أسلفنا ، إلى مشروع بحثى قومى ، ينهض على أساس تقاليد علم اجتماع المعرفة ، والتى تدرس المعرفة باعتبارها أساسا نسقا اجتماعيا يؤثر ويتأثر بالأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية فى المجتمع .



٤ - عولمة ذات وجه إنسانى !



كلما حاولت الابتعاد عن الحديث أو الكتابة فى موضوع العولمة الذى عالجته من قبل كثيرا ومن زوايا مختلفة ، أجدنى أزداد انغماساً فيه ! ويرد ذلك إلى تعدد الدعوات التى توجه لى للحديث فى الموضوع ، والتى أجد صعوبة فى الاعتذار عنها . فى الأسابيع الأخيرة وجهت لى دعوة للحديث عن العولمة فى الموسم الثقافى لكلية الألسن بدعوة من الدكتورة كاميليا صبحى ، وشعرت من المناقشات الخصبة للطالبات والطلبة بمدى اهتمامهم بالموضوع من ناحية ، وتبلور ملاحظاتهم النقدية من ناحية أخرى . غير أن بعض الأندية التى تمثل مؤسسات المجتمع المدنى الفاعلة لم تتأخر أيضا عن طرح الموضوع ، فقد دعيت من المركز الثقافى المصرى الذى يرأسه أستاذنا الدكتور عبد العزيز حجازى للحديث عن الموضوع وأديرت حوله مناقشات مثمرة ، وكذلك دعوة من النادى النوبى العام لم أتردد فى قبولها بحكم علاقاتى الوثيقة بالمجتمع النوبى ، منذ أن قمت بإجراء مسح ميدانى على قرى النوبة من أسوان إلى ادندان قبل السد العالى ، فى إطار فريق بحث شكله المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٦٢ ، وكان معنا فى هذا البحث الرائد المعمارى المصرى العبقرى المهندس حسن فتحى .

وآخر الدعوات التى وجهت لى كانت من الجامعة الأمريكية ، وفى إطار مشروع الأمم المتحدة ، حيث يتولى الطالبات والطلبة تمثيل الأدوار المختلفة لهيئات هذه المنظمة الدولية ، وشارك فى الحديث أيضا رجل الأعمال المعروف د . إبراهيم كامل ، وكان الموضوع المطروح علينا «نحو جعل العولمة أكثر إنسانية» . تحدث الدكتور إبراهيم كامل باعتباره ممثلا لمجتمع الأعمال ، وتحدثت أنا باعتبارى ممثلا للفكر الأكاديمى والمجتمع المدنى ، وقدمت رؤية نقدية للعولمة ومشكلاتها .

أردت من السرد السابق أن أبرز الاهتمام الشديد من قبل المجتمع المصرى بمختلف

مؤسساته الأكاديمية والسياسية والمدنية بمناقشة العولمة من جميع زواياها وأقطارها ، باعتبارها فى الواقع أبرز ظاهرة على الساحة الدولية ، والتى ستترك بصماتها على الممارسات الاقتصادية والسياسية والثقافية فى القرن الحادى والعشرين .

الوجه الإنسانى للعولمة

وادا حاولت أن أجيب إجابة شاملة وموجزة على السؤال المطروح ، هل يمكن أن تتحول عملية العولمة إلى عملية ذات وجه إنسانى؟ ، لقلت بلا تردد نعم ، بشروط اهمها احترام التنوع الإنسانى ، والحرص على عدم محو الخصوصيات الثقافية ، والسعى إلى تحقيق المساواة فى التعامل الاقتصادى بين مختلف الدول متقدمة ونامية كلما أمكن ذلك ، والاجتهاد فى تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية داخل كل مجتمع ، حتى لانواجه بوضع يؤدى إلى تهميش مجتمعات نامية كاملة ، اواستبعاد طبقات اجتماعية بأسرها ، بتأثير موجات العولمة الاقتصادية الكاسحة ، والتى هى الآن أشبه بفيضان منطلق بلا سدود ! على أن هذه الإجابة الموجزة والشاملة لا تغنى عن التعرض للمشاكل التى تثيرها العولمة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية .

ولعل مايضىء المناقشة منذ البداية أن نلقى نظرة على تعريفات وسمات العولمة ، من الناحية الوصفية والنقدية على السواء .

من الناحية الوصفية لفت نظرى فقرة هامة وردت فى تقرير الأمم المتحدة عن «التنمية البشرية لعام ١٩٩٩» ، والذى كان هاجسه الأساسى فى الواقع كيف يمكن إعادة كتابة قواعد العولمة لجعلها تعمل لصالح الشعوب ، وليس فقط لصالح الأرباح ، يقرر التقرير أن العولمة أكثر من مجرد تدفق الأموال والسلع ، لأنها تعكس الاعتماد المتبادل المتعاظم بين شعوب العالم من خلال تقليص الفضاء والزمن وإلغاء الحدود بين الدول . وهذا الوضع يمثل فرصا عظيمة لإثراء حياة الشعوب وخلق مجتمع عالمى ينهض على أساس قيم مشتركة . غير أن الأسواق قد سمح لها بأن تهيمن على عملية العولمة ، مما أدى إلى أن الفوائد والفرص الناجمة عنها لم توزع بشكل فيه نوع من العدالة ، وقد أدى ذلك إلى فجوة هائلة بين الشعوب والأقطار التى استفادت وتلك التى تحولت إلى الشعوب مستقبلة فقط لسلبيات العولمة !

ومما يؤكد هذه المعانى ماورد فى المقدمة البليغة التى حررها ريتشارد بارنت وجون

كافاناخ بعنوان «عصر العولمة» فى كتابهما «الشركات الكونية : الإمبريالية والنظم العالمى الجديد» الذى صدر عام ١٩٩٤ وقد جاءت فيها هذه الفقرة الدالة :

«العالم أصبح أصغر من الماضى ، كما يحب الناس أن يرددوا ، ولكن أجزاؤه تتباعد ولا تتقارب . والواقع انه فى الوقت الذى تقترب فيه الاقتصاديات المختلفة من بعضها البعض ، فإن الأمم والمدن ومناطق الجوار تتفرق . إن عمليات التكامل الاقتصادى الكونى تذكى عوامل التفكك السياسى والاجتماعى ، والعلاقات الأسرية فى حالة انهيار ، والسلطة التى كانت راسخة تتهاوى ، والعلاقات فى المجتمعات المحلية تدهورت . إن الأمم أصبحت اليوم مثل الخلايا تتكاثر ولكنها تنقسم فى نفس الوقت»

ويختتم الكاتبان هذه الفقرة البليغة بعبارة واحدة تحمل فى طياتها معانى متعددة «نحن جميعا شركاء بطريقة أو أخرى فى حدث سياسى واقتصادى لاسابقة له هو العولمة ، ولكننا لا نستطيع فهم دلالاته» .

وفى تقديرنا أنه لايمكن لنا فهم دلالات العولمة بغير محاولة رسم خريطة معرفية شاملة لها ، تميز بين تعريفاتها وأطروحاتها ، وسياساتها ، وتبرز فى نفس الوقت مختلف الإشكاليات التى يثيرها كل وجه من وجوه العولمة المتعددة .

التجليات المختلفة للعولمة

١ - وتبرز فى المقدمة التجليات السياسية للعولمة ، والتى تتركز فى شعارات الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى بروز ظاهرة التدخل سواء فى صورته الإنسانية او فى صورته السياسية فى مجال العلاقات الدولية . وكل مفهوم من المفاهم التى تظهرها هذه الشعارات يثير عديدا من المشكلات . وإذا جئنا أولاً للديموقراطية ، فإن أول مشكلة تبدو فى الأفق هى التساؤل هل النظرية الغربية للديموقراطية هى النظرية الوحيدة التى ينبغى احتذاؤها أم أن هناك مجالا لاجتهادات أخرى فى أطر ثقافية مختلفة ؟ وهل هناك حقا نظرية متكاملة للديموقراطية الغربية تتسم بالتماسك والتناسق الداخلى ، أم أن ما لدينا لاتزيد عن مجموعة مثاليات ديموقراطية ، كما يذهب إلى ذلك بعض المفكرين السياسيين الأمريكيين ؟ وهل التعددية المقبولة لغوية كانت أو ثقافية يمكن أن تتعدى ذلك إلى رفع شعارات الحكم الذاتى لبعض الأقليات ، أم أن من شأن القبول المطلق لمبدا

التعددية أن يؤدى الى تفتيت الأمم وتمزيقها ؟ وهل - من ناحية أخرى - مواثيق حقوق الإنسان العالمية والمفاهيم الغربية لحقوق الإنسان هى المصدر الوحيد ، أم أن هناك تاويلات أخرى لحقوق الإنسان ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار ، وخصوصا تلك التى تعكس رؤى للحياة نبعت فى أطر ثقافية ودينية مختلفة عن الأطر الغربية ؟

وماذا عن حق التدخل؟ إذا كان يمكن أن تتفق جميع الدول - بشكل عام - على شرعية التدخل لأسباب إنسانية ، فهناك اختلافات شتى بين الدول سواء منها الكبرى أو النامية حول حق التدخل لأسباب سياسية ، لأن الأمثلة المعاصرة واهمها حصار العراق والعقوبات التى فرضت عليه ، تظهر بجلاء أنه - وبالرغم من الأخطاء الجسيمة التى ارتكبها النظام العراقى - فإن الولايات المتحدة الأمريكية أساءت استخدام حق التدخل لأسباب سياسية ، وتعسفت فى مسلكها كدولة عظمى أصرت أن تعمل خارج نطاق الشرعية الدولية ممثلة فى مجلس الأمن ، ووفقا للتأويل الصحيح لقواعد النظام الدولى .

٢ - وفيما يتعلق بالتجليات الاقتصادية للعولمة ، وحتى إذا ما آمنا بأهمية الاعتماد المتبادل ، وضرورة تطبيق مبدأ الاقتصاد الحر وحرية السوق ، هل يجوز أن تترك حرية السوق اشبه بالوحش الذى انطلق من عقاله بغير قيود ، حتى يلتهم الدول الفقيرة ، من خلال القواعد غير العادلة لمنظمة التجارة العالمية ، مما أدى إلى تهميشها من ناحية ، واستبعاد طبقات اجتماعية بأكملها حتى داخل البلاد المتقدمة ؟

٣ - وإذا ألقينا البصر إلى تجليات العولمة الثقافية ، فإننا نجد ترويجا لإيديولوجية العولمة ، والتى تقوم أساساً على مبادئ مذهب الداروينيه الاجتماعية التى تذهب إلى أن البقاء للأصلح ، وهكذا فى الممارسة تسحق الشركات الكبرى الشركات المتوسطة والصغيرة فى السوق ، نتيجة تطبيق سياسات احتكارية ، وتبنى ممارسات غير شريفة .

ولعل أبرز مثل لذلك محاولات بعض الشركات الأجنبية فى مصر العاملة الآن ، السيطرة على السوق فى مجال السلع الغذائية من خلال البيع بأقل من سعر التكلفة ، مما سيؤدى إلى إفلاس عديد من الشركات والمحال التجارية .

يحدث ذلك فى غيبة معايير مقننة ، تمنع من إطلاق سراح قاعدة «البقاء

للأصلح» والتى تحمل معانى المنافسة الشريفة ، مع أن عديدا من الممارسات تكشف عن ان الفساد هو الذى يسهل لهذه الشركات العملاقة عملية ابتلاع السوق والسيطرة عليها .

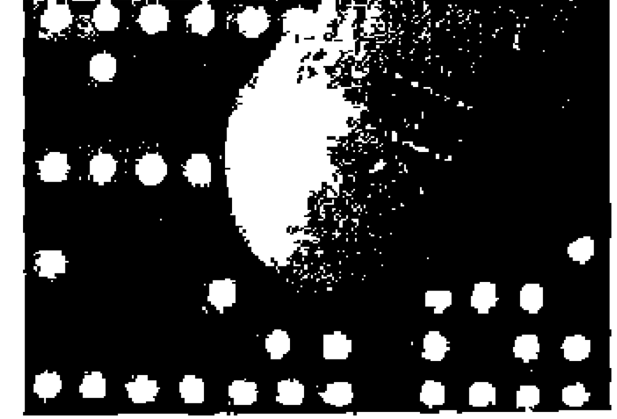
ومن ناحية أخرى فإن هناك محاولات محمومة تسعى إلى «عولمة الثقافة» من خلال وضع تقنينات اخلاقية كونية ملزمة للشعوب والمجتمعات وتبدو الخطورة البالغة لهذه المحاولات فى كونها تتم صياغتها فى غيبة ممثلى الحضارات المختلفة ، وهى أشبه ما تكون بمحاولة لفرض مركزية القيم الحضارية الغربية على العالم ومن هنا أهمية أن نأخذ عملية حوار الحضارات مأخذاً جاداً ، وأن نشارك فى المبادرة الحضارية التى بدأتها إيران فى هذا المجال برؤية بعيدة للمستقبل .

٤ - وتبقى أخيراً العولمة الاتصالية ، وأبرزها شبكة الإنترنت ولا ينبغى أن يصرفنا عن التفاعل الخلاق معها ، الارتفاع النسبى لتكاليف الاستخدام ، أو حاجز اللغة الإنجليزية ذلك أن التطور التكنولوجى المتسارع ، بالإضافة إلى السياسات الثقافية الفعالة من شأنها أن تدخل ملايين المواطنين فى قلب الثورة الاتصالية .

هكذا تحدثت فى مؤتمر الجامعة الأمريكية أمام مئات الشباب ، الذين كانوا يستمعون باهتمام بالغ ، لأن الحديث كان عن المستقبل ، الذى سيشاركون هم أساساً فى صنعه ، سعيا وراء تقدم المجتمع المصرى وتفاعله مع ظاهرة العولمة المعاصرة .



٥ - ميـاكولپـا !



أقيم فى الفاتيكان قداس يوم الأحد ١٢ مارس الجارى أعلن فيه البابا يوحنا بولس الثانى مضمون وثيقة عنوانها «مياكولپا» ، وهى عبارة باللغة اللاتينية تعنى «ذنوبى» ، حيث طلب البابا الصفح عن الأخطاء التاريخية التى ارتكبتها الكنيسة الكاثوليكية خلال ألفى عام ، بما فى ذلك الحروب الصليبية وطريقة معاملة اليهود والهراطقة والنساء والسكان المحليين . وهذه هى المرة الأولى فى تاريخ الكنيسة التى يطلب فيها رئيسها المغفرة عن خطايا سابقة ، كما يقرر «موسى الخميسى» فى تحليله الخبرى الممتاز المنشور فى «جريدة الحياة» يوم ١٣ مارس الجارى .

والوثيقة التاريخية التى أصدرها الفاتيكان تتألف من ٤٠ صفحة تحت عنوان : «التذكر والمصالحة . . الكنيسة وأخطاء الماضى» والهدف منها الاعتراف بالذنب ومعاقبة الذات تكفيرا عن الخطايا ، بالإضافة إلى المصالحة مع الأديان الأخرى .

ويقول الخبر المنشور أن إسرائيل رحبت باعتذار البابا ، لكنها أعربت عن أسفها لأنه لم يذكر المحرقة اليهودية بشكل واضح ، متمنية عليه أن يذكرها خلال زيارته نصب «ياد فاشيم» لضحايا المحرقة ، ويقصد بها حملة الإبادة التى يقال أن النازيين مارسوها ضد اليهود قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية ، وهى الواقعة التى يدور حولها عالميا جدل صاخب ، بين مكذب ومصدق ، وبين من يتهمون اليهود بالمبالغة الشديدة فى أرقام الضحايا ، وهؤلاء الصهيونيين الذين يريدون إبقاءها حية فى الذاكرة التاريخية الغربية إلى الأبد ، باعتبارها وسيلة مثلى لابتزاز الدول الغربية ماليا ، وسوطا يضربون به من يعترضون على سياسات الدولة الإسرائيلية الإجرامية ضد الشعب الفلسطينى خصوصا ، وضد الشعب العربى عموما باعتبارهم معادين للسامية !

والواقع أن نهاية القرن العشرين شهدت بعض مبادرات الاعتذار التاريخى التى تحتاج إلى تأمل عميق فى دلالاتها . ولعل أشهر هذه المبادرات الاعتذار التاريخى الذى قدمه إمبراطور اليابان للشعب الكورى عن الممارسات الوحشية والمنحرفة التى قامت بها قوات الاحتلال اليابانى فى كوريا أثناء الحرب العالمية الثانية .

وقد نشرت وسائل الإعلام عن المظاهرات التى قام بها الكوريون احتجاجا على ما اعتبروه اعتذارا تاريخيا لايكفى ، وطالبوا بتعويضات ضخمة لعائلات النساء الكوريات اللاتى استباح الجنود اليابانيون شرفهن بالقوة والعنف والاغتصاب .

وهناك دعوات أخرى تمت من قبل بعض مؤسسات المجتمع المدنى فى البلاد الغربية ، لتقديم اعتذار تاريخى للشعوب التى تم إخضاعها فى الحملات الغربية للاكتشافات التاريخية سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للهنود الحمر ، أو فى إفريقيا بالنسبة لترحيل الإفريقيين من بلادهم الأصلية لاستخدامهم كعبيد فى أمريكا ، أو فى أستراليا حيث تم سحق السكان الأصليين .

وتعبر هذه المحاولات جميعا عن إحساس عميق بالذنب فى الضمير الغربى ، لأن الدول الغربية الاستعمارية فى القرن التاسع عشر وفى مقدمتها إنجلترا وفرنسا وهولندا والبرتغال ، استباحت لنفسها وباسم إيديولوجيات عنصرية شتى ، غزو الشعوب النامية واحتلال أراضيها ، واستنزاف ثرواتها ، وقهر أهاليها ، بدون وازع من خلق أو ضمير .

وقد يرجع السبب فى هذه المبادرات للاعتذارات التاريخية ، إلى أن الاعتبارات الأخلاقية عادت من جديد لتحتل مقدمة المسرح العالمى . ذلك أن الحداثة الغربية - تحت تأثير الوضعية والفردية والعقلانية العملية - نحت فى سبيل إيجاد السوق الرأسمالية العالمية كل الاعتبارات الأخلاقية . ولكن يعود اليوم موضوع الأخلاق بكل قوة ليثار بالنسبة للعلاقات الدولية الجديدة التى يراد صياغتها فى عصر العولمة ، ولكى يغطى أيضا موضوعات حقوق الإنسان ، وبحوث العلم والتكنولوجيا ، وعلى الأخص ميدان الهندسة الوراثية الذى يمكن - لو أساء العلماء استخدام آليات الاستنساخ البشرى - أن تقلب موازين المجتمع الإنسانى المعاصر ، وتؤثر على الأجيال المقبلة .

ولكن لنتأمل أولا مضمون الاعتذار التاريخى للكنيسة ، قبل أن نحلل انتهازية الموقف الإسرائيلى منها . ويلفت النظر بشدة أن الاحتفال الكبير الذى أقيم داخل كنيسة القديس بطرس فى عاصمة الفاتيكان ، والذى حضره عدد كبير من المسئولين الإيطاليين ورجال السلك الدبلوماسى وجمهور كبير قدر بأكثر من عشرين ألف مواطن ، قد أخرج بحيث يتولى ستة كرادلة تعداد أخطاء الكنيسة التى طلب البابا الصفح عنها .

وقد حرص التخطيط على أن تتعدد جنسيات الكرادلة ، إشارة إلى عالمية المسيحية وانتشارها فى مختلف القارات . وهكذا رأينا الكرادلة ينتمون إلى ألمانيا وفرنسا وأستراليا واليابان ونيجيريا وفيتنام .

وبدأ الاحتفال بدعوة الكاردينال الألمانى جوزيف لاتزينجر إلى الاعتراف بالأخطاء التى ارتكبت باسم الحقيقة ، مشيرا إلى العديد من الممارسات التى لجأ إليها المسيحيون خلال الحملات الصليبية ، أو خلال فترة محاكم التعذيب والقتل والإجبار على الاعتراف كوسائل للاضطهاد الدينى . ويلفت النظر أنه يتوقع أن يصدر من الفاتيكان فى المستقبل القريب تبرئة لكل من المصلحين الكبيرين ساڤونا رولا الذى عاش أيام عصر النهضة الإيطالية فى فلورنسا ، وجوردانو برونو الذى أحرقته محاكم التفتيش الكنسية فى روما عام ١٦٠٠ .

واعترف الكاردينال الفرنسى روجية اتشيارى بالأخطاء التى خرقت الوحدة المسيحية ، أما الكاردينال الاسترالى ادوارد كاسيدى فدعا إلى إعادة تأكيد اعتذار الفاتيكان لليهود الذين سبق أن صدرت فى شأنهم وثيقة تحمل عنوان «نحن نتذكر» عام ١٩٩٨ ، لعدم القيام بما يكفى لحماية اليهود من الاضطهاد والإبادة الجماعية فى معسكرات النازية . وأشار رئيس الأساقفة اليابانى ستيفن فوميو هاو إلى الأخطاء التى ارتكبتها الكنيسة ضد ما سماه «الحب والسلام وحقوق الشعوب واحترام الثقافات والأديان الأخرى» واعترف الكاردينال النيجيرى فرانسيس أرينزى بوجود أخطاء فادحة مارسها العديد من المسيحيين فى فترات تاريخية طويلة ، مست كرامة المرأة ووحدة الجنس البشرى ، وأخيرا اعترف رئيس الأساقفة الفيتنامى فرانسوانفوين فان ثوان بالأخطاء التى ارتكبت فى مجال الحقوق الأساسية للإنسان .

فى ضوء هذه المبادرة التاريخية للكنيسة الكاثوليكية ، التى تعكس فى الواقع شجاعة أدبية كبرى فى الاعتراف بالأخطاء التى ارتكبتها طوال قرون ، لابد لنا أن نطالب الحركة الصهيونية العالمية ودولة إسرائيل التى قامت تجسيدا لنظريتها السياسية ، بالاعتذار التاريخى للشعب العربى عموما وللشعب الفلسطينى خصوصاً عن الجرائم التى ارتكبتها الصهيونية ودولة إسرائيل طوال قرن كامل من الزمان .

لقد تعمدت الحركة الصهيونية وإسرائيل طوال القرن الماضى أن تزيف التاريخ ، وتشوه الوقائع ، وتختلق الأحداث ، حتى تغطى على جريمة القرن التى تمثلت فى الاستعمار الاستيطانى الصهيونى لفلسطين وإقامة دولة إسرائيل العنصرية عام ١٩٤٨ ، نتيجة مؤامرة دولية واسعة النطاق بدأتها إنجلترا أولاً بإصدار وعد بلفور ، وأسهمت فيها بإيجابية من بعد الولايات المتحدة ومعها باقى الدول الغربية العظمى .

وقد نجحت الحركة الصهيونية وإسرائيل فى الترويج للتاريخ المزيف الذى اصطنعته واخترعت حكاياته ورواياته ، هى الحكايات الرسمية المتداولة فى الأوساط الثقافية الغربية وفى الممارسات السياسية . ولكن ظهرت منذ سنوات - خصوصا بعد الإفراج عن الوثائق البريطانية - حركة المؤرخين الإسرائيليين الجدد ، وهؤلاء المؤرخون - نتيجة دوافع شتى - بادروا بإعادة كتابة التاريخ الصهيونى والإسرائيلى ، وظهرت كتابات متعددة لهم تحكى التاريخ الحقيقى كما حدث ، وهو الذى يتفق فى الواقع مع التاريخ الحقيقى للغزو الصهيونى للمجتمع الفلسطينى ، كما كتبه العرب . وهم فى ذلك بدأوا عملية تاريخية تهدف إلى تكذيب الروايات الصهيونية والإسرائيلية الرسمية ، والاعتراف بوقائع الاستعمار الاستيطانى ، وبالمذابح التى قامت بها العصابات الصهيونية ضد الشعب الفلسطينى . فى دير ياسين وغيرها ، وكذلك بالحملات المنظمة لطرد الفلسطينيين من أراضيهم ، وبكل الممارسات الوحشية التى مورست ضد الشعب الفلسطينى ومن المعروف أن حركة المؤرخين الإسرائيليين الجدد ، لاقت هجوما شديدا عليها من دوائر اليمين واليمين المتطرف ، لأن بحوثهم تنزع فى الواقع الأساس الأخلاقى الذى أقيمت على دعائمه دولة إسرائيل ، التى ادعت أن لها حقا مشروعا فى أرض إسرائيل التاريخية ، باعتبارها أرض الميعاد .

وتدعونا الموضوعية إلى أن نشير إلى أن بحوث المؤرخين الإسرائيليين اعتمد عليها فى إعادة تأليف كتب التاريخ المقررة على المدارس الابتدائية والثانوية فى إسرائيل بناء على قرار صادر من وزارة التعليم الإسرائيلية .

وتدعونا هذه التطورات إلى أن نسأل : ماهى الدوافع التى أدت إلى بروز حركة المؤرخين الجدد؟ وماهى الأسباب التى دعت السلطات الرسمية إلى تبنى نتائجهم البحثية والاعتماد على التاريخ الذى كتبوه ؟ وهل هذه التطورات مقدمة رأتها النخبة الإسرائيلية الحاكمة لعالم مابعد التسوية ، الذى ترجو إسرائيل أن تهيمن عليه من خلال الشرق أوسطية ، حيث لاتقنع بهيمنتها العسكرية الفائقة ، وإنما تمد هيمنتها لتشمل عالم الاقتصاد والتكنولوجيا ؟

أيا كانت الأسباب ، فإسرائيل مطالبة بأن تصدر اعتذارا تاريخيا مماثلا لاعتذار الكنيسة الكاثوليكية ، تعترف فيه صراحة بالخطيئة الأولى لها ، وبالجرائم التى ارتكبتها ضد الشعب الفلسطينى والشعب العربى . ليس ذلك فقط بل هى مطالبة بدفع التعويضات المناسبة لكل ضحايا العدوان الصهيونى والإسرائيلى .

لماذا لا تتسق الجهود العربية السياسية والإعلامية لتحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية ؟ إن حقوقنا التاريخية ثابتة ، كما أن الجرائم الصهيونية والإسرائيلية مسجلة ، ولا يبقى سوى أن نتحرك كدول وكشعوب لتاكيد الحق العربى فى عالم أصبح أكثر استعدادا لترسيخ الاعتبارات الأخلاقية .



الباب الرابع

المستقبليات والشباب العالمى

١ - مستقبل الدراسات المستقبلية

٢ - صورة المستقبل

٣ - حوارات عن المستقبل

٤ - صناعة المستقبل

٥ - ثورة الشباب فى الستينيات

٦ - شباب التسعينيات يقتحمون المستقبل

٧ - هكذا تكلم جاك شيراك

٨ - الحكام والحياة اليومية

٩ - رؤية يابانية للعالم

١٠ - ألمانيا تنظر للمستقبل

١١ - إنجلترا تبحث عن دور

١٢ - رؤية متوسطية للعالم

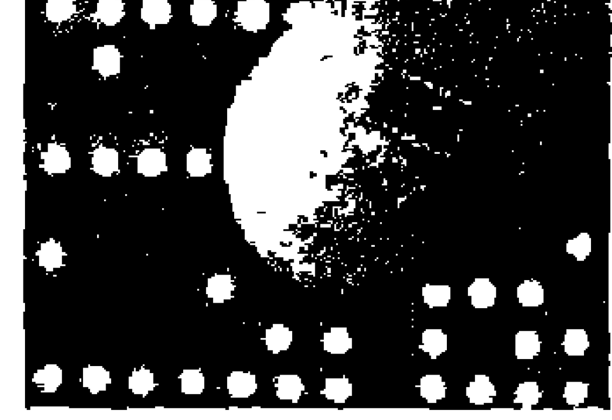
١٣ - رؤية صافية للعالم

١٤ - مصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة

١٥ - رؤية إمبراطورية

١٦ - حصاد رؤى المستقبل

١ - مستقبل الدراسات المستقبلية!



انشغلت منذ أكثر من ثلاثة عقود بعلم المستقبل الذى كان فى الستينيات مجرد مبحث علمى انضم إلى المباحث المتعددة فى العلم الاجتماعى المعاصر . وقد عنيت بتتبع نشأته وتوزع أبحاثه بين مدرسة غربية وظيفية ومدرسة ماركسية نقدية ، بالإضافة إلى بحوث نادى روما الشهير ، الذى أصدر التقرير الذائع الصيت والذى أحدث دوياً فى العالم عن «حدود النمو» . ولأمر ما توقف منذ ما يقرب من عشر سنوات تتبعى المنهجى لبحوث هذا العلم الناشئ ، وإن لم أتوقف بطبيعة الحال عن متابعة بعض الكتب المستقبلية المهمة ، وأهمها ما كتبه ألفين توفلر الذى استطاع أن يضفى شعبية واسعة على علم المستقبل من خلال ثلاثيته الشهيرة : «صدمة المستقبل» ، و«الموجة الثالثة» ، و«تحول القوة» ، يضاف إلى ذلك كتب ناينسبت وأهمها «تيارات التغير الكبرى» .

غير أننى عدت إلى الاهتمام بالدراسات المستقبلية مجددا منذ فترة قريبة . ولعل ذلك يرد إلى أنها تمر الآن بفترة إحياء ملحوظة بعد الأزمة العنيفة التى مرت بها عقب سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية عصر الحرب الباردة ، وتحول النظام العالمى من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادى القطبية ، تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية بحكم قوتها العسكرية الفائقة ، وتقدمها الاقتصادى والتكنولوجى على السواء .

والواقع أن ممارسة البحوث المستقبلية فى عصر الحرب الباردة كان ميسوراً إلى حد كبير . ذلك أن النظام العالمى فى هذه الحقبة التاريخية كان يتسم بالثبات النسبى . فهناك عالم أول تمثله الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الغربية أو ما كان يطلق عليها دول العالم الحر ، وهناك العالم الثانى الذى يقوده الاتحاد السوفيتى ويضم بين جنباته الدول الاشتراكية أو ما كان يطلق عليها «الكتلة الاشتراكية» ،

وهناك أخيرا العالم الثالث الذى يضم الدول المتخلفة أو بالتعبير الدبلوماسى المهذب الدول النامية . كان الصراع الإيديولوجى محتدما بين الرأسمالية والماركسية ، وكان كل من المعسكر الغربى والمعسكر الاشتراكى يتوعد الآخر بقرب هزيمته النهائية وسقوطه التاريخى . وكان العالم الثالث متذبذبا ، فبعض دوله تميل إلى تبنى الإيديولجية الرأسمالية ، والبعض الآخر يميل إلى تبنى الإيديولوجية الماركسية أو الاشتراكية . نتيجة لهذا الثبات النسبى فى الوضع العالمى ، كانت مهمة الباحث المستقبلى ميسورة إلى حد ما ، فهو يضع تنبؤاته فى ضوء الامتداد المنطقى من الوضع الراهن إلى وضع مستقبلى ، فى ضوء حدوث تغييرات جزئية فى النظم السياسية والاقتصادية ، تدور أساسا حول معدلات النمو الاقتصادى ، ومعدلات التسليح ، وامكانات المواجهات العسكرية الشاملة أو المحدودة ، ونتائجها المحتملة . غير أنه لم تكن هناك بحوث مستقبلية تتجاوز هذا الأفق المحدود من التنبؤات إلى الطفرات الكبرى ، التى تتحدث عن هذا السقوط التاريخى لقوة عظمى كالاتحاد السوفيتى ، كما حدث فعلا نحو عام ١٩٨٩ ، أو عن الانتصار النهائى الحاسم لقوة عظمى أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا حين سقط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية سقط معه عديد من الدراسات المستقبلية ، لأنها لم تستطع أن تتنبأ بجسارة بإمكانية هذا السقوط ، اللهم إلا الكتب الشهيرة للباحثة الفرنسية «إنكاس» التى كان أحد كتبها الرائدة عنوانه بكل جرأة «انفجار الامبراطورية» ، والتى كانت هى بمفردها التى تنبأت بسقوط الاتحاد السوفيتى .

وحين تحول العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية كان ذلك مجرد إشارة إلى تحولات عظمى فى النظام الدولى الذى مر ولا يزال بفترة سيولة ضخمة ، حيث سقطت قيم ونظم ومؤسسات ، وانهارت دول قديمة ، ونشأت دول جديدة ، وهبت على العالم الثورة العرقية التى أدت إلى تفتيت عديد من المجتمعات ، كما أن تيارات الأصولية الدينية اليهودية والمسيحية والإسلام سرعان ما ترجمت ـ فى عديد من الأحوال ـ إلى حركات إرهابية مسرحها هو العالم كله ، لا فرق بين دول متقدمة ودول نامية .

وصيغت عبارة أصبحت عبارة تقليدية لوصف العالم الذى نعيش فيه باعتباره عالماً يتسم بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ .

ولعل هذا الوضع العالمى هو الذى أدى فى العقد الأخير إلى إحياء الدراسات المستقبلية ، بالإضافة إلى نهاية القرن العشرين وترافق بداية الألفية الثالثة مع بزوغ فجر القرن الحادى والعشرين . ونحن نعرف أنه فى نهاية أى قرن ، تتفاعل عمليتان أساسيتان : تقييم القرن الذى مضى ، واستشراف القرن المقبل . نحن إذن فى صميم اللحظة التاريخية التى تزدهر فيها البحوث المستقبلية نتيجة تفاعل عمليتى التقييم التاريخى والاستشراف المستقبلى .

ومما يلفت النظر بشدة أن عملية إحياء الدراسات المستقبلية تتسم بأنها تحولت لتصبح نتاج مؤسسات كبرى معنية بالمستقبل ، على عكس الماضى الذى كان حافلا بإبداعات الباحثين المستقبليين الأفراد مثل «توفلر» و«نايسبت» و«كان» . وإن كان هذا الماضى شهد ظهور«نادى روما» باعتباره مؤسسة بحثية تعنى بالمستقبل أساساً ، ولعله كان إرهاصاً قوياً بالتحول المقبل .

فى الوقت الراهن هناك مؤسسات كبرى نشأت ومهمتها الأساسية هى استشراف المستقبل . فى طليعتها ـ فى تقديرنا ـ المشروع الألفى الذى تديره جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو باليابان .

وهذا المشروع يصدر منذ سنوات تقريرا سنوياً باسم «حالة المستقبل» وآخر تقرير صدر عام ١٩٩٩ . وميزة هذا التقرير والاستشرافات التى يتضمنها أنها حصيلة استطلاع آراء وقياس اتجاهات آلاف الباحثين والمتخصصين والمثقفين ورجال السياسة . فهو نتاج عمل ميدانى بامتياز ، لا يقنع بالتأملات النظرية لعدد محدود من الباحثين ولكنه يغوص فى الواقع مستكشفاً ، ومستكنها حالة العلم والتكنولوجيا ، ومحللا الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية فى مختلف مناطق العالم . واستطاع التقرير أن يضع يده على خمسة عشر تحدياً كونياً ، ستجابه العالم فى القرن الحادى والعشرين . وهى تحديات تتعلق بمجموعة مترابطة من المشكلات ، فى مقدمتها : كيفية تحقيق التنمية المستدامة لكل البشر ، وكيف يمكن ضبط الصراعات حول المياه مع توفيرها لكل الناس ، وكيف يمكن تحقيق التوازن بين النمو السكانى والموارد ، وكيف يمكن للديمقراطية الأصيلة أن تنبع من قلب النظم التسلطية وكيف يمكن لمنظور التخطيط الطويل المدى أن يدخل فى صلب عملية

صنع السياسات ، وكيف يمكن للعولمة ونمو الاتصالات والمعلومات على الصعيد الكونى أن تسخر لصالح خير الناس ، وكيف يمكن وضع ضوابط أخلاقية للسوق ، وكيف يمكن السيطرة على ظهور أمراض جديدة وعودة الأمراض القديمة ، وكيف يمكن ترشيد عملية صنع القرار ، وكيف يمكن الإقلال من الصراعات العرقية والإرهاب ، وكيف يمكن للاستقلال المتزايد للنساء أن يحسن الوضع الإنسانى ، وكيف يمكن السيطرة على الجريمة المنظمة ، وكيف يمكن إشباع الطلب المتزايد على الطاقة ، وكيف يمكن ترشيد الثورات العلمية والتكنولوجية لتحسين الأوضاع الراهنة ، وأخيراً كيف يمكن للاعتبارات الأخلاقية أن تدخل بشكل روتينى فى صميم عملية اتخاذ القرارات الكونية؟

من هذا الاستعراض السريع ، تتبين أهمية الاستشراف الجماعى للمشكلات والتحديات التى ستواجه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين . وإذا أضفنا إلى ذلك الجهود الرائدة لمنظمة اليونسكو فى مجال استشراف المستقبل ، لأدركنا أن صيغة التفكير الجماعى المستقبلى أصبحت الآن هى الصيغة السائدة فى البحوث المستقبلية .

ولعل أبرز جهد بذلته اليونسكو فى هذا الاتجاه المؤتمر العالمي الذى نظمته فى باريس فى سبتمبر عام ١٩٨٩ ، وكان اسمه الدال «حوارات القرن الحادى والعشرين» .

لقد جمعت اليونسكو فى هذا المؤتمر أبرز العقول الإنسانية المعاصرة فى العلم الطبيعى والاجتماعى والفلسفة والفن والأدب ، لكى يستشرفوا التحديات التى ستواجه الإنسانية ونحن فى بداية الألفية الثالثة . وقد دارات أبحاث المؤتمر حول خمسة موضوعات كبرى . الموضوع الأول عنوانه «تصور المستقبل» وتضمنت ثلاثة أسئلة : فى أى زمن نعيش؟ . وهل نشهد نهاية اليوتوبيا (المدينة الفاضلة)؟ أو نشهد صياغة «يوتوبيات» جديدة؟ والموضوع الثانى بعنوان «بذور المستقبل» . وأسئلته هى : هل نتجه إلى قرن صناعى (تحكم التكنولوجيا)؟ وهل نشهد نهاية للعقد الاجتماعى أم صياغة لعقد اجتماعى جديد؟

والموضوع الثالث يتعلق بمستقبل الأنواع ومستقبل الكون . وأسئلته هى : هل الغذاء سيكفى سكان العالم؟ وهل ستكفى المياه للشرب؟ وماذا عن توافر الطاقة لكل شخص؟ وماذا عن التلوث الكيميائى وتأثيره على صحة البشر؟

وكان الموضوع الرابع عن مستقبل الثقافات . وأسئلته هل سيحدث صراع بين الثقافات ، أو على العكس تمازج وتفاعل بينها؟ وما هو مستقبل الميديا والاتصال؟ وما هو مستقبل التراث الثقافى فى العالم ، وما هو مستقبل اللغات؟ وكان الموضوع الخامس : حول هل نحن فى بداية بعث ديمقراطى جديد؟ وأسئلته تدور حول اشكاليات التحضر ، والصور الجديدة للتنمية ، والتزايد السكانى وتصاعد موجات الهجرة . والموضوع الخامس والأخير عن التعليم فى المستقبل وموضوعاته الثورة الصناعية الثالثة والعولمة ، والآفاق الجديدة للتعليم ، ومستقبل العمل ومستقبل الزمن .

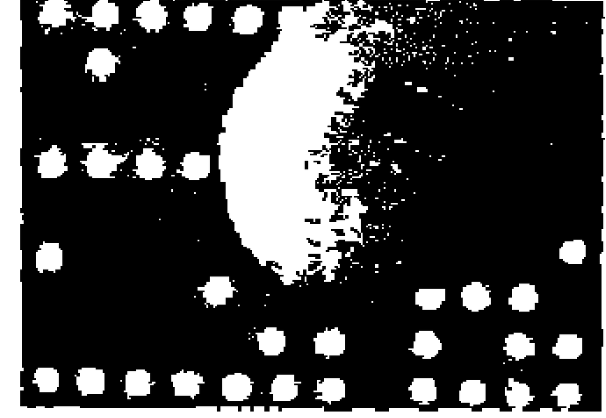
هذه إشارات عجلى لهذا المؤتمر العالمى المهم الذى عقد فى نهاية القرن استشرافا للقرن الجديد .

وأيا كان الأمر ، فقد دعانى إلى هذه النظرة الشاملة للدراسات المستقبلية ، التعليق الذى دعتنى الهيئة الإنجيلية لتقديمه فى احتفالية فكرية متميزة لصدور بحث الدكتور أحمد شوقى عن «صورة المستقبل وكيف نرسم ملامحها» والتى أصدرتها المكتبة الأكاديمية فى سلسلة «كراسات مستقبلية» .

كان لابد أن أعد نفسى للتعليق على هذا البحث المتميز ، والذى سأتناوله بالتحليل فى مقال قادم ، وذلك من خلال تحديد الموقف العلمى الراهن لبحوث المستقبل ، قبل التطرق إلى مختلف المشكلات النظرية والمنهجية التى تواجه الباحثين الذين يهدفون إلى أن يكون المستقبل هو أساس اتخاذ القرار فى الحاضر .



٢ - صورة المستقبل



الدراسات المستقبلية أصبحت ضرورة لازمة ، ليس فقط لصانع القرار السياسى ، ولكن أيضا للباحث وللمثقف الذى يطمح إلى أن يلعب دوراً فاعلاً فى تحديث مجتمع ، ودفعه فى طريق التقدم .

ولعل أبرز ملمح من ملامح ممارسة بحوث المستقبل فى الوقت الراهن ، انطلاقاً من مبدأ نظرى بالغ الأهمية دعونا إليه منذ عقود ، ولم يجد تطبيقاً حقيقياً له إلا منذ وقت قريب ، هو وحدة العلوم الاجتماعية والطبيعية ، وهذا المبدأ تمت بلورته كرد فعل على عملية تفتيت العلوم التى شهدها القرن العشرون ، نتيجة الإغراق فى التخصص ، والتخصص الدقيق مما أدى إلى تفتيت المعرفة العلمية .

وإذا كنا من أنصار وحدة العلم الاجتماعى فى الوقت نفسه الذى نحترم فيه التخصصات المختلفة ، وممن يذهبون إلى أهمية وحدة العلم الطبيعى حتى نستطيع أن نكتسب عن الكون صورة تأليفية لها دلالة ، فإن وحدة العلم الطبيعى والاجتماعى ، كما تظهر فى الدراسات الخاصة بالبيئة تصبح مطلباً ضرورياً .

والواقع أن صورة المستقبل التى حاول الدكتور أحمد شوقى أن يرسمها فى بحثه الذى أشرنا إليه فى المقال الماضى ، والذى نشر فى سلسلة «دراسات مستقبلية» التى تصدرها المكتبة الأكاديمية بالقاهرة ، تعكس تماما هذه الوحدة التى ندعو إليها . وربما يسر تحقيق هذا الشرط الضرورى أن الدكتور أحمد شوقى مع تخصصه العلمى فى البيولوجيا ، مطلع اطلاعا ممتازا على الموقف الراهن فى العلم الطبيعى ، ومعنى ببحوث فلسفة العلم وسوسيولوجيا العلم ، ويعرف بشكل دقيق الاتجاهات العامة فى العلم الاجتماعى . وقد انعكست كل هذه الخبرات على مناقشته النقدية لمشكلة الدراسات المستقبلية ، وعلى اقتراحاته بشأن رسم صورة المستقبل . ولعل أهم الأفكار التى يطرحها بهذا الصدد أن يعمل الباحثون فى كل بلد على رسم

صورة المستقبل التى ينشدونها لمجتمعهم ، ولا يظنون ـ تحت إغراء العولمة وموجاتها المتدفقة ـ أنهم يمكن أن يستوردوا هذه الصورة جاهزة من مراكز الأبحاث المستقبلية فى الخارج ، بطريقة تسليم المفتاح!

وهو يتحدث عن المشهد العالمى الراهن ، ويرصد فيه ثلاثة ملامح رئيسية ، والملمح الأول هو سيادة «القوة الفاعلة» لقطب واحد مما يوجد ضرباً من ضروب عدم التوازن فى العالم ، والملمح الثانى هو «تباين القدرة الإنتاجية التنافسية» بين الشمال والجنوب ، والملمح الثالث هو «التباين الهيكلى» ويعنى بذلك أنه فى الدول المتقدمة نجد جميع أشكال التجمع والتكتل لمصلحة الشعوب ، بينما نجد التفكك والتفتيت لأسباب عرقية أو دينية أو طائفية لكثير من الكيانات الأكثر تخلفاً .

هذا التباين يستدعى التغيير والتغيير ، ولا يمكن أن يتم بغير الاستعانة بالدراسات المستقبلية لرسم صورة المستقبل .

أسئلة المستقبل

ورسم صورة المستقبل تستدعى فى الواقع طرح مجموعة مترابطة من الأسئلة :

السؤال الأول ـ كما يقرر أحمد شوقى ـ أن «أول معايير صحة تعاملنا مع المستقبل هو أن نجعله إطارنا المرجعى» دون أن نتصوره مشروعا مستحيلاً لاستعادة الماضى ، أو نعمل على صياغته من خلال الوقوع فى «مصيدة الحاضر» .

والسؤال الثانى يتعلق بتصوراتنا عن التقدم والتخلف ، والعلاقة بالآخر المتقدم «طبقاً لواقعه العلمى والتكنولوجى ومؤشرات التنمية البشرية عنده وعندنا . وهنا نجدد التفرقة بين «النقل الكيفى» ، و«النقل الكمى» لإمكانيات وآليات التقدم . ونحن نحتاج إلى النقل الكيفى بأكثر مما نحتاج إلى النقل الكمى الذى يعد فى كثير من الأحيان مستحيلاً أو غير مرغوب على أقل تقدير .

والنقل الكيفى «يعنى استيعاب التوجهات الكبرى لمسيرة التطور البشرى والالتحام بها» ، مثل تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية ، والاهتمام بجودة التعليم والرعاية الصحية ، وإطلاق الحافز الفردى والقدرات الابتكارية فى إطار جمعى ومجتمعى ، والإدارة الحديثة وتصحيح العلاقة بالوقت ، وتعظيم إنتاجية العمل .

والسؤال الثالث يتعلق بالخلط بين «الفكر الاستشرافى» و«الفكر التنفيذي» فى

رسم صورة المستقبل . وتقوم الفكرة على أساس أن الفكر التنفيذى بمفرده لا يستطيع رسم صورة المستقبل ، والتى تحتاج إلى آفاق رحبة من العلم والخيال لا يستطيعها إلا أصحاب الفكر الاستشرافى .

والباحث حين يتطرق إلى الإدارة المستقبلية لشئون المجتمع فإنه يركز على خمسة أعمدة لها ، وهى تبنى دبلوماسية داخلية للتنمية الشاملة والمتواصلة ، واستيعاب الفروق بين الاستراتيجية (صياغة الأهداف الكبرى للتنمية) والتكتيك (تحديد الوسائل لتنفيذ الأهداف) ، وإدارة التطور بفعالية لتحقيق إرادة التطور ، وتنمية رأس المال البشرى ، والحاجة إلى مفهوم مستقبلى للرقابة المجتمعية .

فى ضوء ذلك كله يرسم الباحث جدول أعمال المستقبل ، والذى يلخصه فى خمس نقاط هى : استكمال القاعدة المعرفية ، والإدارة المجتمعية والمشاركة الشعبية ، وتحقيق الطفرة التعليمية ، والشروع فى الانطلاقة العلمية والتكنولوجية ، والتعاون الإقليمى والدولى .

رؤية استراتيجية للمجتمع

ما سبق من اجتهادات يصلح كأساس لتدعيم فكرة أهمية الدراسات المستقبلية لرسم صورة المستقبل . ولكننا نحتاج فى الواقع إلى مفهوم محورى نعتمد عليه إذا ما كان هدفنا هو التحديث والتقدم . والمفهوم الذى أصبح اليوم سائداً فى دراسات التنمية وتراثها العلمى هو «الرؤية الاستراتيجية» . وهى بحسب التعريف مجموع السياسات المترابطة السياسية والاقتصادية والثقافية التى تصاغ ويؤلف بينها لكى تنفذ فى حدود ربع القرن القادم . ومعنى ذلك أننا نحتاج إلى الاستناد فى وضع هذه الرؤية فى الواقع إلى خبرتين متميزتين . الخبرة التاريخية للمجتمع المحدد أولا ، وضعا فى الاعتبار تاريخه الاجتماعى الفريد ، وحصيلة تجاربه السياسية والاقتصادية والثقافية ، والخبرة التاريخية للإنسان فى القرن العشرين ثانيا . وذلك لسبب بسيط مؤداه أننا لا نستطيع أن نتطور محليا ـ كما يظن بعض المثقفين ـ بدون أن ننهل من الخبرة العالمية لمختلف المجتمعات . ذلك أن المسافة ـ تحت تأثير وسائل الاتصال والإعلام الحديثة ـ ضاقت للغاية بين المحلى والعالمى ، تماماً كما ضاقت المسافة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية .

غير أن الرؤية الاستراتيجية مع ضرورة اعتمادها على التحليل الدقيق للخبرة

التاريخية داخلية كانت أو عالمية ، فلابد أن تقوم على سلسلة مترابطة من الاختيارات ، والتى لابد لها - إذا ما أريد للتحديث أن يسير فى مجراه الصاعد - ألا تكون بعيدة عن منطق التطور العالمى فى السياسة والاقتصاد والثقافة . فى السياسة أصبحت النظم الشمولية مكانها متاحف التاريخ ، بعدما تبين على سبيل القطع أن صيغة الحزب السياسى الواحد الذى يحتكر الحقيقة السياسية المطلقة صيغة فاسدة ، بل هى مضادة للتنوع الخلاق الكامن فى صميم الطبيعة الإنسانية . ومن هنا فإن مجرى التطور السياسى بعد أن انتهت الشمولية إلى الأبد بالمعنى التاريخى للكلمة ، يسير فى طريق تصفية جيوب النظم السلطوية التى مازالت باقية وتحارب آخر معاركها ، سعيا إلى تحقيق الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، وأيا كانت صيغة الديموقراطية المطبقة . وعلى الصعيد الاقتصادى ثبت أن التخطيط المركزى الجامد الذى يقوم على اقتصاد الأوامر قد فشل فى تحقيق أهداف التنمية ، ومن هنا الحاجة إلى الاعتماد علي آلية السوق ، ودفع الحافز الفردى إلى مداه ، وإسهام القطاع الخاص الفعال فى التنمية . وعلى الصعيد الثقافى أصبح احترام التعددية أمراً لازماً ، وكذلك عدم العدوان على الخصوصيات الثقافية .

ومن هنا فإن الرؤية الاستراتيجية لمجتمع ما ، التى لا تأخذ فى حسبانها منطق التطور العالمى فى السياسة والاقتصاد والثقافة ، لن يتاح لها أن تنتج آثارها . غير أنه من الخطورة بمكان مجاراة خطوط التطور العالمى بغير تدبر نقدى ، ذلك أن هذا التطور تهيمن عليه فى الوقت الراهن مراكز لإنتاج الإيديولوجيات التى تسعى إلى صنع الوعى الزائف ، زاعمة أن شعاراتها هى التى تتفق مع منطق التطور فى القرن الحادى والعشرين . فشعارات العولمة وأهمها حرية السوق إلى غير حدود ، وفتح باب المنافسة العالمية بغير قيود ، ينبغى إخضاعها لتحليل نقدى ، حتى لاتكون مجرد شعارات لخدمة الدول الرأسمالية المتقدمة التى تريد الهيمنة على أقدار العالم . ليس فى ذلك فحسب ، بل لابد للدول النامية أن تتكتل للدفاع عن مصالحها فى عالم العمالقة الذين يريدون نشر هيمنتهم السياسية والاقتصادية والثقافية على العالم .

ويبقى السؤال المهم : من الذى يضع الرؤية الاستراتيجية للمجتمع؟

لقد اجتهد أحمد شوقى بهذا الصدد واقترح إنشاء مجلس حكومى أعلى لشئون المستقبل . ونخشى أن يكون فى هذا الاقتراح تغليب للعناصر السياسية الحاكمة

وللبيروقراطية على باقى فئات المجتمع ، التى من حقها أن تشارك فى رسم ملامح صورة المستقبل . ومن هنا فإن جماعية التفكير المستقبلى التى ألحنا إليها من قبل ، ينبغى أن تكون المبدأ الموجه فى هذا المجال .

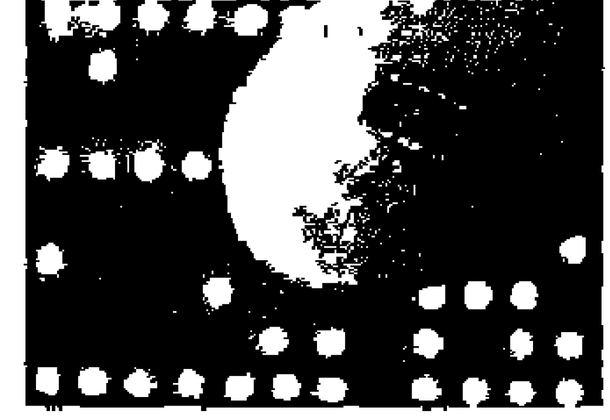
ونقصد بذلك أننا نحتاج إلى صياغة تقارير سنوية عن «حالة المستقبل» فى كل مجتمع ، تقوم بها مراكز علمية مستقلة ، وتعتمد على استطلاعات للرأى واسعة المدى تشمل مختلف الأجيال ، ومختلف الطبقات الاجتماعية ، ومختلف أصحاب المهن ، ومختلف الساسة والمثقفين والباحثين ، للتعرف على طريقة إدراكهم للمستقبل المحلى والعالمى ، وأهم من ذلك تفضيلاتهم لملامح ا لمستقبل الذى يهدفون - من خلال التخطيط الاستراتيجى والتنفيذ المنهجى الدءوب - إلى تحقيقه .

وهكذا يتم تسخير بحوث المستقبل فى خدمة الجماهير العريضة ، من خلال حوار ديموقراطى واسع المدى لايستبعد أى طرف من الأطراف الاجتماعية ، بدلا من أن تكون أداة نفعية فى يد نخبة سياسية حاكمة قليلة العدد لتحقيق أهدافها المحدودة ، فى السيطرة على مقدرات المجتمع .

ولن يتاح تحقيق هذا الهدف ، بغير النهوض بحالة المعرفة بكل أنماطها وفى مقدمتها المعرفة العلمية . بالإضافة إلى تحرير الوعى الاجتماعى من أثقال مرجعية الماضى ، والتركيز على مواجهة مشكلات الحاضر مواجهة إيجابية خلاقة ، بالاستناد إلى آفاق مستقبلية لا تخشى مواجهة التحديات العالمية فى القرن الحادى والعشرين .



٣ - حوارات عن المستقبل



الحوارات التى دارات عقب العرض الذى قدمه الدكتور أحمد شوقى فى ندوة الهيئة الإنجيلية عن «صورة المستقبل» والتحليل الشامل «لمشكلة الدراسات المستقبلية» الذى قدمته ، لا تقل أهمية بالمرة عن العرض والتحليل ، وهى تؤكد الاقتراح الذى قدمته ونوهت عنه فى المقال الماضى ، وهو حاجتنا إلى إصدار تقرير سنوي عن «حالة المستقبل» تصدره هيئة بحثية مستقلة ، ويقوم على استطلاع مئات العلماء والباحثين والمثقفين وصناع الرأى والسياسيين ، لكى نعرف الإدراكات المختلفة لهذه الفئات المتنوعة لمشكلات الحاضر ، وآفاق المستقبل التى يأملون فى أن نحاول الوصول إليها من خلال رؤية استراتيجية بصيرة للمجتمع . وشارك فى هذه الحوارات نخبة ممتازة من العلماء فى العلم الطبيعى والاجتماعى وباحثون وإعلاميون بارزون بالإضافة إلى رجال دين متنورين . استخلصت من مضمون المناقشات التى أثاروها حوالى سبعة عشر سؤالا وموضوعا حاولت فى نهاية الندوة أن أستجيب لها بطريقة موجزة بحكم ضيق الوقت .

وقد يكون أمامى فى الأوراق الثقافية مساحة أكبر لكى أدير مناقشة حولها ، ولن أذكر أسماء من أثاروا هذه الأسئلة أو قاموا بالتعليق ، لأن الموضوعات محل النقاش تعكس فى غالبية الأحيان اهتمامات عامة ، ولا تبرز رؤى شخصية إلا فى القليل النادر .

ولعل أولى النقاط التى أثيرت تتعلق بوضع التنشئة السياسة فى المجتمع المصرى ، وقيل أن الوضع مازال استمرارا لحالة التعبئة السياسية التى سادت المجتمع المصرى في الحقبة الناصرية . هذه ملاحظة مهمة تستحق التأمل لأنها تتعلق فعلا بالمستقبل . ذلك أنه قد اقتضت ظروف المجتمع فى مرحلة ما أن يمر خلال فترة تعبئة سياسية مكثفة ، كان الغرض منها دفع الجماهير لتأييد الأهداف الكبرى للمشروع الحضارى الذى تبنته القيادة الناصرية ، سواء على مستوى تحديث المجتمع المصرى

وتنميته ، أو على صعيد القومية العربية . وقد اقتضى ذلك تضييقا لنطاق التعبيرات السياسية المختلفة وتقييدا لحرية التعبير ، ومحاولة لتنميط إدراكات الناس واتجاهاتهم فى قوالب معينة ، اتسمت بعد فترة من الحيوية الملحوظة بالجمود . وقد لوحظ ذلك بوضوح قبيل هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ولعل أبلغ دليل على ذلك النقد السياسى المسئول الذى مارسه أعضاء مؤتمر المبعوثين الذى انعقد فى الإسكندرية عام ١٩٦٦ بحضور جمال عبدالناصر وكل أركان الحكم الناصرى .

ومن المعروف أن هذا المؤتمر حضرته وفود تمثل المبعوثين المصريين فى مختلف دول العالم ، تم انتخابهم من زملائهم بطريقة ديمقراطية . وقد لعب وفد المبعوثين المصريين إلى فرنسا فى هذا المؤتمر ـ وكنت واحدا منهم ـ دورا فاعلا فى تقديم النقد السياسى المسئول ، عن ضيق المجال الديمقراطى ، وبروز طبقة جديدة حاولت أن تثرى من خلال سيطرتها وهيمنتها على القطاع العام ، كما وجهت انتقادات لنظام التعليم ، ولممارسة البحث العلمى . وقد انفرد وفد المبعوثين المصريين فى فرنسا بتقديم أوراق بحثية فى كل موضوع ، تم إعدادها فى فرنسا بشكل جماعى قبل القدوم إلى المؤتمر ، وقد قدم الأستاذ محمد حسنين هيكل إلى الرئيس جمال عبدالناصر مجموعة كاملة من أبحاث الوفد الذى مثل المبعوثين المصريين إلى فرنسا ، وكان طرح هذه الأفكار فى المؤتمر نموذجاً فريداً لممارسة النقد السياسى والاجتماعى من داخل التجربة الناصرية وليس من خارجها ، وسعيا وراء ترشيد السياسات المطبقة ، وأملا فى صياغة سياسات جديدة تتعلق بترشيد عمليات التنمية وتوسيع إطار الممارسة الديمقراطية ، والارتقاء بمستوى نظام التعليم والبحث العلمى ، وتقليل الفجوة الطبقية ومكافحة الفساد .

ويمكن القول أنه منذ عام ١٩٦٧ ، وعلى وجه الخصوص بعد تولى الرئيس السادات مسئولية الحكم ، واتجاهه إلى حرية السوق والديمقراطية وقيام نظام التعددية ، فإن المجتمع المصرى يسير ـ وإن كان بخطى وئيدة ـ تجاه التعددية السياسية الحقيقية . ومن هنا يمكن القول حقا كما قرر صاحب الملاحظة أن إرث التعبئة السياسية مازال موجودا ، وأننا فى حاجة شديدة إلى الخلاص منه ، حتى تتم التنشئة السياسية على أساس مثاليات الديمقراطية الحقيقية ، وأخذا فى الاعتبار مطالب التعددية الكاملة ، والتى تسمح لكل الاتجاهات أن تعبر عن نفسها ، وكذلك لكل الأجيال أن تسهم فى العملية السياسية .

ومن ناحية أخرى أثيرت ملاحظة تقرر أننا لم ندخل بعد بشكل كامل الحضارة الصناعية ، فكيف سندخل الحضارة ما بعد الصناعية؟ وهذه الملاحظة تثير قضية خطيرة يشار إليها عادة فى أدبيات التحديث بحرق المراحل . ويقصد بذلك أن الدول النامية ـ بحكم الفجوة التاريخية فى مجال التقدم بينها وبين الدول المتقدمة ، لا تستطيع أن تتمتع بترف المرور فى مراحل التاريخ الطبيعى للتقدم الذى مارسته الدول المتقدمة ـ عبر قرون . لذلك فعليها واجب ثقيل هو حرق هذه المراحل واختزالها واللحاق بوضع التقدم المعاصر ، سواء على الصعيد السياسى فى مجال الديمقراطية ، أو على الصعيد الاقتصادى فى مجال التخطيط العقلانى للتنمية ، أو على الصعيد الثقافى الاجتماعى فى مجال ترقية الثقافة وتحديث مؤسسات المجتمع . ونعلم سلفاً أن الاتجاه الى حرق المراحل سيؤدى بالضرورة الى تشوهات فى مسيرة التنمية ، بحكم عملية اختزال الزمن ، وعدم اختمار الأفكار وتبلور القيم فى الزمن الطبيعى الذى تحتاجه ، غير أنه ليس هناك فى الواقع بديل لهذه الاستراتيجية فى مجال التحديث ، ومن ثم فعلينا ـ بالرغم من صحة مقولة أننا لم ندخل بشكل كامل مجال الحضارة الصناعية ـ أن نلتحم بالحضارة ما بعد الصناعية ، والتى تعبر عنها أبلغ تعبير الثورة الاتصالية الراهنة . ويؤكد صحة هذه الاتجاه وواقعيته ، أن الخطة التى عرضها الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات ، لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى ، هى دليل مؤكد على أننا نستطيع أن نخطو بخطى واثقة إلى عالم الحضارة ما بعد الصناعية . وهذا الإدراك نفسه نجده لدى عديد من النخب السياسية الحاكمة فى الوطن العربى . ويكفى تدليلاً على ذلك أن نقرر أن إمارة «دبى» قررت أن تكون رائدة فى مجال الثورة الاتصالية ، ولديها مشروع متكامل يقوم القطاع الخاص بتنفيذه ، للالتحام الدقيق بأحدث إنجازات العالم والتكنولوجيا فى مجال الاتصال والمعلومات .

وإذا كانت صاحبة التعليق السابق قد قررت بالإضافة إلى ذلك أن الرؤية المستقبلية تقتضى حرية فى التفكير والتعبير ، وقدرة على النسق القيمى القديم ، فإنه يمكن القول إن هامش التفكير والتعبير يتسع فى المجتمع المصرى خصوصا ، والمجتمع العربى عموما ، ومن ثم تقع على عاتق المفكرين والمثقفين الاستفادة القصوى من هامش الحرية الموجود لممارسة النقد الاجتماعى المسئول .

وفى تعليق آخر قرر صاحبه أن الفجوة فى المعرفة تتسع بيننا نحن العرب وبينهم ، ويعنى فى الدول المتقدمة ، وأننا مازلنا فى مجال استهلاك المعرفة ، ولم نعبر بعد إلى مجال المعرفة . وهذه الملاحظات صحيحة تماما ، بل وأبعد من ذلك يمكن القول أننا متخلفون للغاية فى مجال استهلاك المعرفة العلمية المتاحة بحكم قصور مكتباتنا الجامعية قصورا شديدا ، وعدم تطبيق وسائل الحصول على المعلومات التى استخدمتها الثورة الاتصالية ، وفى مقدمتها شبكة الإنترنت ، والقصور الشديد فى متابعة التقدم الفكرى والعلمى فى العالم . ومن ثم لابد من سياسات فعالة لضمان الاستهلاك المنتج للمعلومات المتاحة ، حتى يكون ذلك مجرد خطوة تجاه الإسهام فى إنتاج المعرفة المعاصرة ، وإن كان ذلك يحتاج إلى ثورة كبرى تعليمية وفكرية ، وقبل ذلك سياسية فى مجال تبلور إرادة النخبة الحاكمة فى اتخاذ القرار الاستراتيجى بخطة التحديث والتقدم . وقد سبق لى فى المحاضرة التى قدمتها عن مستقبل الدراسات المستقبلية» أن أكدت أن ممارسة النقد الذاتى ضرورة لازمة لأى رؤية مستقبلية للمجتمع ، لأن هذا النقد الذاتى هو الذى سيشير إلى مواطن الخلل ومواضع القصور ، والتى تحتاج إلى صياغة سياسات متنوعة لمواجهتها وتجاوزها . ومن ثم حين طرح أحد الحضور مسألة النقد الذاتى ، وهل مورست حقا فى إطار مجتمعنا العربى؟ وفى الإجابة على السؤال قررت ما سبق لى أن ذكرته بهذا الصدد من قبل ، هو أن النقد الذاتى ليس فضيلة عربية فى الواقع ، بقدر ماهو فضيلة غربية . وكنت أعنى بذلك أنه فى المجتمع الغربى لأنه مجتمع مفتوح ، تعد ممارسة النقد الذاتى من أعرق تقاليده الثقافية . يتم النقد الذاتى على مستوى المثقفين والمفكرين والسياسيين والأحزاب السياسية بل والنظم السياسية نفسها! ولهذا يمكن القول أن الثقافة الغربية تجدد نفسها باستمرار ، لأنه ليست هناك ـ كما يحدث فى عديد من أقطار الوطن العربى ـ هذه النزعة الخبيثة لإزاحة عبء المسئولية ، والتستر على الأخطاء ، والتآمر على الصمت بصدد الانحرافات السلوكية أو الأخطاء السياسية الفادحة .

غير أنه مما ما يبعث على الأمل فى تجاوز هذه السلبية الثقافية الخطيرة ، أنه ظهرت فى السنوات الأخيرة بوادر للنقد الذاتى العربى ، ولعل أبرزها موجة النقد الذاتى بعد الهزيمة العربية فى يونيو ١٩٦٧ . ونلمح فى هذا المجال أسماء صادق العظم ممثلا للنقد اليسارى وقسطنطين زريق ممثلا للنقد الليبرالى ، وصلاح الدين

المنجد ممثلا للنقد الإسلامى ، وأديب نصور ممثلا للنقد المسيحى . كما أنه فى مجال النقد الذاتى للحركات السياسية تبرز أسماء عبدالله النفيسى عالم السياسة الكويتى فى الكتاب الذى حرره عن «الحركة الإسلامية : أوراق فى النقد الذاتى» وشاركت فيه مجموعة مهمة من أقطاب الحركات الإسلامية ، وكذلك كريم مروة اللبنانى الماركسى فى كتابه «حوارات» والذى تضمن نقدا ذاتيا ماركسيا ، بالإضافة إلى إسهام مركز دراسات الوحدة العربية فى النقد الذاتى للفكر القومى .

وهكذا فتحت لنا التعليقات النقدية أبوابا متعددة للإطلال على آفاق المستقبل .

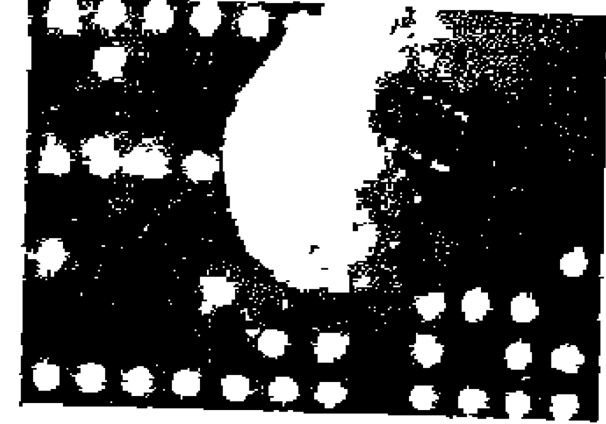
ولعل أهم هذه الأبواب أننا بجهدنا المخطط فى مجال تنمية الاقتصاد ، وتحديث المجتمع ، نسهم فى الواقع فى صنع المستقبل العالمى ، لأن هذا المستقبل ببساطة سيكون نتاج العمل الدءوب لجميع المجتمعات الإنسانية المعاصرة . ولعل الشرط المبدئى لكى يتحقق ذلك ، هو أن تمارس المجتمعات المختلفة النقد الذاتى لتجاربها فى التنمية فى نصف القرن الأخير ، ولا فرق فى ذلك بين دول نامية ودول متقدمة ، فقد أخطأت الدول هنا وهناك فى تصميم استراتيجيات التنمية ، لأنها استبعدت أبعادا كان ينبغى أن تدخلها فى الاعتبار . ويشهد على ذلك أن بعض الدول النامية استبعدت بعد الحرية السياسية ، من أجل التركيز على التراكم الرأسمالى .

والآن بعد أن صيغ مفهوم «التنمية البشرية» التى تجعل ازدهار الشخصية الإنسانية هو الهدف الأسمى للتنمية ، تتم مراجعات جذرية لاستراتيجيات التنمية المختلفة ، لتصحيح التحيزات السابقة ، وتبنى نظرة متوازنة للإنسان والمجتمع والطبيعة .

وهذه النظرة المتوازنة يشارك فى صياغتها الآن مفكرون ومثقفون من مختلف أنحاء العالم ، مما يؤيد أن صنع صورة المستقبل قد أضحى عملية إنسانية عامة ، يشارك الكل فى رسمها وتشكيلها .



٤ - صناعة المستقبل!



أثار أحد الأساتذة فى ندوة المستقبليات التى أحلل مادار فيها من حوار، سؤالا مهما مؤداه: هل نستطيع ونحن لانساهم فى صنع المستقبل الآن - نظرا للفجوة الحضارية التى تفصل بيننا وبين الدول المتقدمة - أن نرسم صورة لمستقبلنا، مع أننا مجرد مستقبلين لصور المستقبل العالمى التى تصاغ هناك فى مراكز التقدم الغربى؟

والقضية المطروحة تحتاج فى الواقع إلى تأمل عميق، وذلك لأنها تتعلق بظهور نموذج مجتمعى جديد هو مجتمع المعلومات العالمى من ناحية، وبروز رؤية جديدة للعالم أصبحت لها آفاق عالمية، بحيث نفذ تأثيرها إلى جميع المجتمعات الإنسانية المعاصرة، وإن كان بدرجات متفاوتة من العمق، وبغض النظر عن فقر الدول أو ثرائها. ومجتمع المعلومات العالمى ليس مجرد صناعة غربية، فهو فى الحقيقة نتيجة جهد علمى وتكنولوجى تراكمى أسهمت فى صنعه حضارات شتى ودول متعددة، بينها بعض الدول النامية النشيطة مثل الهند والصين وماليزيا، ومن هنا يمكن القول أن صناعة المستقبل أصبحت الآن - نتيجة ثورة الاتصالات الكبرى - عملية إنسانية شاملة، يتفاوت جهد الدول والشعوب فى إنتاجها غير أنها جميعا تعد - بصورة أو بأخرى - منتجة ومستهلكة فى نفس الوقت.

لقد ساعت موجة هجرة العقول من بعض البلاد النامية إلى الدول المتقدمة على تسريع عملية التطور التكنولوجى، وعلى تعميق عملية الإبداع الكامنة وراء العديد من مظاهر التقدم المعاصر، ويدل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية - كما نشر فى مجلة اقتصادية أمريكية متخصصة - تعانى الآن معاناة شديدة من النقص فى فئة العمال شديدى المهارة يطلق عليهم «عمال المعرفة». وهم العمال الذين يعملون فى مجال الحاسبات الإلكترونية بكل ميادينها المتعددة، تخطيطا وتصنيعا

وبرمجة وابتكارا ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد الآن من الدول النامية أعدادا كبيرة من هؤلاء العمال .

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن الرؤية الجديدة للعالم التى أصبحت تشكل نموذجا حضاريا جديدا ، شارك فى صنعها مختلف شعوب العالم ، نتيجة للخبرات المشتركة للإنسانية فى القرن العشرين . فهناك اليوم إجماع عالمى على رفض النظم السياسية الشمولية والسلطوية والنزوع إلى الديمقراطية ، وهذا الإجماع لم يأت من فراغ ، ولكنه فى الواقع محصلة الخبرات المريرة التى مرت بها شعوب متعددة عانت من القهر السياسى فى ظل الماركسية الجامدة ، والفاشية والنازية ، وحتى من النظم الديمقراطية المزعومة ، والتى وإن اتسمت نظريا بالتسامح مع الأصوات المعارضة ، إلا أنها مارست وبشكل منهجى ما يطلق عليه الفيلسوف الشهير هربرت ماركيوز «التسامح القمعى» الذى يضع خطوطا حمراء لدائرة الاختلاف عن عقائد النظم الرسمية .

كما أن من مكونات الرؤية الجديدة للعالم رفض الصور التقليدية لتحكم النخب السياسية الحاكمة فى الجماهير . ومن هنا عمدت الجماهير فى سياق ثورتها على هذه الهيمنة السياسية إلى إثارة موضوعات جديدة على أجندة العمل السياسى لم تكن تثار من قبل ، ومن أهمها ضرورة الحفاظ على البيئة ، وضمان مستوى معين لنوعية الحياة ، ليس ذلك فقط بل لقد عمدت الجماهير فى بعض البلاد الغربية إلى تشكيل أحزاب سياسية جديدة مبنية على أسس مختلفة عن الأحزاب التقليدية ، لأنها لاتقوم على أساس الدفاع عن مطالب طبقية محدودة ، بقدر ما تقوم على أساس الدفاع عن مصالح إنسانية عامة ، مثل الحفاظ على البيئة وتدار فى نفس الوقت بطريقة ديمقراطية ، تمنع أقلية حزبية معينة من السيطرة على جماهير الحزب . ولعل أبرز مثال لهذه الأحزاب أحزاب الخضر التى استطاعت فى ألمانيا وفرنسا وغيرهما من البلاد الأوروبية أن تقلب الموازين السياسية .

غير أنه تلزمنا الموضوعية أن نشير إلى أنه ليست كل مكونات النظرة الجديدة للعالم إيجابية ، ففيها مكونات سلبية تتعلق بأوهام الهوية ، والنظرة السلبية للآخر . ولعل أبلغ دليل على ذلك بروز العنصرية الجديدة فى الثقافة الأوروبية ، والتى أصبح لها رموزها السياسية ، بل وحققت نجاحات ملحوظة فى الانتخابات التشريعية ، كما أنه أصبح لها خطابها السياسى والثقافى المتميز . ويلفت النظر أن أوهام الهوية

أصبحت ظاهرة عالمية منتشرة فى كل البلاد النامية والمتقدمة على السواء . فى البلاد النامية هناك نزعة تسعى إلى صياغة مفهوم انغلاقى للهوية يحاول حفر خنادق عميقة بين الأنا والآخر ، بزعم تميز الأنا وسموه عن الآخر الذى هو الخصم والعدو الأكبر . وفى البلاد المتقدمة ، حيث تنشط حركة العنصرية الجديدة ، يصاغ مفهوم استبعادى للهوية ، يركز على الأنا ويريد أن ينفى الآخر ، وخصوصا بالنسبة للعمال الأجانب ، سواء كانوا من أصول تركية كما هو الحال فى ألمانيا ، أومن أصول مغربية عربية إسلامية كما هو الحال فى فرنسا وهولندا وبلجيكا .

ومن هنا يمكن القول أن صناعة المستقبل لايمكن أن تكون حكرا على الدول المتقدمة ، بل لابد لنا من أن نسهم فى صنعها من خلال عملية نشيطة وفعالة لحوار الحضارات ، نقدم فيه أنفسنا بصورة موضوعية ، تعرض للسلبيات والإيجابيات من وجهة نظر النقد الذاتى ، كما تقدم النقد للآخر من وجهة نظر النقد المسئول . ولعل المبادرة الإيرانية التى قادها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس خاتمى مثال بارز على أهمية الإسهام النشيط فى صياغة عملية الحوار الحضارى ، وتحديد أهدافه وتعيين وسائله وأدواته .

وفى تعليق آخر اختلف فيه صاحبه مع توصيفى للكتاب الشهير «حدود النمو» الذى أصدره «نادى روما» بكونه كان تشاؤمياً فى نظرته لمستقبل العالم ، وأنه على العكس كان فى رأيه تحذيريا أكثر منه تشاؤميا لأنه كان يركز فى الواقع على أهمية التنمية المستدامة . وقد أقبل هذه الملاحظة الشكلية ، ولكن أهم منها بكثير ماركزت عليه من أنه فى أى دراسة مستقبلية لابد أن ينطلق الباحث من مجموعة مترابطة من الافتراضات . وخطورة الافتراضات التى قامت عليها دراسة نادى روما ، أن آليات عمل النظام الرأسمالى لن تتغير ، وبالتالى فصورة المستقبل التى رسمها كانت تبدو وكأنها حتمية . غير أنه فى الدراسة الأخرى للمستقبل التى قدمها نموذج باروليتشى كانت افتراضاتها مختلفة ، لأنها قامت على أساس ضرورة تعديل آليات عمل النظام الرأسمالى والتى تهدف لمجرد تعظيم الربح والاعتداء الوحشى على الطبيعة بغير النظر للمستقبل . لو تعدلت هذه الآليات لأصبحت صورة المستقبل أكثر إشراقا من الصورة القاتمة التى قدمتها دراسة نادى روما .

وفى تأكيدى على أهمية الجماعية فى الدراسات المستقبلية التى أوضحت فى محاضرتى أنها من السمات الأساسية للدراسات المستقبلية فى الوقت الراهن ، أكد

صاحب التعليق أن هذا هو الأسلوب المتبع فى مجلس الطاقة العالمي والذى وضع صورة مستقبلية عن الطاقة عام ٢٢٢٠ ، وأشار إشارات ذكية إلى أن اختزال التطور التكنولوجى فى مسألة الحسابات الإلكترونية يعد قصورا فى النظر ، لأن النهضة التكنولوجية المعاصرة تتضمن عديدا من العناصر ، من بينها ثورة الاتصالات والهندسة العكسية وغيرها . وفى رأيه أن حوار الحضارات التى تم التركيز عليه كوسيلة للإسهام المشترك فى رسم صورة المستقبل ليس سوى فانتازيا فكرية ، لأنه لن يشمل الأبعاد الحاكمة فى موضوع النهضة التكنولوجية والتنمية الاقتصادية .

وأثار أحد العلماء من الحضور وهو معروف بإسهاماته البارزة فى أدبيات تكنولوجيا التنمية . أن المشكلة الحقيقية تبدو فى التلكؤ فى اتخاذ الخطوات المناسبة فى الوقت الحقيقى للتغيير ، وأن هذا التلكؤ عقبة فى حد ذاته . وأخطر منها أننا - فيما يبدو - نمارس التغيير بمزيد من الثبات فى المواقع القديمة! وهو يشير بذلك فى الواقع إلى موضوع مقاومة التغيير ، وهو موضوع لقى اهتماما علمياً كبيراً فى سوسيولوجيا التنمية . وهذه المقاومة عادة ما تأتى من قبل جماعات المصالح التى قد تدرك أن تغييرات جوهرية يمكن أن تهدد مصالحها ، أو من قبل جماعات ثقافية ترى أن المرجعية ينبغي أن تكون هى مرجعية الماضى ، وأن مرجعية المستقبل ، والتى تحاول الالتحاق بركب التقدم المعاصر ردة ثقافية وابتعاد مقصود عن الأصالة وتجاهل متعمد للخصوصية الثقافية!

ويشير صاحب التعليق إلى أن خطورة بعض الأفكار المعاصرة لاتأتى لأنها مبادرة من قبل مفكرين تقليديين ، بل إنها تصدر من قبل مفكرين يعملون لصالح الشركات الكبرى ، ويعملون بشكل مباشر وغير مباشر على الترويج لإيديولوجياتها بطريقة بالغة الذكاء لأنها تخفى الأهداف الحقيقية لها وراء شعارات جذابة يمكن أن تجذب لها ملايين الناس ، وخصوصا فى الدول النامية ، حيث تنخفض معدلات الوعى الاجتماعى ، ومن ثم يصبح موضوع «توظيف المعرفة» لتحقيق الأغراض السياسية والاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى وللشركات الدولية العملاقة يستحق الوقوف أمامه طويلا ، وممارسة التحليل النقدى بصدده ومعنى ذلك أنه يقع على عاتق المفكرين فى الدول النامية عبء التصدى للأفكار التى يروج لها فى سوق الأفكار العالمية ، والتى يساعد على انتشارها ولاشك أدوات الثورة الاتصالية الكبرى .

وقد سبق لنا فى مناسبات عديدة أن أشرنا إلى حاجتنا القصوى إلى بلورة العقل النقدى وقلنا أنه نظرا إلى أننا لا ننتمى إلى مجتمعات منتجة للمعرفة ، سواء فى العالم الطبيعى أو الاجتماعى نتيجة التخلف الثقافى والسياسى والاجتماعى الذى ساد لقرون عديدة فإنه من المنطقى أن تتجه أبصارنا إلى مصادر المعرفة التى تنتجها المجتمعات المتقدمة وسواء كان ذلك فى الفكر السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى .

غير أن هذه المعرفة عادة ما تكون محملة بالتحيزات الفكرية بسبب أهواء منتجيها واتجاهاتهم ، كما أنها غالبا ما تكون زاخرة بأيديولوجيات شتى بالمعنى السيئ للكلمة ، ونعنى تعمد تشويه الواقع ، وإشاعة الوعى الزائف ومن هنا أصبحت هناك ضرورة لتنقية هذه المعرفة بكل أنواعها مما يشوبها ، ولن يستطيع القيام بهذا الدور سوى عقل نقدى مدرب على التفكير العلمى الصارم ولديه القدرة على تحليل مضمون الخطابات المتعددة التى يزخر بها المحيط الفكرى العالمى ، ويقتضى «صناعة» هذا العقل ثورة فى نظام التعليم والإعلام والثقافة ، ذلك أن نظام التعليم السائد والذى مازال يقوم على تربية «العقل الملقن» الذى يقوم على أساس تقوية الذاكرة ، لن يتيح بلورة هذا العقل النقدى ، كما أن وسائل الإعلام المختلفة التى تنشر الوعى الزائف تضيق من فرص بروزه ، وكذلك يمكن القول عن قيم الثقافة التقليدية التى تحض على الخنوع والخضوع لمرجعية الماضى المندثر .

نحن بكل بساطة فى حاجة إلى ثورة ثقافية لصياغة العقل النقدى القادر على مجابهة تحديات المعاصرة .



٥ - ثورة الشباب فى الستينيات



يمكن القول أن نهاية الستينيات قد شهدت ظاهرة فريدة لم تسبق فى التاريخ هى ثورات الشباب التى اندلعت فى عديد من البلدان، فى ألمانيا وفرنسا وفى الولايات المتحدة الأمريكية وفى إيطاليا والمكسيك، وفى بعض البلاد الاشتراكية.

لقد فاجأت هذه الثورات التى بلغ بعضها - مثل ثورة الشباب الفرنسية - حداً من العنف هدد بتقويض النظام القائم، ورجال الدولة ورجال الفكر وزعماء الأحزاب والمؤسسات السياسية فى نفس الوقت.

وليس هذا غريباً فى الواقع. فالتراث النظرى لعلم الثورة - إن صح التعبير - لم يسبق ان اهتم كثيراً بتحليل دور الشباب على وجه الخصوص فى اشعال الثورات الاجتماعية أو السياسية، أو فى التصدى لقيادة معارك التغيير الاجتماعى باصطناع الوسائل السلمية، أو باللجوء إلى أساليب الكفاح العنيفة إن لم يجد الحوار.

لقد هبت الثورة إذن من حيث لايتوقع أحد.

فمن هم الشباب فى أى مجتمع؟

هل هم طبقة اجتماعية متبلورة يمكن التعرف على ملامحها وقسماتها، وثقل وزنها النسبى بالنسبة لباقى الطبقات فى المجتمع؟

أم أنهم لايكونون طبقة، وإنما قد يكونون جماعة ضاغطة groupe de pression فى بعض الأحيان، حين يتصاعد المد الثورى فى بلد ما نتيجة لتلاحم بعض العوامل والظروف؟

وهل يتشابه الشباب فى كل المجتمعات من ناحية الإيديولوجية التى يعتنقونها، أو الدوافع التى تدفعهم للثورة على النظم القائمة؟ أم أنهم وإن تشابهوا فى بعض السمات، إلا انهم يتميزون بسمات نوعية تختلف من مجتمع لآخر؟

وهل مشكلات الشباب فى مجتمع اشتراكى تتشابه مع مشكلاتهم فى مجتمع رأسمالى؟

وما هو النهج النظرى الذى يمكن أن يدرس الشباب على أساسه؟ هل تكفى الأفكار التقليدية العتيقة فى علم النفس عن أزمة المراهقة لفهم المشكلات التى تحيط بالشباب وبالثورة التى تضطرم فى أعماقهم، أم أن هناك حاجة إلى تجديد منظورنا العلمى ومناهج بحوثنا، إن أردنا أن ندرس مشكلات الشباب بطريقة علمية خلاقة؟

كل هذه الأسئلة وعشرات غيرها، أثارتها الحركات والثورات التى فجرها الشباب فى عديد من البلدان .

والحقيقة أنه ليس من السهولة الإحاطة بكل المشكلات التى تثيرها هذه الأسئلة فى مقال وجيز، لذلك سنقنع بإثارة عدد من النقاط الجوهرية، لطرحها للمناقشة . ذلك أنه لا يستطيع باحث علمى أن يزعم استطاعته تقديم إجابات نهائية وحاسمة على هذه الأسئلة التى طرحناها .

وقد يكون من المناسب أن نعالج الموضوع فى قسمين :

نناقش فى القسم الأول مشكلات الشباب من الوجهة النظرية .

ونناقش فى القسم الثانى مشكلات الشباب من الوجهة العقائدية .

كل هذا مع تقديرنا أنه من الصعوبة بمكان فى كثير من الأحيان الفصل بين ما هو نظرى وما هو إيديولوجى .

القسم الأول: مشكلات الشباب من الوجهة النظرية

أصبحت أزمة الشباب - أو بعبارة أدق - أزمة الطلبة ظاهرة عالمية . وبالرغم من أن الاحتجاج ضد النظام القائم فى مختلف المجتمعات ليس مقصوراً على الطلبة بمفردهم، إلا أنه يمكن القول أن طلبة الجامعات والمعاهد العليا هم الذين قادوا موجات الاحتجاج العنيفة ضد النظم القائمة .

وإذا استعرضنا ثورات الطلبة فى عديد من البلاد كانجلترا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، لاستطعنا أن نلحظ حقيقة ذات دلالة، مؤداها أن مجموعات صغيرة من الطلبة الشبان استطاعت منذ نهاية الخمسينيات وبداية

الستينيات ، أن تصبح واعية تماماً بالتناقضات الكامنة فى انساق القيم السائدة والمقبولة فى مجتمعاتهم ، ولذلك شرعوا فى توجيه النقد النظرى والتطبيقى لها .

وأخذ احتجاج الطلبة يتبلور شيئاً فشيئاً ، وتزايد دورهم وتحدد فى التعبير عن الثورة الكامنة فى المجتمع ، التى تطمح إلى إحداث تحولات اجتماعية جذرية .

لقد كانت الأهداف الأولى التى انصبت عليها ثورات الشباب هي القيم السائدة التى تحكم المجتمعات ، وسيادة الاتجاهات التجزيئية فى المعرفة والثقافة ، والقنوات التى تصب فيها . ولم يقتصر هجومهم على مضمون الدروس والمحاضرات الجامعية ، ولكن تعداه إلى تنظيم الجامعات والمعاهد العليا ذاتها ، وإلى تنظيم وسائل الاتصال الجماهيرية بوجه عام .

وقد كشفوا عن الحقيقة التى مؤداها أن مجموعات صغيرة من الناس تسيطر على وسائل الاتصال وتوجهها لخدمة النظام القائم والحفاظ على وجوده .

وبالرغم من أن هناك فروقاً متعددة بين ثورات الشباب هنا وهناك ، فقد ظهرت سمات مشتركة تجمع بينها جميعاً سواء فيما يتعلق بأهداف الثورة أو المسائل التى تهاجمها الثورة .

إن حدوث هذه الثورات فى بيركلى ، وبرلين ، وروما ، وباريس ، وبكين ، ووارسو ، وطوكيو ، وريودى جانيرو ، ومكسيكوسيتى ، ولندن ، وأماكن كثيرة أخرى فى العالم الثالث ، يؤدى إلى التأكيد بأن هناك على المستوى العالمى عامل جديد يتعين استكشاف أبعاده ، حتى يكون ذلك بداية لفهم هذا الموقف الثورى المشحون بالاحتمالات المختلفة .

تحديد وضع الشباب فى المجتمع

إن التعريف التقليدى للطبقات الاجتماعية المستمد أساساً من الفكر الماركسى لاينطبق على الشباب . فهذا التعريف يركز أساساً على موقف الجماعات الاجتماعية المختلفة من تملك أدوات الانتاج ، ومن النصيب من الدخل القومى الذى تحصل عليه كل جماعة ، وعلى وسيلتها فى الحصول عليه .

ومع ذلك فقد شاعت آراء فى الآونة الاخيرة ، وخصوصاً بعد حوادث مايو ١٩٦٨ فى فرنسا بين عدد من الكتاب ، ذهبت إلى أن الطلبة - بالرغم من وضعهم الهامشى فى المجتمع - يعدون طليعة للطبقة العاملة .

وذلك على أساس أنهم سرعان ما ينتهون من دراستهم ويدخلون فى دائرة الانتاج ، ومن هنا فهم يستشعرون المشكلات الخاصة بالعمل الإنسانى حتى قبل أن يمارسوه فى التطبيق اليومى .

غير أن هذا التحليل من الميسور رفضه ، فنحن وإن كنا نتحدث بشيء من التجريد عن الطلبة أو الشباب ، إلا أن ذلك ينبغى ألا ينسينا اختلاف الأصول الطبقية بين الطلبة . ومن هنا وجب أن نتحرز فى الحديث عن إيديولوجية واحدة يعتنقها الطلبة ، بل هناك عدة إيديولوجيات ، وإن كان يمكن مع ذلك أن نتلمس بينهم اتفاقاً على حد أدنى من وحدة الفكر .

وفى رأينا أن الطلبة يكونون فئة اجتماعية متميزة ، غير أن هذه الفئة يمكن أن تتحول إلى جماعة ضاغطة فى سياق اجتماعى وثقافى معين وفى ظل ظروف تاريخية محددة .

غير أن الحديث عن الطلبة باعتبارهم هم وحدهم الذين يكونون العنصر الأساسى فى ثورات الشباب قد يكون مضللا بعض الشيء .

ذلك لأن العمال وخصوصاً فى ثورة مايو ١٩٦٨ بفرنسا سرعان ما التحموا مع الطلبة ونشأ بينهم حوار عميق ، ونظم عمل مشترك .

ولكن فى الحقيقة ثورة فرنسا لايمكن القياس عليها . فقد كانت هى الثورة الكبرى التى اشعلها الطلبة والتحم بها العمال ، وكادت فعلا أن تقوض النظام القائم .

غير أنه من الصعب أن نعثر على حالة مشابهة . فباقى ثورات الشباب اقتصرت فى غالبيتها على الطلبة الذين مثلوا فى الواقع طليعة التغيير الاجتماعى فى بلادهم .

التفسيرات المختلفة لثورات الشباب

إذا كان الشباب لايمثلون بذاتهم طبقة اجتماعية ، وإذا كانوا مجرد فئة اجتماعية لاتتحول إلى جماعة ضاغطة إلا فى ظروف تاريخية معينة ، فما الذى جعل ثورات الشباب تنتشر فى كل بلاد العالم تقريباً ، وما هى التفسيرات التى تعطى لها؟

قدمت عدة تفسيرات مختلفة فى محاولة لفهم هذه الظاهرة الجديدة وهى ظاهرة جديدة بالفعل ، لأن التصنيفات التقليدية لا تصلح إطاراً للحكم عليها ، ومن هنا سادت التناقضات فى التفسيرات المتعددة التى قدمت لفهم هذه الظاهرة .

١ - وأول هذه التفسيرات أن عامل التقليد أو ا لمحاكاة قد أسهم فى شيوع حركات الشباب وثوراتهم من مجتمع لآخر . ولكن هل يمكن أن نقرر ذلك ببساطة؟ قد يكون التقليد عاملا مهماً ، ولكنه لايستطيع أن يقف بمفرده كأساس للتفسير . ولذلك يتعين البحث عن التناقضات الكامنة فى كل مجتمع والتى سمحت لهذه الثورات أن تشتعل .

٢ - وهناك تفسير آخر يستند إلى مجرد «أحكام البداهة» وهو يرد ثورات الشباب إلى الطيش وقلة الصبر والاحتمال الذى يتميز به الشباب ، ويشير هذا التفسير إلى عدم تسامح الشباب حين يواجهون بالأعراف السائدة الجامدة التى يقبلها من هم أكبر سنا منهم .

غير أن هذا التفسير كسابقه قد يحمل بعض الحقيقة فى طياته ، ولكنه لا يستطيع أن يفسرها كلها . فإن كان صحيحاً فلماذا ثارت حركات الشباب فى حقبة تاريخية محددة؟

٣ - وهناك تفسير ثالث يرد ثورات الطلبة إلى رغبتهم فى تعديل أوضاعهم الدراسية ، سواء بمهاجمة النظم الإدارية الخاصة بالقبول فى الجامعة أو بمرات الرسوب المسموح بها . . إلخ ، أو ما تعلق بالنظم الجامعية نفسها من ناحية المقررات ونظم الامتحانات وغيرها . غير أن هذا التفسير لايصلح لتفسير كل ثورات الطلبة فى مختلفة البلاد .

٤ - وهناك أخيراً تفسير بالغ الأهمية ، يرد ثورات الطلبة إلى الأزمة الراجعة إلى الزيادة المفرطة فى أعداد الطلبة . وقد ظهرت هذه الأزمة فى كل البلاد تقريباً ، وأحدثت آثاراً بالغة السوء على معاهد التعليم العالى ، التى لم تكن معدة إلا لاستقبال عدد صغير من الطلبة . وجزء كبير من الحوار الفرنسى الذى ساد أثناء ثورة مايو ١٩٦٨ تركز حول الأعداد الكبيرة واستحالة قيام علاقة مباشرة بين الأستاذ وطلبته .

وزيادة عدد الطلبة فى حد ذاتها تعد علامة على التغيرات العميقة التى حدثت فى البناء الاجتماعى - الاقتصادى ، والتركيز المتزايد على التعليم المتخصص فى عصر التكنولوجيا . وإذا كانت زيادة وقت الفراغ تعد جانباً من جوانب مجتمع الرخاء كما يطلق عليه ، فإن اتساع نطاق التعليم يعد هو الوجه الآخر من العملة .

وأياً ما كان الأمر ، فإن أيا من هذه التفسيرات ، يبدو أنه لايستطيع بمفرده أن يقدم تفسيراً لظاهرة ثورات الشباب ، ولذلك يرى بعض الباحثين أن تفسير هذه الظاهرة لو وضع من خلال ما يطلق عليه «الثورة الثقافية العالمية» فإنه يستطيع أن يلقى بأضواء أكثر على عواملها المتعددة المركبة .

ولايمكن لباحث ما أن يزعم قدرته على تقديم تفسير نهائى ، ذلك أننا أمام موقف دينامى ديالكتيكى ، حيث القوى الداخلية للثورة تفعل فعلها وتدفع وتثير مقولات جديدة للفكر ، وضروباً مستحدثة من الوعى ومن التطبيق الثورى .

ولكن ما هى السمات الرئيسية لهذه الثورة الثقافية؟

السمات الأساسية للثورة الثقافية العالمية

١ - إن الأسلوب الذى اتبعه الطلبة الثوريون فى كثير من البلاد قد تجاوز قدرات السلطات التقليدية . فكل وسائل القمع لم تجد فى التعامل معهم . ولعل مرد ذلك إلى أنهم كانت لديهم اتجاهات ضد كل أنماط السلطة ، التقليدية ، والعقلية ، والبيروقراطية ، والأبوية ، وأعدوا أنفسهم يوماً بعد يوم للأساليب المختلفة الكفيلة بالتعامل معها .

٢ - ويتضمن أسلوب حركات الشباب أيضاً أسلوباً جديداً فى القيادة . فالمفاهيم القديمة عن «الزعيم الأوحد» أو «السلطة الأبوية» لم تعد مقبولة . والنمط الجديد من السياسى الشاب ينظر لنفسه باعتباره واحداً من كل ، وأنه قابل دائماً للتغير والتبديل ، وكذلك ينظر إليه زملاؤه . وإذا تكلم فهو لايعبر عن وجهة نظره الشخصية كفرد ، ولكنه يتحدث باعتباره صوتاً معبراً عن زملائه .

٣ - ومن أبرز السمات التى لوحظت مرونة وكفاء الثوريين الشباب ، فهؤلاء الشباب الذين كانوا يتهمون بالسلبية وعدم الاكتراث ، أظهروا مقدرة فائقة على العمل والتنظيم .

٤ - ومن السمات التى ظهرت أيضاً فى حركات الشباب ، ظهور نمط جديد من الفرد . وهذا الفرد ليس جديداً تمام الجدة ، فقد سبق أن ظهر مثيله فى حركات ثورية سابقة ، غير أن ما يميز هذا الفرد الجديد حرصه على عدم حصر نفسه فى نطاق تخصص ضيق وجامد ، وإحساسه بضرورة تكامله مع جماع الحياة الإنسانية فى شمولها . غير أن أهم من ذلك كله أن هذا الفرد الجديد أصبح ظهوره ظاهرة

جماعية ، ولم يعد ظهوره حادثة فردية كما كان هو الحال فى الماضى . وهذه «العبقريات» البازغة تمتلك عن نفسها صورة مختلفة عن تلك التى كان يمتلكها عن نفسه العبقرى القديم . فهم لا يعتبرون أنفسهم حالات استثنائية بل يرون أنهم حالات عادية ، وأن الأصل أن يكون الكل مثلهم .

٥ - وتركز هذه الحركات على الطابع الاجتماعى للفرد ، ولم تعد مقبولة تلك القيم الخلقية الفردية التى كانت تحض الفرد على أن ينشغل بأموره هو فقط . كما أنه ليس فيها مكان لمن يحملون التقديس للقيم والحواجز القديمة ، ولا يعملون على مخالفتها وتجاوزها .

الشباب وإعادة صياغة البناء الاجتماعى

إن ثورة الشباب تعد حالات خاصة من الثورة العامة على سيادة السلطة غير الشخصية والأبوية والقامعة . إن ثورات الشباب تلقى بالضوء على السيطرة على المؤسسات فى المجتمع وعلى من يملكون سلطة تسييرها .

وتنادى هذه الثورات بأن يمتلك العاملون زمام أمورهم فى أيديهم عن طريق الاشتراك الإيجابى فى تسيير المؤسسات المختلفة فى المجتمع . فالغرض من سيطرة «الطلبة» على المؤسسات ، هو تحويل السيطرة غير الإنسانية إلى سيطرة إنسانية . هو سيطرة العمال على اتخاذ القرارات ، وذلك بدلاً من الوضع الحالى الذى يسيطر فيه على العاملين مؤسسات ذات طابع غير شخصى ، أو سلطات ذات طابع أبوى تريد فرض الوصاية على سلوك البشر .

من هنا نفهم لماذا تحاول هذه الثورات أن تسير على منوال ثورة كوميون باريس عام ١٨٧١ ، أو ثورة العمال والفلاحين فى روسيا عام ١٩١٧ ، أو ثورة العمال فى بريطانيا وغيرها ، التى كان تكافح فى سبيل سيطرة العمال على الصناعة ، وهى فى ذلك تشبه فى الواقع أى ثورة شعبية .

والحقيقة أن ثورات الطلبة تتفاوت تفاوتاً كبيراً فى تحديد أهدافها . فبينما نجد أن الثورة فى ألمانيا تنادى بأن أهدافها هى التغيير الشامل للمجتمع ، باعتبار أن الاقتصار على إثارة مشكلات الجامعة والتعليم العالى يعد منظوراً بالغ الضيق ، نجد أن ثورة الطلبة فى بريطانيا تركز أساساً على مزيد من الاستقلال فى إدارة شئون التعليم فى مواجهة السلطات الجامعية والتعليمية التقليدية ، وإن كانوا يرون أنه

لتحقيق هذا الهدف فلابد من فحص البناء الكلى الشامل والسياقات المختلفة ، الإيديولوجية والإدارية ، التى تعمل المؤسسات فى ظلها .

ومعنى ذلك أن هذا الاتجاه الأخير ، وإن بدأ بالمشكلات الطلابية البحتة إلا أنه لابد له أن يصل - بحكم منطق الأمور - إلى تحليل المجتمع نفسه ، ومن هنا يقترب من الاتجاه الأول .

أى أن حركات الشباب مهما اختلفت نقط بداياتها فهى تركز جهدها على النقد العنيف للمجتمع القائم وللمؤسسات التقليدية التى تسوده .

الطلبة باعتبارهم مثقفين

لايمكن الحديث عن الطلبة بغير ربطهم بالمثقفين فى المجتمع . والحقيقة أن مشكلة المثقفين فى المجتمع من وجهة النظر العلمية مشكلة معقدة . فليس هناك اتفاق حول من هو المثقف . فقد تعددت التعريفات التى اقترحت للمثقف ، وتراوحت بين الاتجاهات الفردية التى تركز على الدور الذى يقوم به المثقف بغير ربطه بالسياق الاجتماعى ، والاتجاهات الاجتماعية التى حرصت على ربط المثقف بالسياق الاجتماعى الذى يعيش فى ظله .

١ - الاتجاهات الفردية

من أمثلة التعريفات للمثقف فى هذه الفئة تعريف عالم الاجتماع الفرنسى ريمون آرون ، المثقف «هو الذى يعيش على استخدام الذكاء ومن أجله» .

وقد جارى بعض الكتاب العرب هذا الاتجاه فذهبوا الى أن «المثقف هو كل من يبدع أو ينقل أو يطبق الثقافة» .

ومن الواضح أن هذه التعريفات تركز على وظيفة خاصة تنسب للمثقف ، ولكنها لاتربطه بالسياق الاجتماعى الذى يعيش فيه ، وبغير أن تحدد وضعه بالنسبة للسلم الطبقى فى المجتمع .

٢ - التعريفات الاجتماعية

تسود هذه التعريفات فى الفكر الماركسى أساساً ويمكن أن نحصر عند مختلف المنظرين الماركسيين ثلاثة مفاهيم أساسية للمثقفين :

(أ) المثقفون كفئة اجتماعية متميزة

يسود هذا المفهوم أساساً عند كاوتسكى . فقد تحدث عن التناقض بين المثقفين والبروليتاريا . وهذا التناقض اجتماعى فى نظره ، ينهض على أساس الطبقات وليس على أساس الأفراد ، وهو يختلف عن التناقض القائم بين العمل ورأس المال ، فالمثقف ليس رأسمالياً .

صحيح أن مستوى حياته بورجوازى ، ولكنه مضطر إلى أن يبيع عمله وأحياناً قوة عمله ، وغالبا ما يستغل بواسطة الرأسمالى ، ويخضع لضرب من ضروب الهوان الاجتماعى . ومن هنا فالمثقف لايشعر بأى تناقض اقتصادى مع البروليتارى . ولكن وضعه فى الحياة ، وظروف عمله ، لاتتشابه مع البروليتارى ، ومن هنا ينشأ ضرب من ضروب التناقض فى المشاعر النفسية وفى طريقة التفكير بينهما .

وقد استند لينين فى كتاباته إلى هذا التحليل .

(ب) المثقفون وحماية النظام القائم

ونجد مفهوماً للمثقف عند بعض الكتاب الماركسيين لاينطبق إلا على فئة ضئيلة هم من يطلق عليهم «المثقفين الإيديولوجيين» . وهؤلاء الإيديولوجيون وظيفتهم تبرير القمع الذى تمارسه الطبقة المسيطرة على الطبقات المستغلة ، وإخفاء طابعه الحقيقى حتى يمنعوا هذه الطبقات من أن تعى بأوضاعها وتثور .

وهؤلاء اذن أشبه بكلاب الحراسة ، الذين وضعوا كل إمكانياتهم وقدراتهم فى خدمة النظام القائم .

(جـ) المثقفون التقدميون

وهناك أخيراً المثقفون التقدميون ، وهم بعض المثقفين الذين ينضمون إلى معسكر البروليتاريا . «ففى اللحظة التى يقترب فيها الصراع الطبقى من لحظته الحاسمة ، وحين تأخذ عمليات تحلل الطبقة المسيطرة ، والمجتمع القديم كله ، طابعاً بالغ العنف والقسوة ، تنشق فئة صغيرة من الطبقة المسيطرة لكى تلتحق بالطبقة الثورية ، الطبقة التى تحمل فى طياتها المستقبل» ، تماماً كما حدث من قبل ، حينما انضم بعض النبلاء إلى البورجوازية ، وما يحدث الآن حينما ينضم بعض البورجوازيين إلى البروليتاريا .

٣ - تعريف المثقف وفق وضعه في المجتمع: تعريف جرامشي:

غير أن المناضل والمفكر الإيطالى جرامشى هو الوحيد فى الفكر الماركسى الذى رفض أن يعرف المثقفين على أساس طبيعة عملهم ، أو نوعية أفكارهم . فقد جهد لكى يقدم نظرية عن المثقفين ووضعهم فى المجتمع .

ويرى جرامشى أن خطأ المنهج السائد فى النظر إلى المثقفين يتمثل فى البحث عن محكات لهم على أساس الصفات الداخلية فى الأنشطة الثقافية ، وليس على أساس جماع انساق العلاقات التى تمارس فى ظلها أنشطتهم .

وخلاصة رأيه أنه فى أى عمل مادى مهما ضؤل شأنه - حتى أكثر الأعمال ميكانيكية - حداً أدنى من الجانب الذهنى ، أى حداً أدنى من النشاط الذهنى الخلاق .

ولهذا السبب يمكن القول أن كل الناس مثقفون ، ولكن ليس كل الناس يمارسون فى المجتمع وظيفة ثقافية .

ويشرح جرامشى نظريته فيقول أن كل جماعة اجتماعية تولد لكى تقوم بوظيفة أساسية فى مجال الانتاج الاقتصادى تخلق معها وفى نفس الوقت وبطريقة عضوية فئة أو فئات من المثقفين الذين يكسبونها تجانسها ، ويعطونها الوعى بوظيفتها الحقة ، ليس فقط فى المجال الاقتصادى ولكن فى المجال السياسى والاجتماعى . فصاحب المصنع الرأسمالى قد خلق معه الفنى فى مجال الصناعة ، وعالم الاقتصاد السياسى ، ومنظم الثقافة الجديدة ، ومنظر القانون الجديد . . الخ .

المثقفون والعمال

والحقيقة أن نظرية جرامشى فى تعريف المثقفين بالغة الأهمية ، لأن بعض الباحثين قد استند إليها لتفسير بعض الظواهر الاجتماعية التى برزت فى ثورات الشباب ، تلك هى تلاحم نضال الطلبة مع العمال .

فإذا كان الطلبة يمكن بسهولة أن نلحقهم بفئة المثقفين فكيف تأتى لهم - وهم الذين يعيشون ، حسب التصوير التقليدى للمثقفين - فى عزلة عن المجتمع ، أن يشتركوا فى نضال مشترك مع العمال؟

لقد وجد هؤلاء الباحثون فى تعريف جرامشى للمثقف الجواب .

وفق هذا التعريف - كما أسلفنا - لم يعد المثقف ينتمى الى فئة خاصة من البشر المنعزلين اجتماعياً ، بل أصبح وصفاً ينطبق على الطلبة كما ينطبق على العمال وغيرهم . فالمثقفون فى نظر جرامشى ليسوا هؤلاء الذين يتعاملون مع الوجود بطريقة مجردة ، ولكنهم هؤلاء الذين يحاولون فهم حياتهم ويسعون إلى تغييرها ، عن طريق ربط نشاطهم بالنشاط الانتاجى فى المجتمع .

فكل شخص - بذلك - يمكن أن يكون مثقفاً إذا اتيحت له الفرصة وشجع على ذلك . واحدى المشكلات الحادة فى المجتمع الرأسمالى أن الإبداع لايشجع اللهم إلا فى المجالات الضيقة التى يسمح فيها المجتمع بذلك ، بل إن الإبداع فى هذا المجتمع يكاد أن يعاقب عليه خصوصاً فى المستويات الدنيا من الإنتاج . فالامر الضمنى السائد هو : «اهتم بعملك فقط» وليس من مهمة العامل أن يوجه الانتقادات أويقترح التجديدات التى يراها جديرة بالتطبيق فذلك عمل السلطات ، أيا كانت طبيعتها . ودور المثقف - وفقاً لمفهوم جرامشى - هو أن يفهم ويفسر وينكر ويتجاوز هذه التمييزات المفروضة على البشر .

إن مفهوم جرامشى للمثقف له فائدة خاصة ، فى كونه يسد الثغرات - على مستوى تطبيقى بحت - بين الطلبة والعمال حتى يمكن لهم أن يجمعوا جهودهم المشتركة ويوجهوها فى طريق واحد .

إن هذا المنهج فى النظر إلى الثورة الثقافية ، يؤدى إلى القول أنها ليست فقط ذات وظيفة تنويرية ، ولكنها أساساً محاولة لتجاوز الفصل بين الفكر والفعل .

الإطار التقليدى لدراسة مشكلات الشباب :

قبل أن تأخذ ثورات الشباب مداها ، وقبل أن تنفجر فى كل المجتمعات تقريباً ، كان هناك إطار تقليدى ساذج تدرس من خلاله مشكلات الشباب . فقد كان يسود الحديث عن مشكلات الشباب المدرسية ، وعن أزمة «المراهقة» التى يمرون بها إلى غير ذلك من المصطلحات والمفاهيم . ولكن أثبتت الأحداث أن هذا الإطار النظرى كله الذى وضعه مجموعة من «الكبار» لكى يفهموا ويجهوا مشكلات «الصغار» من الشباب قد عفى عليه الزمن إلى غير رجعه .

إن ثورات الشباب اثبتت بما لايدع مجالا للشك أن هذا هو عصر التجدد . وهذا التجدد ليس تجدداً سياسياً فحسب ، أو اجتماعياً فقط ، ولكنه تجدد علمى أيضاً .

فالأطر العلمية القديمة التى تتحدث عن انحراف الشباب وجناحهم ومشكلاتهم السلوكية ، لم تعد تسع الحقائق الجديدة التى أبرزها الشباب بثوراته العارمة فى كل مكان .

لقد ثار الشباب على السلطة . والسلطة هنا ليست مجرد جهاز الحكومة بما يتضمن ذلك من أجهزة القمع المختلفة ، ولكنها السلطة بالمعنى الاجتماعى ، سلطة الأب فى الأسرة التى يستمدها من تقاليد عتيقة ، وسلطة المدرس فى الفصل ، وسلطة الاستاذ فى مدرج الجامعة ، وسلطة الرأسمالى فى المصنع ، وسلطة البيروقراطى فى الحزب .

إن احتجاج الشباب الذى تمثل فى منازعتهم مع المجتمع القائم ، قد وجه هجومه على السلطة بكل صورها وكل رموزها وكل مقدساتها ، تحت شعار واحد ظل يتردد هو التسيير الذاتى . وهم بذلك يريدون تأكيد أن عالم الآحاد قد انتهى . الآحاد الذين يتحكمون فى مصائر البشر ، وأنه لابد أن تسود الديموقراطية بمعناها الحقيقى لا الشكلى ، ليس عن طريق انتخابات على النسق البورجوازى ، ولكن عن طريق التسيير الذاتى ، أى اشتراك مجموع العاملين فى مرفق ما فى إداراته إدارة جماعية .

إن ما سبق قد يصلح لإعطاء فكرة سريعة عن جيل الشباب الجديد الذى يرفض عالم الكبار الذى صاغوه على هواهم ، ومن ثم فالحاجة ماسة فى نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى بذل مجهود علمى واع ومستنير لفهم المشكلات الجديدة والنوعيات الجديدة للشباب فى العالم المعاصر .

القسم الثانى : مشكلات الشباب من الوجهة العقائدية

هل تتشابه مشكلات الشباب فى المجتمعات الرأسمالية وفى المجتمعات الاشتراكية؟

لقد قامت ثورات شبابية فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، كما قامت فى فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، فما هو العام وما هو الخاص فى هذه الثورات ، ما هو المطلق وما هو النسبى؟

الحقيقة أنه ليس من السهل تقديم إجابات دقيقة على هذه الأسئلة . فحركة التاريخ مازالت تسير ، والموقف الثورى الذى أبرزه الشباب بنشاطهم الخلاق مازال حافلاً بالاحتمالات المختلفة .

ولكننا نستطيع لو نظرنا إلى مشكلات الشباب نظرة سوسيولوجية عميقة ، أى لو ربطناها بالبناء الاجتماعى لكل مجتمع ، أن نضع أيدينا على السمات العامة وعلى السمات الخاصة لمشكلات الشباب فى المجتمعات المختلفة : المجتمعات الرأسمالية ، والمجتمعات الاشتراكية ، وما اصطلح على تسميته مجتمعات العالم الثالث .

فى المجتمعات الرأسمالية : الاستهلاك والتكنولوجيا والرخاء

روج المنظرون فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة لنظرية مبناها نهاية عصر الإيديولوجية وبداية عصر التكنولوجيا .

ويريدون من ذلك إثبات أن هناك فى المجتمعات المتقدمة ، نمطاً وحيداً من المجتمعات هو «المجتمع الصناعى» وهذا المجتمع يعتمد على العلم والتكنولوجيا اعتماداً مباشراً . ومن شأن ذلك أن يزيد الاستهلاك إلى حد لم يحدث من قبل فى التاريخ ، ويعم الرخاء الذى لاحدود له فى هذه المجتمعات .

فى هذه المجتمعات ستختفى الطبقة العاملة نتيجة الثورة التكنولوجية الجبارة ، وستختفى معها مصطلحات الثورة والبروليتاريا والصراع الطبقى ، وكل مفردات هذا القاموس القديم ، الذى ينتمى إلى عصر ما قبل التكنولوجيا .

لقد تحولت التكنولوجيا بذلك إلى مذهب وإيديولوجية جديدة هى التكنسزم . وظن المنظرون الرأسماليون أن الأوضاع الاجتماعية ستستقر فى ظل مجتمعات الرخاء العظيمة هذه . غير أن اندلاع الثورات الشبابية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تزعم أنها حققت من الرخاء ما لم يحققه مجتمع آخر فى التاريخ ، ووقوفهم ضد حرب فيتنام وضد المصالح الإمبريالية التى تحركها ببطولة وشجاعة ، واشتعال ثورة مايو ١٩٦٨ فى فرنسا ، التى شارك فيها عشرة ملايين عامل وقفوا إلى جانب الطلبة ، وثورات الطلبة فى ألمانيا الغربية ، وفى اليابان كل هذه الثورات قد قدمت الدليل العملى على زيف دعاوى المنظرين الرأسماليين الجدد .

فليس صحيحاً أن مجتمع الاستهلاك الذى يصوغ الإنسان على هدى مصالح المشاريع الصناعية الضخمة ، ويختلق لديه الحاجات اختلاقاً ، تحت تأثير الدعاية والإعلان الذى يسوده الغش والخداع ، قد حقق السعادة للبشر .

وثورة الشباب فى هذه المجتمعات موجهة أساساً إلى صميم الفلسفة الرأسمالية الرجعية التى تسود فيها . وهذه الثورة لاتريد أن تقنع بأنصاف الحلول ، بل إنها

تهدف إلى تحقيق تغيير جذرى شامل فى الأسس التى تنهض عليها هذه المجتمعات .

بعبارة مختصرة تهدف هذه الثورات إلى تغيير بناء السلطة فى المجتمع ، ونزعها من محتكريها ، حتى يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الجماهير .

فى المجتمعات الاشتراكية: البيروقراطية والثورة

لم تقتصر ثورات الشباب على البلاد الرأسمالية ، بل لقد تعدتها إلى بعض البلاد الاشتراكية مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، فكيف يمكن تفسيرها؟

من الواضح أن البناء الاجتماعى فى المجتمعات الاشتراكية يختلف اختلافاً جوهرياً عنه فى المجتمعات الرأسمالية ، ولابد وفقاً لذلك أن تختلف مشكلات الشباب فى هذه البلاد .

المجتمعات الاشتراكية تطبق الاشتراكية العلمية وهى إيديولوجية إنسانية تؤمن بالإنسان وقدراته الخلاقة .

غير أنه تبين من خبرة السنوات الطويلة أن هناك فرقاً بين النظرية والتطبيق . فنتيجة لاوضاع متعددة لايتسع المجال لمناقشتها ، ظهرت فى المجتمعات الاشتراكية بعض الفئات التكنوبيروقراطية التى حدّت من مجال مبادرات الجماهير ، وحجرت عليهم باسم الدفاع عن الثورة .

وكان من الطبيعى أن يثور الشباب فى بعض هذه المجتمعات إزاء كل محاولات الإرهاب الفكرى باسم الثورة ، تنادى بضرورة فتح مجالات الحرية والإبداع أمام المثقفين الاشتراكيين ، والقضاء على الطبقة البيروقراطية .

ومما سبق ، يتضح أنه وان كانت مشكلات الشباب فى المجتمعات الرأسمالية ترد الى سيطرة السلطة على مقدراتهم ومقدرات مجتمعاتهم ، والسلطة هناك تعنى سيطرة الطبقة الرأسمالية على المجتمع ، فإن مشكلات الشباب فى المجتمعات الاشتراكية ، ترد إلى سيطرة السلطة على إصدار القرارات ، والسلطة هنا تعنى سيطرة فئة اجتماعية تكنوبيروقراطية على المجتمع .

وعلى هذا الضوء نستطيع أن نلتمس بعض أوجه الشبه بين ثورات الشباب فى العالم . فهى ثورات ضد السلطة ، غير أن التشابه يقف عند هذه الحدود ، لأن بناء

السلطة فى كل مجتمع ، ونوعية الطبقات الاجتماعية التى تحتكرها تختلف اختلافاً جسيماً .

غير أن ذلك لاينفى أننا نستطيع لو حللنا بناء السلطة فى كل مجتمع ، أن نصل لفهم نوعية البناء الاجتماعى لكل مجتمع ، ونستطيع بذلك أن نحلل مشكلات الشباب من وجهة النظر العقائدية .

دراسة السلطة إذن بين الصفوة والجماهير هو فى رأينا المدخل الأساسى لذلك . ويشهد على صدق هذا التحليل أن غالبية ثورات الشباب هاجمت السلطة القائمة مطالبة بمزيد من اشتراك الشباب فى تسيير مقاليد الأمور فى المجتمع . ومن هنا نشأت شعارات التسيير الذاتى كصورة أساسية من صور تحقيق الاشتراك فى السلطة .

مدخل لدراسة مشكلات الشباب من الوجهة العقائدية

دراسة السلطة بين الصفوة والجماهير

عمن تعبر السلطة فى المجتمع؟

هذا سؤال شغل بال الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة قروناً من الزمان ، وتعددت الآراء والفلسفات والنظريات التى تحاول تحديد مكونات السلطة والكشف عن القوى الاجتماعية التى تعبر عنها فى كل مرحلة تاريخية .

وبرز من بين كل هذه الآراء التحليل الأصيل الذى قدمته الاشتراكية العلمية للدولة والقانون . فعلى خلاف التصورات المثالية التى تصور الدولة بحسبانها قوة عليا تعلو فوق الطبقات الاجتماعية وتتسم بالحياد ، جاء التحليل الاشتراكى العلمى ليثبت بأدلة لايرقى إليها الشك ، أن الدولة دائما ليست إلا تعبيراً عن مصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة . ومعنى ذلك أنه لكى نحدد طبيعة أى دولة ونوعية السلطة فيها ، فلابد لنا من أن نقوم بتحليل سوسيولوجى نرصد فيه الطبقات الاجتماعية المختلفة فى المجتمع ، ونحدد وزن كل طبقة وسماتها الأساسية ، وحركة الطبقات الاجتماعية صعوداً وهبوطاً . وعلى ضوء نتائج هذا التحليل نستطيع أن نكشف عن القوى الاجتماعية التى تمتلك أعنة السلطة ، والتى تفرض بالتالى إيديولوجيتها على المجتمع عن طريق الاستعانة بأجهزة الردع كالجيش والشرطة ، وكذلك من خلال القنوات العديدة التى توجد تحت تصرفها ، وبمساعدة

الأجهزة المتعددة التى تمتلكها أو تؤثر على اتجاهاتها ، سواء فى ذلك أجهزة الاتصال الجماهيرى من إذاعة وتليفزيون وصحافة ، أو الأجهزة التربوية كالمدارس والجامعات ، أو الأجهزة التثقيفية كدور النشر ، أو الأجهزة الفنية كالمسرح والسينما . وهذا الإطار النظرى فى تحليل السلطة يصلح بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية ومجتمعات بلاد العالم الثالث .

١ - التحليل السوسيولوجي للمجتمعات الرأسمالية

يمكن القول أن التحليل السوسيولوجى للمجتمعات الرأسمالية - إن أردنا أن نحدد نوعية السلطة فيها - أمر ميسور من وجهة النظر العلمية البحتة ، وبحكم طبيعة تكوين الطبقات ذاتها .

وإذا طرحنا جانبا العداء السائد فى الدوائر العلمية فى هذه المجتمعات لأى تحليل طبقى حقيقى موضوعى ، فإنه يمكننا القول أن الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية من السهل الكشف عنها وحصرها وتحديد العلاقات المتشابكة التى توجد بينها . بل ومن الميسور أيضاً تحديد صور «الحراك الاجتماعى» للطبقات الاجتماعية ، ونعنى بهذا حركة هذه الطبقات صعوداً وهبوطاً . ذلك أنه من بين الحقائق التى كشف عنها علم الاجتماع أن الوضع الذى تشغله طبقة ما فى البناء الاجتماعى لأى مجتمع ليس وضعاً دائماً بل قد يصيبه التغير ، نتيجة عوامل متعددة . فبعض الطبقات العليا قد تهبط لتصبح طبقات وسطى أو دنيا ، وبعض الطبقات الدنيا أو الوسطى قد تصعد لتصبح طبقات عليا . وتنبغى الإشارة إلى أن هذا الصعود أو الهبوط لايتم عفواً أو نتيجة خبطات عشوائية من صنع القدر ، ولكنه يتم نتيجة عمليات اجتماعية يمكن ردها إلى مبادئ علمية واضحة . وذلك يرد إلى أنه فى المجتمعات الرأسمالية توجد أساساً طبقتان :طبقة المستغلين من أصحاب الأعمال وطبقة المستغلين من الإجراء والموظفين وغيرهم الذين لايملكون سوى قوة عملهم ، أو خبرتهم الفنية أو العملية . ولاينفى ذلك بطبيعة الحال وجود طبقات اجتماعية أخرى تندرج تحت هذه الطبقة أو تلك ، كالطبقة الوسطى بتفريعاتها المتعددة . ولكن كل هذا لاينفى أن معيار ملكية وسائل الانتاج حاسم فى التفرقة بين الطبقات الاجتماعية .

والواقع أن التحليل الطبقى للمجتمعات الرأسمالية كانت تقف ضده دائماً السلطة فى هذه المجتمعات من خلال أجهزتها المتعددة التى أشرنا إليها . فمثل هذا التحليل

لابد أن يؤدى إلى الكشف عن حقيقة المصالح التى تحميها السلطة بالرغم من ادعائها أنها تعبر عن المجتمع ككل ، وبغض النظر عن وسائل الديموقراطية الشكلية التى تنطبق فى انتخابات رؤساء الجمهوريات أو فى انتخابات أعضاء البرلمان .

ويبدو ذلك واضحاً تمام الوضوح بالنسبة للمجتمع الأمريكى ، الذى تندر فيه الدراسات العلمية الاجتماعية التى حاولت أن تكشف عن التكوين الطبقى للمجتمع .

وتبدو بهذا الصدد دراسات عالم الاجتماع الأمريكى الشهير س . رايت ميلز استثناء على القاعدة . فقد أجرى ميلز عدة دراسات علمية عن «الطبقة الوسطى» وعن «صفوة السلطة» . وقد اهتم فى الدراسة الأخيرة على وجه الخصوص بالكشف عن السلطة الحقيقية فى المجتمع الأمريكى ، وعن الطبقات التى تمتلكها . وليس غريباً أن عاش ميلز - بسبب دراساته الجسورة هذه - طريد الجامعات الأمريكية التى يربطها بالسلطة ألف رباط ورباط .

ومثل ميلز فى ذلك الاقتصادى الشهير پول باران صاحب الكتاب القيم «الاقتصاد السياسى للتنمية» الذى لاقى من المتاعب مالاقى نتيجة دراساته العلمية التى حاول فيها الكشف عن الوجه القبيح للاستغلال الاقتصادى .

وخلاصة ذلك كله ، أنه بالرغم من وجود عقبات عديدة أمام الباحثين العلميين الذين يهدفون إلى رسم صورة موضوعية للطبقات الاجتماعية ، إلا أنه يمكن بصورة أو بأخرى التغلب على هذه العقبات ، كما حدث فى عديد من الحالات . ولاشك أنه مما يساعده فى ذلك «نقاء» التكوين الطبقى فى هذه المجتمعات إن صح التعبير . فكل طبقة اجتماعية حدودها واضحة ، وحتى فى حالة صعود بعض هذه الطبقات أو هبوط طبقات أخرى ، فيمكن - إلى حد كبير - تتبع هذه العمليات ورصدها وتفسيرها . والمثل البارز على ذلك التغييرات الطبقية فى المجتمع الأمريكى المعاصر نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية . فقد ارتفعت بعض شرائح الطبقة العمالية لتصبح فى مستوى الطبقة الوسطى ، وهبطت بعض شرائح الطبقة الوسطى لتصبح فى مستوى الطبقة العمالية ، وهذه العملية المزدوجة يستند إليها بعض علماء الاجتماع فى التنبؤ باختفاء الطبقة العاملة على المدى البعيد . وهذه النبوءة فى الواقع إحدى القضايا الخلافية المثارة فى الصراع العنيف حول مشكلة الإيديولوجية والتكنولوجيا التى سبق لنا أن أشرنا إليها .

وإذا كان هذا هو الوضع فى المجتمعات الرأسمالية ، فما هو الحال فى المجتمعات الاشتراكية؟

٢ - التحليل السوسيولوجى للمجتمعات الاشتراكية

مصطلح المجتمعات الاشتراكية فضفاض ، ذلك أنه إن لم يحدد بدقة من شأنه أن تجتمع تحت لوائه أنماط شتى من المجتمعات التى قد تجمعها وحدة الفكر والتطبيق الاشتراكى ، ولكن يفرق بينهما الأشواط التى قطعها كل مجتمع فى طريق الثورة الاشتراكية ، والخصائص النوعية الخاصة بكل منها .

ويقف الاتحاد السوفيتى - فى هذا المجال - بوصفه أول دولة اشتراكية فى التاريخ ، ليحتل مكاناً خاصاً . فسبقه فى تطبيق نظرية الاشتراكية العلمية ، والتحولات الثورية الكبرى التى حدثت فى كيان المجتمع السوفيتى ، وغيرت من معالمه وقسماته تغييراً جوهرياً ، تجعله ينفرد - من وجهة النظر السوسيولوجية - بوضع خاص .

وإذا نظرنا مثلاً إلى الوضع الطبقى فى المجتمع السوفيتى نجد أن مصير الطبقات الاجتماعية المتعددة قد تحدد بصورة حاسمة وقاطعة منذ وقت مبكر ، أى منذ الوقت الذى تم فيه نهائياً تأميم وسائل الإنتاج لكى تصبح ملكاً للشعب .

ونحن نعلم - على ضوء الاشتراكية العلمية - أن ملكية وسائل الإنتاج هى العامل الحاسم الذى تتشكل وفقاً له الطبقات الاجتماعية . فالطبقات الاجتماعية المالكة لوسائل الإنتاج تختلف بطبيعة الأحوال عن الطبقات الاجتماعية المحرومة من ملكية وسائل الإنتاج .

وكان هذا القرار الثورى إذن بداية التغير الاجتماعى الموجه للمجتمع السوفيتى . ونقصد بأنه كان بداية ، ذلك أن مجرد تأميم وسائل الإنتاج لم يكن من شأنه أن يقضى آلياً على الطبقات الاجتماعية وعلى التمايز بينها . فالطبقة الاجتماعية وإن تحدد وضعها فعلاً طبقاً لموضعها بالنسبة للبناء التحتى فى المجتمع ، ونعنى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، إلا أن لها أيضاً بناء فوقيا يتكون من القيم والمعتقدات والأفكار والتصورات الدينية والقانونية الخاصة بها ، أى الإيديولوجية بعبارة مختصرة . وهذه الإيديولوجية لاتستطيع قوة ما أن تقضى عليها بجرة قلم أو بمجرد إصدار مرسوم أو قانون . فقد يختفى أساسها الاقتصادى - نتيجة لظروف متعددة - ولكن قد تبقى الإيديولوجية فى المجتمع لفترة قد تقصر أو تطول .

وفى هذه الفترة قامت البروليتاريا - باعتبارها الطبقة الاجتماعية الثورية صاحبة المصلحة فى التغيير - بتسلم مقاليد السلطة ، وقادت المجتمع نحو تحقيق الأهداف الأساسية للاشتراكية ، وذلك فى المرحلة الانتقالية التى توصف بأنها مرحلة «ديكتاتورية البروليتاريا» . وهي المرحلة التى تم فيها تصفية الطبقات الاجتماعية القديمة المستغلة تمهيداً لبناء المجتمع الجديد الذى لايقوم على الطبقات وإنما على الأشخاص .

وإذا سلمنا بما يذكره الفيلسوف الفرنسى التوسير فى كتابه «دفاعاً عن ماركس» باريس ، ١٩٦٦» فإن المجتمع السوفيتى قد انتهت فيه مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا بما من شأنه أن يبدأ عهداً تاريخياً جديداً . ذلك أن السوفيت يقولون : عندنا اختفت الطبقات المتصارعة ، وأدت ديكتاتورية البروليتاريا مهمتها ، ولم تعد الدولة دولة طبقة وإنما أصبحت دولة الشعب كله ، فالناس فى الاتحاد السوفيتى يعاملون بغير تمييز طبقى أى يعاملون كأشخاص . ومن هنا حلت - فى مجال النزعة الإنسانية الاشتراكية - الأفكار التى تتعلق بالشخص محل الأفكار التى كانت تتعلق بالطبقة .

ومعنى ذلك كله أن المسرح الاجتماعى السوفيتى لم يبق فيه طبقات اجتماعية ، بعد أن انتهت المهمة التاريخية للبروليتاريا ، وأصبحت الدولة دولة كل واحد ، وتحولت السلطة لتصبح فى خدمة الجماهير جميعاً دون أدنى تمييز .

كل هذا صحيح على مستوى الفكر الرسمى ولكن ماذا عن الواقع؟

بعبارة أخرى لو أردنا أن نقوم بتحليل سوسيولوجى للمجتمع السوفيتى أو لغيره من المجتمعات الاشتراكية فماذا نجد؟

سنجد أن الطبقات الاجتماعية بسماتها التقليدية قد اختفت حقا ، ولكن سنرى أيضاً أنه قد نشأت صورة جديدة من التمايز الاجتماعى ، ليس فى صورة طبقات ، مادام التعريف التقليدى للطبقة فى الاشتراكية العلمية يربطها بملكية أدوات الإنتاج التى أممت فعلا ، ولكن فى صورة فئات اجتماعية .

ونستطيع لو حللنا نوعية هذه الفئات الاجتماعية المتميزة أن نعثر على من بيدهم مفاتيح السلطة فى المجتمع . وتبدو من ثم صيغة «دولة الشعب كله» تجريداً يخفى بعض الحقائق الاجتماعية .

وقد نشرت بعض الدراسات العلمية التى أظهرت كيف أن بعض الفئات الاجتماعية مثل فئة «التكنوقراط» تهيمن فى بعض المجتمعات الاشتراكية على مراكز إصدار القرارات ، وأن أعضاءها بصورة أو بأخرى أخذوا يحلون بالتدريج محل «الايديولوجيين القدامى» الذين وأن امتلكوا الوعى السياسى الثورى إلا أنهم لايمتلكون الخبرة العلمية والفنية فى عالم أصبح فيه للتكنولوجيا شأن كبير .

ومعنى ذلك كله أن فهم نوعية السلطة فى المجتمعات الاشتراكية لم يعد يكفى بصدده القناعة ببعض الصيغ النظرية العامة ، أو بتحديد المراحل التاريخية المختلفة التى قطعتها هذه المجتمعات والتى لاشك فيها ، وإنما ينبغى أن يعتمد فى المقام الأول على تحليل سوسيولوجى متعمق للبناء الاجتماعى فى المجتمعات الاشتراكية ، حتى تنكشف الاوضاع الطبقية - أو ما حل محلها من تدريجات اجتماعية أخرى - على حقيقتها . على ضوء هذا التحليل نستطيع أن نحدد نوعية السلطة فى المجتمع الاشتراكى .

٣ - التحليل السوسيولوجى لمجتمعات العالم الثالث

وهانحن هنا أيضاً بإزاء مصطلح فضفاض آخر : العالم الثالث . هذا العالم الجديد يضم تحت لوائه أقطاراً شتى ، ومجتمعات مختلفة ، يوجد بعضها فى القارة الأمريكية ونعنى شعوب أمريكا اللاتينية ، وبعضها يوجد فى أفريقيا ، والبعض الآخر فى آسيا .

هذا العالم الثالث وإن كانت تجمع بين أقطاره سمات مشتركة لاشك فيها ، أهمها أن عدداً كبيراً منها أقطار تحررت حديثاً من نير الاستعمار ، وهى كلها تعانى من التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وتحاول جاهدة أن تنفلت من آثار التبعية الاقتصادية ، إلا أنه مما لاشك به أن لكل قطر تاريخا اجتماعياً خاصاً يحدد إمكانيات تطوره ، ويفرض الحدود التى لايستطيع أن يتخطاها فى مسيرته نحو التقدم .

ولذلك فليس هناك من صيغة واحدة تصلح لتطبيقها - من وجهة النظر الاجتماعية - على بلدان هذا العالم . ومعنى ذلك أننا لسنا إزاء مجتمعات متشابهة كالبلاد الرأسمالية أو الاشتراكية ، مما يسهل إلى حد كبير مهمة دراستها عن طريق التعميم ، الذى يعتمد على وحدة القوانين الاجتماعية التى تحكمها .

ومعنى ذلك أن هناك حاجة لإجراء تحليل سوسيولوجى متعمق لكل بلد على حدة ، لتحديد الوضع الطبقى فيه ، تمهيدا لإبراز نوعية السلطة المهيمنة على تقاليد الأمور فيه .

خاتمة:

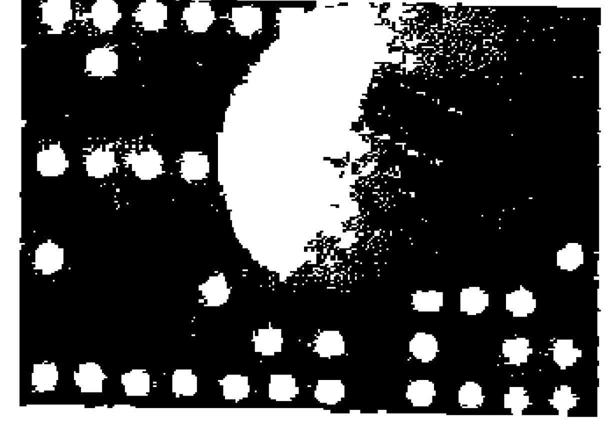
بهذا نصل إلى خاتمة هذه الدراسة الوجيزة لمشكلات الشباب من الوجهة النظرية والعقائدية . ولم يكن فى مقدورنا أن نقدم دراسة وافية لكل نقطة من النقاط التى عالجناها فى صلب البحث . فالموضوع - على جدته - واسع الأطراف ، يلمس جوانب متعددة نظرية وتطبيقية وواقعية .

ونرجو أن نسهم بهذه الدراسة فى إثارة النقاط الأساسية لهذا الموضوع الحيوى الذى أخذ يفرض نفسه بإلحاح على كافة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية فى الوقت الراهن .

إن مشكلات الشباب أصبحت التحدى الذى يواجهه الباحثون العلميون ورجال الفكر ورجال العمل معا ، ولقد آن الأوان لكى نقابل هذا التحدى بفكر مفتوح ، وبمنهج علمى دقيق ، وبموضوعية شاملة ، فذلك هو السبيل الوحيد لفعل اجتماعى رشيد .



٦ - شباب التسعينيات يقتحمون المستقبل!



في ندوة المستقبليات التي نحلل حواراتها الثرية ، ذكر أحد الأساتذة في تدخله أن هناك مشروعا بحثيا في جامعة بريتش كولومبيا عن شباب الألفية الثالثة ، يدور حول طرح عدد من الأسئلة الرئيسية على مجموعات واسعة من الشباب ، حتى يتعرف الباحثون على أنماط إدراكهم للمستقبل . ومن بين الأسئلة الرئيسية التي طرحت : ماهي أكبر عشر مشكلات عالمية؟ وماهي أسباب المشكلات ، وكيف تريد أن تكون صورة العالم؟ وهل لديك خطة لحل أهم هذه المشكلات؟ وماذا تريدون في المستقبل؟

أعادت هذه الإشارة المهمة لهذا البحث عن إدراكات الشباب للمستقبل إلى ذاكرتي بحثا سوسيولوجيا مماثلا أجرى على عينات واسعة من الشباب ، نشر منذ أكثر من عشر سنوات ، وضاعت ملامحه ، مع أنني كنت قد شرعت في إجراء بحث مماثل في مصر ، غير أنني لم أستكمل المشروع للأسف . في ضوء ذلك اقترحت ـ كما ورد في المقالات الماضية ـ إعداد تقرير سنوي عن «حالة المستقبل» يقوم على استطلاعات لآراء فئات واسعة في المجتمع وعلى رأسها الشباب ، لمعرفة كيف يدركون المستقبل .

ولم يكن يدور في ذهني أن الشباب بمبادراتهم الخلاقة يمكن أن يسبقوا وبشكل خلاق تفكير الكبار!

وتفاصيل ذلك أنه في رحلة لي إلى باريس أقوم بها سنويا لاستكشاف خريطة الفكر الفرنسي في تحولاته وإبداعاته في مختلف ميادين العلم الاجتماعي ، فوجئت بكتاب ألفه شابان فرنسيان أحدهما ـ فيما يبدو ـ من أصل عربي ، وهما ليونار انتوني ورشيد نيكاز عنوانه Millenarium وله عنوان فرعي : أي مستقبل للإنسانية؟ ، والكتاب يتضمن مغامرة فكرية كبرى قام بها هذان الشابان اللذان

* الأهرام ٢٠٠٠/٤/٢٧ .

يمتلكان شركة صغيرة لخدمات الإنترنت . فقد أدركا أهمية استطلاع آراء شباب العالم فى المشكلات التى تجابهها الإنسانية فى الوقت الراهن ، ومن ثم افتتحا موقعا على شبكة الإنترنت داعين الشباب فى كل أنحاء العالم لطرح الأسئلة التى يريدون إثارتها لتعرض على قادة مجموعة السبع (الدول الصناعية الكبرى) بعد أن وافق هؤلاء القادة على الإجابة كتابة على أسئلة الشباب ، وانهمرت الأسئلة ، وتم فرزها ، واختير منها أهمها وطرحت على الرؤساء السبعة ، وتم فى الكتاب نشر إجاباتهم ، والرؤساء السبعة هم : تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا ، جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا ، جان كريتيان رئيس وزراء كندا ، كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، ماسيمو داليما رئيس وزراء إيطاليا ، كيزو ايبوشى رئيس وزراء اليابان ، شرويدر مستشار الجمهورية الفيدرالية الألمانية .

ويحكى الكتاب فى مقدمته تفاصيل المغامرة الفكرية التى قام بها المؤلفان ويقرران أنهما اكتشفا ـ ربما بفضل المصادفة ـ عالم الإنترنت العجيب ، وأبحرا فى محيطات الشبكة الإلكترونية التى لا حدود لها ، واكتشفا أنهما يستطيعان أن يتغلبا على حواجز حدود المكان وفواصل الجغرافيا وعقبات اللغة ، من خلال تبادل البريد الإلكترونى والاشتراك فى جماعات النقاش على الشبكة ، مع أعداد لا نهائية من شباب العالم . ومن خلال الخبرة استخلصا فكرتين أساسيتين : أن الناس لايمكن لهم أن يظلوا منعزلين عن بعضهم البعض ، بحكم بعد المسافات ، واختلاف الثقافات ، واختلاف مواقيت الزمن ، بعد أن جاءت الإنترنت لتكون وسيلة اتصال كونية غير مسبوقة . والفكرة الثانية أن العالم ـ بفضل وسائل الاتصال الحديثة ـ صغير للغاية! ذلك أنك تستطيع مهما تكن المدينة التى تعيش فيها ، أوالقطر الذى تنتمى إليه ، أو الثقافة التى ربيت على قيمها ومعاييرها ، أن تتفاعل تفاعلا غير محدود مع شباب آخرين يعيشون فى مدن أخرى وينتمون إلى أقطار متعددة ، ويسلكون وفق قيم ومعايير مغايرة .

وكان لابد من طرح سؤال رئيسى عادة مايطرحه من يقاومون التجديد خاصة فى المجال التكنولوجى ، وعلى الأخص فى مجال تكنولوجيا الاتصال الحديث : أليس من المحتمل أن تتولد شرور متعددة من هذا التطور التكنولوجى؟ غير أن الإجابة البصيرة التى قدمها المؤلفان ، هى أن لكل تطور جوانبه السلبية وجوانبه الإيجابية ، بمعنى أن الإنترنت يمكن أن تكون أداة للشر وتصبح بالتالى كابوساً مرعباً ، ولكن

يمكن أيضا أن تكون أداة للحلم بمستقبل أفضل للإنسانية ، من خلال الحوار والتفاعل الديمقراطى الخلاق بين البشر .

وحين افتتح المؤلفان موقعا لهما على الإنترنت ، داعين شباب العالم لطرح أسئلتهم عن المستقبل ، سرعان ما انهالت عليهما آلاف الرسائل من كل القارات ، تتضمن أسئلة وهواجس وآمال الشباب ، مما سمح لهما بأن يقررا أنهما شاهدا نمو وعى جديد هو الوعى الكونى ، الذى يتجاوز الجنسيات والطبقات والثقافات .

لقد سمحت هذه التجربة الرائدة للشباب أن يمارسوا الديمقراطية الفعلية لأول مرة ، من زاوية حرية التفكير وحرية التعبير ، حتى من بينهم مس يعيشون فى بلاد ديمقراطية . ذلك أن الديمقراطية بالنسبة لغالبية الشباب ليست سوى مسألة نظرية ، مجردة ، بعيدة عن متناول أيديهم ، بحكم احتكار السياسيين المحترفين للعملية السياسية ، وغياب مشاركة الشباب عن دائرة اتخاذ القرار وهذه الحقيقة تؤكد عمق الفجوة التى تفصل بين صانعى القرار السياسى والمواطنين .

لقد أثبتت التجربة أن هناك إمكانية لممارسة الديمقراطية المباشرة على صعيد عالمى ، من خلال هذا المنبر الإلكترونى الذى سمح لآلاف الشباب أن يعبروا عن أنفسهم فيه بغير قيود وبغير رقابة . ومن ثم تبين أن العالم برغم أنه متعدد فإنه واحد أيضا! متعدد بتعدد الثقافات ، هذا صحيح ، ولعل مايؤكد هذا أن بعض رسائل الشباب اليابانى أظهرت قلقا من طغيان العولمة على الخصوصية الثقافية اليابانية . ومن ناحية أخرى أثبتت رسائل الشباب الأمريكى ولعهم بمعرفة كل شىء عن الآخر ، أين يعيش ، وكم يكسب . أما رسائل الشباب الأفريقى فقد أثبتت ولعهم الشديد بالتفكير والتأمل بطرح الأسئلة النظرية . غير أن ما يثبت وحدة العالم فى الوقت نفسه أن الشباب برغم تعدد أصولهم ، أظهروا وحدة فى الاهتمامات والهواجس ، بل فى مخاوفهم من المجهول ، وفى أحلامهم بشأن المستقبل ، فكان مايجمعهم حقا هو وحدة القلق والحلم .

وجاءت الفكرة فى طرح أسئلة الشباب على قادة مجموعة السبع ، وهى البلاد الصناعية الكبرى ، على أساس أنهم ـ بحكم مواقعهم ـ يؤثرون تأثيرات حاسمة على مصير الإنسانية فى السياسة والإقتصاد والثقافة . وتمت اتصالات مع قادة هذه

الدول ورحبوا جميعا بالإجابة المكتوبة على رسائل شباب العالم . وهذه الرسائل شملت سبعة موضوعات هى : السلام ، والبيئة ، والديمقراطية ، والجوانب الروحية للإنسان ، والمجتمع ، والعلم ، والاقتصاد .

وقد تضمن الكتاب أجوبة الرؤساء السبعة على الأسئلة التى طرحت عليهم ، ولم يشأ المؤلفان أن يعقبا عليها ، باعتبار أن النصوص تركت لتأويل الشباب ، غير أنه بالإضافة إلى الأسئلة التى تتناول جوانب عملية فى السياسة والاقتصاد والثقافة أراد المؤلفات أن يطرحا على كل رئيس سؤالا رئيسيا مؤداه : ماهى رؤيتك للألفية الثالثة؟

كل هذا مع العلم أن السؤال ينطوى على مشكلة نظرية هى مفهوم رؤية العالم وكيف يتحدد؟ ولم يشأ المؤلفان أن يكون الرؤساء هم الذين يسألون ، بل إنهما طلبا من كل رئيس أن يطرح سؤالا رئيسيا بدوره على الشباب ، وعليهم أن يجيبوا على الأسئلة على شاشة الإنترنت ابتداء من شهر مارس عام ٢٠٠٠ ، ومعنى ذلك أن المشروع اتخذ الطابع التفاعلى ، ونعنى : الشباب يسألون الرؤساء والقادة ، وهؤلاء بدورهم يسألون الشباب .

تساؤلات

هذا هو المشروع الإلكترونى الرائد فى مجال تجميع إدراكات شباب العالم حول المستقبل ، وأسئلتهم الموجهة إلى قادة وزعماء الدول الصناعية السبع ، ولكن ستبقى هناك تساؤلات متعددة لم يجب المؤلفان عليها : كيف تمت عملية فرز وتصنيف أسئلة الشباب؟ وماهى المعايير التى على أساسها تم استبعاد بعض الأسئلة والتركيز على أسئلة أخرى؟ وهل الأسئلة التى طرحت على كل رئيس من الرؤساء السبعة روعى فيها أسئلة عامة يمكن طرحها على كل واحد منهم ، وأسئلة خاصة تتعلق بالبلد الذى يمثله الرئيس؟ بعبارة أخرى هل الأسئلة التى وجهت للرئيس كلينتون مماثلة للأسئلة التى طرحت على الرئيس شيراك على سبيل المثال؟

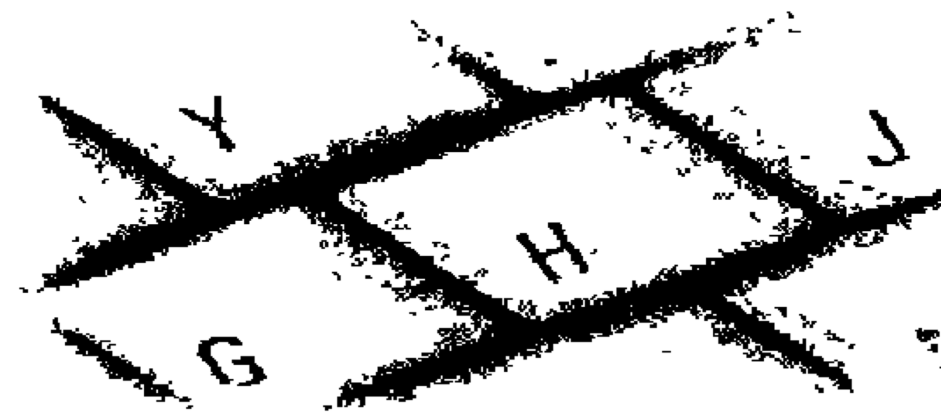
بالنسبة للسؤال الأخير لاحظت أن الأسئلة ليست متماثلة . ومن ناحية أخرى لاحظت ــ على سبيل المثال ــ أن الأسئلة التى وجهت للرئيس كلينتون أسئلة عامة تتعلق بتأثير الميديا على العالم ، ومشكلة المياه ، وتأثير الجوانب الروحية على

العالم ، والعنف فى الأحياء الحضرية فى العالم ، وموقفه من الاستنساخ ، و إمكانية أن تنضم دولة من دول الأطراف إلى مجموعة السبع ، ورؤيته بالنسبة للألفية الثالثة؟

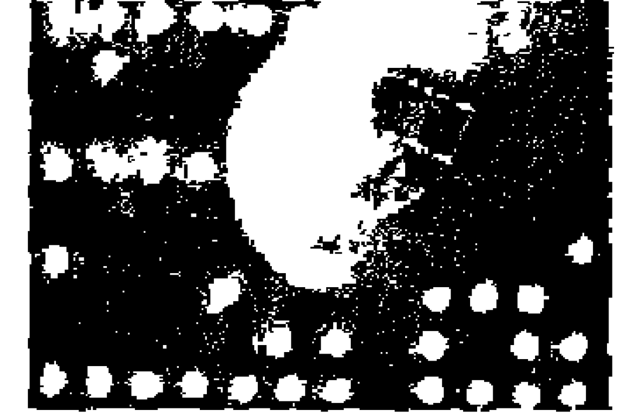
والسؤال الآن : ألم توجه من شباب العالم أسئلة محددة للرئيس الأمريكى عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولى ، وممارساتها غير الشرعية والمضادة للقانون الدولى؟ وألم توجه له أسئلة عن سلبيات العولمة التى تهيمن على إدارتها ـ بالإضافة إلى دول صناعية أخرى ـ الولايات المتحدة الأمريكية؟

أسئلة مشروعة ، لانجد لها إجابات وافية ، ومع ذلك فلنحاول فى المقالات القادمة أن نستعرض ردود قادة البلاد السبعة على أسئلة شباب العالم فى هذه التجربة الإلكترونية المثيرة .

ويبقى الدرس الأساسى الذى ينبغى أن نستخلصه ، وهو الحقيقة التى أثبتتها دراسات التحليل الثقافى المعاصرة ، وهى أنه بالرغم من أهمية الخصوصيات الثقافية فى تحديد اتجاهات الشباب وقيمهم ، فإن هناك قواسم مشتركة بينهم جميعا ، ولعل فى هذا تأكيدا جديدا على جوهر فلسفة النزعة الإنسانية وهى أن الإنسان هو الإنسان فى كل مكان !



٧ - هكذا تكلم جاك شيراك



حين نطالع إجابات رؤساء مجموعة السبع (الدول الصناعية الكبرى) على الأسئلة التى طرحها عليهم شباب العالم من خلال موقع الإنترنت الذى أعده ليونار أنتونى ورشيدنيكاز ، سرعان مايتبين لنا أن هناك أسئلة مشتركة وجهت لكل رئيس من الرؤساء ، غير أن هناك أسئلة خاصة وجهت لكل واحد منهم ، ولم يشر الكتاب الذى تضمن الأسئلة والأجوبة إلى الطريقة التى على أساسها وجهت أسئلة خاصة لكل رئيس ، وهو الكتاب الذى نشر بباريس منذ شهور وعنوانه ، أى مستقبل للإنسانية؟

ويبدأ الكتاب بعرض إجابات تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا ، غير أننى من باب حب الاستطلاع قررت أن أبدأ بقراءة أجوبة جاك شيراك ، ربما لأنه حظى بأكبر مجموعة من الأسئلة وجهت إليه ، إذ بلغت أربعة عشر سؤالا .

والواقع أن الأسئلة فى مجموعها تشير إلى مجموعة من القضايا البالغة الأهمية ، بعضها موضوعى والآخر نقدى ، والفئة الثالثة شخصية ، بمعنى سؤال الرئيس ماذا يفعل لو وضع فى موقف معين؟

وحتى يأخذ القارئ فكرة وافية عن نمط الأسئلة التى وجهت لجاك شيراك ، سنوردها كما وردت بالترتيب ، قبل أن نعرض لإجاباته على بعضها ، لنعرف نوعية التفاعل الفكرى الذى تم بين فكره وأسئلة الشباب .

وهاهى قائمة بالأسئلة :

١ ـ هناك بعض رؤساء الدول مثلهم كمثل الإرهابيين يحتجزون الشعوب باعتبارها رهائن ، كيف يستقيم أن نقبل التفاوض مع هؤلاء الرؤساء فى حين أن التفاوض مرفوض مع الإرهابيين؟

---

* الأهرام ٤/٥/٢٠٠٠ .

٢ ـ هل ينبغى تأسيس نظام بيئى عالمى تكون مهمته الأولى تخضير الكون؟ وإذا كان ذلك ممكنا هل يمكن أن تقدم لنا عددا من الإجراءات الملموسة التى ينبغى البداية بها؟

٣ ـ إذا أعطاك المجتمع الدولى قيادته الكاملة لمدة أربع وعشرين ساعة ماذا ستفعل؟

٤ ـ هل ينبغى الفصل دائما بين الدين والدولة؟ وكيف لهما أن يتعايشا فى ظل الفصل المطلق؟

٥ ـ الانطباع يتزايد لدى الناس أن حكوماتهم منفصلة عن الحياة اليومية ، هل توافق على أن رئيس الدولة عليه أن يمضى أسبوعا متفرغا تماما ليوجد فى مصنع أومدرسة أو فى حى زاخر بالاضطرابات ، أو فى أسرة من الأسر؟

٦ ـ هل تأكل من الأغذية المصنعة وراثيا ، وإذا تركنا المعارك التجارية جانبا كيف تقيم هذه الأغذية وآثارها؟

٧ ـ سيصبح الفضاء الخارجى مصدراً للثروة القابلة للاستغلال . هل ينبغى أن يكون ملكا للإنسانية أو ملكا للشركات أو مجالا لاستغلال الدولة؟

٨ ـ كل الناس منذ عشر سنوات أو عشرين أو ثلاثين سنة حاولوا أن يتصوروا عام ٢٠٠٠ ، كيف كنت تتصورها وسنك ٢٠ سنة؟

٩ ـ التقدم التكنولوجى والعلمى قلب موازين العلاقة بين البشر ، وزاد من احتمالات التدمير الذاتى ، إذا وضعنا ذلك فى الاعتبار ماهو مستقبل الجنس الإنسانى خلال الألفية الثالثة؟

١٠ ـ إذا قدر لك أن تكون رئيسا لإحدى الدول السبع الأكثر فقرا فى العالم ، ماالذى ستقترحه حتى تنهض بهذه الدول فى الألفية الثالثة؟

١١ ـ يلعب الاقتصاد دورا يتعاظم كل يوم فى العالم ، هل تعتقد أنه فى المستقبل يمكن أن يكون الإنسان مواطنا تابعا لشركة دولية النشاط بدلا من أن يكون مواطنا لدولة من الدول؟

١٢ ـ فى رأيك أليس من الضروري إعطاء دور أقوى للأمم المتحدة ، وأن تنضم دول مثل البرازيل والهند واليابان وألمانيا إلى جانب الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن؟

١٣ ـ خلال الألفية الثانية تمت المعرفة العلمية بكل مكونات الأرض ، هل تعتقد أنه فى الألفية الثالثة سنستطيع أن نعرف الكون كما عرفنا الأرض؟

١٤ ـ سيرتك الشخصية تمثل رسالة أمل لعدد كبير من الناس ، وتشير إلى امكان تحقيق العديد من الأشياء ، إذا كان لك أن تقدم نصيحة لشاب وهو على أعتاب الألفية الثالثة ماذا تقول له؟

إرهاب الأفراد وإرهاب الدولة

السؤال الأول يثير بذكاء شديد ليس فقط مشكلة الإرهاب التى يقوم بها أفراد أو جماعات والتى هناك اتفاق دولى على إدانتها ، ولكنه يشير إلى إرهاب الدولة ، والتى أحيانا ما تعتبر شعبها كله أو أجزاء منه وكأنه رهائن! ويجيب شيراك أنه حدث بهذا الصدد تقدم كبير حيث تم فى روما فى يوليو ١٩٨٨ الاتفاق على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، والتى ستباشر عملها قريبا ، وبالتالى لن يتاح لأى رئيس دولة أو حكومة أن يرتكب جرائم ضد الإنسانية ولا يعاقب عليها ، ويقول شيراك أنه بالنسبة له كرئيس لفرنسا فهو مصمم على أنه فى أوروبا لاتكون هناك فرصة إطلاقا لأى رئيس يعتبر شعبه كأنه رهينة ، ولعل ا لإجراءات التى اتبعت فى كوسوفا ضد ميلوسيفيتش الذى قام بجرائم التطهير العراقى تثبت التصميم على مواجهة خرق نصوص القانون الانسانى ، وفى رأيه أن العهد الذى كان يحتج فيه بعض الرؤساء بمبدأ سيادة الدولة المطلقة قد ولى وراح ، لأننا نشهد الآن تبلور ضمير عالمى فى إطار مجتمع كونى جديد سيحدد حقوق وواجبات الدول .

وفيما يتعلق بالسؤال الثانى حول الأولويات التى يراها شيراك فى سبيل بناء نظام بيئى عالمى ، فهو يركز أساسا على مشكلة تغير المناخ لأنه يؤثر مباشرة فى حياة الناس فى الأجل المتوسط وهو يثير قضية شح المياه العذبة ، وضرورة مواجهتها لأن الحرمان من المياه يؤثر فى صحة وحياة ملايين الناس ، ولابد من مواجهة التصحر ، والالتفات إلى ضيق دائرة التنوع البيولوجى والنباتى واختفاء أنواع متعددة من الحيوانات والنباتات ، غير أن أهم ما يقترحه هو ضرورة التغيير الجوهرى لأنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة ، لوضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية ، ومن هنا أهمية تربية الوعى البيئى ونشر الثقافة الخاصة بالبيئة ، وللشباب دور مهم فى هذا المجال .

ومن الطريف حقا أن تقرأ إجابة شيراك عن السؤال الافتراضى الذى وجه إليه :

ماذا يفعل لو أعطاه المجتمع الدولى السلطات المطلقة لكى يحكم العالم لمدة أربع وعشرين ساعة؟

يقول شيراك بذكاء : إننى رئيس انتخبت ديمقراطيا ، وأنا أنتمى لبلد يسوده تقليد مؤداه أن كل سلطة ينبغى أن تكون لها ضوابط ومن هنا لا أظن أنه من الصواب إعطاء سلطات مطلقة لأى شخص ، حتى لو كان ذلك لمدة أربعة وعشرين ساعة فقط!

ولى اعتراض آخر على السؤال وهو افتراض أن هناك حلولا مثالية مطلقة يمكن تطبيقها بالنسبة لمشكلات العالم .

ومع ذلك لو أعطانى المجتمع الدولى السلطات المطلقة لمدة أربع وعشرين ساعة لاتخذت خمسة قرارات هى :

١ ـ اعتقال المسئولين عن جرائم إبادة الجنس والجرائم ضد الإنسانية والذين يستفيدون واقعيا من ثغرات القانون الدولى العام حتى يهربوا من المحاكمة ، وبهذا يعرف العالم إنه ليست هناك جريمة ترتكب ضد الإنسانية يمكن الهروب من العقاب عليها .

٢ ـ إرسال قوات للتدخل فى البلاد التى تدور فيها حروب ، لوقف المعارك وتحقيق المصالحة والسلام .

٣ ـ إلغاء ديون الدول الأكثر فقرا حتى تستطيع الانخراط في مجال التنمية وحتى تتخلص شعوبها من الشقاء الذى ترسف فيه .

٤ ـ إيجاد الظروف المناسبة حتى تستفيد شعوب العالم الثالث من الأدوية المضادة للإيدز والسل وغيرهما من الأمراض .

٥ ـ تأسيس برنامج للتعليم يسمح لكل مواطن أن يتعلم .

وينطلق شيراك للرد على السؤال الرابع المهم والخاص بالفصل بين الدول والدولة فيقرر أنه من الصعب تماما الإجابة على هذا السؤال الذى يثير مسائل الهوية البالغة العمق ، كما أن صياغة معيار عالمى تبدو غير ممكنة .

فى فرنسا حدث فصل بين الكنيسة والدولة عام ١٩٠٥ ، ومن هنا أصبحت فرنسا جمهورية علمانية ، وقد تم خلال مرحلة تاريخية حافلة بالآلام ، شهدت

اتجاهات معادية لرجال الدين ، ولكن اليوم العلاقة بين الكنيسة و الدولة أصبحت مستقرة وفى إطار الاحترام المتبادل ، وارتباطنا بالعلمانية أحد عمد الجمهورية ، ولايعنى ذلك إطلاقا إنكارا للدين ، وإنما الهدف هو كفالة تكافؤ الفرص بين المواطنين وبين الجنسين ، والحقيقة أنه بالنسبة لهذا الموضوع ينبغى أن يترك لكل دولة أن تصوغ إجاباتها المحددة وفقا لشخصيتها المتميزة ، واستجابة لثقافتها الخاصة .

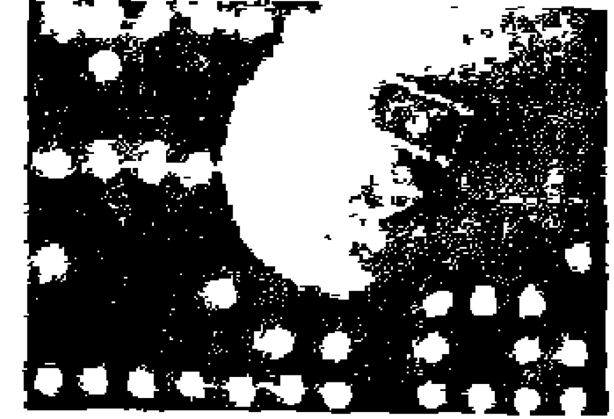
ويقول شيراك حتى أعطى لذلك مثالا محددا ، فإن ارتداء الحجاب الإسلامى لم يتم الاعتراض عليه بالنسبة لطالبات المدارس فى فرنسا لأنه تقليد إسلامى ، بل لأنه مضاد لاحترام مبدأ المساواة ، والواقع أنه فى مجال فصل الدين عن الدولة هناك خلافات شتى بين الدول ، فالجمهورية الفرنسية العلمانية تختلف عن المملكة المتحدة حيث الملكة هى فى نفس الوقت رئيسة الكنيسة الإنجليكانية ، كما أنها تختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يتكامل الدين مع كل طقوس الدولة بداية من القسم علي التوراه الذى يؤديه كل رئيس جديد للجمهورية ، كما أن النظام الفرنسى يختلف بالضرورة عن الوضع فى الجمهوريات الإسلامية .

وخلاصة الرأى أن لكل دولة أن تنظم العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الدينية بشرط احترام حقوق الإنسان في كل الأحوال .

هكذا تكلم شيراك ، وقد يكون من المناسب أن نتابع إجاباته على الأسئلة الأخرى .



٨ - الحكام والحياة اليومية



هل بعدت المسافة حقا بين الحكام وبين تفاصيل الحياة اليومية التى تعيشها شعوبهم التى يحكمونها ، وماهو تأثير ذلك على عملية إصدار القرار ، الذى قد يتخذ فى غيبة الإلمام بمختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية التى تتفاعل على أرض الواقع؟

كان هذا هو صلب السؤال الخامس الذى وجهه شباب العالم إلى جاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية ، إذ أن السؤال صيغ على أساس هل يوافق أولا على أن رئيس الدولة عليه أن يمضى أسبوعا متفرغا تماما ليوجد فى مصنع أو مدرسة أو فى حى زاخر بالاضطرابات أو فى أسرة من الأسر؟

قال شيراك صحيح أن الناس عموما لديهم هذا الانطباع بأن الحكام بعيدون عن حياتهم اليومية ، أو أنهم على الأقل لايعرفون تفاصيلها بدقة ، وينبغى فى الواقع لرؤساء الدول أن يغيروا هذا الانطباع من خلال سلوكهم الفعلى وليس بمجرد الكلام ، ويثبتوا متابعتهم لمجريات الأمور فى بلادهم . ورؤساء الدول ، فيما يرى شيراك هم مواطنون مثلهم مثل باقى المواطنين .

وذلك إذا نحينا جانبا الوظيفة التى يقومون بها فى إدارة شئون البلاد فهم يحسون أيضا ــ مثلهم مثل غيرهم ـ بمشاعر الفرح أو يمرون بتجارب الفشل والإحباط على المستوى الشخصى أو العائلى .

غير أن وظيفتهم تتيح لهم فى الواقع أن يعيشوا خبرات بالغة التنوع ، وأن يسافروا إلى الخارج ، ويكتشفوا ثقافات مختلفة ، وطرقاً أخرى للتفكير والسلوك ، مما يتيح لهم أن يوسعوا آفاق منظورهم الشخصى ، غير أن الانفصال عن الحياة اليومية ، وهذا مايطرحه السؤال ، فى نظر شيراك له صلة بالطبيعة الشخصية لكل رئيس أكثر منها فيما يتعلق بطبيعة الوظيفة التى يقوم بها . بعبارة أخرى هناك رؤساء لديهم الرغبة

والقدرة معا على معرفة تفاصيل الحياة اليومية لمواطنيهم مما يساعدهم على ترشيد القرارات التى تمس حياة الناس ، وبعضهم ليست لديه الرغبة بحيث يكتفون بالتقارير المكتبية ، أو لديهم الرغبة وليست لديهم القدرة على تحقيق هذا الهدف المهم ، غير أنه من الضرورى فى الواقع أن يعدد الرئيس من صلاته ، وأن يكثر من الزيارات الميدانية ، لمختلف المواقع والأقاليم لكى يعرف كيف يشعر الناس ، وكيف يعبرون عن مشاكلهم وآمالهم فى الحياة .

ويلفت النظر بشدة أن الشباب فى العالم الذين يمكن اعتبارهم جيل الفضاء القادم ، طرحوا سؤالا مؤداه أن الفضاء الخارجى سيصبح مصدرا للثروة القابلة للاستغلال ، فهل ينبغى أن يكون ملكا للإنسانية جمعاء أو ملكا للشركات أو مجالا لاستغلال الدول؟

وقال شيراك فى إجابته إنه من الصعوبة بمكان الآن القطع بمتى يمكن أن يكون الفضاء موضعا للاستغلال وإنتاج الثروة ، فنحن من وجهة النظر التكنولوجية البحتة مازلنا بعيدين عن عملية تصنيع الفضاء ، فمازالت بحوث الفضاء فى بداياتها . ومع ذلك ينبغى ــ كما يقرر شيراك ــ أن نتعاون فى مجال تقدم هذه البحوث . وقد عقدت الأمم المتحدة فى يوليو من عام ١٩٩٩ المؤتمر العالمى الثالث حول الاستخدام السلمى للفضاء ، والغرض هو أن تشارك الدول جميعا فى تحديد التوجهات الكبرى للنشاط الدولى فى فضاء المستقبل . وينبغى فى اطار هذه المناقشات التركيز على مبدأين رئيسيين : الأول منهما أن الفضاء ينبغى أن يظل متحررا من محاولات الدول أو الشركات لامتلاكه ، وينبغى أن تحكم النشاط فيه نفس القواعد المطبقة بالنسبة لأعالى البحار ، بمعنى أن يكون حرا ومفتوحا لكل الدول فى ظل التعاون الدولى والمساعدات المتبادلة ، وذلك حتى لاتدور بشأن الفضاء الحروب التجارية التى نشاهدها تدور رحاها كل يوم على الأرض ، والمبدأ الثانى هو الاستخدام السلمى للفضاء ، حتى لايكون مسرحا لمغامرات عسكرية ، أو موضعا لمعارك مسلحة . ويضيف شيراك أنه سعيد لأنه فى مؤتمر الأمم المتحدة المشار إليه تم عقد ورشة عمل تحت عنوان «منبر لجيل الفضاء» شارك فيه الشباب ، لأنه ينبغى لهم أن يهتموا اهتماما خاصا بالفضاء ، لأنهم هم الذين سيشهدون التقدم العلمى المذهل فى مجال اكتشافه .

ومن الطريف حقا أن نتأمل السؤال الشخصى الذى طرح على شيراك وهو «كل الناس منذ عشر سنوات أو عشرين أو ثلاثين سنة حاولوا أن يتصوروا عام ٢٠٠٠ ، كيف كنت تتصوره وسنك عشرون سنة»؟

أجاب شيراك «كان عمرى عشرين عاما عام ١٩٥٢ وكنت أتساءل عن التوجهات الكبرى التى ستسود ، وكان رؤيتى للعالم تتسم بعدم اليقين وضعا في الاعتبار الوضع الجيوبولتيكى العالمى فى هذا الوقت ، كانت الحرب العالمية الثانية فى الواقع مازالت حاضرة فى الذاكرة ، ولكنها أيضا كانت منعكسة على الحياة اليومية ، وكانت فرنسا ضالعة فى حرب الهند الصينية ، وكان العالم يعيش أجواء الحرب الباردة بكل صقيعها ، والتى تركت بصماتها على نفوس الناس ، ولم يكن السلام كما هو اليوم هواء طبيعيا نتنفسه ، ولكننا كنا مدركين أنه لابد لنا أن نصنعه ، كما أن أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وكل ماأحدثته من خراب وتدمير ، كان لابد من إعادة بنائها من جديد ، غير أننى كنت فى مطلع الشباب متفائلا ، ميالا للمغامرة والاكتشاف ، وكنت واثقا بأن إيجابيات متعددة سوف تظهر وتتبلور ، وستخرج من رماد الحرب آفاق جديدة للتقدم ، ومن أهمها الحفاظ على الحريات الأساسية ، لم يكن لدينا فى هذا الوقت الأفلام السينمائية التى تتنبأ بالمستقبل كما هو الحال اليوم .

وحين سئل شيراك عن التقدم التكنولوجى والعلمى الذى قلب موازين العلاقة بين البشر ، وزاد من احتمالات التدمير الذاتى والتساؤل عن مستقبل الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة ، أجاب أن العلم من خلال تقدمه ألغى فعلا بشكل حاسم المسافات ، كما ضغط من الزمن ، ومن ثم يمكن القول أنه ليست هناك بقعة على وجه الأرض يمكن أن تعيش منعزلة عن العالم . والإنسان فى سعيه المستمر غزا كل البقاع وخضر الصحراء وزرعها ، كما أنه فى المجال العسكرى أصبح الإنسان يمتلك قوى تدميرية هائلة . وفيما يتعلق بالجانب الفكرى تمت انتصارات مرموقة فى مجال معرفة أسرار المادة وتكوين الإنسان ، وفى مجال الحفاظ على البيئة تبلور وعى كونى يهدف إلى ضمان استمرارها ، غير أن شيراك يقرر بكل ثقة أن الإنسانية ستستطيع فى النهاية أن تسيطر على كل مصادر القوة الراهنة ، ومن أجل تحقيق الأهداف النافعة . غير أن هذه الحقبة القادمة تحتاج إلى صياغة أخلاقيات عالمية

ملزمـة ، لكي نضبط عملية استخدام القوة العلمية والتكنولوجية والعسكرية والاقتصادية ، وينبغى سن تشريعات جديدة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ومنع الصراعات بين الدول ، ولابد من العمل الدءوب فى مجال التنمية الاقتصادية لسد الفجوة بين الشمال والجنوب .

ومن ناحية أخرى طرح على شيراك سؤال مؤداه : إذا قدر لك أن تكون رئيسا لإحدى الدول السبع الأكثر فقرا في العالم ماالذى تقترحه حتى تنهض بهذه الدول فى الألفية الثالثة؟

أجاب شيراك أن التنمية ينبغى تأسيسها على عمودين أساسيين : الديمقراطية والتعليم ، وبالتالى لابد للدولة حتى لاتفشل أن تحترم حقوق الكائن الإنسانى ، والديمقراطية هى أفضل نظام مشجع على المبادأة لكل فرد ، رجلا كان أم امرأة ، ويعطى الأمل للنجاح ، والتعليم هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية ، ومن ثم فتكافؤ الفرص فى التعليم يبدو مسألة أساسية وذلك بالنسبة للأولاد والبنات على السواء ، ولعل وسائل الاتصالات الحديثة من شأنها أن تسهل عملية توفير فرص التعليم لكل فرد . غير أن الدول النامية تحتاج إلى مساعدات جمة من الدول الغنية ، لأنها لاتستطيع أن تقوم بعبء التنمية بمفردها ، والا ستتعرض لمخاطر التهميش فى عصر العولمة الذى نعيشه .

وفيما يتعلق بالسؤال المهم الخاص بضرورة إعطاء دور أقوى للأمم المتحدة وضم دول مثل البرازيل والهند واليابان وألمانيا ، كانت إجابة شيراك بالغة الإيجابية ، بعد أن استعرض الشلل الذى أصاب مجلس الأمن خلال الحرب الباردة ، ورفض بعض الدول العظمى ، ويقصد الولايات المتحدة الأمريكية ، الخضوع للإرادة الجماعية للدول الأعضاء وإصرارها علي العمل أحيانا منفردة ، ومن ثم فتوسيع قاعدة العضوية الدائمة لمجلس الأمن ضرورى من وجهة نظره .

وينتهى الحوار الخصب مع شيراك بسؤال إذا ماكان لك أن تقدم نصيحة لشاب وهو على أعتاب الألفية الثالثة ماذا تقول له؟

أجاب شيراك أقول له كل شيء ميسر للتقدم الإنسانى الآن بشرط بذل الجهد اللازم ، ونحن نشهد عملية العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية

وهى تمثل تقدما ولاشك ، ولكنها تتضمن أيضا ضروبا عديدة من عدم المساواة بين البشر ، وعلينا أن نكافح لنواجه سلبيات العولمة ، وإيجاد عالم أكثر إنسانية حيث يتاح لكل فرد ولكل شعب أن يتقدم .

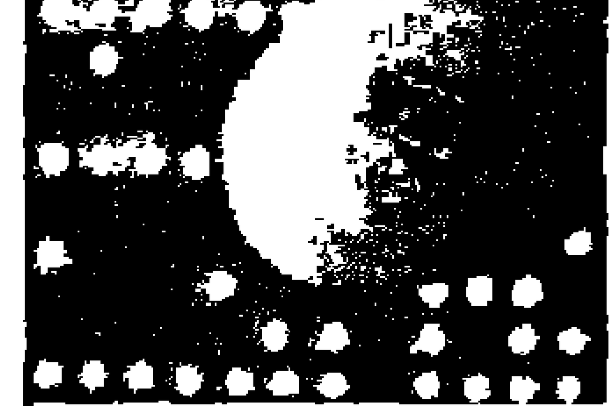
والرسالة الأخيرة لجاك شيراك والمثيرة فعلا للتأمل ، والجديرة بالتراث الإيجابى للحداثة ، هى أن الإنسان فى مقتبل الألفية الثالثة عليه أن يؤكد ثقافته وهويته وقيمه ، وعليه أن يحترم الآخر ويتحلى بالتسامح والحرية والكرامة ، ويقرر أخيرا أن الأخلاقيات ستظل هى أولى أولويات الحداثة .

وإذا تأملنا حصاد الحوار الفكرى الخصب والممتع بين شباب العالم وشيراك ، لأدركنا أنه لمس بذكاء شديد عددا من النقاط المحورية فى الممارسة السياسية وفى العلاقات الدولية . وفى حوار الحضارات على السواء . ولعل أخطر ماقاله أن أى سلطة ينبغى أن تكون مقيدة . ولعل السلطة غير المقيدة التى تمارس فى العالم الثالث وفى الوطن العربى ، هى السر الحقيقى للتخلف ، لأنها تسمح للقادة بإصدار القرارات بلا مراجعة ولا مناقشة ديمقراطية ، كما أن مواجهة سلبيات العولمة شرط أساسى للتقدم الإنسانى ، ويبقى أخيرا ضرورة الحفاظ على الهوية القومية والخصوصية الثقافية ، ليس من باب الانغلاق الفكرى أو الحضارى ، ولكن من منطلق ضرورة التفاعل الإيجابى الخلاق مع الثقافات الأخرى المعاصرة .

هكذا تكلم جاك شيراك!



٩ - رؤية يابانية للعالم



هل تعكس أسئلة شباب العالم التى وجهوها إلى قادة الدول الصناعية الكبرى (مجموعة السبع) خصائص الشخصيات القومية التى ينتمون إليها ، أم أنها تبرز هموم واهتمامات الشباب بشكل عام ، وبغض النظر عن الاختلاف فى الثقافات التى يصدرون عنها؟ أجابت مقدمة الكتاب الذى أعده ليونارد أنتونى ورشيد نيكاز بعنوان «أى مستقبل للإنسانية؟» على هذا السؤال المهم ، وجاءت الإجابة فى شكل عبارة عامة لها دلالة بالغة ، هى أنه ظهر أن العالم متعدد وواحد فى الوقت نفسه! متعدد بمعنى أن الشباب كانوا جزئيا يظهرون فى أسئلتهم واهتماماتهم التى عبروا عنها اختلافاتهم الثقافية . فالشباب اليابانى على سبيل المثال أبرزوا مخاوفهم من مخاطر العولمة على خصوصيتهم الثقافية . فى حين أن الشباب الإفريقى أبرزوا ولعهم الشديد بطرح الأسئلة النظرية والتأملات الفكرية ، أما الشباب الأمريكى فقد ظهر ميله للإلمام بالوقائع الاجتماعية ، فهم يسألون الآخر : أين تعيش؟ وماذا تعمل؟ وكم تكسب من عملك؟ أي باختصار يريدون معرفة البيانات الشخصية أولا قبل الانغماس فى أى مناقشة ، مما يعكس التوجهات البراجماتية التى تسيطر على المناخ الثقافى الأمريكى ، ولكن العالم ، من ناحية أخرى ، واحد أيضا وليس متعددا فقط! بمعنى أنه يجمع بين شباب العالم ، كشريحة عمرية ، وحدة القلق والحلم معا بغد أفضل .

وإذا كان شباب العالم يعكسون ، إلى حد ما ، خصائص الشخصيات القومية التى ينتمون إليها ، فهل ينعكس هذا بالتالى على قادة الدول الصناعية الكبرى الذين تفاعلوا مع أسئلة الشباب؟ بعبارة أخرى هل أثرت على كل من جاك شيراك وكلينتون وبلير وشرويدر ، وأوبوشى رئيس وزراء اليابان خلفيات ثقافاتهم الوطنية ، بما تحتويه من رؤى متميزة للعالم ، وتاريخ اجتماعى فريد ، وتراث ثقافى مغاير؟

نستطيع أن نجيب على هذا السؤال حين ننتهى من استعراض رؤى القادة السبعة ، ولنحاول الإجابة الجزئية على السؤال اليوم من استعراض رؤية كيزو إيبوشى رئيس وزراء اليابان والتى تظهر من ردوده على الأسئلة التى وجهها إليه الشباب .

خبرة القنبلة الذرية

وجهت إلى كيزو ابوتشى رئيس وزراء اليابان سبعة أسئلة كان من الطبيعى أن تبدأ بسؤال يتعلق بتاريخ اليابان ، خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية . فاليابان هى البلد الوحيد التى ألقيت عليه قنبلة ذرية من قبل الجيش الأمريكى لحسم الحرب ، كما قيل ، ولاشك أن إلقاء القنبلة علي هيروشيما وناجازاكى يمثل فى التاريخ العالمي حدثا فريدا . ومن هنا جاء السؤل الأول : «أنتم البلد الوحيد فى العالم الذى عاش التجربة المؤلمة لإلقاء قنبلة ذرية على جزء من بلادكم ، ماهى مشاعرك إزاء هذا الحدث ، وإزاء انتشار الأسلحة الذرية فى العالم اليوم؟

أجاب ابوتشى أنه باعتبار اليابان هى البلد الوحيد الذى ألقيت عليه قنبلة ذرية ، وعاش من ثم التراجيديا الخاصة بهذا الحدث ، فإننا نشعر أن هذه التجربة ينبغى ألا تتكرر أبدا .

وهذا هو السبب فى أننا رفعنا شعارًا مثلث الجوانب : لا لامتلاك القنبلة الذرية ، لا لتصنيعها ، ولا لإدخال اسلحة ذرية إلى اليابان . ونحن نطبق بإخلاص التزاماتنا فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية ، ونشارك بإيجابية فى كل الجهود الدولية الخاصة بنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة الذرية .

وطرح على أبوتشى سؤال طريف مؤداه «لماذا إذا كانت الديمقراطية هى أفضل طرق الحكم ، لانجد تطبيقات لها فى مجال الشركات التى لاتدار بالضرورة بطريقة ديمقراطية» .

أجاب إيبوشى أن التاريخ الإنسانى قد شهد عدة صور للحكم ، والديموقراطية إحدى هذه الصور ، ولكن ينبغى أن نلتفت إلى أن تعريف «الديمقراطية» يختلف حسب البلاد وحسب الشعوب . ولكن فى مجتمعنا الدولى الراهن هناك إجماع على ضرورة تحقيق «المبدأ الديمقراطى» وهناك جهود عالمية تسعى إلى أن يعم فى كل أرجاء المعمورة ، لماذا؟ لأن الأفراد الذين يكونون المجتمع يقعون فى صميم المحيط

الديمقراطى ، لأن الديمقراطية بحكم احترامها للتعددية ، والحوار ، تساعد على ازدهار الشخصية الإنسانية ، وهى أيضا تقوم على الاستماع إلى آراء الناس ، وتهتم بهمومهم ومشكلاتهم ، ومن ثم يحدث ترشيد للقرارات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، والتى ينبغى أن تبنى على العلم الدقيق بالآراء المتنوعة للناس ، ولذلك فالدول المتقدمة تساعد البلاد النامية على نشر النظام الديموقراطى .

أما فيما يتعلق بتطبيق الديموقراطية فى مجال إدارة الشركات ، فيمكن القول أن نظم الإدارة فى مجال الأعمال تتعدد وتتنوع سواء بالنسبة للشركات الصغيرة ، أو الشركات الكبرى . ومع ذلك يمكن القول أن الديموقراطية تظهر فى مجال الإدارة بالنسبة للجمعيات العمومية للشركات والتى يحدث فيها تصويت على القرارات الاستراتيجية الكبرى التى تقترحها مجالس إدارات الشركات .

وانتقل الشباب من بعد إلى سؤال جوهرى يشغل بالهم فى أنحاء العالم ، وهو يتعلق بالدين والجوانب الروحية فى ظل العولمة ، وكان السؤال هو «أى ملة دينية أو مذهب سيتحول إلى دين مكتمل فى نهاية الألفية الثالثة؟ .»

أجاب أبوتشى بأننا إذا كنا نشهد مرحلة رخاء فذلك بفضل الجهود التى بذلها أجدادنا ، وإذا كان التقدم فى مجال الاقتصاد يبدو بارزا ، فإننا على العكس ، نشهد تأخرا في الجوانب المعنوية والروحية ، والتى تمر بأزمة ، ومن الضرورى ، من أجل أغراض التقدم الإنسانى إقامة التوازن الضرورى بين الجوانب المادية والروحية ، غير أنه ينبغى التركيز على أن اختيار دين معين ينتمى إليه الشخص أو مذهب يعتنقه ينبغى أن يترك للاختيار الحر ، وفقا لقواعد احترام حقوق الإنسان ، والتى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، التى قننتها مختلف الدول فى دساتيرها وتشريعاتها الداخلية . ويقرر أبوتشى أنه يأمل فى أن يستمر فى المستقبل احترام حرية الإنسان الدينية .

التطور التكنولوجى والبطالة

وقد أثير سؤال مهم يتعلق بصميم مستقبل الشباب فى العالم وهو تأثير التطور التكنولوجى على البطالة ، أو مايطلق عليه «البطالة التكنولوجية» أى الناجمة عن استحداث آلات للإنتاج لاتحتاج إلى قوة عاملة كبيرة .

يتحدى أبوتشى فى إجابته هذا التعميم ، ويقول أنه ليس صحيحا أن التطور

التكنولوجى يؤدى بالضرورة إلى البطالة . ويقول أن خبرة اليابان فى هذا الصدد ، ويقصد آلية الإنتاج والاعتماد على المعلوماتية ، قد أدت إلى رفع مستوى الاستهلاك ، نتيجة لتخفيض السعر ، وزيادة الإنتاجية ، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الطلب على العمالة . غير أن هذا لاينفى أنه فى بعض المراحل ، فإن تحديث أدوات الإنتاج قد يؤدى إلى بطالة نسبية ، غير أن ذلك يدعونا إلى تكييف هيكلى لكى نجعل الانتقال يتم بدون خسائر باهظة ، وقد التفتت قمة الدول السبع أخيرا إلى ضرورة مواجهة مشكلة البطالة من خلال القيام بإصلاحات هيكلية فى الاقتصاد ، والعمل على التوازن بين السياسات النقدية والضريبية .

ومن التطور التكنولوجى انتقل الشباب إلى سيناريوهات المستقبل ، فطرحوا سؤالا طريفا مؤداه : «فى نهاية الألفية الأولى ظن الناس أن العالم سينتهى ، وفى نهاية الألفية الثانية نحن نخشى من الموجة المتدفقة للمعلوماتية ، ماهو فى نظرك الخوف الأعظم الذى سيصب الإنسانية عام ٣٠٠٠» .

أجاب إيبوشى أننا إذا تأملنا أحوال العالم اليوم لوجدناه يحفل بمشكلات متعددة ، بعضها نتيجة لنمو العلم وامتداده إلى ميادين متعددة ، ولعل أهمها المشكلات الأخلاقية التى ترتبت على التقدم فى ميدان الهندسة الوراثية ، بالإضافة إلى مشكلات الانفجار السكانى والتلوث ، ومشكلات الطاقة ، والبحث عن طاقة نظيفة ، ولا أعتقد أن هذه المشكلات ستظل باقية حتى عام ٣٠٠٠ . ذلك أن العلم أثبت أنه قادر على حل عديد من المشكلات ، ولو رجعنا بأبصارنا إلى الماضى ، هل كان أحد فى نهاية الألفية الأولى يحلم بشىء كالحاسب الإلكترونى؟ ومن ثم من الصعوبة بمكان تخيل مشكلات الإنسانية فى نهاية الألفية الثالثة! ولعل هذا هو الذى جعل الفيلسوف اليابانى كيتارونيشيدا (١٨٧٠ ، ١٩٤٥) يقرر «نحن لانستطيع أن نتنبأ بالذى سيحدث بعد خمسين عاما !» فما بالنا بالتنبؤ عن أحوال الإنسانية بعد ألف عام!

وطرح سؤال مهم «إذا كانت مجموعة الدول السبع تأخذ كل القرارات الخاصة بمستقبل العالم ، فلماذا ، من وجهة نظر منطقية لاتحل هذه المجموعة محل مجلس الأمن» .

ولاتخفى النبرة الساخرة لسؤال الشباب والتى تتعلق بضعف مجلس الأمن عن التصدى للمشكلات العالمية ، فى حين أن مجموعة الدول السبع تبدو

وكأنها مجلس إدارة العالم! وجاءت إجابة ايبوشى مسلمة بضرورة تقوية مجلس الأمن من خلال إصلاح شامل لنظام الأمم المتحدة ، فى نفس الوقت الذى أشاد فيه بالدور الإيجابى الذى تلعبه مجموعة الدول السبع فى بعض القضايا الدولية .

وكان السؤال الأخير متعلقا برؤية إبوتشى بالنسبة للألفية الثالثة؟ ركز إبوتشى على استمرار قيم الحرية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والتى يأمل أن تصبح جزءا لايتجزأ من عقائد مختلف الدول ، كما أشار إلى نمو البحث العلمى والتكنولوجى مما سيساعد على حل مختلف المشكلات . وإذا كان المجتمع الصناعى- كما يقول ـ قد حل عديدا من المشكلات إلا أنه ولد مشكلات أخرى مثل التلوث ، والذى يجب مواجهة مشكلاته فى الألفية الثالثة من خلال مايطلق عليه إبوتشى «الأمن الإنسانى» الذى ينبغى أن يخلق للإنسان بيئة مواتية لازدهار شخصيته .

ومن هنا تأتى أهمية أن يشارك كل فرد وبطريقة إبداعية فى تقدم العلم والتكنولوجيا وتعميق الثقافة الروحية ، ونشر روح التعاون الدولى والعمل الطوعى على مستوى المجتمعات المحلية .

هذه هى وصية ابوتشى رئيس الوزراء اليابانى لشباب العالم ، ترى هل تختلف رؤيته اليابانية عن رؤية غيره من قادة الدول الغربية المتقدمة؟



١٠ - ألمانيا تنظر للمستقبل!



فى سلسلة الحوارات التى أجراها شباب العالم من خلال شبكة الإنترنت مع قادة الدول السبع الكبرى ، تبرز على وجه الخصوص شهادة جيرهاردشرويدر مستشار ألمانيا الفيدرالية ، وترد أهمية هذه الشهادة إلى الوضع المتميز لألمانيا داخل الاتحاد الأوروبى وفى العالم . كان دائماً لألمانيا وضع خاص نظراً لوزنها السياسى العالمى ولقوتها الاقتصادية ولتقدمها التكنولوجى الفائق ، ولاننسى أن المانيا كانت فاعلة فى النظام السياسى الأوروبى طوال العصر الحديث .

وإذا كنا بالنسبة لشهادة كيزو أوبوتشى رئيس وزراء اليابان ـ الذى رحل أخيراً- أثرنا موضوع تأثر شهادته بالشخصية القومية اليابانية وسماتها الفريدة التى تعكس خصوصية ثقافية نادرة فى عالمنا المعاصر ، فإننا بالنسبة لشهادة شرويدر ربما نثير التاريخ السياسى الألمانى الفريد ، وتأثيره على الرؤية الألمانية .

ذلك أن ألمانيا أشعلت فى الواقع الحرب العالمية الثانية من خلال نظامها النازى ، والذى كون مع نظام إيطاليا الفاشى ونظام اليابان العسكرى ماأطلق عليه «دول المحور» التى أدارت الحرب ضد جبهة الحلفاء ، والسؤال هنا هل أثر الماضى النازى ومأأدى إليه من الهزيمة الساحقة لألمانيا واستسلامها غير المشروط ، على رؤية العالم المعاصرة لألمانيا أو لا ، كما يظهر من أجوبة شرويدر على أسئلة الشباب؟

غير أن الماضى النازى لاينفى إمكان تأثر الرؤية الألمانية بالسمات الفارقة للشخصية الألمانية ، والتى تتشابه إلى حد ما مع الشخصية اليابانية ، وهذه السمات تتعلق بالنظام الشديد فى المجتمع والانضباط المسلكى وتقديس العمل ، والقدرة على الاستيعاب والابتكار التكنولوجى ، والدور الفعال فى تطورات الثورة العلمية والتكنولوجية .

وحين أعددت نفسى لكتابة هذا المقال راجعت مكتبتى الزاخرة بالمراجع

الموثقة عن أبرز الشخصيات القومية فى العالم ، لانعش ذاكرتى بسمات الشخصية الألمانية كما حددها أكبر مؤرخ معاصر لألمانيا ، والذى يعد من أكبر الثقات فى الموضوع وهو جوردون كريج ، صاحب الكتاب المثير «الألمان» الذى صدر عن المكتبة الأمريكية الجديدة عام ١٩٨٢ .

ولفت نظرى بشدة أن كريج فى الفصل الأول من الكتاب وعنوانه «منظورات سياسية» دخل فى صميم الموضوع حين ساق اقتباساً من الشاعر الألمانى الشهير «جوته» الذى قال «الألمان يجعلون من كل شىء أمراً صعباً سواء بالنسبة لأنفسهم أو بالنسبة للآخرين»! ويضيف المؤلف ولعل هذا هو الذى أدى دائما إلى وجود «مشكلة ألمانية» ، مما جعل الأجانب يعترفون بطريقة دورية بعجزهم عن فهم السلوك الألمانى ، بالإضافة إلى صعوبة الفلسفة الألمانية واللغة الألمانية . ولعل هذا الاعتبار هو الذى دفع كريج إلى أن يخصص ملحقاً فى كتابه لما أطلق عليه «اللغة الألمانية المرهقة!» .

غير أن ذلك لايعنى أن السمات البارزة فى الشخصية القومية الألمانية والتى ظهرت بوضوح فى فترة الحكم النازى لم تتغير ، ذلك لأن هذه الشخصية ، مثلها مثل أى شخصية قومية ، نسق مفتوح على التأثيرات العالمية والإقليمية والمحلية ، وليست نسقاً مغلقاً لايتغير تحت تأثير مايطلق عليه البعض من المثقفين الرجعيين الخصوصية الثقافية التى لاتتغير أبداً! ألمانيا اليوم تغيرت تغيرات جوهرية ، وسارت بعد الحرب فى اتجاه تغيير نمط التنشئة الاجتماعية والسياسية ليتفق مع مواصفات الديمقراطية والليبرالية ، مما أدى إلى نشوء جيل جديد من الألمان ذوى الاتجاهات السلامية المضادة للحروب وللعنف ، والداعين إلى التعايش السلمى مع كل دول العالم . ولعل أجوبة جيرهارد شرويدر تعكس هذا الاتجاه بوضوح شديد .

وإن كان بعض الباحثين الألمان وعلى رأسهم هانز مومسن يقرر «أن التحرر فى المجال الفكرى الألمانى لايرقى لمستوى الإنجاز الاقتصادى والتكنولوجى والاجتماعى فى ألمانيا» وعزا ذلك إلى ميراث الطابع التسلطى الألمانى والذى ينعكس على السلوك ، والذى يعود إلى النماذج الذهنية التقليدية التى كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية فى المجتمع الألمانى .

هل يمكن أن تنتهى الحرب؟

أخذا فى الاعتبار التاريخ السياسى الألمانى وخصوصاً الحرب العالمية الثانية التى اشعلتها ألمانيا ، كان من المنطقى أن يكون أول سؤال لشباب العالم هو كمايلى : «لقد تم القضاء على النظام العبودى ، وعديد من الدول ألغت عقوبة الإعدام ، هل تتصور أنه يمكن إلغاء الحرب من مجال العلاقات بين الدول؟» .

أجاب شرويدر بأنه بالرغم من كل الخبرات المريرة التى مررنا بها فإن تحقيق السلام أمر ممكن ، ويعتمد ذلك على مجهوداتنا ، كما ينبغى أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لأى سياسة واعية بمسئولياتها ، والسلام ينبغى تحقيقه داخل الدولة وبين الدول فى نفس الوقت ، ومع الاعتراف بأن هناك مصالح متعارضة بينها ، ويجب ألا يكون اللجوء إلى القوة المسلحة إحدى وسائل حل الصراع .

وفى ضوء ذلك خفضت ألمانيا إلى حد كبير من عدد قواتها المسلحة ، وتلعب دوراً أساسياً فى مجال ضبط السلاح ، وتخلت عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل ، ووضعت ضوابط دقيقة فى مجال تصدير السلاح .

والعامل الحاسم فى الموضوع هو أن الحكومات التى تحكم بطريقة ديموقراطية ، والتى تسعى لتطبيق العدل الاجتماعى نادراً مامثلت تهديداً لباقى الدول .

وفى سؤال آخر يتسم بالطرافة سئل شرويدر «ألا يرى أنه من الأفضل أن ينتخب ممثلو الحكومات فى الأمم المتحدة عن طريق الاقتراع العام بواسطة المواطنين فى مختلف البلاد ، حتى تستطيع هذه المنظمة أن تقوم بمسئولياتها بطريقة ديمقراطية حقا؟

كانت إجابة شرويدر متحفظة ، لأنه قرر أن المعيار هو أن تكون الحكومات ذاتها ديموقراطية ، وهذا الاعتبار هو الذى سيعطى الشرعية الديموقراطية لممثليها فى الأمم المتحدة ، وقرر أن الاقتراح الوارد فى السؤال من شأنه فى الواقع أن يغير من طابع الأمم المتحدة ويحولها إلى برلمان عالمى . وهو يرى أن هذا البرلمان- لو تشكل ديمقراطياً ــ قد يكون مفيداً ، ولكنه لايمكن أن يغنى عن الأمم المتحدة والتى مع ذلك تحتاج إلى إصلاح حقيقى حتى تقوم بوظائفها .

وسئل شرويدر عن رأيه فى الدول الصناعية الكبرى التى تدمر الفائض من

حاصلاتها الزراعية حتى لا يهبط سعرها فى السوق العالمية ، فى الوقت الذى يموت فيه ملايين الناس فى البلاد الفقيرة من الجوع ؟

وقد تبنى شرويدر فى إجابته منطق الاقتصاد السياسى مقرراً أن امداد شعب ما بالحاصلات الزراعية يعتمد أساساً على الظروف الطبيعية لكل بلد ، وعلى نظامه الاقتصادى والتجارى . ويضيف أن ألمانيا تنتج أساسا لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير الألمانية والفائض للتصدير ، غير أن ألمانيا تتبع سياسة مركبة لمساعدة الدول الفقيرة ، ليس فقط بمدها بالمساعدات الاقتصادية ، وإنما بزيادة قدراتها على الانتاج من خلال إرسال الخبراء ، ومساعدة الفلاحين فى إطار العملية الانتاجية .

ثم انتقل الشباب إلى سؤال آخر يهمهم بشدة ويتعلق بالبطالة ، وهكذا يتساءلون «ما الذى يجعل شركة ما إذا سرحت المئات من عمالها ترتفع قيمة أسهمها فى السوق؟» .

وقد حاول شرويدر بذكاء أن يثير عديداً من النقاط فى رده على السؤال . أثار أولاً ديناميكية اقتصاد السوق ، والذى يقيم كل شركة فى ضوء انتاجيتها وقدرتها على تحقيق الأرباح ، ولكنه أيضاً أثار قضية مسئولية الدولة عن إعادة تدريب العمال المسرحين ، بما يسمح لهم بالالتحاق الفعال بشركات أخرى ، غير أنه أشار إلى أهمية تحديث نظام التعليم حتى يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة . ولعل أهم فكرة طرحها شرويدر أن بعض الشركات فى نظرها فقط لعامل الربح حين تسرح عدداً من عمالها ، فإنها تفرط أحياناً فى الرأسمال الإنسانى ، والذى يتمثل فى الخبرات النادرة لبعض هؤلاء العمال ، بما يؤدى إلى خسارة مؤكدة للمجتمع .

وسئل شرويدر : «ماهو مستقبل الجنس الإنسانى فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى الذى قلب موازين العلاقات بين الناس ، وزاد من مخاطر التدمير الذاتى؟» أجاب بأن هذه المخاطر تقلصت فى السنوات الأخيرة ، غير أنه لابد من زيادة التعاون الدولى ، وزيادة حركات التكامل بين الدول ، وعن طريق التعاون والتكامل يمكن أن يكون المستقبل أكثر إشراقاً من الحاضر .

وعن الذى يستطيع أن يفعله لو قدر له أن يكون رئيساً لإحدى الدول الفقيرة فى العالم ، أجاب : الأولوية لسداد الديون ، والاستثمار فى التعليم والصحة .

وأخيراً طرح عليه سؤال يبدو غريباً وهو «هل الإيمان بالله يمثل خطراً على الإنسانية»؟

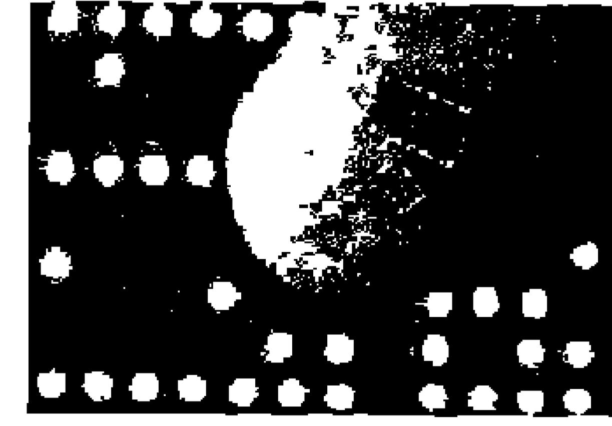
أجاب شرويدر بكل قطع لا ، على العكس إن الإيمان بالله يمكن أن يساعد الناس على تدعيم وجودهم الإنسانى ، ومع أن مسائل العقيدة مسألة شخصية ينبغى أن تترك لحرية كل فرد ، إلا أنها يمكن أن تمثل الأساس الأخلاقى المتين الذى يؤثر على مختلف ضروب السلوك . غير أن الخطر يمكن أن يأتى من التطرف الدينى ، الذى يؤدي إلى تسميم حياة الناس من خلال نشر الكراهية والتعصب ، ورفض الآخر .

ولو تأملنا إجابات شرويدر لقلنا أنها تترجم فى الواقع التغيرات التى حدثت فى إطار الشخصية القومية الألمانية التقليدية ، هذه الشخصية كانت تؤمن بالعنصرية من خلال تقديسها للجنس الآرى ، ونظرتها الدونية إلى الأجناس الأخرى ، كما أنها عكست نفسها فى عسكرة المجتمع الألمانى ، من خلال فرض نظم تسلطية ألغت الأفراد باعتبارهم كائنات مستقلة لها أفكارها وتوجهاتها المتباينة ، وحاولت أن تصب البشر فى قالب واحد جامد .

إجابات شرويدر تشير إلى إيجابية الشخصية الألمانية فى نزوعها إلى التعاون الدولى ، وفى حرصها على تحقيق السلام فى العالم من خلال سياسة ثقافية تركز على احترام تعدد الثقافات وتنوع رؤى العالم .



١١ - انجلترا تبحث عن دور!



لفت نظرى فى الأسئلة التى وجهها شباب العالم على شبكة الإنترنت إلى قادة دول مجموعة السبع (الدول الصناعية الكبرى) ، أن الأسئلة التى وجهت إلى تونى بلير تناولت ميادين بالغة الأهمية . فقد سئل فى موضوعات تتعلق بالسلام الدولى ، والبيئة ، والديموقراطية ، والجوانب الروحية للإنسان ، والمجتمع ، والعلم ، والاقتصاد ، ورؤيته للألفية الثالثة ، ليس ذلك فقط بل إن الأسئلة ذاتها كانت تلمس مشكلات حقيقية وتتسم بالعمق ، ولانجد فى الواقع فى الكتاب الذى نحلله والذى ألفه ليونارد أنتونى ورشيد نيكاز أى تفسير لتفاوت عدد الأسئلة أو تنوع موضوعاتها وأهميتها ، الموجهة لكل رئيس من الرؤساء السبعة .

ولعل السؤال الذى يفرض نفسه : هل هناك تشابه بين الرؤية الإنجليزية والرؤية الألمانية بحكم أن كلا من تونى بلير وجرهارد شرويدر ، ينتميان إلى حركة الطريق الثالث التى تسعى إلى التأليف الخلاق بين العدالة الاجتماعية من ناحية والحرية من ناحية أخرى؟

وإجابتنا أننا لم نلحظ أى تشابه بالضرورة ، ربما لأن الأسئلة التى طرحت على كل واحد منهما مختلفة ، غير أن الذى يلفت النظر أن انجلترا تحاول فى الوقت الراهن أن تبحث لنفسها عن دور ، وخصوصاً أن تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً فى مجال السياسة الخارجية ، وموافقتها على توجهاتها ، قد أعطى الانطباع أنها فى الواقع دولة تابعة ، وليست لها سياسة خارجية مستقلة . غير أن التحليل الدقيق لإجابات تونى بلير على الأسئلة الموجهة له من شباب العالم ، تشير إلى محاولة صياغة موقف إنجليزى مستقل فى القضايا الكبرى التى تواجه

الإنسانية ، وإن كان ليس منفصلا بالضرورة عن القيم المشتركة التى عبرت عنها توجهات رؤساء فرنسا واليابان الذين سبق لنا تحليل إجاباتهم .

حق التدخل

ولعل أهم سؤال وجه إلى تونى بلير يتعلق بحدود التدخل السياسى فى الشئون الداخلية للدول وجاء السؤال كمايلي : «ميثاق الأمم المتحدة الذى وضع مبدأ سيادة الدول فوق كل شيء ، يبدو متعارضاً مع السياسية الدولية التدخلية . وعلى العكس فإن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يبدو أنه يعتبر التدخل فى ظروف معينة أمرا واجباً .

كيف يمكن حل هذا التناقض؟»

إن تدخل حلف الأطلنطى فى كوسوفو لم تحركه أى طموحات إقليمية وإنما دفعت إليه اهتمامات إنسانية . ونحن فى أوروبا ــ يقول تونى بلير ــ لن نسمح بممارسة ما شهدناه فى كوسوفو ، ويعنى التطهير العرقى والاغتصاب المنظم والمذابح ، لم يكن هناك بديل عن التدخل العسكرى ، ولم يكن من المستطاع ترك عار التطهير العرقى ، غير أن هذا التدخل العسكرى ــ الذى لم يكن من الممكن أن يتم منذ عشرين عاماً مضت على سبيل المثال ــ هو محصله تغيرات محددة كبرى حدثت فى العالم ، ولعل أهمها نهاية الحرب الباردة ، وتطور التكنولوجيا ، وصعود موجات الديموقراطية .

كل ذلك بالإضافة إلى تأثير العولمة والتى غيرت من بنية الاقتصاد ومن دور الأمم المتحدة . ونحن على أبواب الألفية الثالثة نجد أنفسنا نعيش فى عالم جديد يسوده الاعتماد المتبادل ، وحيث لايمكن للدول أن تنعزل عن باقى العالم ، ولا أن تختفى وراء مبدأ السيادة الوطنية لكى تمارس مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان ، ولكن هناك أسئلة مهمة تحتاج إلى إجابات : متى وكيف ضرورة التدخل؟ إن مبدأ عدم التدخل مبدأ مستقر منذ حقبة طويلة فى النظام الدولى ، وليس هناك مجال لإلغائه ، ذلك أنه لايحق لدولة ما أن تسعى لتغيير النظام السياسى لدولة أخرى ، أو تشجع الحركات التى تهدف للانقلاب عليه ، غير أن مبدأ عدم التدخل ينبغى أن تتوافر شروط لتطبيقه ، وأهمها على الإطلاق عدم الخرق الجسيم لحقوق الإنسان أو ارتكاب المذابح الجماعية .



البيئة والديموقراطية والجوانب الروحية

ومن السلام العالمى انتقلت الأسئلة إلى البيئة والديموقراطية والجوانب الروحية . فيما يتعلق بالبيئة طرح سؤال مؤداه «أنه فى أى متحف للتاريخ الطبيعى نستطيع أن نجد عينات لأنواع انقرضت ، فهل هناك احتمال - وضعا فى الاعتبار إيقاع التخريب الذى نحدثه فى البيئة الإنسانية ـ أن غالبية الأنواع التى يزدحم بها عالمنا اليوم من الحيوانات والطيور والنباتات يمكن لها أن تختفى من الوجود؟»

أجاب «بلير» إن التنوع فى الحياة على الأرض مسألة تهم الإنسانية كلها ، ومهمتنا ليست فقط الحفاظ على التنوع ، ولكن حفظه ونقله إلى الأجيال القادمة . ومن المؤسف أن معدلات انقراض بعض الأنواع زادت جداً فى العقود الأخيرة ، ويبدو ذلك من الحقيقة التى مؤداها أنه فى القرون الأربعة الأخيرة اختفى ٦٥٤ نوعاً من أنواع النباتات وكذلك ٥٣٥ نوعاً من الحيوانات . ويقرر بعض العلماء أنه من المتوقع أن تختفى نسبة من ٢٪ إلى ١٠٪ من مجموع كل الأنواع كل عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٣٠ . وهو مايمثل خطورة بالغة على التنوع فى البيئة الإنسانية .

ويضيف بلير أن المملكة المتحدة وقعت مع ١٥٠ بلداً آخر المعاهدة الخاصة بالتنوع البيولوجى ، وذلك فى قيمة ريو بالبرازيل عام ١٩٩٢ . وهذه هى أول مرة تجمع فيها كل هذه الدول على ضرورة الحفاظ على التوازن الطبيعى للكوكب . ويتحدث بلير بشىء من التفصيل عن الخطة البريطانية للحفاظ على التنوع ، وعلى المساعدات التى تقدمها بريطانيا للدول النامية فى هذا الصدد .

ومن البيئة والحفاظ عليها ، تم الانتقال إلى عالم الإنترنت ، وهل يحبذ بلير أو لا استخدام الشبكة لاستطلاع آراء المواطنين والتعرف على مشكلاتهم؟

أجاب بلير بأنه فى الوقت الراهن هناك بريطانى واحد من كل اثنين يملك حاسبا شخصياً فى منزله ، وهناك أكثر من ٣ ملايين شاب بريطانى أعمارهم أقل من سبعة عشر عاماً يستخدمون الإنترنت بطريقة منتظمة . وهذه أرقام عالية بكل المقاييس . وخلال ستة شهور قادمة سيرتفع عدد الشباب من مستخدمى الإنترنت ليتجاوز نسبة ٤٣٪ أى بزيادة قردها ١٢٪ . وهكذا يمكن القول أنه- شئنا ذلك أو أبينا ـ فإن الشباب هم الذين سيتولون إدارة شئون العالم فى المستقبل .

وهم بفضل الإنترنت يتصلون بنظرائهم الأوربيين وبشباب العالم أجمع وعن طريق البريد الألكتروني وجماعات النقاش والاطلاع على المواقع المختلفة في شبكة الإنترنت ، أصبحت هناك إمكانية لمعرفة كيف يفكر الآخرون وكيف يرون العالم .

ويعتقد بلير أن على الحكومات واجب تسهيل وصول الشباب لشبكة الإنترنت ، وعلى المجتمعات المختلفة أن تستثمر في هذا الاتجاه حتى يمكن للعالم كله أن يتصل ببعضه بعضاً . ولابد من ربط كل المدارس والجامعات والهيئات العامة بالإنترنت ، ولابد من إنشاء شبكة تعليمية متكاملة للاستفادة من كل إمكانيات الثورة الاتصالية الكبرى . ويمكن القول بإيجاز أن الحكومات يمكن أن تدعم روح المواطنة من خلال الإنترنت ، وذلك بالاستطلاع المنتظم لآراء المواطنين والتعرف على مشكلاتهم .

وإذا كان بلير قد تحمس هذا الحماس الشديد للدخول في صميم الثورة الاتصالية الكبرى ، فإنه حين انتقلت الأسئلة إلى دور الجوانب الروحية وهل ينبغي أن تجد لها مكاناً في إدارة الدولة ، كان أكثر حذراً في الإجابة . فقد ركز أولاً على أن صانع القرار يهتم أساساً بالجوانب المادية التي تتعلق بتنمية الموارد ، وقدرات المواطنين ، حتى يمكن إقامة مجتمع يسوده الرخاء والتسامح ، غير أنه من ناحية أخرى قرر أنه لايمكن لصانعي القرار أن يتجاوزوا اجماع القيم والمعتقدات التي تمثل الإطار الذي يعملون من خلاله ، ومن المؤكد أنهم في حاجة إلى مصادر للاستلهام والدافعية ، ولذلك يمكن القول أن العقيدة وغيرها من المعتقدات الروحية تستطيع أن تلعب دوراً مهماً .

ويشير بلير إشارة مهمة إلى الظاهرة التي تسود المواطنين في مختلف دول العالم ، وهي عدم اقتناعهم بجدوى السياسة في عالم اليوم ، ويبرز ذلك بوجه خاص بين الشباب الذين يرون أن هناك فجوات كبرى بين اهتمامهم وطموحاتهم وبين أفعال رجال السياسة . ويرد ذلك إلى عدم تحقيق الوعود التي قطعها رجال السياسة على أنفسهم ، أو إلى افتقاد بعض قراراتهم إلى القيم الأخلاقية ، ولابد لهم أن يواجهوا هذا الموقف بصراحة ولايتهربون منه ، وأن يلتزموا بالتعامل الشريف مع مواطنيهم ، في إطار من الشفافية الكاملة حتى تسد الفجوة بين القول والفعل . وباختصار يمكن القول إن هناك ضرورة للتأليف بين المادي والروحي في إدارة الأمور العامة .

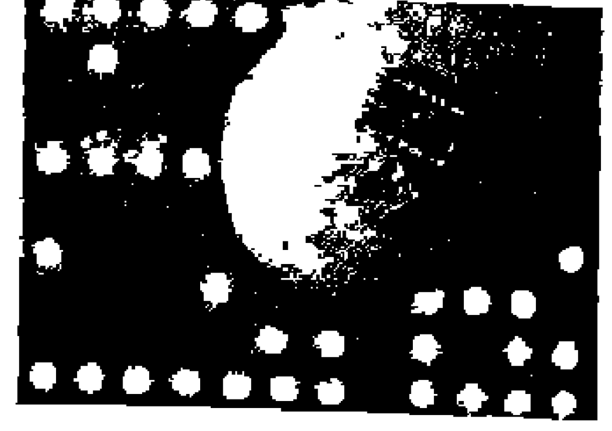
ومرة أخرى يعود الشباب إلى الثورة الاتصالية وإلى شبكة الإنترنت ، والتي

خلقت مايطلق عليه «الواقع الافتراضى» من خلال نماذج محاكاة الواقع ، على الحاسب الإلكترونى ، والتجارة الإلكترونية ، وعقد المؤتمرات والندوات عن بعد ، حيث يستطيع المشاهد أن يشارك فيها ، وكأنها مؤتمرات واقعية فعلاً ، وسؤال الشباب كان مبناه هل فى المستقبل سنكون قادرين على الاختيار بين الحياة فى العالم الواقعى ، والحياة فى إطار الواقع الافتراضى؟ وهل فى هذا العالم الافتراضى هناك مخاطر من احتمال تدمير بعض جوانب العالم الواقعى ، سواء بدوافع مادية أو عرقية أو اقتصادية؟ وكانت إجابة بلير أنه لايعتقد إطلاقا أنه فى يوم ماسيضطر الإنسان للاختيار بين العالم الواقعى والعالم الافتراضى ، وذلك لأن الحياة فى العالم الافتراضى لن تستطيع إطلاقاً أن تعوض الشعور بالاتصال المباشر بين البشر ، أو الاحتكاك الملموس بالواقع المادى .

وحين سئل بلير أخيراً عن آماله بالنسبة للعالم على مشارف الألفية الثالثة ، أجاب من المستحيل التنبؤ بما سيحدث فى الألف سنة القادمة . غير أنه ينبغى الحفاظ على البيئة الإنسانية للمستقبل ، وينبغى إتاحة الفرصة للشباب لكى يعيشوا فى أمن وسلام وبطريقة كريمة ، تسمح لهم بازدهار شخصياتهم الإنسانية ، ولكن الطريق يبدو طويلاً لتحقيق هذه الأهداف النبيلة .



١٢ - رؤية متوسطية للعالم



هل يؤثر الموقع الجغرافى على رؤية صانعى القرار السياسيين سواء كانوا رؤساء للجمهورية أو رؤساء وزراء أو أعضاء بارزين فى النخبة السياسية الحاكمة؟ كان هذا السؤال فى ذهنى وأنا بصدد التعرض لرؤى ماسيموداليما رئيس وزراء إيطاليا ، ومعنى ذلك أنه يمارس الحكم فى دولة تقع فى قلب أوروبا التى حكمت العالم قروناً ، غير أن دورة التاريخ اكتملت ورأينا مركز الثقل فى العالم ينتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح هى القوة العظمى الوحيدة ، غير أن هناك أقطاباً صاعدة تسعى لكى تشارك بإيجابية فى تسيير أمور العالم وعلى رأسها الصين واليابان والهند .

والدرس الذى يمكن لنا أن نستخلصه من تحليل أسئلة شباب العالم التى وجهت إلى قادة الدول السبع (الدول الصناعية المتقدمة) والتى وردت فى كتاب ليونارد أنتونى ورشيد نيكاز ، أن هناك عوامل متعددة تؤثر على رؤية العالم للرؤساء والزعماء السياسيين على أساس موقع الدولة ليس بالمعنى الجغرافى فقط ، ولكن من حيث وضعها فى النظام الدولى ، إذ لابد أن يكون ذلك مؤثراً فى الإجابة على بعض الأسئلة على الأقل . هناك دول فى قلب النظام ، وهناك دول على أطراف النظام مثل كندا .

غير أننا لاحظنا أن هناك قيماً مشتركة يتبناها كل الرؤساء والزعماء الذين حللنا إجاباتهم ، تعكس تبلور وعى كونى ، وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا منع التسلح والبيئة والفجوة بين الشمال والجنوب ، ومشكلات الشباب ، وتأثير التطور العلمى والتكنولوجى على مسار الإنسانية فى الألفية الثالثة . وإذا نظرنا إلى الأسئلة التى وجهت إلى ماسيمو داليما رئيس وزراء إيطاليا ، لاكتشفنا أنه تعرض - لأمر ما - إلى أكبر عدد من الأسئلة العميقة ، التى تناولت أوضاعاً موجودة فى العالم ، أو تطرقت إلى تطورات افتراضية دارت الأسئلة حول أربعة عشر موضوعاً أبرزها

احتمالات وقوع حرب فضائية بين الدول المتقدمة ، ومشكلات البيئة ، والإنترنت والديموقراطية ، والعولمة ، وانتشار مرض الإيدز فى إفريقيا ، والدور المتصاعد للعلماء فى عالم الغد ، والشركات المتعددة الجنسية ، وإصلاح الأمم المتحدة وغيرها من الأسئلة .

حرب الفضاء

كان السؤال الأول الموجه إلى ماسيمو داليما رئيس وزراء إيطاليا ، كمايلى : «تميزت الألفية الأولى بالغزوات البربرية ، واتسمت الألفية الثانية بالحرب العالمية ، وبعد غزو الفضاء هل يمكن أن تشهد الألفية الثالثة حرباً فضائية؟» .

مثلت إجابة ماسيمو داليما تاملاً عميقاً فى شئون الحرب والسلام ، واستبعد أن تكون حروب الفضاء محتملة فى الأفق المنظور ، ولكنه أشار إلى أن الأكثر احتمالاً وقوع حروب تقليدية ، يمكن ألا تقل دموية وتخريباً عن الحروب العالمية التى وقعت من قبل . إن المخاطر تتمثل أساساً فى مصادر الصراع والعنف داخل مجتمعاتنا والتى لم نستطع حلها حتى الآن ، والتى أدت إلى العنف بين السلالات ، والمظالم التى تلحق بالجموع العريضة من السكان نتيجة تحكم أقلية عرقية ما .

ففى تقديره أنه فى مجال الديموقراطية ستحل الصراعات التى تتعلق بالمنافسة سواء كانت اقتصادية أم تكنولوجية ، محل الحروب التقليدية ، غير أنه برز فى السنوات الأخيرة التدخل العسكرى للدفاع عن المجتمعات المدنية المهددة ، كما حدث فى البوسنة والهرسك ، غير أن هذا التدخل يقتضى أولا مواجهة ضعف الأمم المتحدة من ناحية ، وضرورة التركيز على استباق الأزمات قبل وقوعها ، بدلاً من الانتظار حتى تحدث . وبالإضافة إلى ذلك فإن التعاون الإقليمى يمكن أن يكون فعالاً فى مواجهة الأزمات ، ولعل أبرز مثال على ذلك هو الاتحاد الأوربى ، الذى تنظمه معاهدات متعددة ، وأصبح ليس فقط صورة لصور التعاون الاقتصادى والسياسى بين الشعوب ، ولكنه قبل ذلك أصبح يمثل قاعدة متينة للأمن بين الدول الأوروبية . وفيما يتعلق بأمور الحرب والسلام لا يجد رئيس وزراء إيطاليا سوى اللجوء إلى السياسة التى تعترف بتعددية الآراء وتضارب المصالح وسيلة للوصول إلى حلول وسط ترضى جميع الفرقاء المتنازعين فى موقف ما وحروب الفضاء تثير فى الواقع أموراً متعددة تتعلق بآثار التقدم العلمى والتكنولوجى ، والوقع العميق لثورة الاتصالات وعلى رأسها شبكة الإنترنت .

ولذلك كان منطقياً أن يطرح الشباب هذا السؤال : هل تظن أن العلماء هم الذين سيحكمون العالم فى المستقبل؟ وجاءت الإجابة مؤكدة أن العلم أصبح المميز الرئيسى للثقافة فى عصرنا ، لأن القرن العشرين شهد تقدماً فى المعارف العلمية لاحدود له ، ويشهد على ذلك إنجازات علم الطبيعة فى معرفة الكون الأكبر والكون المتناهى الصغر المتمثل فى الذرات .

ويمكن القول أن العلماء قد ارتفعت مكانتهم فى العالم المعاصر ، ويشهد على ذلك زيادة أعدادهم ، والميزانيات الضخمة التى توضع تحت تصرفهم ، وهم قد اقتربوا فعلاً من عالم السياسة ، فيما يتعلق بالتعرف على المشكلات التى يوجهها المجتمع والعثور على حلول لها ، سواء على المستوى المحلى أو العالمى ، ولذلك فهم يعملون مع رجال السياسة فى تعاون وثيق ، ولكن هذا لايعنى إطلاقاً أنهم فى المستقبل سيحكمون العالم .

وكان لابد ـ مادمنا نتحدث عن التقدم التكنولوجى ـ أن يتم التعرض لشبكة الإنترنت ، وما يتعلق بها مما يسمى الواقع الافتراضى والمجتمعات الافتراضية . من هنا جاء السؤال : «منذ ظهور الانترنت ، أثير موضوع المجتمعات الافتراضية ، كيف يمكن لهذه التكنولوجيا الجديدة خدمة أهداف الديموقراطية؟ وهل ترغب فى أن تكون أول رئيس لدولة ديموقراطية افتراضية؟»

أجاب ماسيمو داليما أن هذه التكنولوجيات الجديدة يمكن فعلا أن تخدم أهداف الديموقراطية ، وأشار إلى الجهود التى تبذلها حكومته لتأسيس مجتمع معلوماتى ، وإيجاد نوع من الديموقراطية الإلكترونية يقوم على أساس استطلاع آراء الناس عن طريق شبكة الإنترنت ، وتنظيم الحوارات والندوات لمعرفة إدراك الناس للمشكلات المختلفة التى تواجههم ، وهذا هو الذى جعل أحد علماء الاجتماع يتحدث عن ظاهرة بروز «الذكاء الجمعى» الذى يتمثل فى إسهام الناس فى حل المشكلات بصورة جماعية . وهو يلفت النظر إلى أن الانترنت لايتعلق فقط بجوانب العولمة المختلفة ، ولكن أهميتها أنها يمكن أن تركز أيضاً على المشكلات المحلية ، وهكذا يحدث الجدل بين المحلى والعالمى .

وآثار ماسيمو داليما السؤال : ماذا تعنى الدولة الديموقراطية الافتراضية؟ إنها تعنى فى نظره إحداث ثورة فى العلاقة بين أجهزة الحكومة والإدارة والمواطنين ، فالبيروقراطية فى كل أنحاء العالم ، تستمد قوتهامن احتكار المعلومات ، غير أننا

اليوم على شفا ثورة فى هذا المجال ، عمادها نشر المعلومات وتوزيعها وليس حجزها ، ومن ثم ستنشأ علاقة جديدة تماما بين المواطنين وأجهزة الدولة .

وفى إطار موضوع التقدم العلمى والتكنولوجى جاء سؤال : إن التقدم التكنولوجى والعلمى قد غير جوهرياً في العلاقات بين الناس ، وزاد من إمكانيات التدمير الذاتى ، إذا كان هذا صحيحاً فما هو مصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة؟

وجاء الإجابة مؤكدة لما ورد فى السؤال من أنه لأول مرة فى تاريخ الإنسانية استطاع التقدم التكنولوجى أن يوفر إمكانيات التدمير الذاتى ، ويبدو ذلك من استخدام الأسلحة الذرية والأسلحة الكيماوية .

غير أنه يمكن القول إن الصراع المحتدم الذى دار أثناء أربعين عاماً ، هو عمر الحرب الباردة قد انتهى . هذا الصراع الذى كاد فى بعض اللحظات يدمر الإنسانية كلها باللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل ، غير أنه لحسن الحظ فإن قوة العقل فاقت جنون الحرب .

ويمكن القول أن الإنسانية لم تعد معرضة الآن لخطر التدمير الذاتى ، غير أن ذلك لا يعنى عدم وجود أخطار أخرى أهمها مخاطر التأثير السلبى على البيئة العالمية ، خاصة فيما يتعلق بالمناخ . وهناك مخاطر القضاء على تنوع الكائنات ، والتصحر ، واحتمالات وقوع أزمة فى الغذاء نتيجة للزيادة السكانية ، واحتمال وقوع مجاعات واسعة المدى . ولا ينبغى أن ننسى الفجوة الواسعة بين الشمال والجنوب ، والفروق الضخمة بين الأغنياء والفقراء على مستوى العالم . إن حل كل هذه المشكلات يقتضى فى المقام الأول بلورة إرادة جماعية ، غير أن هذه الإرادة الجماعية بالرغم من ضرورتها القصوى لن تكفى بذاتها ، لأننا نحتاج إلى توافر معارف جديدة ، وابتداع تكنولوجيات مستحدثة تساعد فى مواجهة هذه المشكلات . والتقدم العلمى والتكنولوجى إذا كان لايمثل فى حد ذاته ضماناً للتقدم الاجتماعى ، إلا أنه مع ذلك يعد ضرورة لتحقيقه .

ووضعا فى الاعتبار الدور البارز الذى يلعبه الاقتصاد فى عالم اليوم ، طرح سؤال : هل تعتقد أننا في يوم ما سنرى المواطن مواطناً فى شركة متعددة الجنسيات بدلاً من أن يكون مواطناً فى دولة؟

وكانت الإجابة أن عدداً من المصطلحات التى دخلت حياتنا اليومية مثل

العولمة ، أصبحت تثير مخاوف شتى ، ويشهد على ذلك ما انطوى عليه السؤال من أن هناك احتمالات لأن تختفى الفروق بين الدول والبشر ، ونصبح أسرى تحكم هيئة واحدة تحكم العالم هى الشركات متعددة الجنسيات . غير أن ماسيمو داليما لايرى هذا الاحتمال قائماً ، فمهما زادت قوة هذه الشركات ، فإن الدول والمؤسسات الدولية سيبقى لها دوره . ولعل هذا الاعتبار هو الذى جعله متحمساً لإصلاح الام المتحدة ، بإدخال دول مثل البرازيل والهند واليابان وألمانيا ، إلى عضوية مجلس الأمن ولكن يبقى السؤال عن الطريقة التى يمكن للإصلاح أن يتم بتطبيقها؟

وفى نهاية هذا الحوار الخصب بين ماسيمو داليما وشباب العالم والذى لم نستطع للأسف أن نلم بكل تفاصيله ، طرح عليه السؤال التقليدى : ماالذى يستطيع أن ينصح به شباب العالم؟

أجاب رئيس الوزراء الإيطالى الذى ينتمى إلى جيل اليسار الأوروبى فى الستينيات ، والذى شارك بالفعل فى ثورة الطلبة ، أن لديه أملاً يتمثل فى قدرة الشباب بحكم اكتسابهم رؤية كونية للعالم بفضل ثورة الاتصالات الحديثة ، على إيجاد حلول خلاقة لمشكلة الفجوة بين الشمال والجنوب ، ذلك أنه من الناحية الأخلاقية والاجتماعية على السواء ، لايمكن للعالم أن يسمح باستمرار الفروق الضخمة بين الأغنياء والفقراء على المستوى الكونى .



١٣ - رؤية صافية للعالم



حين أقدمت علي تحليل إجابات جان كريتيان رئيس وزراء كندا علي أسئلة شباب العالم التي وجهت لقادة الدول السبع (الدول الصناعية الكبرى في العالم) كدت أقع في خطأ مبدئي ، فقد نزعت إلي أن اسميها رؤية هامشية للعالم ، تأثراً بموقع كندا في النظام العالمى ، ذلك أنها دولة لاتقع في مركز العالم مثل الدول الأوروبية ، ولاهى على الأطراف هناك فى أسيا ، بالرغم من أن بعض الدول الطرفية استطاعت أن تقفز قفزات مدهشة فى مجال التقدم التكنولوجى والتنمية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية . . ولكنها تحت تأثير الظل الثقيل لجارتها العظمى الولايات المتحدة الأمريكية ، تكاد صورتها أن تكون باهتة إلى حد ما فى المجال الدولى .

غير أنه تبين لى بعد التحليل الدقيق للأسئلة التى وجهت إلى جان كريتيان والإجابات العميقة التى قدمها ، أنه استطاع أن يصدر عن رؤية صافية للعالم ، ربما بحكم أن بلاده ليست مشتبكة فى صراعات دولية ، ولا هى داخلة في منافسات محتدمة مع دول أخرى ، بما من شأنه أن يؤثر على رؤيتها السياسية والفكرية والثقافية .

الأسئلة والأجوبة

وجهت لرئيس وزراء كندا أربعة عشر سؤالاً توزعت بين موضوعات دولية و اقتصادية وثقافية ومستقبلية . وطرحت عليه أسئلة خاصة بإصلاح نظام الأمم المتحدة ، ومستقبل الزيادة السكانية فى العالم ، وتفسير قلة عدد النساء المشتغلات فى السياسة على مستوى العالم ، والدين والديمقراطية ، ومصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة ، وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات ، وأسباب الفشل فى القضاء على الأمية ، والتطورات العلمية فى مجال كشف أسرار القضاء .

تعلق السؤال الأول الذى طرح على جان كريتيان بتعدد المرات التى دعيت فيها الأمم المتحدة للتدخل فى السنوات الأخيرة ، سواء لأسباب إنسانية أو لأسباب

سياسية ، ولذلك يدور التساؤل حول ما إذا كان ينبغى أن يكون للأمم المتحدة جيش دائم للقيام بمهام التدخل؟

وكانت الإجابة أنه ليست هناك طريقة وحيدة لوقف الصراعات المسلحة بين الدول أو داخل أى دولة . والتدخل العسكرى ليس سوى إحدى الطرق التى يمكن اتباعها ، ومن وجهة نظر كندا فهذا التدخل ينبغى أن يكون هو الحل الأخير بعد استنفاد جميع الحلول الأخرى . فالدبلوماسية والتعاون الدولى تلوحان دائماً باعتبارهما من الطرق المثلى لحل النزاعات ، حتى لو بدت فرص النجاح ضئيلة . غير أن هناك حالات لابد فيها من التدخل فى صورة فرض جزاءات اقتصادية أو سياسية ، أو عزل بلد معين . ولكن فى هذه الحالات لابد أن تكون تحديد مهمة التدخل فى منتهى الوضوح ومؤسسة على تحقيق أهداف مشروعة من وجهة النظر الدولية ، على أن تكون قوة التدخل العسكرية الدولية تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة أو منظمة أخرى دولية متعددة الأطراف . وقد تعمل منظمة إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية لحل النزاع ، وفى هذه الحالة لايجوز التدخل الدولى إلا إذا فشل الحل الاقليمى ، أو استدعى المجتمع الدولى لتدعيم حل من الحلول الإقليمية . وقرر جان كريتيان أن كندا قد اكتسبت شهرة عالمية بفضلا اسهامها المتكرر فى عمليات حفظ السلام .

ومن تدعيم دور الامم المتحدة ثم الانتقال إلى السؤال التالى : «فى بداية القرن كان عدد سكان العالم مليار نسمة ، اليوم وصلنا إلى ستة مليارات نسمة إلى أين نسير فى هذا الاتجاه المتزايد لعدد سكان العالم؟»

كان جان كريتيان صريحاً حين قرر أن هذا السؤال من المستحيل الإجابة عليه ، وذكر أن هذا الموضوع محل جدل وخلاف بين المتخصصين ، غير أنه لم تظهر إجابة أجمعوا عليها ، وإن كان يمكن القول إن الشيء المؤكد أن سكان العالم قد زادوا بصورة سريعة خلال القرن الأخير ، ووصلنا اليوم إلى زيادة سكانية عالمية تقدر بمائتين وثلاثين الف شخص يومياً . وبغض النظر عن هذه المعدلات فالتحدى الحقيقى يتمثل فى قدرتنا على توفير ظروف الحياة الكريمة لكل سكان الأرض ، وضمان السكن الملائم لهم والتغذية الصحية ، والمدارس الكافية ، والبيئة المناسبة .

إذا وضعنا المشكلة هذا الوضع الصحيح حينئذ لاتصبح الزيادة السكانية مشكلة ديموجرافية بقدر ماتصبح مشكلة تنموية ، ومع ذلك يمكن القول أن المنازعات على

الصعيد الدولى تثبت أن التخلف والزيادة السكانية مشكلتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً ، حيث البلاد الأكثر فقراً هى البلاد التى ترتفع فيها الزيادة السكانية ارتفاعاً كبيراً . وإذا كانت هناك جهود مرموقة تبذل لخفض عدد السكان من خلال تنظيم الأسرة وغيرها من البرامج التى أدت إلى نتائج مدهشة فى بعض الأحيان ، فإن خفض السكان ينبغى ألا يكون هدفاً فى ذاته ، وإنما لابد من تعميق عملية التنمية ، لإعطاء الفرص الحياتية والتعليمية والتدريبية كاملة للفقراء ، ليس فقط لكى يخرجوا من دائرة الفقر ، ولكن لكى ينتقلوا إلى عالم الرخاء من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة والتدريب ورفع نوعية الحياة . من هنا تتجة سياسة كندا- كما يقرر جان كريتيان- إلى تخفيض الديون الواقعة على عاتق الدول النامية ، بل والسعى إلى إسقاطها كلية ، وخصوصا بالنسبة للبلاد التى قررت الاستثمار فى رفع نوعية حياة مواطنيها .

الدين والديمقراطية

ربما كانت الأسئلة السابقة تقع فى إطار الدوائر التقليدية من التساؤلات المعتادة ، ولكن يفاجئنا سؤال يبدو غريبا لأول وهلة هو كمايلى :

هل الدين عقبة فى سبيل الديمقراطية؟

استطاع شباب العالم بطرح هذا السؤال أن يثيروا مشكلة من أخطر المشكلات التى تواجه عديدا من الأنظمة السياسية فى العالم ، والتى تتعلق فى الواقع بالتطرف الدينى ، والتمييز ضد الأقليات ، والاضطهاد الدينى ، وأخطر من ذلك كله تهديد الحريات الديمقراطية ذاتها من خلال فرض صور متطرفة للتعبير والتفكير الدينى ، والذى يتجه فى بعض الأحيان إلى تكفير الآخرين .

إجابة جان كريتيان كانت عميقة وشاملة فى نفس الوقت . فقد قرر فى البداية أن العلاقة بين الدين والتطور الديمقراطى موضوع واسع ومتشعب ، ومع أنه موضوع مثار منذ قديم الزمان ، إلا أنه أصبح مطروحا بشدة اليوم بعد أن وصلنا إلى نهاية الألفية الثانية وأصبحنا على مشارف الألفية الثالثة .

كيف يمكن الإجابة على السؤال؟ من زوايا متعددة ، أبرزها النظرية السياسية والفلسفية والتاريخ وزوايا أخرى أيضا .

ويقرر رئيس وزراء كندا أنه لايستطيع الإحاطة الشاملة بكل جوانب الموضوع ، لذلك فهو يقنع بتقديم مجموعة من التأملات التى تنطلق من اقتناع عميق بأهمية

الاعتبارات الروحية فى تنمية الشخصية الإنسانية من جانب ، وبمزايا الديمقراطية كنسق للقيم ووسيلة للتنظيم الاجتماعى من جانب آخر . ومن هنا يمكن القول أن العلاقة بين المعتقدات الدينية والديمقراطية يمكن أن تكون علاقة تدعيم متبادل . ويقال عادة أن نوعية الديمقراطية المطبقة يحكم عليها بالاحترام الذى تحظى به الأقليات . والديمقراطية بحسب التعريف تتيح الفرصة كاملة لحرية التعبير عن الآراء المتنوعة ، بما فى ذلك الآراء المخالفة ، ومن هنا يمكن القول أن احترام الاختلاف وخصوصا فى مجال المعتقدات الدينية عنصر أساسى من عناصر الديمقراطية . وقد تأسست هذه الفكرة منذ زمن طويل على مبدأ المساواة بين جميع طوائف البشر ، وبغير مساواة بين الأشخاص الذين يتبنون عقائد مختلفة ، فليس هناك مجال للحديث عن حرية الضمير ، وبغير حرية للضمير فليست هناك بكل بساطة حرية سياسية ومن ثم لن تكون هناك ديمقراطية . ومن ناحية أخرى يمكن القول أن الديمقراطية يغذيها تنوع القيم ، فالتعبير عن الأفكار والآراء المختلفة وأخذها فى الاعتبار فى الجدل السياسى ، من شأنه أن يؤدى إلى تطور الديمقراطية وزيادة قدرتها على التكيف مع مطامح المواطنين . وحرية التعبير ضرورة للديمقراطية ، كما أن المعتقدات الدينية مادام يعبر عنها فى احترام لقواعد الديمقراطية . تعد جزءا لايتجزأ من الأفكار والقيم التى يستند إليها المثال الديمقراطى .

وإذا كانت النظرية تثبت لنا أنه ليس هناك تضاد رئيسى بين الدين والديمقراطية ، فإن التاريخ القديم وحتى التاريخ الحديث والمعاصر ، يثبت أنه فى عديد من الحالات حدث تضاد بين الدين والديمقراطية . ذلك أن الدين كان ومازال مصدرا من مصادر عديد من الصراعات ، التى أدت إلى العنف والمعاناة فى تاريخ الإنسانية الطويل ، ولكن الحقيقة أنه ليس الدين بذاته هو مصدر هذا التهديد للديمقراطية ، ولكنها المعتقدات الدينية المغالية التى يأخذ بعضها صورة التطرف الدينى ، هى التى تهدد الممارسة الديمقراطية حقا .

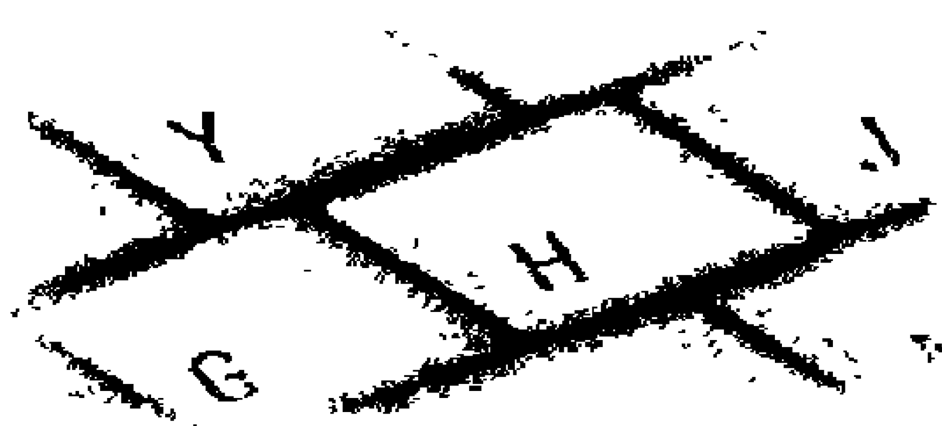
ويمكن القول أنه نتيجة للتطورات العالمية الأخيرة ، وأبرزها ظاهرة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، برزت فى بعض البلاد ردود أفعال لها تمثلت فى التمسك بشكل تقليدى ورجعى بالهوية ، بدلا من بذل المحاولات الإيجابية للتكيف مع العولمة ، والاستفادة من إيجابياتها . واصبحت الحريات الدينية من ثم مهددة فى بعض البلاد ، بالإضافة إلى تهديد الممارسة الديمقراطية ذاتها .

وكما يقرر جان كريتيان أن الأصولية الدينية بالمعنى السلبى للكلمة كما أبرزنا صور التعبير السلبية عنها ، من شأنها أن تهدد الكرامة والحرية الإنسانية ، وهى مسألة لابد أن تشغل الأذهان على الصعيد الدولى .

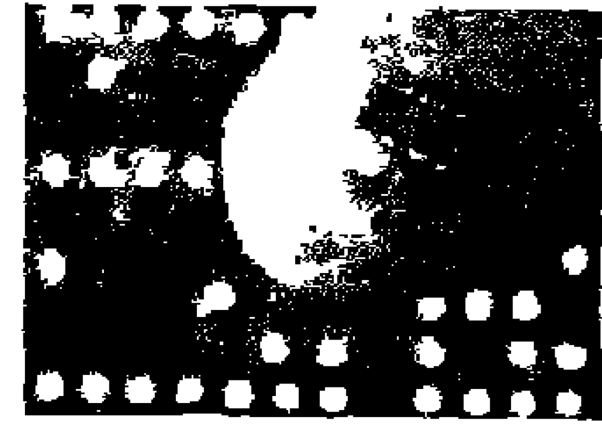
وفى تقديرنا أن إجابة جان كريتيان رئيس وزراء كندا عن السؤال الرئيسى حول العلاقة بين الدين والديمقراطية تستحق التأمل العميق . فمن الناحية النظرية ليس هناك أى تعارض حقا بينهما ، بل إن الديمقراطية باعتبارها نظاما يقوم على الاعتداد بحق كل المواطنين والتيارات السياسية والفكرية لكى تعبر بحرية عن آرائها ، لابد أن تفسح المجال واسعا لحرية العقائد الدينية وحرية التعبير عنها ، ولكن بشرط ألا يكون فى ذلك اعتداء صريح على أسس الديمقراطية ذاتها .

ومما لاشك فيه أن للديمقراطية حدودا لاينبغى تجاوزها ، وخصوصا إذا كان هذا التجاوز من قبل بعض الأحزاب السياسية أو الجماعات الدينية يهدف بالفعل إلى تقويضها لتأسيس نظم سياسية شمولية بديلة ، أو إنشاء دولة دينية رجعية تلغى الحريات السياسية ، وتدعى الحكم باسم الله بدلا من الحكم باسم البشر . مثل هذه التجاوزات لاينبغى على الإطلاق السماح بها ، بل إن وقفها بمنتهى الحسم ، يعد هو الدفاع الأمثل عن الديمقراطية ضد كل الدعوات الغوغائية التى تريد باسم حرية التعبير وحرية التنظيم هدم النظام الديمقراطى ذاته .

درس قادم إلينا عبر موجات الفضاء المعلوماتى يحمل خبرة الإنسانية فى الماضى والحاضر ، هل نستمع إليه فى مصر المحروسة؟



١٤ - مصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة



عميقة هى الأسئلة التى وجهت إلى جان كريتيان رئيس وزراء كندا من قبل شباب العالم عبر شبكة الإنترنت . وإذا كنا حللنا فى المقال الماضى إجاباته على موضوعين هما إصلاح الأمم المتحدة والعلاقة بين الدين والديمقراطية ، فإننا اليوم سنعرض لباقى الإجابات ، ونبدأ بهذا السؤال الفلسفى : ما هو مصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة بعد أن أدى التقدم التكنولوجى والعلمى إلى التغيير الجذرى للعلاقات بين البشر وتصاعد إمكانات التدمير الذاتى؟

أجاب جان كريتيان بأن السؤال فى صيغته هذه قد أسس على منظور بالغ القتامة! وهو- كما يقول- متفائل بالنسبة لمستقبل الجنس الإنسانى ، وأن التقدم التكنولوجى والعلمى قد قدم لنا من الخير أكثر من الشر .

وليس فى هذا التأكيد تجاهل للمشكلات التى يواجهها العالم اليوم . وهذه المشكلات متعددة ، فمنها تلك التى تثور بين الدول ، ومنها التى تحدث داخل كل دولة . ويكفى أن نشير إلى ظاهرة عدم المساواة فيما يتعلق بتوزيع الثروة بين البشر ، وكذلك التهديدات الجديدة والمرعبة التى تمس الأمن الجماعى للشعوب . ونحن نواجه أيضاً بمشكلات مستحدثة ، أهمها التغيرات المناخية وتحديات التنمية المستدامة . وهناك أعداد كبيرة من البشر يعانون من الجوع والمرض والكوارث الطبيعية ، وينبغى أن نساعدهم على مواجهة هذه المشكلات .

ومع كل ذلك إذا تأملنا العالم ، لأمكننا القول أن سكانه أكثر صحة وأوفر أمنا وأفضل غذاء ، كما لم يحدث من قبل . ولنتأمل فى أحوال العالم المعاصر . لقد انتهت الحرب الباردة وتكثفت سبل التعاون الدولى من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، كما لم يحدث من قبل . ويمكننا القول أن العالم فيه اليوم مائة وتسعون دولة أغلبها ديمقراطية ، وقد أدت «الثورة الخضراء» التى قامت فى

نهاية الستينيات وبداية السبعينيات إلى تحويل ملايين الأفدنة من الأراضى الجرداء إلى أراضى زراعية خصبة بفضل نقل التكنولوجيا واسع المدى ، بالإضافة إلى نتائج الهندسة الوراثية والتى أدت إلى تنويع البذور وزيادة إنتاجيتها . كما أن تقدم العلوم الطبية أدى إلى إنقاذ ملايين البشر من الآلام ومن الموت المبكر . وإذا تأملنا حصاد التقدم الذى أحرزته الإنسانية عبر تاريخها ، لأيقنا أن هناك قدرة فائقة على التكيف والتجديد وتحسين ظروف الحياة . ولو نظرنا لتقدم وسائل النقل والاتصال التى تتيح الآن للبشر أن ينتقلوا بكل يسر وبساطة من مكان إلى مكان ، لأدركنا عظم الفارق بين الحاضر والماضى .

وإذا أضفنا إلى ذلك إمكان الإبحار عبر الإنترنت المتاحة اليوم للشباب وغيرهم ، مما يعطيهم القدرة على خلق صداقات مع شباب العالم كله ، فإنه يمكن لنا أن نقدر إيجابيات التقدم .

والتكنولوجيا على أى حال يمكن أن تفرقنا وتهددنا أحياناً ، غير أنها يمكن أن توحدنا أيضاً ، وتشجعنا على فهم وقبول الخلافات بيننا وجوانب الاتفاق أيضاً . ولا ننسى أن الذى ابتدع مصطلح «القرية الكونية» باحث كندى هو مارشال ماكلوهان ، وهو الذى تنبأ بأن الاتصال الفورى ووسائل الاتصال الجماهيرية ، ستقضى على حواجز الزمن والجغرافيا واللغة التى تفرق بيننا . وإذا كان ماكلوهان قد حذر من بعض الجوانب السلبية لهذا التطور الفائق ، إلا أنه كان متحمساً للآفاق الواسعة التى ستقدمها الألفية الثالثة فى مجال تنمية الشخصية الإنسانية .

وانتقل الحوار من بعد إلى سؤال آخر يتعلق بتأثير العولمة على العالم ، مفاده «هل سنشهد فى الألفية الثالثة إمكان قيام مشروعات وطنية أم أن موجات العولمة المتدفقة ستقضى على هذا الإمكان؟» جاءت إجابة رئيس وزراء كندا فيما يتعلق بالعولمة من حيث مخاطرها وفرصها متوازنة فى الواقع . فقد قرر انه سيكون هناك دائماً فى العالم مكان للمشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، وأن روح إيجاد وتأسيس المشروعات بمختلف أنواعها والرغبة فى التجديد ، جزء لايتجزأ من الروح الإنسانية . والواقع أن هناك اتجاهات بارزة إزاء العولمة ، فالبعض يعتقد أنها تمثل تهديداً خطيراً ، والبعض الآخر يرى فيها الخير العميم . غير أن العولمة ليست معروضة للاختيار ، بمعنى قبولها أو رفضها ، لأنها ببساطة واقع ينبغى أن نتعامل

معه ، ونحسن استخلاص الإيجابيات منه من خلال اعداد مجتمعاتنا لمواجهة التغييرات التى ستحدثها بخطى واثقة .

وإذا كانت الحواجز التجارية بين الدول قد زالت نتيجة للنشاط الضخم للشركات متعددة الجنسية ، فلا يعنى ذلك أنه ليس هناك مجال للمشروعات المتوسطة أو الصغيرة ، ذلك أن التكنولوجيا الحديثة قد سمحت لهذا النوع من المشروعات أن ينجح ويزدهر .

ومن ثم يمكن القول إنه من الخطأ تصور أن العولمة ستقضى بالضرورة على المشروعات المتوسطة والصغيرة التى تعمل على المستوى الوطنى . ويمكن القول أن الكتل الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبى قد سمحت لعديد من المشروعات الصغيرة بأن تنفذ للاسواق التى لم تكن متاحة لها من قبل .

وهناك على صعيد الدول النامية مشروعات متعددة لمنح قروض صغيرة للفقراء ومتوسطى الحال للقيام بمشروعاتهم ، ولعل أبرز نموذج لذلك ماحققه بنك «جرامين» فى بنجلاديش لإقراض الفقراء ، وقد حقق إنجازات باهرة فى هذا المجال ، مما يجعله نموذجاً يحتذى . وقد خصصت كندا - كما يقرر جان كريتيان ـ نحو مائة مليون دولار لهذا النمط من الإقراض لاستخدامها فى اغراض التنمية فى نحو ٤٢ دول نامية .

ويتصل بالسؤال السابق الخاص بالعولمة وآثارها سؤال آخر طريف يشير بسخرية إلى الوزن الثقيل الذى أصبحت تتمتع به الشركات المتعددة الجنسيات فى الاقتصاد العالمى ، والسؤال مبناه : هل يمكن أن نجد أنفسنا ذات يوم مواطنين تابعين لشركة متعددة الجنسيات بدلاً من أن تكون مواطنين تابعين لدولة ما؟

أجاب جان كريتيان بأن الأساس الاقتصادى فى العالم قد تغير تغيرات جوهرية ، وأصبح الاقتصاد يلعب دوراً مهما فى الحياة اليومية لملايين الرجال والنساء على مستوى العالم ، ومما لاشك فيه أن الطريقة التى تخلق بها الدول الثروة وسد حاجات مواطنيها مسألة أساسية . كان ذلك هو الموقف فى الماضى كما هو فى الحاضر .

غير أن جان كريتيان فى محاولة مباشرة للإجابة على السؤال ، يقرر أنه لايرى أى إمكان لكى تحل الشركات متعددة الجنسيات محل الدول . وذلك لأن التقسيمات السياسية التى ينتظم العالم وفقاً لها ، ليست مصطنعة بل حقيقية ،

وتقوم على أسس موضوعية . ذلك لأنها تقوم على أسس تتعلق بالجغرافيا والتاريخ والتقاليد واللغات المتعددة ، بالإضافة إلى الثقافات المتنوعة للشعوب . تلك كلها قوى أساسية ومن شأنها أن تدفع الناس للتجمع معاً وتشكيل مجتمعات متميزة . وإذا كنا شهدنا فى العقود الأخيرة تفكك بعض الدول ، وتأسيس دول جديدة على أنقاضها ، فإن دولاً عديدة مازالت كما هى منذ أن تأسست فى أزمان بعيدة ماضية . هذه الدول فى تاريخها الطويل قد شهدت فترات رخاء وكساد ، وخبرت السلم والحرب ، وتمتعت بثمار التماسك ، كما عانت أحياناً من ضروب الضعف والانهيار . غير أن شعوب هذه الدول قد استطاعت أن تبقى بفضل تصميمها على مواصلة الحياة ، وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة ، ولم تترك نفسها لكى تجرفها الأحداث المتعاقبة .

وليس هناك ما يدعو للظن أن الشركات التجارية مهما بلغت ضخامتها يمكن أن تستمر دورة حياتها أطول من الدول . هى أيضاً مثل الدول يمكن أن تتقدم أو تتراجع ، وأن تنقسم أو تندمج ، وأن تظهر وأن تختفى .

وانتقل الحوار إلى سؤال يتعلق بالتقدم العلمى . وكان مبناه «هل تعتقد أنه فى الألفية الثالثة سنستطيع الكشف عن أسرار الكون مثلما كشفنا عن أسرار الأرض في الألفية الثانية؟»

أجاب كريتيان بأنه من المؤكد أن الذى ميز الألفية الثانية هو ازدياد المعرفة بالطبيعة الإنسانية ، وبالعالم المحيط بالإنسان . ويمكن القول أنه منذ فجر الإنسانية وضع الإنسان حبه للاستطلاع فى خدمة المعرفة الأوثق بالطبيعة . وفى نهاية الألفية الثانية يمكن القول بأن ما حققه الإنسان من تقدم فى هذا المجال يعد إعجازاً حقيقياً . ويكفى أن نشير إلى ما حققه الإنسان فى عالم الإبحار ، مما سمح له بأن يكتشف العالم الجديد من خلال رحلات الاستكشاف الأوروبية ، وكذلك الكشوف الخاصة بمعرفة تشريح الجسم الإنسانى ، مما أتاح حماية الإنسان من عديد من الأمراض ، واختراع المحركات الحديثة التى أدت إلى الثورة الصناعية ، وحديثاً غزو الفضاء ، مما سيتيح لنا فهم أصول تكون كوكبنا ، وكيفية تشكل الجنس الإنسانى .

إن التقدم الإنسانى المطرد فى مجال الفهم العلمى لمختلف الظواهر ، عميق للغاية . ويكفى أن نشير إلى أنه منذ خمسين عاماً كنا نجهل تقريباً عديداً من الأمور

فى مجال الوراثة . ولكن اليوم بعد أن تمت كشوف علمية عديدة وخصوصاً فى مجال الهندسة الوراثية ، فإن الاستنساخ لم يعد ينتمى إلى روايات الخيال العلمى ، وإنما أصبح ممارسة واقعية . من الصعوبة بمكان – كما يقرر جان كريتيان – ألا نتفاءل وضعاً فى الاعتبار كل هذا التقدم . ذلك يدفعنا إلى الثقة بأن الوضع الإنسانى سيتحسن فى المستقبل ، توقعاً منا أنه سيتم اجتياز كل الحواجز التى تعوق المعرفة العلمية .

غير أن اهتمامنا بالفضاء ينبغى ألا يصرف نظرنا إلى أننا بحاجة شديدة إلى استكمال معرفتنا بالكوكب الأرضى الذى نعيش عليه . فما زالت ظواهر التغيرات المناخية والتصحر وغيرها تحتاج إلى دراسات أعمق ، بل إن الطبيعة الإنسانية ذاتها زاخرة بالمناطق المجهولة التى تحتاج إلى الارتياد والكشف .

وفى النهاية لابد من مواجهة مشكلات عدم المساواة بين الشمال والجنوب وداخل كل مجتمع .

وفى نهاية الحوار سئل جان كريتيان ما هى النصائح التى توجهها للشباب اليوم؟ أجاب : التعليم هو النصيحة الأولى ، لأن المجتمعات المعاصرة لايمكنها مواجهة تحديات العولمة إلا بأجيال متعلمة تعليماً متقدماً ، والنصيحة الثانية ضرورة مشاركة الشباب فى موجات التغيير الكبرى فى العالم بدلاً من الهروب منها ، وأخيراً أهمية معرفة الشعوب والثقافات المختلفة مادمنا نعيش معاً فى قرية كونية .

هكذا تكلم جان كريتيان رئيس وزراء كندا .



١٥ - رؤية إمبراطورية!



هل يمكن لأحد حقاً أن ينكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل فى الوقت الراهن الإمبراطورية العظمى المتحكمة فى النظام العالمى بحكم قوتها العسكرية الفائقة ، وتطورها التكنولوجى ، وقدراتها الاقتصادية ، ونفوذها السياسى؟

ولكن هذه الإمبراطورية التى تظن أنه يمكن لها أن تتحكم فى مصير ملايين البشر إلى أبد الآبدين ، لابد إن عاجلاً أو آجلاً أن تلحقهاعوامل التحلل كما لحقت بالإمبراطوريات السابقة على مر التاريخ! ليس هذا كلامنا ولكنه حديث المؤرخ الأمريكى پول كنيدى فى كتابه الشهير «صعود وسقوط القوى العظمى» والذى يتنبأ فيه بسقوط الولايات المتحدة الأمريكية فى ميزان القوة ، بالمعنى التاريخى للكلمة ، ونعنى بعد عدة عقود ، بعدما تكون دورة التاريخ قد اكتملت .

وقد تعمدت فى عرض لردود زعماء الدول الصناعية الكبرى السبع على أسئلة شباب العالم أن أؤجل عرضى ردود الرئيس كلينتون الى النهاية ، حتى نتأمل ردود الدول الأخرى قبل عرضى رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للمستقبل ، حتى لاتلقى بظلها الثقيل على باقى الردود!

وقد وجهت ثمانية أسئلة متنوعة للرئيس كلينتون ، بعضها يتعلق بمشكلات عالمية راهنة ، وبعضها يتعلق بمواقف افتراضية ، أو تسعى لتحديد رؤيته إزاء قضية معينة . ولكن يلفت النظر غياب الأسئلة التى تنتقد صراحة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكأن شباب العالم قد غاب عن إدراكهم أن أحد مصادر المشكلات العالمية اليوم ، والتى تؤثر سلباً على بلاد الجنوب خاصة ، هو هذه الهيمنة ذاتها .

دارت الأسئلة حول خطورة «القنابل الإعلامية» فى الصراعات بين الدول ، ويقصد بها الحروب الإعلامية ، ومشكلة ندرة المياه العذبة فى العالم ، ودور الدين فى المجتمع ، وعن احتمال وجود حضارات أخرى خارج الكوكب ، وهل سيكون

نظامها ديمقراطياً ، وعن العنف فى المراكز الحضرية والمدن الكبرى ، وعن أهمية وضع حدود فى مجال الاستنساخ وبحوث الهندسة الوراثية ، وعن احتمال انضمام دولة من دول الهامش إلى مجموعة الثمانى ، وأخيراً عن رؤيته للعالم فى الألفية الثالثة .

الحروب الإعلامية!

كان نص السؤال الأول «هل السلاح الأكثر فعالية فى صراع ما القنبلة الذرية أم القنبلة الإعلامية»؟

وما هى الفوائد والمخاطر التى تمثلها «حروب الاتصال»؟

فى رده على السؤال يقرر الرئيس كلينتون أنه من الصعب اليوم التقليل من سلطة التكنولوجيا وأدوات الاتصال فى مجال فهمنا للعالم . ولاشك أن الفاكس والتليفون المحمول ، وعلى وجه الخصوص أجهزة الكمبيوتر ، قد غيرت عالم الأعمال تغييراً جوهرياً ، وكذلك الطرق التى من خلالها نتصل ببعضنا بعضا سواء على مستوى البلاد أو الجماعات أو الأفراد .

ونتيجة هذا التقدم التكنولوجى فتح آفاق جديدة للتقدم السياسى والرخاء الاقتصادى . ومن شأنه أيضاً بسط مبادئ الديمقراطية فى مختلف أرجاء العالم ، وتدعيم حقوق الإنسان ، وتقوية مبدأ سيادة القانون .

وقد تجلت الثورة الإعلامية فى أزمة كوسوفا ليس فقط باعتبارها جانباً من جوانب التكنولوجيا العسكرية ، ولكن أيضاً باعتبارها مصدرًا من مصادر الأخبار عن تطورات الصراع . فقد عرفنا عن طريق الإعلام عن حملة الصرب للتطهير العرقى ، وهذا هو الذى جعلنا نحث حلف الأطلنطى لكى يساند الموقف الأمريكى . كما أن بقية دول العالم - استطاعت عن طريق الإعلام - متابعة ردود الفعل الأمريكى . لقد استطاع الإعلام أن ينقل نتائج الهجوم الجوى على القواعد الصربية ، قبل أن يعود الطيارون إلى قواعدهم .

ومما لاشك فيه أنه يمكن استخدام الإعلام لتضليل الرأى العام حتى لايعرف الحقيقة . ولعل مثالاً بارزاً لذلك ما أدت إليه سيطرة الرئيس ميلوسوفيتش على وسائل الإعلام ، من إخفاء لحقائق التطهير العرقى عن الشعب الصربى ذاته ، من خلال بث رسائل الحقد والكراهية والتحريض على العنف العرقى . ومن هنا وجبت

تحية الصحفيين اليوغسلاف الذين خاطروا بحياتهم من أجل إيصال الحقائق والتغطية الموضوعية للأحداث . وقد سمحت أدوات الاتصال الحديثة وعلى رأسها الإنترنت للإعلاميين المستقلين بأن يرسلوا رسائلهم بعيداً عن الرقابة الحكومية .

الديمقراطية

وانتقل الحوار لمناقشة موضوع الديمقراطية . كان السؤال :«نفترض أنه فى الغد استطعنا أن نقيم اتصالاً مع حضارة بالغة التقدم خارج نطاق الكوكب الأرضى الذى نعيش عليه ، على تعتقد أن نظامهم السياسى سيكون ديمقراطياً؟» .

وقد حاول الرئيس كلينتون بذكاء أن يتجنب الطابع الافتراضى للسؤال لكى يقدم دفاعاً مجيداً عن الديمقراطية باعتبارها أفضل النظم السياسية المعاصرة ، وهو يقرر أنه فى كل زياراته لأركان العالم الأربعة باعتباره رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ، وجد الشعوب جميعاً يطمح أفرادها لكى يعاملوا بكرامة ، وأن تتاح لهم الفرصة لكى يعبروا بحرية عن آرائهم ، وأن يختاروا روساءهم بطريقة ديمقراطية ، وأن يكون لهم حق الاجتماع وحق اختيار أديانهم ، وكل هذه الحريات هى أساس المجتمع الديمقراطى والمدنى . وقد أدى التطور فى وسائل الاتصال فى نهاية القرن العشرين إلى نشو الأفكار الديمقراطية فى كل البلاد ، وعلى وجه الخصوص فى أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا . ولايمكن لنا أن نقرر ما إذا كانت حضارات أخرى خارج نطاق الكوكب الأرضى ديمقراطية أم لا ، ولكن يمكن التأكيد على سبيل القطع أنه سيحكم على الدول فى الحقبة القادمة ليس على أساس اتساع أراضيها أو وفرة مواردها الطبيعية أو قوة جيوشها العسكرية ، ولكن بقدر الحريات التى يتمتع بها مواطنوها . ولا يكفى تقرير مبدأ الديمقراطية ولكن أهم من ذلك إعماله .

الدين والمجتمع

ومن خلال سؤال فى شكل عبارة ذكرها أحد القسس من أن صلواتنا هى التى تساعد على تماسك العالم ، سئل كلينتون عن وضع الدين فى المجتمع؟

أجاب كلينتون بأننا جميعاً جزء من مجتمع عالمى فى تطور دائم ، وقد شهد هذا المجتمع تغيرات سياسية وتقدماً تكنولوجياً ، وتصاعداً فى التنمية الاقتصادية .

غير أنه بالإضافة إلى ذلك نواجه بأخطار قديمة وجديدة ، من أبرزها الإرهاب ، وأسلحة الدمار الشامل ، ومخاطر البيئة والفقر والجوع والصراعات الحادة . وفى إطار

مواجهتنا لهذه التحديات والمتغيرات ، هناك شيء ثابت يتخطى الحواجز الجغرافية ، وحدود الجنس واللون وهو الدين . ولاشك أن له دوراً بارزاً فى إضفاء روح المسئولية وبث اليقين على القدرة على مواجهة المشكلات . نحن - يقرر كلينتون - فى حاجة للدين كمصدر من مصادر القوة ، ومنبع من منابع اليقين .

ولاشك أن التزاماً دينياً يعقد بين اليهود والمسيحيين والمسلمين قادر على مواجهة عديد من التحديات .

مخاطر الاستنساخ

واثيرت مشكلة مخاطر بحوث الهندسة الوراثية ، وأهمها المشكلات التى يمكن أن يثيرها باستنساخ البشر . وطرحت المشكلة من خلال سؤال طريف مؤداه أن منصب كلينتون كرئيس للجمهورية تثقله التزامات بروتوكولية متعددة ، مما قد عوقه من القيام بواجباته المهمة ، فهل يقبل أن يستنسخ هو لكى يقوم بشبيهه بالالتزامات البروتوكولية حتى يتفرغ هو للأمور المهمة؟ وبعبارة أخرى هل يرى ضرورة لوضع حدود للبحث فى مجال السيطرة الجينية على الكائنات الإنسانية؟

كان رفض كلينتون قاطعاً بأنه لايقبل أن يستنسخ . ومن ناحية أخرى يرى ضرورة وضع حدود لبحوث الهندسة الوراثية ، حتى لاتتجاوز التكنولوجيا النسق الأخلاقى السائد . وفى رأيه أن أحد التحديات الكبرى فى الألفية الثالثة ، هى المشكلات الأخلاقية التى سيخلقها التقدم العلمى والتكنولوجى .

وتطبيقاً لهذه الاعتبارات أكد كلينتون أن إدارته منعت التمويل الفيدرالى للبحوث التى تسعى لاستنساخ البشر . وهناك جهود جادة لدراسة المخاطر والمسئوليات التى ستنجم لو تمت هذه العمليات الاستنساخية .

وفى إجابته عن السؤال المهم : هل يمكن لدولة من دول الهامش أن تنضم لمجموعة الدول الصناعية الكبري المتقدمة (مجموعة الثمانى)؟ ذكر كلينتون أنه ليس مطروحاً توسيع الدائرة ، ولكن قد يكون من الأنسب كما حدث فى أبريل عام ١٩٩٨ دعوة ٢٢ دولة للاجتماع بما فيها الدول الثمانى ، وخصوصاً هذه الدول التى حققت إنجازات مرموقة فى مجال التنمية الاقتصادية وهى الأرجنتين ، وأستراليا ، والبرازيل ، والصين ، وهونج كونج ، والهند ، وأندونيسيا ، وكوريا الجنوبية ، وماليزيا ، والمكسيك ، وبولندا ، وسنغافورة ، وجنوب أفريقيا ، وتايلاند . وهناك كجهود أخرى

لتوسيع دائرة المشاركة فى دراسة المشكلات المتعلقة بتثبيت المعاملات الائتمانية .

وأخيراً فيما يتعلق برؤية كلينتون للألفية الثالثة ، قرر أن الإنسانية حين كانت على عتبات القرن العشرين لم يكن أحد يتصور حجم ونوع التقدم الذى حدث فى أثنائه! وكذلك الحال بالنسبة للقرن الحادى والعشرين والذى سيشهد - لاشك فى ذلك - إنجازات خارقة فى ميادين العلم المختلفة والتكنولوجيا .

وإذا كانت بعض أفلام الخيال العلمى تصور المستقبل بصورة قاتمة حيث يتوحش العالم ، وتنهار الحكومات ، وتسود القوة والبطش ، فإنه يقع على عاتق البشر الذين يؤمنون بالمعرفة والحرية أن يخلقوا عالماً تسوده الإنسانية .

وهكذا لانجد فى الأسئلة التى وجهت إلى كلينتون ولا فى إجاباته أى إشارة إلى الدور السلبى الذى تلعبه الإمبراطورية الأمريكية الراهنة فى تعقيد المشكلات التى يواجهها العالم ، وهو على مشارف الألفية الثالثة!



١٦ - حصاد رؤى المستقبل



لعله قد آن الأوان بعد هذه الجولة الطويلة التى طوفنا فيها برؤى المستقبل كما يراها قادة الدول الصناعية المتقدمة السبع ، والتى جاءت كاستجابة للأسئلة التى طرحها عليهم شباب العالم على شبكة الإنترنت بواسطة ليونارد أنتونى ورشيد نيكاز ، أن نتأمل حصاد هذه الرؤى ، ونبحث عن القواسم المشتركة بينها ، كما نركز على الاختلافات الفارقة .

وفى تقديرنا أن هناك ثلاثة مستويات للتحليل تتسم بالترابط ومن شأنها أن تجعلنا نحلل الحصاد بطريقة منهجية وشاملة .

المستوى الأول ، يتعلق بالسؤال الجوهرى : هل هناك علاقة بين الخلفيات الثقافية والاتجاهات السياسية لرئيس الدولة الذى أجاب على الأسئلة والرؤى التى صاغها عن المستقبل؟ ومن ناحية أخرى ماذا كان تأثير الوضع الجيوبولتيكى للدولة التى يمثلها الرئيس ، وكذلك موقعها فى النظام الدولى ، ومؤشرات القوة الشاملة لها على هذه الرؤى؟

والمستوى الثانى ، يتعلق بنوعية الأسئلة التى طرحها الشباب على قادة الدول ، وأهميتها ، لأنها تعكس فى الواقع هموم الشباب وهواجسهم ، وتساؤلاتهم ، وإدراكاتهم للبيئات الدولية والإقليمية والمحلية التى يعيشون فيها .

والمستوى الثالث والأخير ، يتعلق برؤى المستقبل ذاتها التى صاغها الرؤساء أنفسهم وما هو المشترك وما هو المختلف فى هذه الرؤى؟ بعبارة أخرى هل نستطيع أن نصوغ صورة تأليفية للمستقبل من واقع تحليل رؤاهم التى صاغوها استجابة لما وجه لهم من أسئلة؟

نستطيع أن نقرر ابتداءً أن الخلفيات الفكرية والاتجاهات السياسية والأجيال التي ينتمي إليها الرؤساء أثرت إلى حد ما في رؤى المستقبل التي صاغوها . ومما لاشك فيه أن الثقافة والخلفية الفكرية التي يصدر عنها الرئيس لابد أن تؤثر في إدراكاته للعالم ، وفي فهمه للمشكلات المعقدة التي يواجهها ، وفي اتجاهاته إزاء الحلول التي يمكن ابتداعها . نحن نتحدث هنا في الواقع عن الخبرات الدراسية والفكرية . هناك رؤساء لهم خلفية قانونية وآخرون لهم خلفية إدارية ، وفئة ثالثة لهم خلفية سياسية ، ومما لاشك فيه أن هذه الخلفيات المختلفة بما تتضمنه من طرق معينة للتفكير واتخاذ القرار ، لابد لها أن تؤثر في رؤية الرئيس . وكذلك يمكن القول أن خبرة الرئيس بالعالم الخارجي ، سواء عن طريق الزيارات المتنوعة ، أو الاطلاع المنظم على ثقافة وتراث الشعوب الأخرى ، يمكن أن تكون عنصراً فاعلاً في إدراك العالم .

غير أن الاتجاهات السياسية للرئيس تكاد أن تكون حاسمة في صياغة رؤيته للعالم . فهناك رؤساء يؤمنون بالرأسمالية والليبرالية ، وهناك رؤساء آخرون يصدرون بشكل أو بآخر عن مسلمات الفكر اليساري ، ونجد فئة ثالثة تحاول أن تجد لنفسها طريقاً وسطاً بين اليمين واليسار . كل ذلك مع إدراكنا أنه بعد نهاية الحرب الباردة ماعت الفروق الحاسمة بين اليمين واليسار ، وذلك في مناخ البلبلة الفكرية التي يعيشها العالم في الآونة الراهنة .

الفريق الأول من الرؤساء الذين يؤمنون بالرأسمالية والليبرالية يتركز خطابهم السياسي على الديمقراطية وحرية السوق . والفريق الثاني من الرؤساء الذين يؤمنون بقيم اليسار يركزون في العادة على بعد العدالة الاجتماعية ، وأهمية إقامة التوازن بين دول الشمال ودون الجنوب . أما الفريق الثالث من الرؤساء الذين يصدرون عن رؤية وسطية فيحاولون – ربما من خلال حركة سياسية كالطريق الثالث – إقامة التوازن بين حرية السوق من ناحية والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى ، متبعين في ذلك استراتيجيات متنوعة .

غير أن الجيل الذي ينتمي إليه الرئيس يمثل أيضاً علامة فارقة في رؤى العالم التي يصوغها . فقد لفت نظري – على سبيل المثال – أن ماسيمو داليما رئيس وزراء إيطاليا – قرر في إجابته على أحد الأسئلة التي مبناها ماذا كانت رؤيته للعالم حين

كان فى سن العشرين ، أنه كان منخرطاً فى هذا الوقت فى ثورة الطلبة التى دارت فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا عام ١٩٦٨ . وهى الثورة التى تزعمها الشباب ضد طغيان المفهوم التكنولوجى فى إدارة المجتمع والاقتصاد ، بما كان من شأنه إقصاء الشباب عن العمل ، والتركيز فى برامج التعليم على المقررات التى تشبع حاجات الشركات المتعددة الجنسية للمهارات العملية . وكان من شأن ذلك كله القضاء على تقاليد التعليم الليبرالى ، ونعنى الرؤية النقدية للمجتمع ، وتحويل أعضائه إلى مجرد عبيد مأجورين لخدمة أهداف المؤسسات الرأسمالية .

إذا كان ماسيمو داليما يمثل أحد أعضاء هذا الجيل الثائر الذى أتيح له بعد عشرين عاماً أن يتولى رئاسة الوزراء فى إيطاليا ، فلنا أن نتصور التأثيرات البالغة العمق لهذه الخبرة السياسية المتفردة وانعكاساتها على رؤيته للعالم ، وعلى تشخيص المشكلات التى تواجه الإنسانية فى الوقت الراهن ، والحلول المقترحة لها .

وإذا نظرنا من ناحية أخرى - وعلى سبيل المقارنة - إلى جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا ، لأدركنا الفروق الضخمة بين الرجلين . فشيراك ينتمى إلى اليمين الفرنسى ، وتدرج فى السلطة من كونه عمدة لباريس لمدة تقارب عشرين عاماً ورئيسا للوزراء قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية . ومعنى ذلك أن ثقافته السياسية وخبراته العملية لابد أن تؤثر بطريقة مغايرة فى رؤيته للعالم . وتبدو أهمية الجيل أيضاً بالنسبة لبلدين مثل ألمانيا واليابان . فهناك سياسيون عاصروا ألمانيا النازية واليابان قبل الحرب العالمية الثانية ، وهناك سياسيون ألمان ويابانيون لم يعاصروا النظام القديم فى بلدهم ، وإنما ينتمون إلى جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية . لاشك أن رؤى الجيل القديم لابد لها أن تختلف عن رؤى الجيل الجديد .

غير أن الخبرات الشخصية للرؤساء ، تبدو أهميتها إذا وضعنا فى الاعتبار الوضع الجيوبولتيكى للدولة من ناحية ، ووضعها فى ميزان القوة الشاملة من ناحية أخرى . فألمانيا على سبيل المثال لها فى قلب أوروبا وضع جيوبولتيكى متميز ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات قوتها الشاملة . وليس هكذا الحال بالنسبة لكندا على سبيل المثال ، والتى لايمكن مقارنتها بألمانيا فيما يتعلق بهذين المؤشرين .

غير أنه يمكن القول ، وكما سيتبين فيما بعد ، أنه بالرغم من كل هذه

الفروق الشخصية والموضوعية بين الرؤساء ودولهم ، فإن ثمة رؤية مشتركة يصدرون عنها جميعاً ، ربما كانت تعبيراً عن وعى كونى صاعد ، أصبح يدرك أهمية سلامة الكوكب الأرضى ذاته من منظور البيئة من ناحية ، وضرورة تحقيق السلام العالمى من منظور الاستقرار السياسى والأمنى والاجتماعى من ناحية أخرى .

الهموم والمشكلات

إذا ألقينا نظرة متأملة على الأسئلة المتنوعة التى وجهت للرؤساء نستطيع لو أجرينا دراسة منهجية لها أن نحدد أكثر المشكلات ورودا فى الأسئلة وأهمها على السواء .

وبغير أن نقوم بهذه الدراسة المنهجية يمكن لنا القول إن أهم هذه القضايا هى : ضرورة إصلاح الأمم المتحدة ، بإدخال الدول الصاعدة فى النظام الدولى مثل ألمانيا واليابان والبرازيل والهند ، ليكونوا أعضاء دائمين فى مجلس الأمن . وسؤال آخر يتعلق بالتأثيرات السلبية للعولمة ، وتصاعد نفوذ الشركات دولية النشاط ، وهل فى المدى المنظور سيؤدى التطور إلى اضمحلال قوة الدول إزاءها . مشكلة أخرى تتعلق بخطورة التقدم العلمى والتكنولوجى نظرًا لاكتشاف أدوات التدمير الشامل التى يمكن أن تدمر البشرية كلها . وسؤال مهم خاص بالآثار الخطيرة لبحوث الهندسة الوراثية ، وخاصة فيما يتعلق باستنساخ البشر وأهمية وضع كود أخلاقى يحكم سلوك الباحثين العلميين والشركات والدول فى هذا المجال .

وحظى موضوع الديمقراطية باهتمام بالغ ، كما يلفت النظر التركيز على وضع الدين فى المجتمع . وحظيت خطورة الفرق بين الشمال والجنوب بأهمية خاصة . وكان لمشكلة التنمية نصيب وافر من الاهتمام ، فيما يتعلق بتحقيق التوازن الطبقى المطلوب فى المجتمع ، ومشكلات الفقر والبطالة ، والتى تهم الشباب على وجه الخصوص ، لأنهم يشعرون بأنهم مستبعدون من مجال العمل ، نتيجة للآثار السلبية للعولمة الاقتصادية . أما الثورة الاتصالية الكبرى وفى قلبهاشبكة الإنترنت فقد كانت أحد المحاور الرئيسية للأسئلة والإجابات . وتلفت النظر إجابة ماسيمو داليما رئيس وزراء إيطاليا فى هذا المجال بتأكيده برنامج تحويل الحكومة الإيطالية إلى

حكومة إلكترونية فى سنوات معدودة ، مما سيؤثر تأثيراً جوهرياً فى سد الاحتياجات الأساسية للمواطنين .

رؤية المستقبل

نستطيع بناء على تحليل إجابات الرؤساء المتعددة أن نستخلص القواسم المشتركة فى رؤيتهم لمستقبل العالم . هناك أولاً تركيز على ضرورة تحقيق السلام العالمى ومنع حل الصراعات بالقوة ، وأهمية التدخل الإنسانى لمنع الكوارث والحروب الأهلية حين تتفاقم إلى درجة خطيرة . وهناك يقين بأن التقدم العلمى والتكنولوجى سينقل الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين إلى آفاق غير مسبوقة ، غير أن هذا التقدم لابد أن توضع له فى الوقت نفسه ضوابط أخلاقية فى شكل مواثيق ملزمة . ومن ناحية أخرى هناك اتفاق على أن الدول ستبقى وحدة رئيسية من وحدات النظام الدولى ، حتى مع ذيوع التكتلات والاتحادات السياسية والاقتصادية ، وتعاظم وزن الشركات دولية النشاط . وهناك اعتراف بخطورة الفجوة بين الشمال والجنوب ، ومسئولية دول الشمال فى مساعدة دول الجنوب من خلال إسقاط ديونها ونقل الخبرة التكنولوجية والتنموية لها . وهناك وعى شديد بخطورة الآثار السلبية للعولمة فى مجال الفقر والبطالة ، وضرورة صياغة السياسات الملائمة لمواجهتها .

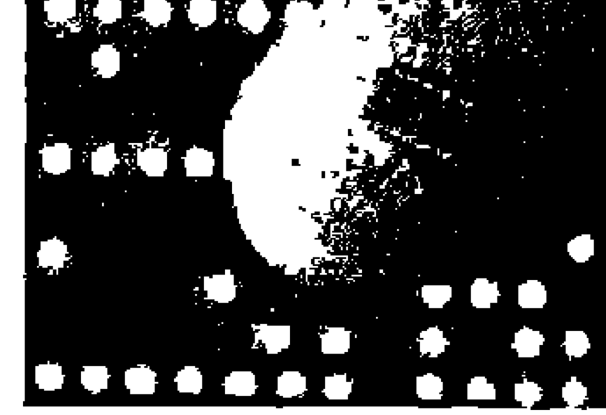
ويبقى أخيراً بالنسبة للرؤية العامة لمصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة ، وجود إجماع على التفاؤل بالمستقبل ، ويقين بقدرة الإنسان المعاصر على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين .



الباب الخامس

العرب وتحديات مجتمع المعرفة

١ - المجتمع العربى وتحديات المستقبل!



تثار فى الوقت الراهن مناقشات شتى ومناظرات متعددة تدور كلها حول موضوع واحد : ماذا سيكون وضع الوطن العربى فى مرحلة ما بعد التسوية السلمية المرتقبة للصراع العربى - الإسرائيلى؟ وكأننا بذلك وضعنا وقوع التسوية فى زمن محدد تاريخاً فاصلاً بين عهدين : ما قبل التسوية وما بعد التسوية . وقد نقبل هذه التفرقة على أساس أن الصراع العربى - الإسرائيلى بحكم تأثيره على مسارات سياسية واقتصادية وثقافية عربية متعددة ، لابد له - حين ينتهى - أن يخلى السبيل لتطورات جديدة . إن حالة الحرب التى خضعت لها دول عربية شتى وخصوصاً ما اصطلح على تسميته «دول الطوق» لسنين متعددة ، أدت إلى قيام نوع من «اقتصاد الحرب» فى هذه الدول ، أعطيت فيه الأولوية المطلقة للتسلح والاستعداد للحرب ، أو رد العدوان الإسرائيلى المتكرر ، أحياناً على حساب التنمية التى تحتاجها هذه الدول بشدة ، بحكم أن غالبيتها تقع فى قاع مؤشرات التنمية البشرية وفق حسابات الأمم المتحدة .

ومن ناحية أخرى ، علقت عديد من التطورات المطلوبة فى مجال الديمقراطية ، من ناحية تداول السلطة ، وقبول التعددية السياسية ، وإجراء الانتخابات الدورية النزيهة ، وتمثيل جميع الاتجاهات فى المجتمع ، على زوال آثار العدوان الإسرائيلى . كما أن عديداً من الصراعات الثقافية خاصة بين أنصار الاتجاهات العلمانية وأتباع تيارات الإسلام السياسى ، كان يدور حول الصراع العربى - الإسرائيلى سواء من حيث تكييفه أو من زاوية طريقة مواجهته . فالتكييف العلمانى للصراع يراه صراعاً بين استعمار استيطانى إحلالى والشعب العربى الفلسطينى ، فى حين أن التكييف الإسلامى السياسى للصراع ، يراه صراعاً دينياً فى المقام الأول بين اليهود والمسلمين . وأدبيات هذا التيار الإسلامى متعددة ، وخصوصاً تلك التى تستند إلى

الشواهد التاريخية عن خبث اليهود ومكرهم ، وإلى عديد من الآيات القرآنية التى تشكك فى الطبيعة اليهودية ذاتها .

وإذا ولينا وجوهنا زاوية طريقة مجابهة العدوان الإسرائيلى ، فهنا أيضاً نجد خلافات بين من يوافقون - بطريقة عملية - على التفاوض مع الإسرائيليين للوصول إلى تسوية عادلة ومشرفة ، وخصوصاً بعد أن خاض العرب حرب أكتوبر المجيدة ، وحققوا فيها انتصارات ملحوظة ، وبين من يرفضون ذلك تماماً ويرفعون راية الجهاد الدائم لتحرير فلسطين .

نقطة التحول

وفى تقديرنا أن بداية واستمرار مسيرة التسوية السلمية تمثل نقطة تحول فارقة فى السلوك السياسى العربى . ذلك أنه منذ أن بادرت مصر بتوقيع اتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، وما تبعها من انسحاب القوات الإسرائيلية من كامل التراب المصرى ، ماعدا طابا التى استردتها مصر بالتحكيم ، فإن عهداً جديداً قد بدأ فى الوطن العربى . وأهم ما فى هذه المسيرة التسليم ابتداءً بحق إسرائيل فى الوجود بل والاعتراف القانونى بذلك ، بالرغم من معرفتنا بأنها كدولة فرضت نفسها من خلال عملية استعمار استيطانى مدعومة بتأييد الدول الغربية ، خلافاً للشرعية الدولية . ولكن ميزان القوى فرض على الدول العربية أن تغير من شعاراتها المعلنة من قبل ، وهو لا اعتراف بالدولة الصهيونية ، ومقاطعتها مقاطعة كاملة .

وسارت الأردن من بعد ، وإن كان بعد مرحلة طويلة من الصراعات والاختلافات العربية على نفس الدرب المصرى . وخصوصاً أن مؤتمر مدريد قد كرس من ناحية المبدأ مسيرة التسوية السلمية ، وتم فعلاً توقيع معاهدة سلام أردنية - إسرائيلية . أما على الجانب الفلسطينى فكلنا قد تابعنا التطورات الدرامية فى العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية ، وخصوصاً بعد تأسيس السلطة الفلسطينية ومحاولتها الدائبة استخلاص الحقوق الفلسطينية من براثن التعنت الإسرائيلى .

وتبقى معضلة المعضلات فى مسيرة التسوية السلمية وهى المسار السورى الإسرائيلى المتعثر والمتوقف حالياً ربما لأجل غير محدود .

تقوم المناقشات فيما يتعلق بالوطن العربى ومرحلة ما بعد التسوية السلمية حول

مسلمة بناها أنها ستكون مختلفة نوعياً عن المرحلة السابقة . ماهى صحة هذه المسلمة؟

يمكن أن نقرر صحتها على أساس أن اختفاء عنصر الصراع المسلح والصراع السياسى الحاد والعنيف بين الدول العربية وإسرائيل وتوقيع معاهدات سلام معها ، من شأنه بذاته أن يجعل شكل العلاقات العربية الإسرائيلية ومضمونها مختلف كلية عن المرحلة السابقة .

غير أنه ينبغى أن نبادر إلى القول أن ذلك يتوقف إلى حد كبير على مدى إشباع التسويات السلمية للمطالب العربية المشروعة ، سواء كانت سورية أو فلسطينية . ومن ثم يمكن القول أنه نظرياً سنشهد فى الواقع تخلق ثلاث عمليات متزامنة : التنافس والتعاون والصراع .

ولاشك أن حل الصراع العربى - الإسرائيلى سيطلق محركات التنافس بين إسرائيل من ناحية والدول العربية من ناحية أخرى ، خصوصاً تلك الدول البارزة فى النظام العربى وأهمها مصر وسوريا . وهذا التنافس قد يأخذ صوراً شتى ، ستتوقف على مفهوم الذات لدى كل دولة . فإذا كانت إسرائيل ترى فى نفسها على سبيل المثال ، قائدة للعلم والتكنولوجيا الحديثة فى المنطقة ، وبالتالى من حقها الهيمنة فى هذا المجال ، فإن دولة مثل مصر لن تقبل بسهولة هذه القيادة الإسرائيلية فى مجال العلم والتكنولوجيا ، وستسعى - من باب المنافسة مع إسرائيل - إلى أن ترقى إلى مستويات عليا فى هذا المجال ، حتى لاتترك لإسرائيل اليد العليا . أما التنافس السياسى فيظهر أثره فى نزعة إسرائيل لتكون الدولة الإقليمية العظمى فى منطقة الشرق الأوسط ، بحكم تفوقها فى التسليح ، وامتلاكها القنبلة الذرية ، وبحكم تقدمها العلمى والتكنولوجى والاقتصادى . (فيما يتعلق بهذا الجانب الأخير يكفى مقارنة أرقام الدخل القومى الإسرائيلى الإجمالى ومتوسط الدخل الفردى الإسرائيلى بمثيلاتها فى مصر أو فى أى دولة عربية أخرى) .

ومصر باعتبار وضعها فى النظام الإقليمى العربى لن تسلم بسهولة ولن تخضع لهذه النزعة الإسرائيلية للهيمنة على الإقليم .

غير أنه بالإضافة إلى عمليات التنافس ، قد نشهد أيضاً عمليات تعاون بين إسرائيل والدول العربية . وقد يكون سابقاً لأوانه مناقشة هذا الاحتمال ، غير أن هناك مشاريع إسرائيلية مطروحة ،لعل أهمها مشروع الشرق أوسطية الذى أثار

جدلاً محتدماً فى الوطن العربى ، بين تيارات رافضة رفضاً مطلقاً ، وتيارات أخرى من بينها سياسات دول قابلة للدخول فى المشروع بشروط معينة تحمى مصالحها .

غير أنه يمكن القول أن احتمالات قيام مشرعات تعاون اقتصادية بين إسرائيل والدول العربية قائمة فى المستقبل فى مرحلة ما بعد التسوية .

وتبقى عمليات الصراع . وهذا الصراع ليس بالضرورة أن يكون صراعاً عسكرياً ، ما دامت اتفاقيات التسوية ستنفذ ، وإنما سيكون صراعاً سياسياً وصراعاً حضارياً فى المقام الأول . صراع سياسى بحكم اختلاف أهداف إسرائيل واستراتيجيتها عن الأهداف العربية ، فى ميادين متعددة لعل أهمها حرص إسرائيل على التفوق النوعى الكاسح فى مجال التسلح ، وانفرادها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل . هنا فى هذا المجال بالذات صراع سياسى بالغ الحدة والضراوة بين إسرائيل ومصر على وجه الخصوص ، ويظهر هذا الصراع جليا فى المؤتمرات الدولية ، وفى المبادرة المصرية المهمة التى تدعو إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل .

أما الصراع الحضارى بين إسرائيل والدول العربية فلعله سيكون صراعاً ممتداً لا نهاية له ، فهو صراع بين التقدم المرغوب الذى حققت إسرائيل مؤشرات مهمة فى مجاله وبين التخلف العربى بكل أبعاده .

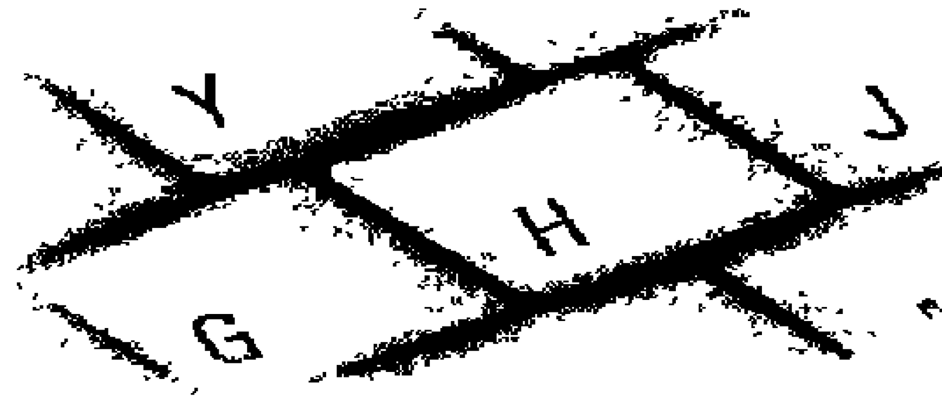
وهذا الصراع لكى يدار بطريقة عقلانية من قبل الوطن العربى لابد له أن يرتكز على رؤية استراتيجية عربية بصيرة . وهذه الرؤية الاستراتيجية معناها على وجه التحديد حزمة مترابطة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية يخطط لها لكى تطبق فى الربع قرن القادم .

ولدينا فى مجال السياسة تحديات كبرى أهمها كيف يمكن ترسيخ الديمقراطية حقيقة وفعلاً فى التربة العربية التى سادتها لعقود طويلة من السنين مواريث الشمولية والسلطوية؟ وكيف يمكن تأسيس قبول التعددية بكل صورها وأنماطها؟ وكيف تستقر تقاليد احترام حقوق الإنسان كما نصت عليها مواثيق حقوق الإنسان العالمية؟ وكيف يمكن لتراث تداول السلطة وإجراء الانتخابات النزيهة سواء كانت انتخابات رئاسية أو تشريعية ، أن يجد له مستقراً فى المناخ السياسى العربي؟ وكيف يمكن تأسيس دولة القانون التى تخضع للدستور ولمبدأ سيادة القانون ، الذى ينبغى تطبيقه - بدون أدنى تمييز - على كل المواطنين؟

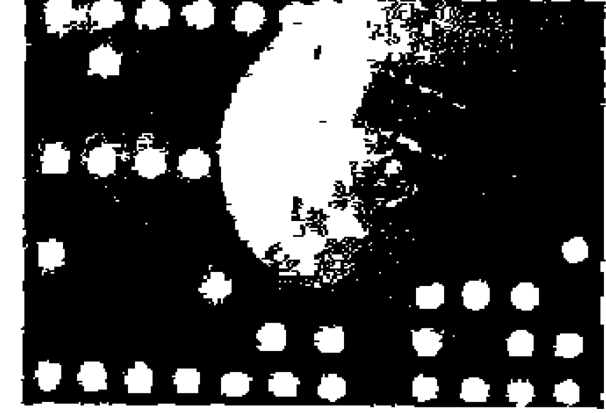
أما من الناحية الاقتصادية فهناك حاجة لبلورة استراتيجية عربية قومية لمواجهة سلبيات العولمة وللتكيف الإيجابى معها ، من خلال خطط تنموية عربية تحقق حرية المبادرة والعدالة الاجتماعية فى نفس الوقت . وإذا انتقلنا إلى السياسات الثقافية فلابد من مواجهة الاتجاهات الرجعية والمحافظة التى تنزع إلى الارتداد إلى مرجعية الماضى ، وتأسيس مرجعية المستقبل ، باعتبارها هى أساس أى سياسة . ولا يمكن تأسيس هذه المرجعية بغير استيعاب منهجى للمعرفة العلمية والتكنولوجية والفكرية المعاصرة ، تمهيداً لإسهام عربى بارز وضرورى فى إنتاج المعرفة العالمية التى تمور اليوم بإبداعات شتى قادمة من مختلف الحضارات .

ومن هنا يمكن القول أن مرحلة ما بعد التسوية ، ينبغى أن تعنى سعياً منهجياً فى مضمار التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعلمى .

هذا هو التحدى ، فكيف ستكون الاستجابة؟



٢ - مصر ومجتمع المعرفة



أقام المجلس المصرى للشئون الخارجية وهو جمعية غير حكومية مؤتمره السنوى الأول فى الرابع من يوليو الجارى وكان موضوعه «الشرق الأوسط فى مفترق الطرق» .

وقد دعيت للاشتراك فى المؤتمر فى جلسته الأخيرة التى خصصت لموضوع مهم يشغل النخبة المصرية السياسية والفكرية منذ فترة ، وهو الدور المصرى فى مرحلة «ما بعد السلام» . وقد قدم ورقة العمل فى الموضوع د . أسامة الغزالى الخبير السياسى المعروف ورئيس تحرير «مجلة السياسة الدولية» . وقد أثارت ورقة العمل بما طرحته من قضايا مهمة مناقشات بالغة الخصوبة اتجه بعضها إلى الاتفاق مع الدكتور الغزالى فى أطروحاته ، ونزع بعضها الآخر إلى الاختلاف معه سواء بشكل كامل أو جزئى . لقد آثرت ورقة العمل فى الواقع أن تبدأ بسرد البعد التاريخى للدور المصرى ، ثم ما لبثت أن تساءلت أى دور لمصر بعد السلام؟

وقررت أن الذى يحدد الإجابة على هذا السؤال عنصران حاسمان : الأول ما تنجزه مصر على صعيد بناء قوتها الذاتية الداخلية ، والعنصر الثانى هو طبيعة النظام الدولى المعاصر لمرحلة ما بعد السلام . وقررت الورقة أن هناك ثلاثة منظورات لدور مصر : الأول سياسى من زاوية دور مصر فى إعادة صياغة العلاقات العربية - العربية من ناحية ، وعلاقات العرب بجيرانهم فى الشرق الأوسط من ناحية ثانية ، والمنظور الثانى اقتصادى ودور مصر فيه مجال عالم «الجنوب» وهدفه هو دعم التعاون بين البلاد النامية والإسهام فى صياغة شروط أكثر عدلاً لعلاقاتها الاقتصادية مع عالم الشمال المتقدم . والمنظور الثالث ثقافى حضارى بالضرورة ، ومقتضاه قيام مصر بدور رائد فى ترشيد وترويض صراع الثقافات . ثم انتقلت ورقة العمل للحديث عن الفرص والقيود فى قيام مصر بهذا الدور .

صياغة مختلفة للمشكلة

وقد أثرت فى تعليقى على ورقة الدكتور الغزالى أن أعيد صياغة المشكلة . لأننى أحسست بأن الحديث فى الورقة عن دور مصر ، وهو موضوع ثابت فى الخطاب السياسى المصرى المعاصر ، يردد فى الواقع مقولات تقليدية ، وان كان قد حاول أن يربطها بالمتغيرات الدولية الجديدة كالعولمة وثورة الاتصالات . كما أن الخلاصة عند هؤلاء الذين يتحمسون للقيام بدور مصرى بارز فى المحيط العربى والدولى غالباً ما يقترحون صراحة أو ضمنا أن هذا الدور يتحقق لو قدمت مصر «النموذج السياسى والاقتصادى و الثقافى الذى يمكن أن تحتذيه الدول العربية» ، كما اقترح ذلك المفكر المصرى المرموق حازم الببلاوى فى مقالة له نشرت فى جريدة «الحياة» أخيراً .

وقد أحسست أننى بحاجة إلى أن نخرج من القيود التى تكبلنا فى مناقشة هذا الموضوع ، والتى تتمثل فى تكرار الحديث عن «الدور» والنموذج ووجدت أن النهج الأسلم فى الاقتراب من هذه المشكلة المهمة ، هو الانطلاق من مرحلة التطور الراهنة فى المجتمعات الإنسانية المتقدمة ، وهى انتقالها السريع من مرحلة بناء مجتمع المعلومات إلى بناء مجتمع المعرفة . وقد قررت بهذا الصدد فى مقال سابق لى بعنوان «مجتمع المعرفة» «أن تخليق مجتمع المعلومات فى الدول المتقدمة لم يكن سوى الخطوة الأولى فى بناء مجتمعات عصرية سيسود نموذجها القرن الحادى والعشرين . فقد بدأت ملامح الخطوة الثانية الحاسمة ، وهى الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة . ومنطق الانتقال أن المعلومات بذاتها ليست معرفة ، وإنما هى المواد الخام -إن صح التعبير - لتخليق صور شتى وأنماط متعددة من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية . ومن ثم فلابد من الدراسة المتعمقة لكيفية تخليق المعرفة ، وابتداع أساليب حديثة لبلورة المعرفة وتحليلها ونقدها ، والعمل على تطويرها باستمرار فى ضوء تلاحق الكشوف العلمية وتعميق التطورات التكنولوجية ، بل والسعى إلى التجاوز الدائم للمعرفة الراهنة» .

وأضفت «ومعنى ذلك كله أن المجتمع الإنسانى المعاصر فى حاجة إلى بلورة نظم حديثة لإنتاج المعرفة ، بحيث تصبح المعرفة الشاملة هى أساس اتخاذ القرارات . ولذلك كان منطقياً أن يوصف الاقتصاد المعاصر المتطور باستمرار بأنه اقتصاد المعرفة»

فى ضوء ذلك كله اقترحت صياغة جديدة للمشكلة تتمثل فى طرح التساؤل الأساسى الذى مؤداه : ما هى قدرة الدولة والمجتمع فى مصر على استيعاب المنهجى المنظم للمعرفة المعاصرة ، وما هى إمكانية تحويل مصر إلى مجتمع معلوماتى ، وما هى احتمالات إسهام مصر فى إنتاج المعرفة العالمية فى المستقبل المنظور؟

وكان وراء هذا الطرح إدراكنا من واقع بحوثنا السابقة المنشورة فى كتابنا «الوعى التاريخى والثورة الكونية» ، (القاهرة الطبعة الثانية عام ١٩٩٥) ، أن هناك بعد سقوط النماذج المعرفية القديمة ثورة كونية تتمثل فى ثلاث ثورات متزامنة : ثورة سياسية تركز على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، وثورة قيمية تتمثل فى الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية ، وثورة معرفية هى الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة .

المشهد المصرى الراهن

وقد قدمت فروضاً أربعة تمثل تشخيصى للمشهد المصرى الراهن فى جوانبه السياسية والاجتماعية والمعرفية .

* الفرض الأول أن الدولة المصرية مازالت تفتقر إلى رؤية استراتيجية متبلورة ومتماسكة . ودليلى على ذلك الاضطراب الواضح فى مجال الاختيارات التنموية ، وعدم الاستقرار على سياسات محددة للتكيف مع العولمة ، وخصوصاً فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية ، ومشروع الشراكة الأوروبية المصرية .

* الفرض الثانى أن النخبة السياسية المصرية قد تكلست وتجمدت ، وتفتقر إلى المتابعة النقدية المنظمة للمتغيرات العالمية ، وللأفكار التى يمور بها الحوار الفكرى على مستوى الكون .

ودليلى على ذلك الحوارات التى أجراها تحت إشرافى فريق من خبراء مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مع قادة الأحزاب المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، قبيل إجراء «الحوار الوطنى» منذ سنوات ، والتى من خلال تحليلها تؤكد ما خلصنا إليه من عدم المتابعة ، بما يكشف عن الحاجة الماسة لتجديد قيادات الأحزاب ، والدفع بأجيال الشباب إلى المقدمة ، وإلى متابعة رؤى العالم الجديدة .

* الفرض الثالث أن المجتمع المدنى المصرى البازغ يمر بأزمة عميقة ، ويكشف عنها بكل وضوح تجمد عمل النقابات المهنية منذ سنوات ، سواء بسبب التدخلات الحكومية ، أو نتيجة للانشقاق الحاد فى صفوف النخب النقابية ، ومحاولة بعض الاتجاهات وأبرزها تيار الإسلام السياسى الهيمنة والسيطرة الكاملة على نقابات المحامين والمهندسين على سبيل المثال . كما أن فساد بعض المنظمات غير الحكومية وخصوصاً تلك التى أسست على أنها شركات مدنية ، وخصوصاً فى مجال حقوق الإنسان يلقى بظلال كثيفة من الشك على مصداقية هذه المنظمات والشركات ، مادامت قيم نبيلة مثل حقوق الإنسان أصبحت سلعاً تباع وتشترى!

* الفرض الرابع أن النخبة المصرية الفكرية وأعنى المثقفين على وجه الخصوص متخلفون عن تابعة التطورات العميقة فى الفكر العالمى ، ما عدا قلة منهم لديها الرغبة والقدرة معاً على التحليل النقدى لما تنتجه مصانع التفكير فى العالم .

مصادر إنتاج الفكر العالمى

ويلفت النظر فى العقود الأخيرة ، أن بعض المؤسسات العريقة مثل اليونسكو ، أو الجديدة مثل «المشروع الألفى» الذى تتبناه جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو ، أصبحت من أهم مصادر إنتاج الفكر العالمى فى الوقت الراهن . وحين نتحدث عن الفكر العالمى فنحن نتحدث فى الواقع عن الفكر الإنسانى المعاصر الذى ضاقت فيه الحدود بين المحلى والكونى . فكل مشكلة كونية مثل البيئة أو العولمة أو ثورة الاتصالات هى مشكلة محلية فى نفس الوقت . وكذلك فكل مشكلة محلية سواء كانت الفقر ، أو التطرف ، أو الإرهاب ، أو الهيمنة ، هى مشكلة كونية أيضاً بحكم ثورة الاتصالات ، وطابع الاعتماد المتبادل السياسى والاقتصادى والثقافى الذى أصبح يسم العالم فى الوقت الراهن .

وقد أصدر اليونسكو كتابين أساسيين يحفلان بالأفكار الجديدة ، وبالتحديات التى ستواجه الإنسانية فى الألفية الثالثة . الأول صدر باسم فردريك مايور السكرتير السابق لليونسكو وحرره جيروم باندية وهو رئيس وحدة التحليل والمستقبليات فى اليونسكو ، ومن أهم المثقفين المعاصرين فى تنظيم الحوارات الفكرية الدولية .

وهذا الكتاب يتحدث عن صياغة عقد اجتماعى جديد ، فيناقش مشكلات السكان والفقر واستبعاد بعض الفئات الاجتماعية ووضع المرأة ومشكلات التحضر كما أنه يتحدث عما يسميه «العقد الطبيعى للمستقبل» ويعنى مشكلات العلم والتنمية والبيئة . وهو يناقش مشكلات التصحر والمياه والغذاء والبيوتكنولوجيا .

وينتقل للحديث عن عقد ثقافى والانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة . وينتهى بحديث عن عقد أخلاقى جديد ، يشمل «السلام والأمن» ومستقبل الأمم المتحدة ، ونحو ثقافة للسلام . أما «المشروع الألفى» فهو يصدر كل عام - الآن - تقريراً سنوياً عن «حالة المستقبل» يحدد فيه المشكلات العالمية بناء على استطلاع آراء مئات الخبراء فى العلم الطبيعى والاجتماعى .

وإذا أضفنا إلى إنتاج المؤسسات العالمية ، إنتاج رواد الفكر فى بداية الألفية ، ومن أهمهم مانويل كاستلز صاحب ثلاثية «عصر المعلومات» وورنالد انجلهارات صاحب الكتاب الخطير «التحديث وما بعد التحديث» ، لأدركنا أننا - فى أى حديث عن دور مصر فى المستقبل - لابد أن نعتمد فى المقام الأول على الإسهام الفعال فى استيعاب المعرفة المعاصرة ، تمهيداً ضرورياً للإسهام فى إنتاج المعرفة على الصعيد الكونى .



٣ - تحولات إيرانية!



فى تقرير «حالة المستقبل» لعام ١٩٩٩ الذى يصدره سنوياً المشروع الألفى الذى تتبناه جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو، قائمة كاملة بحوالى ثمانية عشر تحدياً ستواجه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين. من بين هذه التحديات البارزة كيف يمكن للديمقراطية أن تنبعث من قلب النظم السلطوية السائدة فى بعض مناطق العالم؟ أدركت الحكمة الكامنة فى صياغة هذه المشكلة، حيث زرت أخيراً إيران مع وفد مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فى الثامن من يوليو الجارى، الذى نظم فى طهران ندوة علمية رائدة موضوعها «مستقبل العلاقات الإيرانية - المصرية»، وذلك مع معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية. الفريق المصرى كان يضم خبرات بارزة فى العلاقات الدولية والسياسات المقارنة واللغة الفارسية والتحليل الثقافى.

وكذلك كان الفريق الإيرانى يضم مجموعة ممتازة من الخبراء. كان التخطيط لأعمال الندوة بالغ الذكاء، إذ اختيرت ثلاثة موضوعات رئيسية وتقرر بالنسبة لكل موضوع أن تكون هناك ورقة بحث إيرانية وورقة بحث مصرية. وبالنسبة لى كان من مسئولياتى أن أكتب ورقة البحث المصرية فى موضوع «التغيرات فى النظام العالمى وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط». كان جو النقاش فى الندوة محملاً بروح الود والصداقة والإخاء، بالرغم من اختلاف الآراء فى بعض القضايا المهمة، ومن أبرزها عملية التسوية السلمية فى الشرق الأوسط ومن المعروف أن لإيران تحفظات عليها، وقد طرحت هذه التحفظات على مائدة النقاش، وقام الفريق المصرى بتفنيد الحجج الإيرانية وإبراز المنطق الكامن وراء مسيرة التسوية منذ اتفاقية كامب دافيد حتى الآن. وأبرز ما فى هذا المنطق أن التسوية لاتعنى على وجه الإطلاق التنازل عن الحقوق المشروعة لأى طرف من الأطراف العربية، بقدر ما تعنى الحصول بالتفاوض على ما لم نستطع الحصول عليه بالسلاح.

ولقد لفت نظر الإيرانيين بشدة أن الفريق المصرى لم يحضر إلى طهران مسلحاً بوجهة نظر واحدة متفقاً عليها سلفاً ، بل لقد ثارت فى الندوة حوارات مصرية - مصرية ، وكذلك الحال بالنسبة للجانب الإيرانى فقد دارت مناقشات تعبر عن اختلاف المواقف السياسية التى يتبناها كل عضو فى الفريق الإيرانى .

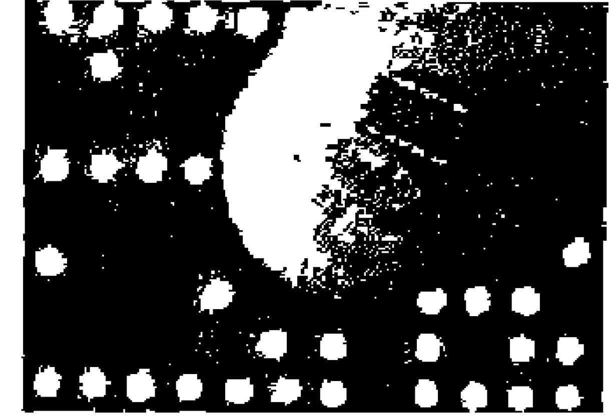
كانت زيارة إيران فرصة نادرة لنا للتأمل فى أحوال الدول ، وطبيعة النظم السياسية ، والتحولات التى تطرأ عليها ، بحكم الظروف الداخلية من ناحية والمتغيرات الدولية من ناحية أخرى . ولعل الثورة الإيرانية حين اندلعت وعلى رأسها هذه الشخصية الكاريزمية البارزة ونعنى الإمام الخومينى ، أعطت إشارة لعديد من الشعوب فى العالم بوجه عام ، وللشعب العربى بوجه خاص مفادها أن الإسلام يمكن أن يكون ثورياً ، حين لايقبل بالظلم الاجتماعى ، ولا بسيطرة طبقة على باقى الطبقات الاجتماعية ، ولا بأقلية حاكمة تنهب موارد الشعوب وثرواتها . وهكذا أثبتت الثورة الإيرانية - فى مرحلتها الأولى - قدرتها على الوقوف بحسم ضد الاستغلال الطبقى والقهر السياسى . ولعل هذا هو الذى جعل صداها بالغ العمق لدى المثقفين العرب من جميع الاتجاهات السياسية ، لدرجة أن بعض كبار المثقفين الماركسيين العرب كتبوا مقالات أشبه بقصائد المديح فى الثورة واتجاهاتها ، غير أن الممارسة الثورية الإيرانية أخذت تكشف بالتدريج عن الوجه الحقيقى لدولة دينية مستبدة ، تمارس القهر السياسى ضد خصومها بغير هوادة ، وتصدر أحكام الإعدام بغير محاكمات قانونية عادلة ، وتخنق حريات التعبير والتفكير ، فى ظل حكم متشدد لمجموعة من آيات الله قرر أن يضع فاصلاً بينه وبين العالم ، بل إنه أراد عامداً أن يستفز هذا العالم من خلال دعاوى تصدير الثورة الإسلامية ، التى اعتبرت فى الدوائر العالمية محاولة لهز الاستقرار السياسى فى مناطق متعددة . ظلت الممارسات الثورية تتخبط فى مجال السياسات الداخلية والخارجية معاً ، وأصبحت إيران فى ظلها دولة مثيرة للمتاعب ، تحوطها الشكوك العميقة ، خصوصاً فى مجال دعمها للحركات الإرهابية ، مما فرض عليها عزلة دولية شاملة . إيران تتحول الآن تحولاً عميقاً بعد أفول الدولة الدينية المستبدة ، والاندفاع بقيادة الرئيس خاتمى زعيم الاتجاه الإصلاحى تجاه ديمقراطية حقيقية وليست شكلية ، وانفتاح سياسى غير مسبوق على العالم ، كما تكشف عن ذلك زيارات الرئيس خاتمى لأوروبا فى الفترة الأخيرة ، وأكثر من ذلك حوار حضارى مع الحضارات العالمية . ويلفت النظر أن التحول يتم من خلال عملية بالغة الصعوبة ، فيها التقدم والتراجع ،

وفيها الهزيمة فى معارك جانبية والنصر فى معارك حاسمة ، لنتأمل الصراع الضارى بين المتشددين والإصلاحيين على جبهات حرية الصحافة ، وحرية التفكير ، وحرية التعبير ، وسيادة القانون ، لنعرف مدى ضراوة المعركة الدائرة فى سبيل إسدال الستار على الدولة الدينية التقليدية ، وفتح الباب أمام الدولة المدنية التحديثية فى غير غلو ولا إفراط . لقد استوعبت إيران الدروس المريرة للحقبة الثورية المتشددة ، وبرز مجتمع مدنى إيرانى يتشكل من شباب يريدون العيش فى مجتمع حديث منفتح على العالم بغير عقد . وهكذا تدور فى الوقت الراهن معركة الانتقال الحاسمة تجاه الدولة المدنية . وإذا نظرنا إلى الاتجاه الثانى البارز فى هذه المعركة ، وهو الانفتاح السياسى على العالم ، لأدركنا كيف استطاعت جماعة الإصلاحيين إدراك استحالة أن تنعزل أى دولة ، ومهما تكن إيديولوجيتها السياسية عن العالم . نحن نعيش فى عصر العولمة ، والتى تعنى فى المقام الأول انتقال السلع والخدمات والأموال والأفكار بين الدول بغير حدود أو قيود . ويعاظم من عمق هذا التفاعل العالمى غير المسبوق ثورة الاتصالات الحديثة ، وعلى رأسها شبكة الإنترنت ، التى جعلت أفراد البشر فى إمكانهم الحوار مع أقرانهم مهما تباعدت المسافات ، واختلفت الثقافات فى إطار حوار عالمى غير مسبوق . غير أن إدراك النخبة السياسية الإيرانية الإصلاحية أن جميع الدول تعيش فى عصر العولمة ، مما يقتضى تفاعلاً إيجابياً بين كل الدول ، لايعنى بالضرورة أن هذه النخبة ملزمة بسياسات العولمة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التى تفرضها إيديولوجية العولمة ، والتى تهيمن عليها فى الواقع الولايات المتحدة الأمريكية وباقى الدول الثمانى الكبرى ، والتى تتصدر قائمة التقدم التكنولوجى العالمى . ويظهر ذلك فى أن إيران لها مثلها مثل دول متعددة من دول الجنوب تحفظات صريحة إزاء بعض سياسات العولمة . ومن المعروف أن دول الجنوب تقوم فى الوقت الراهن بحملة نقدية منظمة ضد سياسات العولمة المجحفة ، وذلك من خلال مجموعة الخمس عشرة دولة ، ومما له دلالة كبرى بهذا الصدد أن إيران قد انضمت حديثاً لهذه المجموعة . وقد بادر الرئيس حسنى مبارك إلى تهنئة الرئيس خاتمى تليفونياً بقبول إيران فى المجموعة ، مما اعتبرته الدوائر السياسية دليلاً بارزاً على قرب التطبيع الكامل للعلاقات الإيرانية - المصرية . ومما لاشك فيه أن الزيارات التى قام بها الرئيس محمد خاتمى لبعض البلاد الأوروبية ، قد ساعدت مساعدة بارزة لإبراز وجه الدولة الإيرانية المدنية البازغ . ويدل الترحيب الواسع المدى الذى قوبل به خاتمى على استعداد الدول الأوروبية - لفتح صفحة

جديدة للعلاقات الأوربية الإيرانية بعد مرور سنوات الأزمة التى صاحبت الممارسات الثورية المتشددة . ولم تقنع إيران بالانفتاح السياسى على أوروبا ، أو على العالم العربى ، وإنما ذهبت إلى أبعد مدى ، وذلك بصياغتها لمبادرة غير مسبوقة ، تدعو للحوار الحضارى العالمى واسع المدى . ومما لاشك فيه أن مبادرة الرئيس خاتمى عن حوار الحضارات التى وردت فى خطبته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تعد أبرز دليل على التحولات الإيرانية العميقة تجاه الآخر . فها هى إيران ، ومن منطق الثقة المطلقة بالذات تسعى للحوار مع الآخر . ولقد كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يكون عام ٢٠٠١ عام حوار الحضارات ، انتصاراً ساحقاً للسياسة الإصلاحية الجديدة لإيران . وقد بادر الرئيس خاتمى عقب صدور هذا القرار ، بإنشاء مركز لحوار الحضارات فى طهران ، لكى يتابع الحوار الذى بادرت به إيران بين الحضارات القديمة ، وهى الحضارة اليونانية ، والحضارة الرومانية ، والحضارة الفارسية ، والحضارة المصرية ، وقد أتيح لى أثناء زيارتى لطهران أن أزور هذا المركز ، وأدير حواراً خصباً مع نائب مدير المركز حول خطة حوار الحضارات التى اتبعها المركز حتى الآن . وكانت لى - بحكم اهتمامى المبكر بحوار الحضارات كما يكشف عن ذلك كتابى «الوعى التاريخى والثورة الكونية» - ملاحظات نقدية عليها . واقترحت أن أرسل خطة مقترحة لحوار الحضارات القادمة الذى سينعقد فى القاهرة . وقد رحب المسئولون فى المركز بهذا الاقتراح ، والذى يتركز أساساً فى ضرورة أن يدور الحوار حول مشكلات الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين ، كما حددتها وسجلتها بحوث هيئة اليونسكو وتقارير المشروع الألفى .

وأياً ما كان الأمر ، فيمكن القول إن تأمل التجربة الإيرانية بعمق ، وتحولاتها من الدولة الدينية إلى الدولة المدنية ، يمكن أن يعطينا فى العالم العربى دروساً بالغة العمق . فقد ثبت باليقين استحالة إنشاء دولة دينية مغلقة ، يحكمها التطرف الفكرى ، ويسودها التشدد الثورى ونحن على مشارف الألفية الثالثة . ولعل مما يعطى تأييداً مباشراً لهذه النتيجة ، ما نشهده فى السودان اليوم ، ومحاولة الرئيس البشير أن يخلص السودان من براثن القبضة الترابية ، والتى أرادت أن تؤسس لدولة دينية تزعم أن لها رسالة عالمية فى توحيد المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها . ولعله قد آن الأوان ، لكى يقتنع أنصار جميع الاتجاهات السياسية فى الوطن العربى ، بأن المستقبل هو للدولة المدنية الديمقراطية ، المنفتحة فكرياً على العالم ، والساعية إلى التفاعل الخلاق مع مختلف الثقافات الإنسانية .

٤ - الانتساب إلى العصر أم الانتماء للوطن؟



إلى متى تهيمن النظم السياسية المختلفة على الشعوب ، مرة باسم الديمقراطية المزيفة ومرة أخرى باسم السلطوية الفجة والصريحة؟ وما هى أشكال التحرر التى يمكن للجماهير أن تلجأ إليها حتى تفلت من قبضة التحكم والسيطرة؟ وهل مازال خيار الثورة قائماً أم أنه زال وانقضى بنهاية القرن العشرين ، وبروز الدولة المعاصرة باعتبارها المؤسسة الأقوى فى مجال احتكار القهر ، والأحدث فى ميدان استخدام تكنولوجيا العنف؟

وهل يمكن أن تكون الثورة الاتصالية الكبرى وفى قلبها شبكة الإنترنت ، ملاذاً للمضطهدين وموقعاً للمناضلين فى سبيل الحرية والعدل ، واعتمادها وسيلة لتحقيق التحرر الحقيقى من خلال بث الرسائل الإلكترونية على الشبكة ، وعرض الإيديولوجيات السياسية المستحدثة ، وتعبئة الجماهير ، وحثها على الحركة بدلاً من الجمود الذى ترسف فيه ، وقبل ذلك كله إجراء حوار حضارى واسع المدى يسهم فيه المثقفون والسياسيون والمناضلون من كل جنس ، من خلال الثقافات المتعددة ، بلا حدود ولا حواجز ولا قيود تضعها الدولة المعاصرة المستبدة؟

كل هذه الأسئلة أثارتها فى ذهنى المخاوف من الإنترنت التى عبر عنها اجتماع القمة للدول الثمانى الكبرى الذى انعقد مؤخراً فى أوكيناوا ، وما سبقه من اجتماع القمة لوزراء مالية هذه الدول .

ترى ما الذى يجعل هؤلاء الرؤساء الأقوياء بحكم تميز دولهم ، وصدارتهم فى السباق الاقتصادى وريادتهم للتطور التكنولوجى ، يعبرون عن القلق من التأثير البالغ الذى أصبحت الإنترنت تحدثه فى حياة الناس السياسية والاقتصادية والثقافية؟ أصبح العالم سياسياً أكثر شفافية ، فبفضل الأنترنت تنتقل المعلومات وتتداول عن

أحوال النظم السياسية وقرارات القادة وخطابات الساسة وردود فعل الجماهير فى طرفة عين ، ويستطيع كل من يتعامل مع الأنترنت أن يتابعها دقيقة بدقيقة .

واقتصادياً أصبحت التجارة الإلكترونية من أبرز الظواهر الاقتصادية فى بداية القرن الحادى والعشرين ، لأنها تتعامل مع بلايين الدولارات وتؤثر تأثيراً عميقاً فى نمو اقتصادات الدول . وثقافياً يدور على الشبكة من خلال البريد الالكترونى والانضمام لجماعات النقاش ، أوسع حوار حضارى بين مختلف أنماط البشر ، وعلى وجه الخصوص بين شباب العالم الذين هم بحكم الواقع الذين سيقودون الدنيا فى العقود القادمة فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة .

هذه - كما نرى - تطورات بالغة الأهمية من شأنها أن تجعل الشخصية الإنسانية تنمو تزدهر من خلال الاحتكاك والتفاعل مع الآخر الذى ينتمى إلى ثقافات أخرى ، مما يساعد فى بلورة وعى كونى ، سيتجاوز - شئنا ذلك أم أبينا - الوعى الوطنى الضيق ، والوعى الإقليمى المحدود .

ولعل مما يساعد على بلورة هذا الوعى الكونى ، عولمة المشكلات الإنسانية لأول مرة فى تاريخ البشرية . فلم يعد الفقر مشكلة محلية ، ولا مشكلات التنمية ، وإنما أصبحت مشكلات عالمية ، على العقل الجمعى الإنسانى أن يساهم بصورة إبداعية فى حلها على المستوى الكونى .

مشكلات الإنترنت

ما هى المشكلات التى يمكن أن تثيرها الأنترنت فى إدراك قادة الدول الثمانى الكبرى؟ لقد حاول المفكر الفرنسى المعروف جى سورمان أن يشرح إدراكات القادة الثمانية لكى يكشف عن سر مخاوفهم وقلقهم من الإنترنت ، وذلك فى مقالة نشرها فى صحيفة لوفيجارو الفرنسية ، ونشرت الأهرام مؤخراً مقتطفات منها بعنوان «الإنترنت يتجاوز الدولة» .

يقول سورمان أن الإنترنت والشبكة التى ترتبط بها والتى يطلق عليها الشبكة العنكبوتية «ولداً معاً فى نفس الوقت وتطوراً خارج كل تدخل رسمى ، بل وخارج حدود الدولة . . والشبكة لاتعير أى اهتمام بالحدود ولا بالقوانين العامة» .

ويتساءل سورمان : «ألا يثير ذلك خوفاً فى نفوس الزعماء الذين يعتبرون أنفسهم

أسياد الإبداع والتحديث والسياسة الاقتصادية ، ووضع القوانين ، لمجرد شعورهم أن أهم شيء في الوقت الحالي لايقع تحت سيطرتهم بل ويتحداهم؟»

إذن فالخطيئة الأصلية للإنترنت أنها ولدت وتطورت وانتشرت هذا الانتشار الواسع المدى ، والذى يجعل مئات الملايين من البشر فى كل أرجاء المعمورة يتفاعلون مع كل لحظة ، وكل ذلك بعيداً عن سيطرة الدولة التى تمرست تاريخياً بالهيمنة على كل مقدرات المجتمع ، من خلال تقنين وضبط حركات أفراده وجماعاته ، بل عن طريق الهيمنة الصريحة أو الخفية على أفكارهم وأذواقهم واختياراتهم .

ومن ناحية أخرى كيف يتسنى للإنترنت أن تكون منبعاً وأداة فى نفس الوقت للإبداع الإنسانى فى مجالات العلم والسياسة والاقتصاد والثقافة ، ويشارك فى هذا الإبداع الجماهير من كل أنحاء العالم ، مع أن القادة والزعماء والساسة التقليديين كانوا هم على مر التاريخ منبع هذا الإبداع ومحتكرية؟ وكيف يمكن لهذا الإبداع وبخاصة فى مجال التحديث السياسى والاقتصادى أن يتحدى رقابتهم الضارية لحركة الشعوب؟

ويحاول بعض الخبراء وفى مقدمتهم الاقتصادى الأمريكى المعروف ميلتون فريدمان أن يثير المخاوف من التجارة الإلكترونية ، مقرراً أنه بالنسبة لأوروبا فإن هذه التجارة هى بمثابة قاتلة للضريبة بحكم إفلاتها من شبكة الضرائب التى تفرضها الدولة ، مما سيؤثر سلباً على اقتصادات الدول .

ومن ناحية أخرى يثير بعض الخبراء السياسيين مشكلة خطيرة ستخلقها الإنترنت كما يقولون ، وهى أن يبدأ البعض فى الانتماء إلى الشبكة العالمية ، فيفقدون جنسيتهم أو انتماءاتهم مع الوطن الأصلى ، ويعتبرون أنفسهم مواطنى الشبكة العالمية ، وينتسبون إلى عصرهم قبل انتسابهم إلى وطن ومكان .

ويتساءلون بخبث : ترى كيف سيكون شكل الدولة إن نحن دخلنا إلى عصر مواطنى الشبكة الأثيرية؟

وفى تقديرنا أن هذا القلق الشديد من الآثار التى يرى بعض الساسة أنها سلبية ، لأن من شأنها أن تؤثر على انتماء المواطن إلى بلده ، يحتاج إلى تأمل عميق . وهو يثير فى الذهن المخاوف التى أبداها شباب العالم فى الأسئلة التى وجهوها إلى قادة الدول الثمانى والتى حللناها من قبل فى سلسلة مقالات «أوراق

ثقافيـة» حول سيطرة الشركات المتعددة الجنسيـة ، واحتمال زوال الدولة بحيث يصبح المواطنون تابعين لشركات عالمية وليس لدول محددة لها تاريخها وتراثها وتقاليدها . مخاوف مشتركة من زوال الدولة بكل التراث الذى تمثله فى التاريخ الإنسانى ، وكأن هذه الدولة لو زالت سينتهى التاريخ وتعم الفوضى أرجاء العالم!

والواقع أن العولمة من شأنها ولاشك إضعاف سطوة الدولة فى ميادين متعددة ، ولكن فى تقديرنا ستظل الدولة مع ذلك هى الوحدة الفاعلة فى النظام الدولى ، حتى لو تنازلت عن أجزاء من سيادتها لصالح التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبى والنافتا والآسيان . غير أن الوضع فى مجال الانتماء قد يختلف حقاً! فما الذى يجعل مواطناً فى دولة تمارس القهر المنظم ضده وضد زملائه من المواطنين ينتمى إلى هذه الدولة؟ وهل الشعور بالانتماء مسألة آلية تتعلق بمولد الشخص فى بلد معين ، أم لابد لهذا الشعور بالانتماء أن يعتمد على أسس متينة من الإحساس بالحرية الإنسانية وبالعدالة الاجتماعية؟

وكيف تطالب الدولة المعاصرة المستبدة المواطن بإبقاء جذوة الانتماء مشتعلة دائماً وهى التى تمارس القهر السياسى والاقتصادى بل والثقافى عليه كل يوم؟ ولماذا لايهرب هذا المواطن إلى شبكة الأنترنت لكى يمارس من خلال الحوار الديمقراطى المفتوح مع أقرانه من كل أنحاء العالم حريته السياسية ، ولكى يعبر عن خصوصيته الثقافية من ناحية ، وعن انفتاحه على العالم من ناحية أخرى؟

ويقول سورمان محللا إدراكات القادة الثمانية بذكاء شديد «من أجل تجنب الانهيار المتوقع للسياسة ا لتقليدية يعمل أعضاء نادى الثمانية الكبار ، الذين لديهم نفس المصالح ، من أجل استعادة السيطرة على الإنترنت» .

غير أن اتجاه إرادة هؤلاء الزعماء للسيطرة على الإنترنت يصاغ بخبث شديد ، على أساس أنها محاولة لتحقيق ما يمكن أن يطلق عليه «العدالة الاتصالية»! وهم يقولون أن هناك «فجوة رقمية» بين من يستخدمون الإنترنت ومن لا يستخدمونه سواء على مستوى البلد الواحد ، أو بين البلاد المختلفة . وهذه الفجوة ستتسبب فى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء الجدد والفقراء الجدد ، وذلك داخل الدول الغنية وبين الدول الصناعية والدول الأخرى! ما الحل إذن؟

الإجابة التى يطرحها القادة الكبار هى أن تتدخل الحكومات من أجل إقامة العدالة الاجتماعية ، وبدلاً من أن تودى الإنترنت إلى إضعاف الدولة ، تجعلها

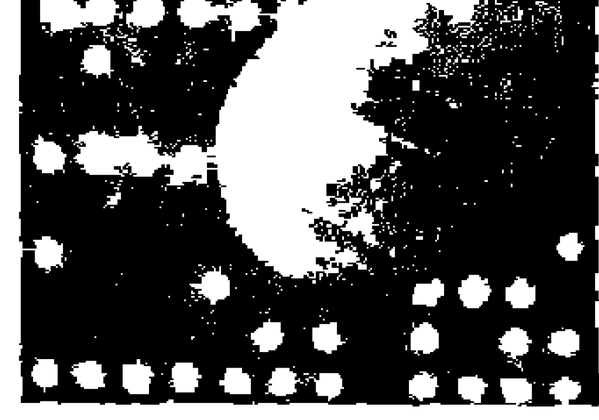
ضرورية أكثر من ذى قبل ذلك . هذا هو الجدل الدائر حالياً بين هؤلاء الذين يؤيدون عودة الدولة باسم الإنترنت . فهم يطالبون بوجود أكبر للدولة ، وليس بإقامة مواقع أكثر أو السماح بحرية أكبر ، وهكذا تبدأ الانقسامات التى تنبئ بمعركة إيديولوجية قادمة بين مواطنى الشبكة الأحرار ومواطنى الدولة .

ومعنى ذلك أن الدولة المتقدمة المعاصرة تسعى جاهدة للحفاظ على المواقع التقليدية للسلطة والثروة والنفوذ ، من خلال محاولة السيطرة على مسارات التقدم التكنولوجى ، وفى مقدمته الثورة الاتصالية وشبكة الإنترنت .

وهكذا تتبلور معركة من أكثر المعارك ضراوة التى يبدأ بها القرن الحادى والعشرون مسيرته التاريخية ، وقد يكون شعارها «أيها الملاحون عبر الأثير ، يا أعضاء شبكة الإنترنت ، اتحدوا ضد الدولة ضماناً لحريتكم السياسية والثقافية»!



٥ - الميديا والإدراك الاجتماعي



«الميديا» مصطلح يشير إلى وسائل الإعلام المتنوعة كالإذاعة والتليفزيون والجرائد ، غير أنه اكتسب أهمية خاصة منذ ظهور الثورة الاتصالية الحديثة والتي تتضمن البث التليفزيوني المباشر بواسطة الأقمار الصناعية ، وأهمها على الإطلاق ظهور شبكة الإنترنت التي أصبحت تتيح للإنسان المعاصر وسائل غير مسبوقة للاتصال والحصول على المعلومات واكتساب المعرفة ، بجانب أنها أضافت إلى رصيد وسائل الإعلام المعاصرة ، بحيث أصبحت قادرة على الوصول إلى كل مكان على سطح الأرض .

ونتيجة لثورة الاتصالات الحديثة ، فإن التفكير في الدور الذي تلعبه الميديا في الوقت الراهن في تشكيل الوعي الكوني والوعي الاجتماعي والوعي الفردي بشكل عام ، يمثل إحدى التحديات المعرفية التي تواجهنا في بداية الألفية الثالثة .

ويكفي أن نتأمل وقعها على الجماهير الواسعة ، وتأثيراتها العميقة في مجالات المعلومات ، والمعرفة والثقافة ، بل ونفاذها إلى أعماق ذواتنا لندرك أهمية الدراسة التحليلية والنقدية لتأثير الميديا على الإدراك الاجتماعي داخل كل قطر على حدة ، وعلى المستوى الكوني على السواء .

وفي مجال الدراسة والبحث ، بادرت وحدة التحليل والتنبؤ باليونسكو إلى الدعوة لمؤتمر لبحث الموضوع ، بالاشتراك مع مجلس العلوم الاجتماعية ومعهد التعددية الثقافية في جامعة كانديرو فينوس ، انعقد في ريودي جانيرو في مايو ١٩٩٨ لمناقشة مختلف الموضوعات المتعلقة بوسائل الإعلام الحديثة وأبرزها علاقة الميديا بالثقافة ، والميديا في المجال الكوني ، والتساؤل عن الواقع الافتراضي وتخطيط الفضاء المعلوماتي الجديد .

وقد نشرت أعمال هذا المؤتمر فى كتاب أصدرته هيئة اليونسكو عام ١٩٩٩ بعنوان «الميديا والإدراك الاجتماعى» .

الميديا والصراع الثقافى

تثير وسائل الاتصال الحديثة وفى قلبها شبكة الإنترنت مشكلات متعددة معرفية وعملية . ولعل أهم هذه المشكلات هو تضارب الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الوسائل الجديدة .

فهل صحيح - كما يذهب عديد من أنصار الثورة الاتصالية - أن العالم أصبح أكثر شفافية بفضل شبكة الإنترنت وما تتيحه من إمكانيات الحوار المفتوحة بين البشر من كل أنحاء العالم ، أم أن الوضع على العكس من ذلك ، حيث لم تؤد العولمة الاتصالية إلى الشفافية المطلوبة ، بحكم الحواجز والقيود المختلفة التى تمنع فئات عريضة من البشر لا تستطيع النفاذ إلى شبكة الإنترنت ، ولا الاستفادة من جميع المواقع على الشبكة ، لأن عدداً كبيراً منها أصبح مثل النوادى المغلقة ، لا يسمح للغرباء بدخولها إلا إذا دفعوا الثمن!

وإذا أضفنا إلى ذلك أن المرحلة التاريخية الراهنة تتسم بصراع ثقافى واسع المدى بين أطراف متعددة ومختلفة ، يحاول كل طرف أن ينتج خطاباً يهيمن فيه على الآخرين ، سياسياً واقتصادياً أو ثقافياً ، لأدركنا صعوبة الإبحار فى محيط ، شبكة الإنترنت بغير منهج تحليلى مرهف ، ورؤية نقدية بصيرة .

والمتتبع لهذا الصراع الثقافى سيدرك أنه يدور فى مجالات قديمة وإن كان بأساليب مستحدثة ، أبرزها الصراع الإيديولوجى ، حيث تحاول الرأسمالية المعاصرة باسم العولمة أن تجعل خطابها بكل ما يتضمنه من حقائق وأساطير أن يكون هو الخطاب السائد ، نافياً بذلك كل الخطابات المنافسة . فالليبرالية هى المذهب السياسى المعتمد ، وحرية التجارة ورفع كل القيود أمامها هى المبدأ المقدس ، والتنافس العالمى فى ظل وهم الندية الكاملة بين جميع الدول ، لافرق بين المتقدمة منها والنامية ، هى الفلسفة الجديدة .

غير أن هناك مجالات جديدة يدور فيها الصراع الثقافى باسم الخصوصية الثقافية التى تحاول الوقوف ضد موجات العولمة المتدفقة . وبعض هذه المحاولات ينطلق من مبادئ مشروعة تريد تأكيد حق الهويات الثقافية المختلفة أن تعيش وتحيا

وتزدهر فى عصر العولمة ، بدلاً من الدعوات البدائية لتنميط وتوحيد أساليب حياة البشر وفق قيم الحضارة الغربية . غير أن هناك فى هذا المجال محاولات تنطلق من رؤية مغلقة للتاريخ ، لاتؤمن بالتقدم الإنسانى ، وتريد إقامة أسس المجتمع المعاصر فى ضوء الارتداد إلى مرجعيات الماضى ، من خلال اتجاه انعزالى يظن أنه يستطيع أن يحمى الثقافة والمجتمع من مفاسد العولمة المعاصرة . ومن هنا يختلط فى حلبات الصراع الثقافى الكونى على شبكة الإنترنت ذاتها دعوات الإحياء الثقافى الأصيلة ، مع نزعات الرجعية السياسية والمحافظة الثقافية .

غير أنه يمكن القول أن الصراع الثقافى الدائر على شبكة الإنترنت ليس سوى أحد مظاهر الثورة الاتصالية الحديثة ، غير أن لهذه الثورة آثاراً اجتماعية ونفسية وثقافية ومعرفية بالغة الأهمية ، وتستحق منا أن نقف أمامها بالدراسة والتحليل . ولعل أبرز هذه الآثار ما يتعلق بالممارسات التى تتم فيما يطلق عليه الواقع الافتراضى أو الظاهرى . فقد أصبح اليوم ممكناً - بفضل شبكة الإنترنت - أن ينعقد مؤتمر يضم ثلاثمائة أكاديمى لمناقشة أحد الموضوعات السياسية أو الاقتصادية كحركة «الطريق الثالث» على سبيل المثال دون أن يجتمعوا بالفعل!

وذلك عن طريق دعوة على شبكة الإنترنت من جامعة معينة ولتكن فى إنجلترا أو فرنسا للعلماء الراغبين فى تسجيل أسمائهم فى المؤتمر ، أن يرسلوا - عن طريق البريد الإلكترونى - بأبحاثهم فى الموضوع المحدد حسب اختيارهم . وهذه الأبحاث ستنشر على الشبكة ، وسيتم النقاش والحوار حولها ، إلى أن يصل المؤتمر إلى نهايته بنشر تقرير كامل عن اتجاهات المناقشة . وهؤلاء العلماء يمكن أن ينتموا إلى أى دولة فى العالم ، ومن هنا قد نجد فى مثل هذا المؤتمر الافتراضى إسهامات من الصين والهند واليابان ، بالإضافة إلى الإسهامات الأوروبية والأمريكية .

نحن نعيش إذن فى عالم جديد يقف فيه الواقع الافتراضى جنباً إلى جنب جوار الواقع الحقيقى ، لدرجة أنه يمكن القول إن هذا الواقع ليس هو الواقع غير المادى أو غير الملموس ، ولكنه واقع جديد لايقل أهمية عن الواقع الحقيقى .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن قوة العمل - وفق بعض التقديرات - فى دول الشمال التى ستعمل من خلال وسائل الاتصال الحديثة بمعنى عدم ضرورة توجههم كل يوم إلى مكان العمل ، لن تقل عن نسبة ٢٠٪ لأدركنا أى تغيير عميق سيصيب العمل الإنسانى ، ونوعية الحياة الاجتماعية ذاتها .

وإذا ولينا وجهنا ناحية التعليم ، لوجدنا أن التعليم عن بعد ، سيصبح هو ، بفضل وسائل الاتصال الحديثة ، وسيلة التعليم المثلى التى يمكن أن تتلافى سلبيات وسائل التعليم التقليدية . ومن ناحية أخرى ، فإن لوسائل الاتصال الحديثة آثاراً بالغة العمق فيما يتعلق بالجوانب المعرفية للإنسان . فعمليات مثل التدريب والتذكر والنشاط البحثى ، لن تتعامل بعد الآن مع معرفة متجمدة ، ولكنها ستتعامل مع معرفة متغيرة ومتجددة فى كل لحظة ، مما سيجعل هذه العمليات بذاتها تسهم فى خلق المعرفة الجديدة ، وهذه المعرفة الجديدة سيتم استخلاصها من ركام ضخم من المعلومات المتناثرة والمفتتة . وهذا الواقع يدعو إلى القيام بثورة تعليمية ، تؤدى إلى تشكيل العقلية التحليلية والنقدية ، القادرة على الربط الذكى والفعال بين هذه المعلومات والمتناثرة ، وصياغتها فى شكل خطاب معرفى متسق .

ومن هنا ، فوجهة النظر الساذجة التى تظن أن شبكة الإنترنت تحوى مضامين المعلومات ، بحيث يستطيع أن يغرف منها أى إنسان ماشاء ، تقعد عن فهم أهمية الانتقال من المعلومات إلى المعرفة ، ومن أهمية الالتفات إلى أننا نعبر الآن من مجتمع المعلومات العالمى ، إلى مجتمع المعرفة العالمى من خلال جسور التحليل والنقد والتركيب ، ومن هنا أصبح الاتجاه الآن إلى تشكيل مجتمعات المعرفة ، التى تقوم على اقتصادات المعرفة ، والتى لاتقنع بالمعلومات وإنما ترتقى بها من خلال أدوات شتى إلى مستوى المعرفة الراقية والفعالة والمنتجة .

ثراء المعلومات والفقر الاتصالى

وإذا كنا قد عرضنا الجوانب المشرقة من الثورة الاتصالية الكبرى ، إلا أن هذا قد يحمل على الظن بأننا بصدد يوتوبيا أو مدينة فاضلة تكنولوجية يتاح فيها لكل أنماط البشر بغير تفرقة على أساس الجنس أو اللون أو الدين أن يتفاعلوا معاً وينعموا بثمار المعلومات المتنوعة ، والمعارف الإنسانية التى لاحدود لها .

غير أن بعض الباحثين البارزين ومن أهمهم جيروم عالم الاجتماع الفرنسى يذكرنا بالجانب المظلم من الصورة . ويقرر أن هناك فى العالم المعاصر ٦٠٠,٠٠٠ مدينة وقرية تفتقر إلى الكهرباء تضم نحو بليونى إنسان . ومن هنا السؤال : ماذا تعنى الوسائل الاتصالية الحديثة بالنسبة لهم؟

وهناك أيضاً ٨٠٪ من سكان العالم ليست لديهم الوسائل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

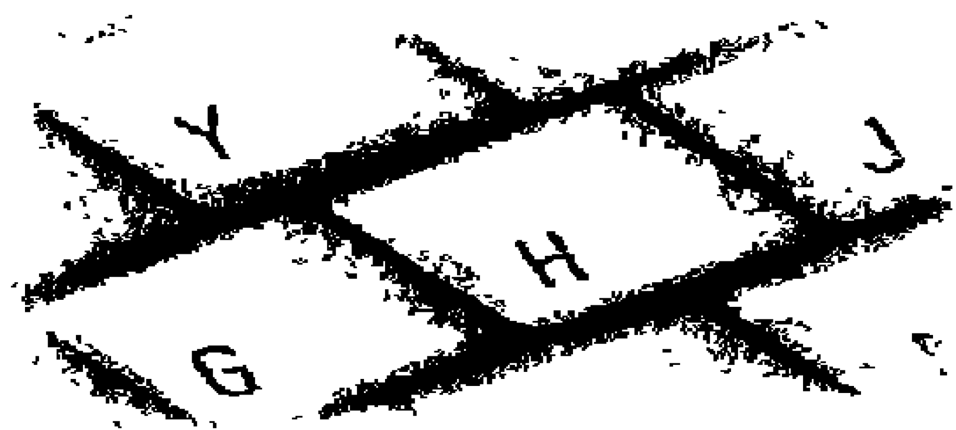
ويقرر بانديه أنه حتي لو نظرنا إلى الميديا التقليدية ، وركزنا على توزيع الكتب لاكتشفنا أن هناك جوعاً عالمياً فى مجال توفير الكتب للناس ، فى كثير من البلاد النامية . وقد أجرى اليونسكو مسحاً عالمياً فى ٩٣ بلداً تبين منه أن نحو ٦٠٪ من التلاميد الذين أنهوا دراستهم الثانوية لم تكن لديهم كتب مدرسية كافية .

ويضيف بانديه أن المشكلة ليست ثقافية فقط ولكنها سياسية أيضاً ، وتتعلق بالأوضاع الديموقراطية من ناحية حرية التفكير والتعبير وحرية الاتصال لتبادل المعلومات .

غير أننا فى الواقع لسنا من أنصار هذه الصورة المتشائمة التى ترتكز على الوضع الراهن وكأنه سيظل هكذا إلى الأبد!

وتستطيع الدول النامية أن تجيد استثمار إمكانياتها ومواردها بصورة أفضل تتيح لمواطنيها حرية سياسية حقيقية ، وقدرة أكثر فعالية فى مجال الاتصال العالمى .

فقد زال وانقضى عصر الانعزال ، ومن لم يتقن فنون العصر الجديد سيحكم على نفسه بالانقراض بالمعنى التاريخى للكلمة !



٦ - اكتشاف قارة إنسانية مجهولة!



هناك إجماع بين الباحثين على أن تكنولوجيا الاتصال الجديدة وعلى رأسها شبكة الإنترنت ستفتح عصراً جديداً من عصور الاتصال بين البشر ،حيث يتاح لكل من يستطيع النفاد إلى الشبكة العنكبوتية (Web)- كما يطلق عليها بحكم تداخل الخطوط وتعقد الطرق وتعدد المسالك – أن يتصل بغيره من البشر مهما تعددت أجناسهم وتنوعت ثقافاتهم . ومن هنا يطرح السؤال الرئيسى : هل من شأن هذه النوعية الجديدة من الاتصال التى ستنتج تفاعلات عميقة ، أن تغير من الطبيعة الإنسانية ذاتها لهؤلاء الذين يستخدمونها بشكل دائم ومستمر؟

سؤال يبدو أنه يتجاسر لكى يعمم عدداً من التغيرات النفسية والاجتماعية والثقافية التى لحقت بمن تعودوا على استخدام الإنترنت ويزعم أن هناك إمكانية لتغيير الطبيعة الإنسانية ذاتها .

غير أن هذا النوع من الأسئلة التى عادة ما تثار كلما عبرت الإنسانية طريقاً جديداً من طرق التقدم التكنولوجى ، بكل مايترتب عليه من آثار سياسية واقتصادية وثقافية ، تعودت المجتمعات المتقدمة أن تجيب عليه ليس باللجوء إلى فنون الجدل العقيم ، وإنما من خلال البحث العلمى الذى يجرى وفق القواعد المنهجية المنضبطة .

وهكذا لاحظنا أنه نشأت فى رحاب شبكة الأنترنت ذاتها مجلات علمية متخصصة فى بحث مشكلات الفضاء المعلوماتى (Cyber Space) من أشهرها مجلة اسمها «سايبر سوسيولوجى» أى الدراسة العلمية الاجتماعية للفضاء المعلوماتى ، وهى تعنى أساساً بالتحليل العلمى لكل ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية لشبكة الأنترنت .

وهناك مراكز أبحاث متعددة ، ومجلات تصدر ومؤتمرات تنعقد لبحث هذه

الظواهر الجديدة من الناحية النفسية والثقافية والاجتماعية . من الناحية النفسية **يثار سؤال:**

هل سينشأ إنسان جديد ، بمعنى إنسان له قيمه وعاداته واتجاهاته وسلوكياته وإدراكاته المختلفة عن الإنسان المعاصر ، بحكم احتكاكه اليومى وتفاعله المنتظم مع شبكة الإنترنت؟ وهل من الناحية الثقافية سيؤدى تفاعل البشر الذين ينتمون إلى حضارات شتى وأجناس متباينة إلى زيادة التفاهم الإنسانى ، بما من شأنه القضاء على ظاهرة التحيز للجنس أو العرق أو اللون أو الدين؟ وهل من الناحية الاجتماعية سيؤدى التعامل اليومى مع الانترنت إلى نشوء ظاهرة العزلة الاجتماعية لهؤلاء المتعاملين مع الشبكة ، الذين سينسحبون من دائرة التفاعل الحى والخلاق ، إلى محيط التفاعل فى المجتمعات الافتراضية التى تزخر بها شبكة الإنترنت؟ كلها أسئلة مشروعة ، وتستدعى استخدام المنهج العلمى للإجابة عليها .

وقد تصدت عالمة نفس برازيلية هى «آنا ماريا نيكولاتشى داكوستا» للإجابة العلمية على السؤال الأول ، ونشرت بحثاً لافتاً للنظر بعنوان «الوقوع فى قبضة الشبكة العنكبوتية : الإنترنت والإنسان الجديد» وذلك فى الكتاب الذى ضم أعمال مؤتمر «الميديا والإدراك الاجتماعى» الذى أشرنا إليه فى المقال الماضى .

مسلمات تاريخية واجتماعية

تنطلق الباحثة ابتداء من مجموعة من المسلمات أهمها أن تكنولوجيات الاتصال الحديثة وعلى رأسها شبكة الإنترنت من شأنها أن تغير من حياة الناس ، بطريقة تنزع إلى التأثير العميق على نمط إدراكهم للعالم ، والطرق التى يتبعونها للتفاعل معه ، بل وعلى طريقة تفكيرهم ذاتها . وهى تغيرات لوحظت تاريخياً من قبل نتيجة للثورة الصناعية ، التى أدت إلى أن يعمل الناس فى المصانع ، ويكتسبوا بالتالى عادات جديدة ، أبرزها الانضباط الشديد فى استخدام الوقت ، والتعرض الفورى للثواب والعقاب ، وهى عادات لم تكن سائدة فى المجتمعات الريفية التى عاش فيها أغلب عمال المصانع الذين قدموا أساساً من الريف . ونفس الظاهرة لوحظت بعد مقدم التليفزيون ، فقد تغيرت عادات الناس وأعيدت صياغة أنماط العادات الأسرية . وهكذا نواجه اليوم بتغييرات عميقة ربما تفوق ما حدث من

قبل ، بعد مقدم الإنترنت وازدياد مخاطر الانعزال عن المجتمع وضعف روابط الاتصال نتيجة للجلوس ساعات طويلة أمام جهاز الكمبيوتر للإبحار فى محيط الشبكة العنكبوتية بكل ما تزخر به من معلومات ومصادر فكرية وثقافية بل ووسائل للتسلية والترفيه لاحدود لها .

وهكذا مع بداية البحث العلمى للآثار التى ستنجم عن التفاعل المستمر مع الأنترنت ، تثار أسئلة متعددة ، من أبرزها : ما هى النتائج السياسية للإنترنت وتفاعلاتها؟ وهل يمكن الحديث عن نشأة مجتمعات افتراضية Virtual ستتأسس بجوار المجتمعات الحقيقية؟ وكيف ستقدم وسائل الاتصال الحديثة من أجل الأغراض التعليمية؟ وهل ستؤدى الإنترنت إلى خلق روابط جديدة بين البشر الذين ينتمون إلى قوميات مختلفة وخلفيات ثقافية متعددة؟ وهل ستؤدى إلى مواجهة ظاهرة التحيز؟ وهل ستساعد على تكامل المعرفة؟

كل هذه الأسئلة يمكن محاولة الإجابة عنها من منظورات مختلفة ، ونعنى من المنظورات التكنولوجية ، أو التعليمية أو الاقتصادية أو السياسية ، أو التاريخية .

وعلى كل باحث أن يحدد المنظور الذى ينطلق منه بحكم تخصصه العلمى . وقد آثرت الباحثة - بحكم تدريبها الأكاديمى فى علم النفس - أن تبحث موضوع إمكانية نشوء إنسان جديد نتيجة التفاعل الدائم مع الإنترنت من منظور علم النفس . غير أن التركيز هنا على البنية النفسية الداخلية للفرد من زاوية طريقة تفكيره ، وكيف يرتبط بغيره من الناس ، وكيف ينظر إلى نفسه ، وكيف ينظم الخبرات التى يكتسبها ، بعبارة مختصرة دراسة كل ما يتعلق بالتشكيل الداخلى للشخصية . وقد يكون السؤال المبدئى الذى يتعين إثارته : ماهى الآثار النفسية التى تحدثها الإنترنت على مستخدمى الشبكة؟

للإجابة على هذا السؤال فضلت الباحثة أن تحلل خبرتها الشخصية فى التعامل مع الإنترنت وملاحظة التغيرات التى لحقت بها ، قبل أن تنتقل فى مرحلة تالية لإجراء مقابلات علمية مع عينة من مستخدمى شبكة الإنترنت ، وتطبيق استمارة بحث عليهم ، أو الاستفادة من إمكانيات الأنترنت نفسها بنشر استمارة البحث ذاتها على الشبكة ، وتلقى الردود من خلال البريد الإلكترونى ، بالإضافة إلى تحليل مضمون المجلات والمقالات الصحفية التى تناولت كل ما يتعلق بشبكة الإنترنت .

سمات الإنسان الفضائى الجديد

قبل أن نتحدث على وجه الدقة عن سمات الإنسان الفضائى الجديد الذى سيتخلق نتيجة التعامل المستمر مع شبكة الإنترنت ، يستحسن أن نلقى نظرة عامة على تأثير عدد من المتغيرات الرئيسية . فقد لوحظ أن هذه السمات تلحق بالمتعاملين مع الشبكة مهما كانت أعمارهم ، وما إذا كانوا صغاراً أو شباباً أو كباراً . كما أن التغييرات تلحق الرجال والنساء بنفس الدرجة بالرغم من أن الرجال كانوا هم الأسبق فى التعامل مع الإنترنت . غير أن متغير القومية كان فارقاً فى التمييز بين اتجاهات مستخدمى الأنترنت ، فقد لوحظ أنه فى أوروبا يسود اتجاه محافظ ازاء الإنترنت ، فى حين هناك اتجاه منفتح يبدو فى الأقبال الشديد عليها فى الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية .

والآن ماهو «بروفيل» الإنسان الجديد؟

١ - تبين أن الإنسان الجديد يتسم بحب الاستطلاع الشديد ، ويشعر أنه يشارك فى ثورة كبرى ، هى ثورة الاتصالات الجديدة ، ويدرك أنه يشهد تغيرات جذرية على مستوى العالم .

٢ - يتسم الإنسان الجديد بالروح العملية ، والتى تظهر فى اتجاهه إلى استخدام الإنترنت للبحث عن فرص العمل الجديدة المتاحة .

٣ - الإنسان الجديد تربطه علاقات حميمة مع جهاز الكمبيوتر الخاص به .

لدرجة أن بعض حالات البحث اعتبرت أن جهاز الكمبيوتر المحمول يعد امتداداً حقيقياً له!

٤ - الإنسان الجديد تتولد لديه طرق جديد لإدراك العالم من حوله ، وتنظيم خبراته ، وذلك من خلال استخدامه لمفاهيم جديدة . فمفهوم «الفضاء المعلوماتى Cyber space يعنى بالنسبة له مكاناً ليس له وجود فيزيقى حيث تحدث فيه «أشياء غير واقعية» . أما الحقيقة الافتراضية Vitual فهى بالنسبة له الواقع غير الواقعى .

٥ - من أبرز السمات الجديدة نشوء طرق جديدة للتفكير لدى مستخدمى الإنترنت . ولديهم شعور عام بأن أى شىء يمكن أن يرتبط بأى شىء آخر فى شبكة الإنترنت . ولكن ماهى الطرق الجديدة للتفكير؟

أصبح التفكير لدى هؤلاء متحركاً ومتكاملاً ومرناً . وتأتى سمة الحركية فى الفكر من الواقع الذى مؤداه أن الشخص أصبح يعرف كثيراً من الأمور فى أقل وقت ممكن ، بحكم التعدد اللانهائى لمصادر المعلومات والمعرفة فى الإنترنت .

وبالتالى لايمكن فى هذا السياق أن تتجمد المعرفة لأنها ستتجدد على الدوام . أما تكامل المعرفة فهو نتيجة طبيعية لزوال الحدود بين التخصصات العلمية المختلفة على الشبكة ، فهناك مواقع تعالج الظواهر المختلفة من زوايا مختلف التخصصات فى العلم الاجتماعى المعاصر ، مما من شأنه القضاء على التفكير الأحادى ، أو المنغلق داخل علم اجتماعى محدد . وتبرز أخيراً سمة المرونة فى التفكير بحكم تعدد المواقع المعرفية والتى من شأنها أن تبرز وجوه الحقيقة المتعددة ، وقد يؤدى ذلك فى النهاية إلى القضاء على ظاهرة التحيز ، بحكم تعرض مستخدمى الشبكة لمواقع متعددة تركز على النسبية الثقافية وتبرز أن التنوع الإنسانى بحر بلا ضفاف .

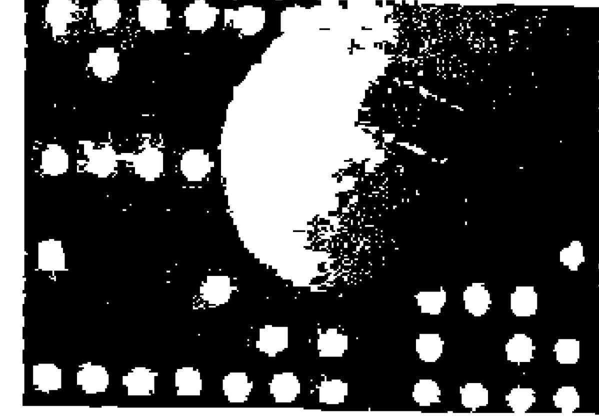
٦ - الإنسان الجديد يستخدم اللغة بطريقة مختلفة عن السابق ، وقد يساعد فى كثير من الحالات على خلق لغة جديدة ، تقوم على التركيز ، واستخدام علامات لغوية جديدة . وقد لوحظ أن مستخدمى البريد الالكترونى فى الإنترنت أصبحت لهم لغة يتخاطبون بها ، وهى زاخرة بعلامات الاختصار التى أصبحوا يتعاملون بها .

٧ - اكتسب الإنسان الجديد طرقاً جديدة لإنشاء صداقات جديدة والارتباط بالناس .

٨ - أصبح يقع على عاتق الإنسان الجديد أن يواجه صراعات داخلية ومصادر جديدة للقلق ، ومخاوف مستحدثة من الوقوع فى الجنون نتيجة انتقاله السريع والدائم من العالم الواقعى العالم الافتراضى ، وتثار هنا ظاهرة إدمان الإنترنت التى أصبحت تؤثر على حياة عدد من مستخدمى الشبكة ، بصورة سلبية ، تبدو فى إهمال أسرهم والانعزال عن الأصدقاء .

هذه بصورة عامة السمات البارزة لمستخدمى الإنترنت ، والتى تكشف عن اكتسابهم لقيم جديدة ، وممارستهم لأنماط مستحدثة من التفكير ، ولكن قد يكون من باب المبالغة الشديدة الزعم بأننا نشهد تخلق إنسان جديد ، فنحن مازلنا فى الواقع على عتبة تغيرات كبرى ستلحق بالإنسان والمجتمع فى الألفية الثالثة ، نتيجة التطورات التكنولوجية العميقة .

٧ - نظرة واقعية للإنسان الجديد!



أثارت «الأوراق الثقافية» التى نشرتها مؤخراً فى الأهرام عن جوانب مختلفة لثورة الاتصالات الحديثة وشبكة الإنترنت لدى القراء ردود أفعال مختلفة . لقد أثرنا أولاً إشكالية الانتساب إلى العصر أم الانتماء للوطن؟ (الأهرام فى ٣ أغسطس) وذلك بمناسبة قلق رؤساء الدول الثمانى الكبرى من حرية التفاعل التى يمارسها الناس عبر شبكة الأنترنت ، واتجاههم إلى وضع نوع من التنظيم والرقابة على هذه الشبكة العنكبوتية المنفلتة من أى قيد أو رقابة . وكان لابد لنا أن ننتقل من بعد إلى مناقشة دور الميديا فى تشكيل الإدراك الاجتماعى (الأهرام فى ١٠ أغسطس) والتناقض البارز بين الثراء المعلوماتى فى شبكة الإنترنت وما تزخر به من معلومات ووثائق وأبحاث ودراسات ، وبين الفقر الاتصالى الذى تعانى منه أجزاء كثيرة من البشرية ، حيث لاتتوافر لملايين البشر وخاصة فى دول الجنوب وسائل الاتصال التقليدية كالتليفون وغيره . وبصدد هذه المقالة الأخيرة وصلت إلىّ على عنوانى بالأهرام رسالة بالبريد الإلكترونى من القارئ كمال أمين جاء فيها بالنص :

«تعجبت لأنك فى المقال عرضت لآراء باحثين آخرين واحتفظت فى نفس الوقت برأيك لنفسك . وأنا أرى أن هناك إيجابيات فى ممارسة هذا الاتصال الثقافى على مستوى العالم بدلاً من أن يعيش الناس فى الظلام ، غير أن هناك سلبيات أيضاً مثل الغزو الثقافى والهيمنة الاقتصادية ، غير أن الأذكياء الذين يتسمون بالقدرة على التقييم السليم والتخطيط يمكن ألا يقعوا فى المصيدة . إن قلقى يتعلق ببعض الشركات المتعددة الجنسية التى تسعى إلى مزيد من القوة والثروة ، فهى تنمو بطريقة وبائية وقد تستطيع فى لحظة ما فى المستقبل ، السيطرة على سياسات ومصير أمم متعددة ، أنها فى الواقع تمثل تهديداً جديداً بغير اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية»

انتهت رسالة هذا القارىء الإلكترونى والتى تعبر عن وجهة نظر متوازنة إزاء الثورة الاتصالية . فهناك أولاً ترحيب بإيجابيات الإنترنت ، غير أنه فى نفس الوقت هناك مخاوف من سلبيات ممارسة الشركات المتعددة الجنسية وسعيها إلى السيطرة والهيمنة .

وقد فات القارىء أننى سبق لى أن عرضت وجهة نظرى بالتفصيل فى سلسلة مقالات نشرتها من قبل فى الأهرام بعنوان «ثورة المعلوماتية» (راجع الباب الأول من الكتاب) غير أننى أفضل فى عرضى لمختلف أبعاد الثورة الاتصالية أن أعرض لوجهات نظر الباحثين من مختلف التوجهات ، قبل أن أقدم وجهة نظرى فى الموضوع . وهكذا حين عرضت المقولة التى تبناها بعض الباحثين النفسيين (من أبرزهم عالمة النفس البرازيلية آنا ماريا نيكولاتشى داكوستا) من أن التفاعل المنظم الدائم مع شبكة الأنترنت والإبحار اليومى فى مجال الفضاء المعلوماتى ، من شأنه أن يخلق إنساناً جديداً ، قنعت فى البداية بعرض آرائها ، تمهيداً لمناقشتها مناقشة نقدية بعد تحفظى المبدئى حول المبالغة الشديدة فى الزعم بتخلق إنسان جديد .

نظرة نقدية

تحددت سبع سمات للإنسان الجديد ، نناقشها بالتفاصيل من منظور نقدى .

السمة الأولى : تتمثل فيما قيل من أن الإنسان الجديد الذى يتعامل بانتظام مع (شبكة الإنترنت) يتسم بحب الاستطلاع الشديد ، ويشعر أنه يشارك فى ثورة كبرى ، هى ثورة الاتصالات الجديدة ، ويدرك أنه يشهد تغيرات جذرية على مستوى العالم .

ولعل الملاحظة الأولى تتعلق بنسبة الذين يتعاملون مع الإنترنت بالمقارنة مع الغالبية العظمى التى لم تتعامل معه إطلاقاً ، سواء للخوف من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة بحكم تعقيدها كما هو الشائع ، أو لنقص القدرة المالية ، سواء فيما يتعلق باقتناء جهاز الكمبيوتر أو تحمل تكاليف الاشتراك الشهرى ، بالإضافة لتكلفة المكالمات التليفونية . ومعنى ذلك أن هذا الإنسان الجديد الذى تشير إليه البحوث ، لن يمثل سوى شريحة ضئيلة للغاية من السكان فى أى مجتمع جنوبى ، ولكن ماذا عن الغالبية العظمى من الناس الذين لن يتاح لهم التعامل مع الفضاء المعلوماتى بكل ما يزخر به من فكر وعلم وثقافة؟ وأخطر من ذلك كله ماذا عن جيوش الأميين فى دول الجنوب الذين لا يقرأون ولا يكتبون ، وبالتالى يعيشون ليس فى الفضاء المعلوماتى ولكن فى الفضاء البدائى الذى

يزخر بالفكر الخرافى والأوهام والإدراك المشوه للواقع الاجتماعى ، والجهل المطبق بصورة العالم الجديد الذى يتخلق أمامنا !

وبالتالى نجد أنفسنا فى الواقع فى حالة فصام ثقافى بين نخبة قليلة العديد وغالبية واسعة . وهذا الفصام كان موجوداً ولاشك فى ذلك حين كانت الكلمة المكتوبة هى المسيطرة على الفضاء الثقافى . ويعكس ذلك فى مجتمعاتنا الجنوبية قلة توزيع الصحف والمجلات والكتب ، غير أن الثورة الاتصالية الجديدة من شأنها فى الواقع أن تزيد من عمق هذا الفصام الثقافى ، ويستدعى ذلك صياغة سياسات ثقافية فعالة تهدف إلى محو الأمية أولاً ، هذا العار القومى ، وتنزع ثانياً إلى نشر الثقافة العلمية والتكنولوجية على مستوى النخبة وعلى صعيد الجماهير فى نفس الوقت ، ونحتاج إلى سياسات تعليمية تركز على تكوين العقل النقدى ، بدلاً من العقل التلقينى ، وسياسات إعلامية تسعى إلى خلق الوعى الحقيقى لدى الناس بدلاً من إشاعة الوعى الزائف .

نحن نحتاج ليس أقل من ثورة ثقافية شاملة ، تكون هى المقدمة لدخول عالم الفضاء المعلوماتى ، بكل ما يزخر به من وعود وآمال فى التقدم .

والسمة الثانية أن الإنسان الجديد يتسم بالروح العملية والتى تظهر فى اتجاهه إلى استخدام الإنترنت للبحث عن فرص العمل الجديدة المتاحة .

والواقع أن هذه السمة تثير موضوع الاتكالية السائدة فى مجتمعنا وخصوصاً الاعتماد على الحكومة فى مجال التعيين فى الوظائف . لفترة طويلة كان الناس يعتبرون أنفسهم - وفق تعبير موفق للدكتور حازم الببلاوى «عيال الحكومة»! بمعنى أنهم يعتمدون عليها اعتماداً كاملاً فى تعليمهم وتشغيلهم ورعايتهم رعاية كاملة من الميلاد حتى الممات . وقد أدى ذلك إلى خنق مبادرات الأفراد ، وتجميد مواهبهم . ولكن حدثت فى السنين الأخيرة فى بلادنا تغيرات شتى ، بعد أن تغيرت النظرة إلى المؤهل والوظيفة ، وبعد أن توقفت الحكومة عن الالتزام بتشغيل الخريجين ، وخصوصاً بعد بداية التحول من التخطيط الجامد إلى الانفتاح الاقتصادى ، واعتماد سياسة حرية السوق . وانطلاق القطاع الخاص .

ولاشك أن الإنترنت سيكون إحدى الأدوات الفعالة فى تفجير الطاقات المبدعة لدى الشباب . ومن بينها التعامل بكفاءة مع فرص العمل المتاحة من خلال مواقع متعددة على الإنترنت ، سواء داخل البلاد أو خارجها .

وهناك سمة أخرى مهمة مؤداها أن الإنسان الجديد تتولد لديه طرق جديدة لإدراك العالم من حوله ، ذلك من خلال استخدامه لمفاهيم جديدة مثل «الفضاء المعلوماتى» و«الواقع الافتراضى» . الفضاء المعلوماتى يعنى بالنسبة له مجالاً واسع المدى ليس له وجود مادى ملموس ، ولكن يتم التفاعل الإنسانى من خلاله عن طريق البريد الإلكترونى ، وجماعات النقاش ، والبحث عن المعلومات والوثائق والدراسات . كما أنه أصبح متعوداً على التعامل مع ما يسمى «الواقع الافتراضى» أى الواقع غير الموجود حقيقة . مثل الاشتراك على شبكة الأنترنت فى «مؤتمر افتراضى» تقدم إليه البحوث وتناقش والمشاركون لم يغادروا بلادهم! ولاشك أن التعامل مع الواقع الافتراضى بصوره المتعددة ، من شأنه أن يكسب الإنسان أبعاداً فكرية جديدة .

وإذا أضفنا إلى ما سبق أبرز السمات الجديدة قاطبة ، وهو اكتساب الإنسان الجديد لطرق مستحدثة للتفكير تجعل تفكيره متحركاً ومتكاملاً ومرناً ، فإنه يمكن القول أنه بهذه السمات أصبح يعرف كثيراً من الأمور فى أقل وقت ممكن ، بحكم التعدد اللانهائي لمصادر المعلومات والمعرفة فى الإنترنت . غير أن اكتساب هذه «الحركية» ليس سهلاً ميسوراً . بل إن المتعامل مع الإنترنت - لو لم يتلق تدريباً منهجياً دقيقاً - يمكن أن يضيع فى الفضاء المعلوماتى بكل ما يزخر به من معلومات لا حدود لها . هنا تبدو أهمية التدريب المسبق على التفكير النقدى الذى يسمح للمتعامل مع الإنترنت أن يصنف المعلومات المتاحة ، ويستبعد الهامشى ويبقى على المهم ، وحتى بالنسبة للمعلومات المهمة ، لابد أن تكون لديه القدرة على تقييمها .

وإذا جئنا لسمة تكامل المعرفة والذى عادة ما يكون ثمرة زوال الحدود بين التخصصات العلمية المختلفة فلن يستطيع المتعامل مع الإنترنت أن يصل إليها ما لم يكن مدرباً من قبل على الاطلاع على ميادين معرفية متعددة . وهناك اتجاه سليم مؤداه أن هناك علماً اجتماعياً واحداً وتخصصات مختلفة فى نفس الوقت مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة . هؤلاء الذين دربوا على التعامل مع العلم الاجتماعى ككل ، هم الأقدر على الوصول إلى مستوى تكامل المعرفة مما من شأنه أن يعطيهم منظوراً أرحب فى بحث الظواهر الاجتماعية المختلفة والتعامل معها .

وهناك أخيراً سمة المرونة فى التفكير بحكم تعدد المواقع المعرفية ، وقد نتحفظ على ذلك لأن بعض المتعاملين مع الإنترنت لديهم جمود شديد فى إطارهم

الإدراكى ، وتطرف فى المبادئ التى يؤمنون بها ، مما يجعلهم محصنين - إلى حد كبير - من نعمة المرونة الفكرية! ويشهد على ذلك تعدد المواقع على الإنترنت التى بناها أشخاص ينشرون إيديولوجياتهم الرجعية أو المحافظة بدون أن يتأثروا بالمرونة الفكرية التى يمكن للإنترنت أن توفرها .

وأيا ما كان الأمر ، فقد أردنا من هذه الملاحظات النقدية ، أن نضع مقولة «الإنسان الجديد» الذى سيتخلق من خلال التعامل المنظم والدائم مع الإنترنت فى إطارها الواقعى ، بدلاً من التحليق فى عالم المثاليات ، بواسطة بعض الباحثين ، الذين لاينظرون إلا إلى الجانب المشرق من جوانب الثورة الاتصالية الحديثة!

غير أن تبنينا إطاراً واقعياً لايعنى بالضرورة النكوص عن الالتحاق بتيار التقدم المعاصر ، وهذا التيار سيعتمد اعتماداً أساسياً على التفاعل الكثيف فى المجال السياسى والاقتصادى والثقافى ، ولعل البرنامج الطموح لنهضة المعلومات الذى تطبقه مصر حالياً ، يكون هو البداية الحقيقية لتأسيس مجتمع معلوماتى مصرى قادر على التفاعل مع مجتمع المعلومات العالمى .



الباب السادس

التقدم والإبداع الحضارى

١ - مؤشرات التقدم

٢ - الحرية الثقافية

٣ - التنمية والإبداع

٤ - مدرسة مصرية علمية فى الإبداع

٥ - تنمية الإبداع

٦ - الإبداع من منظور تكاملى

٧ - الإبداع من المنظور الحضارى

١ - مؤشرات التقدم



هناك جدل محتدم فى الدوائر الفكرية الغربية حول مفهوم التقدم وصلاحيته لقياس التحسن فى الوضع الإنسانى . ومن المعروف أن فكرة التقدم كانت إحدى الأفكار الأساسية التى قام عليها مشروع الحداثة الغربى . وهذا المشروع باعتباره المشروع الحضارى الذى تبنته القوى الرأسمالية الصاعدة فى أوروبا ، والتى جاءت تاريخياً لتنقل المجتمع الأوروبى من إسار العصر الإقطاعى وتنقله نقلة كيفية إلى عصر المجتمع الصناعى ، كان يقوم على عدة دعائم أساسية ، كما بين ذلك بوضوح نظرى بارز عالم الاجتماع الإنجليزى الشهير أنطونى جيدنجز فى كتابه «نتائج الحداثة» . تتمثل هذه الدعامات فى العقلانية والفردية والوضعية فى ممارسة البحث البحث العلمى الاجتماعى ، والاعتماد على العلم والتكنولوجيا لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير وتبنى نظرة خطية Linear للتقدم الإنسانى ، على أساس أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى أخرى .

وقد وجه نقد عنيف إلى فكرة التقدم كما مورست فى مشروع الحداثة الغربى ، على أساس أن التاريخ الواقعى للإنسانية فى القرن العشرين كذبها . فقد نشبت الحرب العالمية الأولى بكل همجيتها ، ونشبت حرب عالمية ثانية بكل فظائعها ، وأبرزها إلقاء قنبلة ذرية على هيروشيما وناجازاكى . ناهيك عن تدمير عشرات المدن العامرة ، ومصرع ملايين البشر . ولذلك يتساءل النقاد : أين التقدم إذن فى هذه المسيرة التاريخية؟ أولا يدل ما حدث على التراجع الحقيقى فى مجال الممارسات الإنسانية؟

وقد يكون هذا هو السبب فى شيوع مفهوم آخر ، أصبحت له السيادة فى الخطاب السياسى والعلمى بعد الحرب العالمية الثانية على الخصوص وهو مفهوم التنمية ، غير

أن هذا المفهوم بدوره تعرض لخلافات شتى فى دوائر المفكرين والباحثين العلميين . فقد أثر الخلاف الأيديولوجى الحاد الذى احتدم طوال القرن العشرين بين النظم الرأسمالية والنظم الشيوعية على المفهوم ذاته . وأصبحنا نجد إشارات فى الخطاب السياسى والعلمى إلى أنماط متباينة من التنمية ، فهناك تنمية رأسمالية ، تقف مضادة لهاما أطلق عليه التنمية الاشتراكية . وأصبح لكل مفهوم منظروه للتأثير والتوجيه فى ضوء تبنى أى من المفهومين . فى التنمية الرأسمالية سادت نظرية دولة الحد الأدنى ، أى قيام الدولة بوظائفها فى الأمن وإدارة المجتمع بدون تدخل بارز فى الإدارة الاقتصادية ، التى تركت أساساً للقطاع الخاص والقوى الرأسمالية . وأصبحت حرية السوق ومنع تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى هى الإيديولوجية الرسمية للدول الصناعية الرأسمالية . غير أن هذا النموذج النظرى تعرض لأمة خانقة فى مرحلة الكساد الكبير الذى ساد فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الثلاثينيات ، مما دعا الإدارة الأمريكية إلى تبنى سياسة أطلق عليها «النيوديل» والتى سمحت للحكومة أن تتدخل فى مجال الاقتصاد حتى تضمن استمرار النظام الرأسمالى .

وعلى عكس ذلك فإنه فى التنمية الاشتراكية كان دور الدولة الاقتصادى هو الدور البارز ، وذلك فى ضوء تبنى نظرية التخطيط الشامل الذى تقوم به الدولة ، والذى يحدد طريقة توزيع الموارد ، وتخصيص الاستثمارات فى ضوء قطاع عام مسيطر ، مع التقليص الشديد للقطاع الخاص لدرجة تقترب من إلغائه فعلياً .

غير أن هذا النموذج تعرض لأزمة أيضاً دفعت لينين إلى أن يتبنى ما أطلق عليه «السياسة الاقتصادية الجديدة» التى تسمح للاستثمار الأجنبى فى شكل شركات خاصة وخصوصاً فى مجال النفط لكى تعمل فى إطار الاقتصاد الرسمى الموجه . كما أن هذه السياسة فتحت الباب أمام القطاع الخاص فى الزراعة بعد أن انخفضت الإنتاجية انخفاضاً شديداً ، بعد تأميم الأرض الزراعية ، وإلغاء الملكية الفردية . غير أن هذه السياسة التى لاقت جدلاً شديداً داخل الحزب الشيوعى السوفيتى ، تولى ستالين حين تسلم مقاليد الأمور فى الاتحاد السوفيتى إلغاءها سعياً وراء نقاوة نموذج التنمية الاشتراكية .

وقد أثبت التاريخ أن هذا الموقف الإيديولوجى المتطرف ، أدى فى النهاية إلى فشل سياسات التنمية الاشتراكية ، وانهيار الاتحاد السوفيتى ذاته .

بنهاية القرن العشرين وانتهاء الصراع الايديولوجى بين الرأسمالية والشيوعية بزغت نظرية سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة على مستوى العالم ، تنطلق من مبدأ فلسفى مؤداه أن الحقيقة نسبية وليست مطلقة! فى الماضى كانت الرأسمالية تزعم أنها تمثل الخير الخالص للإنسانية وبالتالى تنفى صحة بعض مقولات النظريات المنافسة . وفى نفس الوقت كانت الشيوعية تدعى أن الرأسمالية تمثل الشر المطلق ، وأنها هى بذاتها الحل الناجح لكل مشكلات الإنسانية . اليوم ونحن نعيش فى عصر مابعد الحداثة ، هناك نزوع قوى إلى قبول المزج بين النماذج الاقتصادية المتباينة فى إطار تركيب جديد ، يتيح الفرصة للفرد باعتباره فردا لإطلاق عقال ملكاته ومواهبه فى إطار من الخدمات الأساسية التى تقدمها الدولة فى مجالات التعليم والصحة ، ويسمح للمجتمع أيضاً أن ينشئ من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ما يحقق المصلحة العامة ، حتى لو تعارض ذلك مع بعض المصالح الفردية الضيقة . وربما كان تحول الاقتصادات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق ، أبلغ دليل على أن النظرية الجديدة أخذت طريقها إلى التطبيق فى البلاد الشيوعية . الاشتراكية السابقة ، بدرجات متفاوتة من التغيير الجذرى بما فى ذلك الصين ذاتها بكل أثقالها الإيديولوجية . ومن ناحية أخرى برزت النظرية الجديدة فى التطبيق فى البلاد الصناعية الرأسمالية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وأخذت شكل «حركة الطريق الثالث» التى تسعى للتأليف الخلاق بين حركية الرأسمالية وإطلاق العنان للحافز الفردى ، ولكن مع مراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية فى نفس الوقت .

وقد أدى هذا التطور إلى إعادة النظر فى مفاهيم التنمية ذاتها ، وفى مراجعتها بصورة نقدية شاملة . ولعل ظهور مفهوم «التنمية البشرية» الذى ذاع استخدامه فى تقارير الأمم المتحدة فى ضوء التأثير الفكرى الخلاق للاقتصادى الباكستانى الشهير محبوب الحق ، يعكس بوضوح هذه التحولات الكبرى . فلم تعد التنمية تقاس كما كان الحال فى الماضى بارتفاع معدلات الدخل القومى ، ولا حتى فى إطار المؤشرات المعدلة التى أرادت أن تضيف إلى ذلك مؤشر عدالة التوزيع ، بل أصبحت التنمية هى توسيع الخيارات أمام الناس فى فرص الحياة ، وتقديم بدائل متعددة ، تسمح لكل فرد – وفق تعليمه ومؤهلاته وقدراته وإمكانياته – أن يحقق ذاته فى إطار تحقق تكافؤ الفرص ما أمكن ذلك .

وقد أدت كل هذه التطورات إلى العودة مرة أخرى إلى استخدام مفهوم التقدم . فقد تبين من الخبرة الإنسانية طوال العقود الماضية أن المؤشرات الكمية والكيفية للتنمية مهما بلغت دقتها لاتصلح لقياس التحسن فى الوضع الإنسانى . ذلك أن هذا الوضع يتضمن أبعاداً يصعب قياسها فى الواقع بالطرق التقليدية . هناك أبعاد مثل درجة ارتفاع الوعى الاجتماعى ، ومعدلات الرقى الثقافى ، وسيادة النظرة المستقبلية بدلاً من التشبث بمرجعيات الماضى ، كما يسود الحال فى عديد من المجتمعات التقليدية فى البلاد النامية ، بل إن التفاؤل بمستقبل المصير الإنسانى أوالتشاؤم من اتجاهاته ، يمكن أن يدخل أيضاً ضمن أبعاد الوضع الإنسانى فى مجتمع ما .

ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة إلى ابتداع مؤشرات جديدة كمية ونوعية لقياس التقدم فى الوضع الإنسانى . هذه المؤشرات ينبغى أن تركز على وحدات متعددة فى نفس الوقت . لدينا أولاً الوحدة الرئيسية للتحليل وهى الفرد . هذا الفرد كادت تضيع معالم شخصيته فى النظم الشمولية التى صادرت المجتمعات المدنية وقمعت الفرد سياسياً وسحقته اقتصادياً . وهو نفس الفرد الذى حاولت المجتمعات الجماهيرية Mass Societies فى البلاد الرأسمالية الهيمنة على مصيره ، من خلال سيطرة الإعلام الجماهيرى الذى تخصص فى الواقع فى إنتاج الوعى الزائف الذى يسود بين الناس ، حتى تتاح الفرصة للطبقات المسيطرة أن تواصل استغلالها لباقى الطبقات فى المجتمع ، فى الوقت الذى تروج فيه لأحلام الثروة الكاذبة ، وإمكانية أى فرد فى الحصول عليها ، لكى يصبح فى عداد أصحاب الملايين . غير أنه لا ينبغى أن نركز على الفرد ، ولانترك الأسرة كوحدة أساسية لحقتها - فى مجتمعات متعددة ولظروف شتى - عوامل التفكك الاجتماعى ، ومن هنا فصعود الفرد فى السلم الاجتماعى وفى مجال ازدهار شخصيته الإنسانية ، لاينبغى أن يكون على حساب الأسرة ذاتها ، ففى ذلك تهديد خطير لوحدة النسيج الاجتماعى . غير أنه بالإضافة إلى الفرد والأسرة ، لابد من اعتبار المجتمعات المحلية وحدة أساسية أخرى للتحليل . فنحن نعيش فى عصر يدعو لتقليص البنى الشمولية وسيطرتها على باقى الأجزاء فى المجتمع ، وفى مقدمتها الدولة التى سعت دائماً إلى فرض هيمنتها على حركة الجماهير . ليس ذلك فقط ، بل إنه فى إطار

قبول مبدأ التعددية الثقافية ، لابد أن تتأسس مشروعية مطلوبة لحق الجماعات المختلفة التى يتشكل منها المجتمع فى أن تعبر عن نفسها ثقافياً ، فى إطار مبدأ الحق فى التنوع والاختلاف بما لا يهدد الوحدة المطلوبة فى المجتمع .

وباختصار شديد ، نحن فى حاجة إلى صياغة حزمة كاملة من المؤشرات الكمية والكيفية لقياس تقدم المجتمع ، واضعين فى الاعتبار الجوانب المادية والروحية على السواء ، فليس بالمادة وحدها يحيا الإنسان .

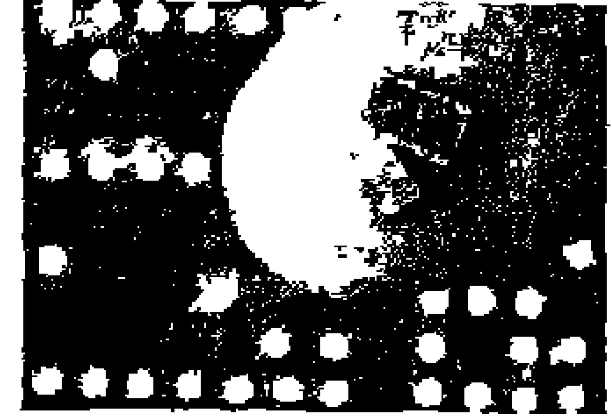
وهذا الجهد العلمى المطلوب لصياغة المؤشرات المطلوبة كمية كانت أو كيفية ، يستدعى فى المقام الأول رفع وعى الجماعة العلمية المصرية بأهمية حركة المؤشرات الاجتماعية ، التى أصبحت لها فى المجتمعات الغربية مراكز أبحاث خاصة ومجلات تعنى بعرض التطورات النظرية والمنهجية فى هذا المجال .

ويمكن القول أننا كجماعة علمية فى ميدان العلوم الاجتماعية لا نتتبع بشكل منظم الإسهامات الجديدة فى مجال العلم الاجتماعى على النسق العالمى . وأبلغ دليل على ذلك أن اليونسكو أصدرت منذ عامين أول تقرير عالمى عن علم الاجتماع فى القرن العشرين وآفاق تطوره فى القرن الحادى والعشرين ، وكذلك أصدرت تقريراً عالمياً عن الثقافة المعاصرة . ترى كم من باحثينا الاجتماعيين اطلع على هذه التقارير المهمة؟

نحن فى حاجة إلى صحوة علمية ، تتركز فى زيادة الارتباط والتواصل بين المجتمع العلمى المصرى والمجتمع العالمى .



٢ - الحرية الثقافية



إذا كنا خلصنا فى نهاية مقالنا الماضى عن «مؤشرات التقدم» إلى أننا فى حاجة إلى صياغة حزمة كاملة من المؤشرات الكمية والكيفية لقياس تقدم المجتمع ، واضعين فى الاعتبار الجوانب المادية والروحية على السواء ، فمعنى ذلك أننا نثير فى الواقع قضية أهمية المؤشرات الثقافية فى قياس إنجازات التنمية البشرية . ذلك أنه ساد لفترة طويلة الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية التى تركز أساساً على ارتفاع معدلات الدخل القومى ، وإن كانت قد بذلت من بعد محاولات لتصحيح هذا الوضع بإضافة مؤشرات تتعلق بعدالة توزيع الدخل ، ثم من بعد مؤشرات لقياس نوعية الحياة . ويمكن لنا إذا أردنا أن نتتبع أحدث التطورات فى مجال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أن نطالع الكتاب المهم الذى أصدره مؤخراً الاقتصادى المرموق الدكتور إبراهيم العيسوى بعنوان «التنمية فى عالم متغير» دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها (القاهرة : دار الشروق ٢٠٠٠) .

غير أنه يلفت النظر بشدة أنه نشأت حركة علمية نشيطة فى السنوات الأخيرة لصياغة مؤشرات ثقافية لقياس التنمية ، تعكس فى الحقيقة نمو اهتمام العلم الاجتماعى بإقامة العلاقات الوثيقة بين التنمية والثقافة .

وقد عبر عن هذا الاتجاه أبلغ تعبير فردريك مايور السكرتير العام الأسبق لليونسكو فى تصديره للتقرير العلمى عن الثقافة العالمية الصادر عام ١٩٩٨ ، حين قرر «الثقافة هى التى تشكل الطريقة التى ننظربها إلى العالم . وهى بذلك لديها القدرة على أن تحدث التغيير فى الاتجاهات المطلوبة لتحقيق السلام وإنجاز التنمية المستدامة ، والتى هى الطريقة الممكنة الوحيدة لاستمرار الحياة على كوكب الأرض» وحين نتحدث عن الثقافة - يستطرد مايور - فنحن ننظر إلى الطرق التى نعيش بها كأفراد ، والطرق التى نعيش بها معاً . إن «الثقافة الحية» هى - بحسب

التعريف - تلك التى تتفاعل مع الآخرين ، وهى تشمل الناس وهم يبدعون ويمزجون بين المعانى المتنوعة ، ويستعيدونها ويعيدون اختراعها ، هذه المعانى التى يستطيعون التوحد معها ، ويشهد على ذلك كله التنوع المثمر للثقافات .

ونحن حين نتحدث عن التنمية فنحن نعنى بها فى الواقع التنمية البشرية كما استقر المفهوم فى أدبيات الأمم المتحدة كما أشرنا من قبل . ومن ثم فالمؤشرات الثقافية تعنى اختيار التنمية البشرية من المنظور الثقافى ، والمقصود بذلك التركيز الخاص على الطريقة التى تتشكل بهانوعية حياة الناس ، فى ضوء الطريقة التى يعيشون بها معاً ، ونسق القيم الذى يحرك اتجاهات تفاعلاتهم المتنوعة . وهذا الاتجاه إزاء المؤشرات الثقافية يتضمن فى الواقع بعداً أخلاقياً ، فنحن لا نتحدث فقط عن الطريقة التى يعيش بها الناس ، ولكن عن طريقة العيش الجيدة . ومن هنا فهذا المعيار يمكن له أن يميز بين الثقافات التى تدفع التنمية البشرية إلى الأمام ، وتلك التى تدفعها - على العكس - إلى الخلف .

ويذهب الباحث «تيم ماكنلى» فى دراسة قيمة له عن «قياس إسهام الثقافة فى الرفاهية الإنسانية : المؤشرات الثقافية للتنمية» منشورة فى التقرير الأول عن الثقافة العالمية ، إلى أن الافتراض المبدئى الذى يتعين أن ننطلق منه فى هذا المجال ، أن الاختيار الأساسى لأى ثقافة هو ما إذا كانت تشجع على تفتح الإمكانيات الإنسانية وتساعد على توسيع دائرة الاختيار أو لا ، وهذا التقييم يتضمن عدداً من الأبعاد المهمة ، تتركز فى ثلاثة : الحرية الثقافية والإبداع والحوار الثقافى .

مؤشرات الحرية الثقافية

تجابهنا فى صياغة المؤشرات - بوجه عام - مشكلتان هما صياغة مؤشرات لها دلالة من ناحيةُ ، والعثور على البيانات المناسبة لها من ناحية ثانية .

المؤشر الأول من المؤشرات الثقافية هو مؤشر «الحرية الثقافية» والذى يتضمن حقوق الجماعات المختلفة فى المجتمع ، مثل الحقوق اللغوية للأقليات (مثلاً حق البربر فى المغرب والجزائر فى أن يتعلموا لغتهم الخاصة وهى اللغة الأمازيغية) ، وحقوق الإنسان الفردية ، مثل حرية التعبير . وتستخدم المؤشرات الكيفية عادة لقياس هذه الحقوق .

ويعتمد تيم ماكنلى على محاولة بارزة سابقة للباحث ميجاهند ديساى والذى

سبق له أن كتب بحثاً عام ١٩٩٢ عن قياس الحرية السياسية ، كان عبارة عن ورقة خلفية لمقياس الحرية السياسية الذى تضمنه تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩١ . وقد صنف ديساى الحرية فى هذا المقياس إلى خمس فئات موزونة : تكامل الذات أوالأمن الشخصى ، وسيادة القانون ، والمشاركة السياسية ، وحرية التعبير ، وأخيراً المساواة أمام القانون .

ويقترح ماكنلى الاستفادة من هذه المحاولة ، فى صياغة مقياس للحرية الثقافية ، وذلك باختيار ثلاث فئات أساسية هى :

تكامل الذات ، وحرية التعبير ، والمساواة أمام القانون .

وتكامل الذات يتعلق بأهم حرية إنسانية ، التى من شأنها أن تحمى الإنسان من التعذيب على سبيل المثال أو القبض التعسفى عليه . وفى الوقت الذى نجد فيه دولاً لاتعترف بنظام الانتخابات فى ضوء التعددية الحزبية ، أو حتى لاتعترف باستقلال السلطة القضائية ، فمن المؤكد - كما يؤكد ماكنلى - أنه ليست هناك دولة يمكن أن تزعم حقها فى ممارسة تعذيب مواطنيها وتؤسس هذا الحق على قيمها الثقافية الخاصة (فات ماكنلى أن القضاء الإسرائيلى حكم بأن ممارسة تعذيب المتهمين الفلسطينيين لاستنطاقهم ودفعهم إلى الاعتراف مسألة مشروعة) .

أما فيما يتعلق بحرية التعبير فإن الجماعات المختلفة فى المجتمع ينبغى أن يكون من حقها أن تعبر عن قيمها الثقافية الخاصة . وهذا يستدعى عدم وجود أجهزة للرقابة على نشر الكتب ، وعلى عرض المسرحيات وأعمال الفن ، والصحافة ، والتليفزيون ، والإذاعة والسينما .

وإذا نظرنا إلى المساواة أمام القانون فإنها تعنى عدم التمييز على أساس السلالة أو الجنس أو الدين أو الطبقة ، أو كون الشخص ذكراً أو أنثى . وعدم التمييز حق من الحقوق الأساسية ، الذى يسمح لجميع الجماعات أن تتمتع بكل حقوق الإنسان .

ويضيف ماكنلى أن هناك فئة رابعة تستحق أن تضاف إلى مقياس الحرية الثقافية هى حق تقرير المصير . ويرى أن هذه الحقوق جميعاً التى أشرنا إليها تضمنتها الإعلانات العالمية عن حقوق الإنسان وأهمها الإعلان العالمى عن حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ وكذلك المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الأمم المتحدة عام ١٩٦٦) .

وأخيراً الإعلان عن حقوق الإنسان للأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات سلالية أو دينية أو لغوية (الأمم المتحدة عام ١٩٩٢) .

وكل مؤشر من مؤشرات مقياس الحرية الثقافية يمكن جمع بيانات عنه من خلال طرح مجموعات متماسكة من الأسئلة :

١ - تكامل الذات : هل الناس لايتعرضون للقبض التعسفى ، أو الاعتقال ، وهل هم لايتعرضون للتعذيب أو المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو العقوبات؟

٢ - عدم التمييز : هل هناك معاملة متساوية أمام القانون بغير اعتبار لفروق الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الإنتماء السياسى ، وبغض النظر عن الوضع الطبقى ، أو أى أوضاع اجتماعية أخرى؟

٣ - حرية التفكير والتعبير : هل كل شخص لديه الحق فى حرية التفكير والضمير والحرية فى اختيار الدين؟

وهل كل شخص لديه حق التعبير عن رأيه ، بما فى ذلك الحرية الضرورية لممارسة البحث العلمى والنشاط الإبداعى؟

وهل هناك لكل شخص الحق فى الاشتراك الحر فى الحياة الثقافية فى المجتمع المحلى الذى ينتمى إليه ، وأن يتمتع بالفنون وأن يشارك فى ثمار البحث العلمى وفوائده؟

٤ - الحق فى تقرير المصير : هل كل الناس لديها الحق فى تقرير مصيرها ، ولهم الحرية فى اختيار أدوارهم السياسية ومتابعة تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

وهل حقوق الأقليات القومية أو السلالية أو العقائدية أو الدينية أو اللغوية مصونة داخل الدولة ، وهل لها الحق فى تنمية هوياتها ، مثل تنمية ثقافاتها ولغتها ودينها والحفاظ على تقاليدها وعاداتها؟

وهل أعضاء الأقليات لديهم الفرص المتساوية لتعلم لغتهم الأم والتعلم بها؟

وهل تبذل الدولة مجهوداً لتضمين المقررات التعليمية تاريخ هذه الأقليات وعرض ثقافاتها وتقاليدها؟

وبالنسبة لكل فئة من هذه الفئات الأربع ، فإن أداء الدول يمكن أن يرتب على مقياس يبدأ بالصفر وينتهى برقم ١٠ ، وبعد ذلك يمكن أخذ متوسطات الفئات

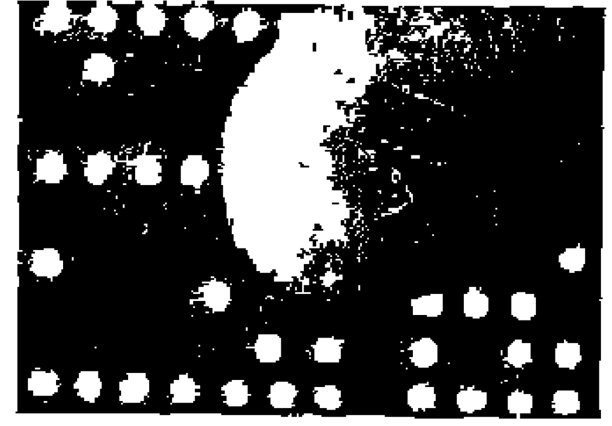
الأربع بوزن متساو لاستخلاص مقياس الحرية الثقافية . غير أنه ينبغى الاهتمام الشديد بنوعية البيانات التى تجمع عن كل مؤشر ، حتى لا يكون هناك جدل حول صحة البيانات وثباتها . لأن المقياس فى النهاية سيتضمن حكماً تقويمياً هو أداء الدولة فى مجال الحرية الثقافية .

وإذا تأملنا مؤشرات الحرية الثقافية المقترحة ، فلابد أن يلفت نظرنا أنه بالنسبة للمؤشر الرابع وهو حق تقرير المصير ، المبالغة الشديدة فى التركيز على حقوق الأقليات بصورة قد تؤدى - إذا تحولت المطالب الثقافية إلى مطالب سياسية - إلى تفتيت وحدة الدولة القومية . وفى تقديرنا أن الدول العظمى المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحاول اللعب بورقة الأقليات لتهديد التكامل القومى لبعض الدول .

غير أن الحرية الثقافية هى المؤشر الأول من المؤشرات الثقافية للتنمية ، بقى أن نتحدث عن مؤشرات الإبداع ، والحوار الثقافى .



٣ - التنمية والإبداع



هناك إجماع بين الباحثين على أن المناخ الثقافى فى القرن الحادي والعشرين سيختلف اختلافات جوهرية عما هو سائد فى نهاية القرن العشرين . وإذا كان من المتفق عليه أن الجديد لايمكن أن يخلق من العدم ، بل إنه طبقا لمنظور المنهج الجدلى لابد له أن يتخلق من رحم القديم ، فإننا نجد مصداقا لهذه القاعدة بزوغ تيارات سياسية واقتصادية وثقافية جديدة فى العقد الأخير . وربما كانت أقوى التيارات السياسية الصاعدة بروز الموجة الثالثة من موجات الديمقراطية ، كما أطلق عليها عالم السياسة الأمريكى «صامويل هنتنجتون» . وتعنى الموجة الثالثة انحسار دائرة النظم السياسية الشمولية والسلطوية ، وتزايد معدلات تحول النظم السياسية إلى الديمقراطية ، لدرجة أن الباحث «لارى دايامond» وهو يغطى هذه الظاهرة وامتدادها فى كل أنحاء العالم ، أطلق عليها «عولمة الديمقراطية» .

وليس هذا غريبا على أى حال ، لأننا فعلا نعيش فى عصر العولمة بتجلياتها السياسية وأبرزها الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان . ونعيش كذلك عصر العولمة الاقتصادية والتى تتمثل أساسا فى الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول ، ووحدة الأسواق المالية والائتمانية فى العالم ، والدور البارز الذى أصبحت تلعبه الشركات دولية النشاط ، بالإضافة إلى أنشطة منظمة التجارة العالمية التى فتحت باب التنافس الدولى على مصراعيه ، تحت شعار حرية التجارة . وبالإضافة إلى ذلك نحن نحيا عصر العولمة الثقافية التى تهدف إلى صياغة ثقافية كونية ، تسعى إلى توحيد المعايير والقيم التى تحكم السلوك الإنسانى فى بلاد العالم المختلفة .

والعولمة فى الواقع تعبير عن تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية والتى أصبح العلم فيها لأول مرة عنصرا من عناصر الإنتاج ، بالإضافة إلى الثورة الاتصالية

الكبرى ، والتى تتمثل فى البث عن طريق الأقمار الصناعية ، وبروز شبكة الإنترنت باعتبارها أخطر تطور فى تاريخ الاتصال الإنسانى ، مما سيترتب عليه آثار بالغة العمق فى مجال المعرفة الإنسانية إنتاجا وتداولا .

وفى ضوء هذا المناخ الثقافى الجديد ، والذى يتسم أساسا بالتركيز على إنتاج المعرفة وتنوع نظم التفكير فى ظل تنافسية عالمية واسعة ، أصبحت قضية تنمية الإبداع والابتكار فى مقدمة المطالب التى تسعى النظم السياسية المختلفة إلى توفير الظروف الموضوعية المهيئة لها . ويبدو ذلك منطقيا تماما ، لأننا نشهد نشوء ما يطلق عليه الآن «اقتصاد المعرفة» ، وبروز فئة جديدة يطلق عليها «عمال المعرفة» وهم هؤلاء الذين يشغلون مواقع متعددة فى مجال إنتاج واستخدام وتطبيق برامج الحواسب الآلية . بعبارة موجزة سينقسم البشر فى القرن الحادى والعشرين إلى فئتين رئيسيتين : من يعرفون ومن لايعرفون . والمعرفة فى إنتاجها تحتاج إلى إبداع حقيقى ، وهذا الإبداع لايمكن نقله ، كما يتم نقل التكنولوجيا ، بل لابد من تخليقه وتنميته ومتابعته فى التربة المحلية ، من خلال نظم التنشئة الاجتماعية فى الأسرة والتنشئة التعليمية فى المدارس والجامعات .

ولذلك اهتمت الدول المتقدمة منذ عقود طويلة خلت ، بالتركيز على بحوث الإبداع ، فى محاولة لاستكناه جوهره الحقيقى ، والكشف عن عملياته ، وابتكار البرامج التى تعتمد على بحوث علم النفس لتنميته وشحذه ، مع التركيز على الأطفال لكونهم الذين سيصبحون بالغين بعد ذلك ، وسينتشرون فى مختلف المواقع ، ومعنى ذلك أننا لو استطعنا بناء برامج علمية مخططة لتنمية الإبداع لديهم ، فإن معنى ذلك تحقيق معدلات عالية من التقدم الحضارى .

مؤشرات الإبداع

وإذا كنا فى مقالنا الماضى قد عرضنا لمكونات مقياس الحرية الثقافية باعتبارها أول مؤشر من المؤشرات الثقافية للتنمية ، وهو ذلك المؤشر الذى يبرز ما إذا كان مجتمع ما يحترم ويسمح لحرية التفكير والتعبير أن تأخذ مداها ، فإن مؤشرات الإبداع تظهر ما إذا كان المجتمع يشجع بطريقة فعالة الناس لكى يعبروا عن أنفسهم بطريقة إبداعية وتجديدية ، وبالتالى يسهمون فى تقدم المجتمع .

والإبداع يمكن قياسه بعدة طرق ، فيمكن أولاً قياسه عن طريق تحديد الفرص

التى يقدمها المجتمع للمواطنين ، مثل الوصول إلى وسائل التعبير ، أو من خلال النواتج الإبداعية مثل المسرحيات والكتب وأعمال الفن . ويمكن القول أن المؤشر الخاص بالنواتج الإبداعية أفضل من غيره ، لأنه يركز على انجازات الناس ، وهو فى الوقت نفسه دليل قوى على أن فرص الإبداع متاحة . لكن المشكلة أن هذه المؤشرات من الصعب صياغتها وتطبيقها .

غير أنه من الأهمية بمكان أن نلتفت إلى أن الإبداع ظاهرة معقدة وليست وحيدة البعد . ذلك أن النواتج الإبداعية قد تكون اجتماعية مثلما قد تكون فردية . فالإبداع يمكن أن يكون ظاهرة جماعية بالإضافة إلى كونه ظاهرة فردية . بعبارة أخرى هناك إبداع جماعى قد تقوم به جماعات كبيرة ، أو حتى المجتمع ككل ، بالإضافة إلى الإبداعات الفردية . ذلك أنه يمكن الحديث مثلا عن إبداع المجتمع اليابانى فى التأليف بين الأصالة والمعاصرة ، والتقدم المبهر فى مجال التطور التكنولوجى والنمو الاقتصادى . كما أنه يمكن الحديث اليوم عن إبداع المجتمع الصينى فى العبور الآمن من قبضة الشمولية إلى نظام سياسى أكثر تحررا ، ومن التخطيط المركزى الجامد إلى اقتصاد السوق المفتوحة . وهكذا يمكن القول إن الإبداع قد يتجلى فى أنشطة إنسانية متنوعة ، وفى مجالات متعددة قد تكون اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية .

وفى تصميم مقاييس الإبداع يمكن أن نبدأ بالتجليات التى عادة ما ترتبط تقليديا بالمجالات الإبداعية مثل الإنتاج الأدبى والموسيقى ، ومختلف أنواع الفنون التمثيلية والرسم والتصميم ، والسينما ، وكلما كان ذلك ممكنا ينبغى تدعيم هذه المؤشرات بالإبداع فى مجالات البحث والتطوير ، وفى مجال الأعمال ، بل وفى ميدان الأداء الحكومى وإنجازات المجتمع المدنى .

وفى هذا المجال يمكن التمييز بين إنتاج الأعمال الإبداعية والمشاركة فيها ، واستهلاكها ، مع ملاحظة أن المشاركة يصعب فرزها على حدة بعيدا عن الإنتاج والاستهلاك .

والمنتجون للأعمال الإبداعية من الناحية الكمية مؤشر مهم على الإبداع فى المجتمع من زاوية قلة عددهم أو كثرتهم ، وإن كانت تلك المؤشرات الكمية ليست هى المؤشرات الوحيدة بالطبع . وهنا ينبغى أن نميز بين المحترفين والهواة ، ذلك أن الهواة فى مجال الإبداع لايقلون أهمية عن المحترفين ، إذا نظرنا إلى اتساع مجال الإبداع فى المجتمع .

وفى مجال قياس الأعمال الإبداعية علينا أن نلتفت إلى أن عديدا من النواتج الثقافية أصبحت تنتج بطريقة الإنتاج الكبير ، ومن هنا ينبغى التركيز ليس على الحجم ولكن على عدد «الإبداعات الحقيقية» التى على أساسها يتم إنتاج آلاف الوحدات الإبداعية ، فذلك هو المقياس الحقيقى لأصالة الإبداع وتنوعه .

ولعله اتضح من العرض السابق صعوبة تطبيق مقاييس الإبداع نظرا للافتقار إلى البيانات الدقيقة فى الميادين التى أشرنا إليها ، بالإضافة إلى أنه نادرا ما تتوافر بيانات عن الإبداع كظاهرة اجتماعية ، تشمل ميادين متعددة بالإضافة إلى الإبداع الفنى بالمعنى الضيق للكلمة ، ونعنى فى مجالات البحث والتطوير والأعمال والأداء الحكومى والإنجاز فى مجال المجتمع المدنى .

ومع ذلك فيمكننا ـ فى غيبة البيانات الشاملة عن صورة الإبداع المختلفة ـ الاعتماد على عدد من المقاييس التى أصبحت فى الواقع تقليدية فى هذا المجال .

لدينا أولاً المقياس الخاص بمعدلات الإنفاق على النواتج والأنشطة الإبداعية . وهذا المقياس يفيد فى إظهار مدى تشجيع النشاط الإبداعى فى المجتمعات المختلفة . مع أن ذلك المقياس أقل أهمية من المقياس الخاص بإنتاج السلع والخدمات الثقافية . ذلك لأن الإبداع لايمكن له أن يزدهر بغير طلب فعلى أو سوق لنواتجه .

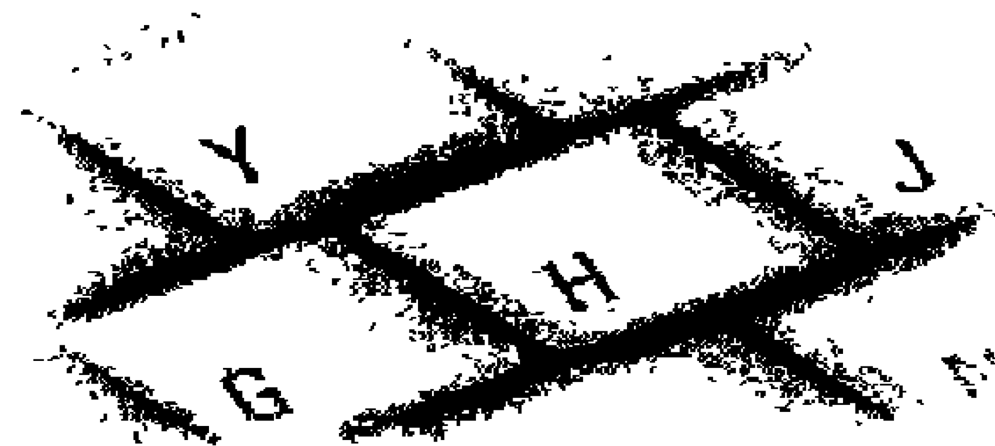
والمقياس الثانى هو معدلات إبداع النواتج الثقافية الجديدة . وفى هذا المجال ينبغى التركيز على عنصر الجودة فى الإنتاج الثقافى وليس الكم . على سبيل المثال فى مجال تأليف الكتب لايغنى كثيرا الاعتماد على عدد الكتب المطبوعة أو المبيعة ، بقدر التركيز على عناصر الجدة فى الإنتاج الفكرى ذاته . فى مصر على سبيل المثال أغلب الكتب المطبوعة تتناول أمورا دينية ، وأحيانا بشكل بالغ السطحية ، فى حين تغيب تقريبا تماما الكتب الخاصة بالعلم والثقافة العلمية والتكنولوجيا . ومن ناحية أخرى يعنينا فى المجال الفكرى ليس الكتب المعنية بإعادة إنتاج الفكر التقليدى ، ولكن الكتب التى تبدع طرائق جديدة فى التفكير ، أو تستحدث مناهج علمية لدراسة التراث ، أو تحليل الإنتاج الفكرى المعاصر . فهذه الكتب بالذات هى الدليل المؤكد على الإبداع الفكرى فى بلد ما .

ولدينا فى مجال المقاييس التقليدية عدة مقاييس ، مثل عدد الكتب المطبوعة فى السنة ، ومبيعات النواتج الإبداعية فى مجال الكتب والأغانى والموسيقى والفيديو ، وكذلك معدلات الإنتاج السينمائى وغيرها من المؤشرات .

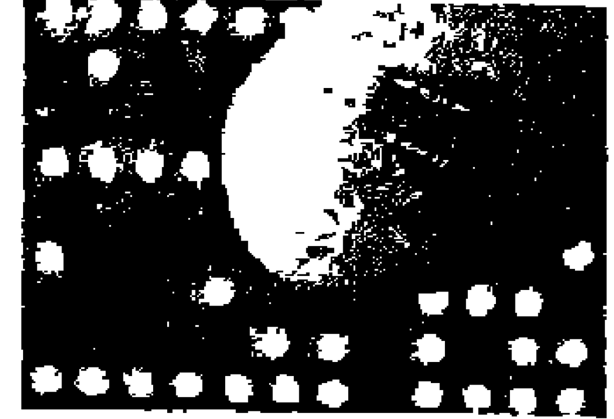
ولكن لدينا مؤشرات أخرى عن أعداد الناس الذين يشاركون فى الأنشطة الثقافية ، مثل عدد المترددين على المكتبات العامة ودور السينما والمسارح والمعارض .

وأيا ما كان الأمر ، فيمكننا القول أن تصميم وتطبيق مقاييس الإبداع ، تقابله صعوبات شتى أهمها الافتقار الشديد إلى البيانات فى مجالات متعددة ، بالإضافة إلي الاتجاه التقليدى الذى يحاول حصر الإبداع فى مجال بالغ الضيق هو مجال الإنتاج الفكرى والفنى . مع أن الإبداع المجتمعى فى مجال البحث والتطوير ، وفى المجال السياسى من زاوية استحداث طرق ديمقراطية جديدة تكفل للجماهير أن تعبر عن نفسها ، وكذلك ابتداع آليات جديدة فى مجال الإدارة الحكومية والأعمال ، بالاضافة إلى إبداعات مؤسسات المجتمع المدنى ، كل هذه المجالات لايقل فيها الإبداع أهمية عن صور الإبداع الفكرى والفنى التقليدى .

وإذا كنا نتجه إلى صياغة مجتمعات للمعرفة ، فلابد فى الواقع أن نعيد صياغة نظرتنا للإبداع من ناحية ، وأن نولى السياسة الثقافية الخاصة بتشجيعه ودفعه أبلغ الاهتمام من ناحية أخرى .



٤ - مدرسة مصرية علمية فى الإبداع



أصارح القارئ أنه لم يكن فى تخطيطى لهذه السلسلة من المقالات التى أدرس فيها البعد الثقافى للتنمية ، أن أتوقف طويلا عند كل مؤشر من المؤشرات الثقافية الثلاثة التى أركز عليها ، وهى مؤشرات : الحرية الثقافية والإبداع والحوار الثقافى .

غير أننى حين انتهيت من عرض مؤشر الإبداع أحسست أننى سأكون مقصرا لو لم أعرض للإنجاز المصرى العلمى البارز فى دراسات علم النفس الاجتماعى فى مجال دراسات الإبداع . ويمكن القول أنه بالرغم من أن الدول المتقدمة سبقتنا منذ زمن فى التركيز من وجهة نظر علم النفس على بحوث الإبداع ، إلا أن عالم النفس المعروف الدكتور مصطفى سويف أستاذ علم النفس ، بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، والمعروف عالمياً ببحوثه المبتكرة فى مجال الإبداع ، وفى مجال دراسة تعاطى المخدرات ووضع أسس الوقاية منها ، يعد هو المؤسس الحقيقى لبحوث الإبداع فى علم النفس المصرى . فقد صمم برنامجا متكاملاً لبحوث الإبداع أشرك فى تنفيذه مجموعة كبيرة من تلاميذه ، الذين أنجزوا رسائل للماجستير والدكتوراه ، كان بعضها إضافة علمية مرموقة للمعرفة العالمية عن الإبداع .

ويضيق المجال لو حاولنا حصر رسائل الماجستير والدكتوراه التى عالجت موضوع الابتكار والإبداع وإن كان قد قام بهذا الجهد الدكتور أنور محمد الشرقاوى فى كتابه المهم «الابتكار وتطبيقاته» الذى صدر عام ١٩٩٩ فى جزءين عن مكتبة الأنجلو المصرية والكتاب مسح ممتاز لبحوث الابتكار فى مختلف الميادين .

غير أنه يمكن القول أن أبرز البحوث العلمية النفسية فى موضوع الإبداع ، البحوث التى قام بها الدكتور عبد الحليم محمود أستاذ علم النفس بجامعة القاهرة ،

والدكتور زين العابدين درويش وهما من أبرز تلاميذ الدكتور مصطفى سويف ، وأجريا بحوثهما تحت إشرافه .

فى ضوء ذلك كله ، ووضعاً فى الاعتبار المتغيرات العالمية ، والتركيز على بروز نمط جديد من المجتمعات هو مجتمع المعلومات العالمى ، ونموذج حضارى جديد يقوم على أساس توسيع دائرة الاختيار الإنسانى ، وتدفق موجات العولمة ، وما تقتضيه من فتح أبواب التنافسية على أبوابها ، فإن الرئيس محمد حسنى مبارك ، فى خطاب له ألقاه فى لقائه بشباب الجامعات بالإسكندرية ، قد ركز تركيزاً لافتاً للنظر على أهمية تنمية الإبداع فى مجال الأسرة والمدرسة والجامعة ، بالإضافة إلى ضرورة وضع سياسة لرعاية المبدعين والموهوبين ، وفتح الطريق أمامهم للإسهام ليس فقط فى حل المشكلات المصرية ، ولكن فى حل المشكلات التى تواجه الإنسانية كلها فى الوقت الراهن .

وقد أتيح لى أن أقرأ تراث علم النفس الاجتماعى فى مصر قراءة تحليلية ، وأنا بصدد إعداد ورقة بحثية قدمت لمؤتمر عقده المجلس القومى للطفولة والأمومة ، بعنوان «نحو سياسة لتنمية إبداع الطفل المصرى» .

الدراسة العلمية النفسية للإبداع

هناك عوامل متعددة أدت إلى ألا يهتم علماء النفس بظاهرة الإبداع إلا بعد انتصاف القرن العشرين ، غير أنه - كما يقرر عدد من الباحثين الثقات - تركز الاهتمام بالدراسة العلمية للإبداع منذ منتصف القرن العشرين نظرا لجسامة التحديات التى واجهتها البشرية فى الحرب والسلم على السواء .

وإذا كان القرن العشرون ، هو القرن الذى شهد ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية ، فهذه الثورة بالإضافة إلى الثورة الاتصالية الكبرى ، اعتمدت ومازالت تعتمد على الإبداع فى ميادين العلم والتكنولوجيا ، وإذا أضفنا إلى ذلك التحديات المعاصرة فى مجال نفاذ الموارد الطبيعية ، ومشكلات البيئة والصحة وندرة المياه وغيرها ، لأدركنا أن المجتمع العالمى لكى يحل مشكلات الإنسانية المعاصرة ، لابد له من خلال تعاون دولى واسع المدى أن يركز على الحلول الإبداعية ، ولابد لكل مجتمع إنسانى معاصر أن يسهم فى هذا الإبداع بابتكار حلول لمشكلاته المحلية ، وإن استطاع الوصول إلى حلول لبعض المشكلات العالمية .

ويقرر عبد الحليم محمود فى كتابه (الإبداع والشخصية ١٩٧١ ، ص ٦٦) أن

الاهتمام بالإبداع انعكس على الدراسات السيكولوجية وظهرت تخصصات مختلفة فى مجالها .

وقد أوجز عبد الحليم محمود أهم مجالات الاهتمام بالإبداع فى أربعة مجالات : السياق الاجتماعى للإبداع ، وعملية الإبداع ، والإنتاج الإبداعى ، والقدرات الإبداعية .

السياق الاجتماعى للإبداع

يضيق المجال عن التناول المفصل لكل مجال من هذه المجالات ، بالرغم من إدراكنا أنها تمثل محاولة تكاملية عميقة لفهم ظاهرة الإبداع ، ونقنع بتلخيص النتائج الرئيسية التى توصل إليها عبد الحليم محمود ، فيما يتعلق بالسياق الاجتماعى للإبداع .

وابتداء يميز الباحث ببراعة ملحوظة بين عناصر السياق الاجتماعى التى تؤثر فى الإبداع ، على أساس كثافة تأثيرها على الفرد المبدع إلى نوعين متعامدين على خط متصل يمثل كل منهما أحد طرفين :

(أ) نوع أولى أو خاص:

يتصل بالقوى الاجتماعية التى لها تأثير مباشر على الأفراد المبدعين ، سواء من ناحية تنشئتهم وتربيتهم ، أو ناحية تقبل نشاطهم الإبداعى .

(ب) نوع ثانوى أو عام:

يتصل بالقوى الحضارية التى تكون الإطار الاجتماعى والثقافى والسياسى العام بالمجتمع ، والتى من شأنها أن تيسر الإبداع أو تعوقه ، وتساعد على تقبل المبدعين أو مقاومتهم .

فيما يتعلق بالعناصر الأولية أو الخاصة للسياق الاجتماعى يتحدث الباحث عن أساليب تربية الطفل فى الأسرة ، والخبرات التربوية فى المدرسة والجماعة السيكولوجية ، أى الجماعة الصغيرة غير الرسمية التى تربط أفرادها روابط عاطفية ومهنية ، والموقف الاجتماعى المباشر الذى يعمل فيه الفرد ، والجماعات المتوسطة (أى التى تتوسط بين الفرد المبدع والمبدع الكبير ، مثل أعضاء المنظمات العلمية

أوالمهنيـة والنقـاد) ومن ناحـيـة أخـرى هناك عناصـر ثانوية أو عـامـة للسـيـاق الاجتماعى ، وهى لاتقل أهمية عن العناصر الأولية وهى :

البيئة الطبيعية والموقع الجغرافى والاتجاه الفلسفى للثقافة ، ومستوى تقدم الحضارة ، والفرص التربوية والخبرات المتاحة ، والعوامل السياسية ، والعوامل الاقتصادية ، والتنظيم الاجتماعى .

هل يمكن تنمية الإبداع ؟

هل التفكير الإبداعى مما يمكن تنميته فى الأفراد وزيادة مهاراتهم فيه ؟

هذا هو السؤال الذى تصدى د . زين العابدين درويش للإجابة عليه من خلال تصميم وتطبيق دراسة تجريبية محكمة ، ولاتخفى الأهمية الكبرى لهذا الموضوع المطروح للبحث بالنسبة للمخطط التربوى على وجه الخصوص ، وبالنسبة لصانعى القرار بكل فئاته على وجه العموم ، وذلك أنه لو كان من الممكن ـ باتباع برامج علمية ـ تنمية التفكير الإبداعى ، بمعنى تدعيم الأفراد الذين تظهر بوادر إبداعهم مبكرا ، حتى يستمروا فى إبداعهم ، وينتقلوا فى كل مرحلة سنية إلى آفاق أرحب ، أو جذب أفراد عديدين إلى دائرة التفكير الإبداعى ، فإن ذلك يدفع المجتمع فى مجال التقدم الحضارى .

وهكذا تظهر الأهمية البالغة لبحث زين العابدين درويش ، وقد عبر عن هذه الأهمية أستاذه د . مصطفى سويف فى تقديمه كتابه «تنمية الإبداع منهج وتطبيقه» (دار المعارف ١٩٨٣) حين قرر «تعتبر أهمية هذه الدراسة متعددة الجوانب ، فنتائجها بالغة الخطر من حيث قيمتها التطبيقية سواء بالنسبة لما يمكن أن تصير إليه تربية النشئ ، أو بالنسبة لحسن الإفادة من إمكانيات التفكير لدى الكبار العاملين فى مجالات الإنتاج على اختلافها وتعددها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تضيف هذه النتائج إلى المعرفة العلمية الخالصة قدراً ممتازاً من الحقائق فى كمه وكيفه ، كما تضيف عدداً من الحلول الذكية التى تمتاز بقدر عال من المرونة دون أن يشوب سلامتها المنهجية مع ذلك أية شائبة»

وتبدو أهمية الموضوع فى أن تنمية الإبداع قد ساعدت بعض المجتمعات فى مجال التقدم التكنولوجى العلمى والاجتماعى بشكل عام ، ومن هنا أقيمت فى بعض البلاد المؤسسات ذات الطابع العلمى التى تنظم البرامج وتعقد الدورات

المختلفة للتدريب على الإبداع ، وتسعى إلى الوصول إلى جميع المواطنين أيا كانت مواقعهم ، وقد حرص الباحث فى تصميم برنامجه لتنمية التفكير الإبداعى على تبنى اتجاه متكامل فى التدريب على مهارات الأداء الإبداعى والذى جمع بين جوانب رئيسية ثلاثة :

ـ الجانب المعرفى ويتمثل فى إكساب أفراد التجربة مزيداً من الفهم والمعرفة بطبيعة الإبداع ومكوناته من القدرات العقلية الأساسية ، والمعوقات المختلفة التى تحول دون التوظيف الفعال لها .

ـ جانب التدريب على مهارات الأداء المبدع بكل ما يمكن أن يستخدم فيه من طرق وأساليب متنوعة .

ـ وأخيراً تأكيد الاتجاهات الإيجابية التى تعين على تقبل الإبداع والإنجازات الإبداعية فى مختلف مجالات النشاط البشرى .

وقد حدد الباحث الاهتمامات الرئيسية فى مجال تنمية الإبداع وميز بين جانبين :

الجانب الأول ، يركز فيه الباحثون على البيئة أو المناخ ، بما يتضمنه من ظروف ومواقف مختلفة ، تيسر الإبداع ، أو تحول دون إطلاق طاقات الأفراد منه .

أما الجانب الآخر ، فموضوع الاهتمام الرئيسى فيه ، هو الإنسان : خصاله المعرفية والوجدانية ، ودوافعه واتجاهاته وسمات شخصيته عموما .

ولايتسع المجال للدخول فى تفاصيل الدراسة المنهجية ، ولذلك نقنع فى مقال قادم بعرض أبرز نتائجها ، كما لخصها الباحث نفسه فى عدد من النتائج الرئيسية .



٥ - تنمية الإبداع



إذا كنا قد ركزنا على أن الإبداع سيكون هو أساس مجتمع المعرفة ، وهو النمط الحضارى الناشئ الذى تتحول إليه بسرعة عديد من المجتمعات المتقدمة بعد تخطيها عتبة مجتمع المعلومات العالمى ، فمعنى ذلك ضرورة أن تصاغ سياسات تعليمية وثقافية لتنمية الإبداع . ولعل السؤال المبدئى الذى طرحناه فى المقال الماضى وهو هل يمكن تنمية الإبداع ، قد وجد إجابة عليه من واقع البحث الرائد الذى أجراه د . زين العابدين درويش ونشره فى كتابه : «تنمية الإبداع : منهج وتطبيقه» (دار المعارف ، ١٩٨٣) .

لقد قدمنا لهذا البحث وعرضنا عناصر الاتجاه المتكامل الذى يتبناه فى مجال التدريب على مهارات الأداء الإبداعى ، وآن الأوان لكى نعرض للنتائج الرئيسية للبحث كما عرضها الدكتور درويش .

١ ـ جد تحسن ملموس فى مستوى أفراد المجموعة التجريبية (التى طبق عليها برنامج تنمية قدرات الإبداع) على مقاييس الإبداع المختلفة نتيجة خبرات التدريب التى تعرضوا لها .

٢ ـ تبين أن التدريب على مهارات الأداء الإبداعى قد زاد من الفروق القائمة بين أفراد المجموعة التجريبية فى معظم المتغيرات عندما قورنت بالمجموعة الضابطة التى لم يتلق أفرادها أى تدريب .

٣ ـ هناك ما يشير إلى ثبات المواضيع النسبية للأفراد داخل نطاق مجموعتهم مع التعرض لخبرات التدريب المختلفة .

٤ ـ فيما يتعلق بأثر المتغيرات المختلفة التى تضمنها البرنامج التدريبى بهدف تعديل اتجاهات الأفراد نحو التفكير الإبداعى ، تشير النتائج إلى حدوث تغير إيجابى وملموس فى المجموعة التجريبية من هذه الناحية ، بالقياس إلى «المجموعة الضابطة» .

وينتهى الباحث بمناقشة حدود التعميم فى النتائج التى توصل إليها ، ويدعو إلى مزيد من البحوث فى هذا المجال .

والواقع أن زين العابدين درويش قد انتهى إلى نفس النتيجة التى انتهى إليها من قبل زميله عبدالحليم محمود السيد ، وهى أن الإبداع وتنميته لا يتعلق فقط بالسمات النفسية للمبدعين ، ولا بمناخ الأسرة التى ينشأون فيها ولا بالمدرسة التى يتعلمون فيها فقط ، ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما أطلق عليه عبدالحليم محمود العناصر العامة فى إطار السياق الاجتماعى للإبداع .

العناصر العامة فى إطار السياق الاجتماعى للإبداع

أجمل د . عبدالحليم محمود هذه العناصر فى سبعة عناصر تتفاوت من حيث أهميتها وتأثيرها على عملية الإبداع :

١ - العنصر الأول هو البيئة الطبيعية والموقع الجغرافى ، والمقصود هنا أن البيئة الطبيعية غالباً ما تؤثر تأثيراً غير مباشر على الإبداع مما يؤثر فى أنواع الإنتاج وأدواته والأشكال التى يتخذها .

ومما لاشك فيه أن الموقع الجغرافى يؤثر فى عملية الاتصال بين الناس ، وبالنسبة لمصر وموقعها الجغرافى الفريد ، وكونها ملتقى قارات ، قد أدى إلى حركة اتصال واسعة وعميقة بين أقوام متعددة بكل ما يتميزون به ، من ثقافات متنوعة ، من شأنها أن تثرى الخبرة الإنسانية وتفتح آفاقاً واسعة للمقارنة والإبداع .

٢ - والعنصر الثانى هو التوجه الفلسفى للثقافة

ويمكن القول أن هذا التوجه الفلسفى للثقافة ، يمكن الإشارة المركزة إليه لو استخدمنا مفهوم رؤية العالم «Vision du Monde» ونعنى النظرة للكون والمجتمع والإنسان التى يتبناها المجتمع بشكل عام . وهذا المفهوم أصبح من أهم المفاهيم التى تستخدم فى التحليل الثقافي المعاصر ، لما له من أهمية فى إبراز الفروق النوعية بين ثقافة وأخرى ، وبين جماعة اجتماعية وأخرى تعمل فى إطار نفس الثقافة ، فمن المعروف أن رؤى العالم تتعدد فى أى مجتمع إنسانى ، وهذا التعدد فى ذاته مصدر من مصادر حيوية الإبداع وتنوعه .

٣ - والعنصر الثالث مستوى تقدم الحضارة

ليس هناك شك فى أن مستوى التقدم الذى بلغته الحضارة الإنسانية عموماً فى

مرحلة تاريخية معينة له انعكاس مباشر على نوعية الإبداع واتجاهاته ، سواء كان ذلك الإبداع فى مجال العلم أو الفن أو الأدب ، وتشير هذه الملاحظة إلى أهمية التراكم فى المعرفة الإنسانية على الإبداع .

غير أن مستوى تقدم الحضارة الإنسانية بشكل عام ليس سوى عنصر واحد من عناصر الصورة . أما العنصر الثانى فهو درجة تقدم المجتمع المحدد بالمقارنة مع هذا المستوى الحضارى ، بعبارة أخرى هناك مجتمعات إنسانية معاصرة متعددة تعيش فى ظل نفس الحضارة العلمية والتكنولوجية ، ولكنها تتفاوت تفاوتات شديدة فى مدى تقدمها وتخلفها ، وفى قربها أو بعدها عن المستوى الحضارى العالمى ، ولاشك فى أن موقع المجتمع المحدد من خريطة التخلف والتقدم ، من شأنه أن يؤثر تأثيراً بالغاً على الإبداع .

ولو ناقشنا الموضوع من زاوية الفرص المتاحة للأطفال المصريين للإبداع بالفرص المتاحة للأطفال الأمريكيين أو الأوروبيين على سبيل المثال ، لوجدنا فروقاً عميقة لعل أهمها :

- النظام التعليمى الحديث الذى يركز تركيزاً أساسياً على الإبداع وعلى تنمية التفكير النقدى ولا يعتمد على التلقين كوسيلة للتعلم .

- توافر الألعاب للأطفال التى تحث على الفهم والتحليل والتركيب .

- السياق الاجتماعى لهذه المجتمعات نفسه يشجع على الإبداع ويعطى الفرصة الواسعة أمام المبدعين لكى ينشروا إنتاجهم ويكافأون على إنتاجهم المتميز أدبياً ومادياً .

- انفتاح النظام التعليمى فى هذه المجتمعات يسمح للمبدعين أن يدرسوا العلوم التى يتميزون فيها ، ويختاروا التخصصات التى يرغبون فى دراستها ، على عكس النظام التعليمى المصرى الذى لا يتيح للأطفال أو الأولاد أو الشباب التخصص فى العلوم التى يريدونها ، بحكم أنه يقوم على مبدأ المجموع الكلى للطالب .

٤ - والعنصر الرابع هو الفرص التربوية والخبرات المتاحة . الإبداع يعتمد على المعلومات الموجودة ، ولكى يبرز لابد أن تصل هذه المعلومات الموجودة إلى الفرد المبدع الذى يشكلها تشكيلات جديدة .

ومن هنا تأتى الأهمية القصوى لتداول المعلومات فى المجتمع . بالنسبة لجميع

الناس ، وعلى الأخص بالنسبة للجيل الجديد من الأطفال الذين يعدون العناصر التى ينتظر منها حين تنضج أن تسهم إسهاماً فعالاً فى الإبداع بكل صوره ، بحكم تقدم المعارف الإنسانية .

وتداول المعلومات فى المجتمع يقتضى ثورة ثقافية كاملة ، تتعلق بنشر المكتبات فى كل مكان ، والتشجيع على القراءة .

غير أن هذا الذى نشير إليه لا يعكس سوى النظرة التقليدية فى المعلومات وتداولها التى سادت قبل بروز مجتمع المعلومات العالمى ، والثورة التى أحدثها فى مجال إنتاج المعلومات وتداولها . فالآن بعد بروز شبكة الإنترنت وما ستؤدى إليه من انقلاب فى الاتصال الإنسانى ، أصبحت هذه الشبكة هى الوسيلة الرئيسية لتداول المعلومات فى كل مجالات النشاط الإنسانى ، وإذا ركزنا على أدواتها ، مثل البريد الإلكترونى الذى يسمح بالاتصال المباشر بني البشر مبدعين كانوا أو غير مبدعين ، بالإضافة إلى جماعات النقاش على الشبكة ، والتى تسمح للمبدعين فى مجال معين من الاتصال كونياً بزملائهم فى مختلف أنحاء العالم ، لأدركنا أن الفرص التربوية والخبرات المتاحة فى عصرنا لا سابقة لها ، ولايمكن للعصور السابقة بكل إنجازاتها أن تقاس بما سيحدث فى العصر المقبل .

ومن ثم يمكن القول أن تحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى كما دعا إلى ذلك الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه أمام المؤتمر الأول لنهضة المعلومات ، سيؤثر تأثيراً بالغاً على الإبداع المصرى .

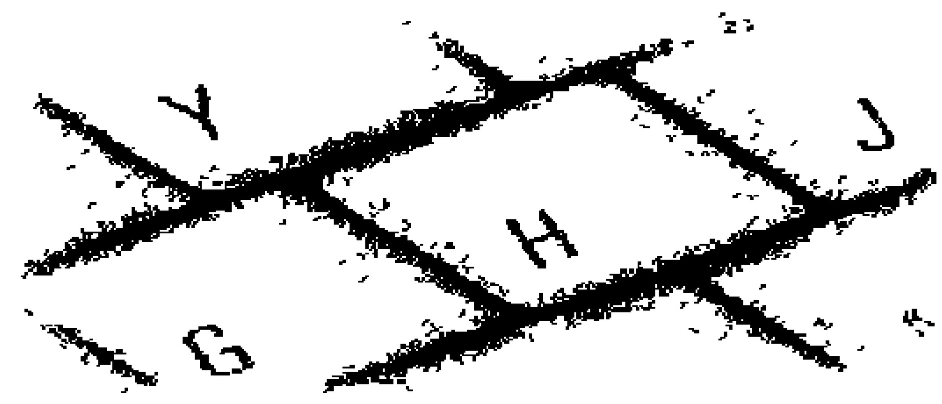
ولو رأينا ما يحدث الآن فى مصر ، من إقبال الأطفال والشباب المصريين على تعلم فنون الحاسب الآلى ، واندفاعهم للتعامل مع الإنترنت ، لأدركنا أننا على أعتاب نهضة حقيقية للإبداع المصرى فى كل الميادين .

٥ - وتبرز العوامل السياسية من بين أهم العوامل فى مجال تنمية الإبداع . فطبيعة النظام السياسى وكونه شمولياً أو سلطوياً يقوم على قهر الناس ، ويضع الحواجز أمام التفكير وحرية التعبير ، أو كونه ليبرالياً يفتح الباب واسعاً وعريضاً أمام العقل الإنسانى لكى يفكر ، وأمام الوجدان لكى يعبر عن نفسه ، يؤثر تأثيراً حاسماً على الإبداع كماً وكيفاً .

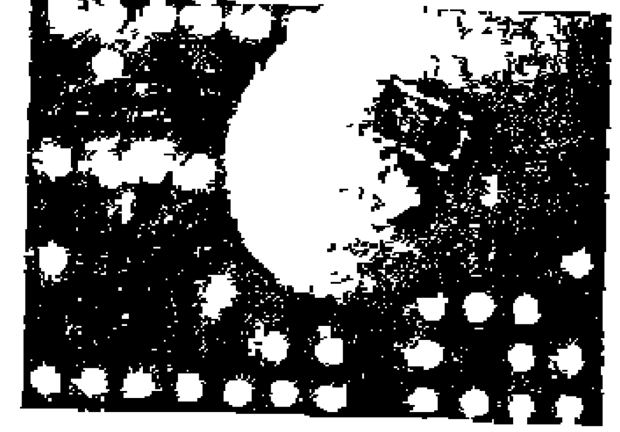
٦ - وتبرز بالإضافة إلى العوامل السياسية العوامل الاقتصادية والتنظيم الاجتماعى . ونعنى نوعية معدلات التنمية التى حققها المجتمع فى مختلف الميادين فى الصحة والتعليم ، والصناعة والزراعة .

بالإضافة إلى أهمية التوازن الاجتماعى بين الطبقات المختلفة ونوع المجتمع ، وهل هو مجتمع مغلق لا يتم فيه الحراك الاجتماعى إلا بصعوبة بالغة كالمجتمع المصرى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أو هو مجتمع مفتوح كالمجتمع المصرى الآن ، كل هذه المتغيرات لها آثار مباشرة على الإبداع وممارسته .

ويمكن القول بدون مبالغة بأن فرص المجتمع المفتوح فى إنتاج عدد أوفر من المبدعين أكثر كثيراً من المجتمع المغلق التى يسد مجال الحركة أمام الناس .



٦ - الإبداع من منظور تكاملى



بمناسبة ما أكتبه من مقالات عن المؤشرات الثقافية للتنمية وفى مقدمتها مؤشرات الحرية الثقافية والإبداع والحوار الثقافى ، تعرضت للمدرسة المصرية العلمية فى الإبداع التى كونها أستاذنا الدكتور مصطفى سويف ، وضمت مجموعة من ألمع أساتذة علم النفس . وحين فتحت سجل هذه المدرسة الرائدة لم أتصور أن تكون ردود فعل القراء من مختلف المشارب بهذه الإيجابية .

ولايمكن فى الواقع استكمال الحديث عن أبرز أعمال مدرسة الإبداع المصرية بغير الإشارة - وإن تكن موجزة لضيق المقام - للدراسات العميقة للدكتور مصرى حنوره والدكتور شاكر عبدالحميد . ومصرى حنوره أستاذ علم النفس بجامعة المنيا ، وشغل منصب عميد كلية الآداب فى جامعته من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٤ ، ويكاد يكون الجزء الأكبر من حياته العلمية وقفاً على دراسات الإبداع .

فمنذ رسالته للدكتوراه عن «الأسس النفسية للإبداع الفنى فى الرواية» (نشرت فى دار المعارف عام ١٩٧٩) ، ودراسته عن «الأسس النفسية للإبداع الفنى فى المسرحية» (دار المعارف ، ١٩٨٠) ، وهو لم يتوقف عن دراسة مختلف جوانب الإبداع الفنى . ومن كتبه المهمة «الإبداع من منظور تكاملى» (الأنجلو المصرية ١٩٩٧) .

السلوك الإبداعى

مما يميز نظرية مصرى حنوره أنه يدرس السلوك الإبداعى من منظور تكاملى . وهو يعد أن يقدم لموضوعه بتعريف الإبداع يتحدث عن ضرورته خصوصاً بالنسبة لاستشراف المستقبل . وذلك لأن الإنسان - بوجه عام - يواجه مواقف متعددة ، بعضها يتسم بالتعقيد ، مما يفرض عليه أن يستنهض قدراته الفعالة لكى يواجهها

- كما يقول - «بإبداع وأن يتعامل معها بأصالة ، وأن يتوسل إلى تعاطيها بمرونة ، وأن ينفذ إلى أعماقهاباقتدار . .» والإنسان بذلك - أيا كانت مهنته أو تخصصه - مطالب بأن يكون «متطلعاً محلقاً فى الآفاق البعيدة القادمة ، وأن يكون قادراً على أن ينظر إلى معطيات الواقع والمحتمل بأصالة ، أى بنظرة جديدة مستغربة وغير تقليدية ، وأن يكون مستعداً للتعامل مع العقبات المتوقعة والمصاعب المحتملة والمشكلات الناشئة عن حدوث تهرؤ فى القيم بسبب السعى لولادة عالم جديد ، وأن تكون نظرته إلى ما يتحقق فى وعيه من معطيات نظرة نفاذة غير متعجلة وغير مسطحة ، بحيث يجمع فى قبضته كل العناصر بأعماقها البعيدة والقريبة ، وأن يكون أيضاً قادراً على التفاصيل المتخفية والمستعصية على الفهم ، وأن يكون مستعداً لتمحيصها من خلال نظرة نقدية تقويمية ، ثم عليه - بعد كل ذلك - أن يكون قادراً على تحمل التعب وبذل الجهد ومواصلة الأداء فى ظل أعتى الظروف وأقسى التحديات» .

ونبادر بالتحفظ على إمكانية توافر هذه المستويات العليا من الفكر والسلوك لدى غالبية الناس . فما أشار إليه الباحث يكاد أن يكون مقتصراً على قلة من الناس هم الذين عادة ما يشار إليهم بالمبدعين ، سواء كان ذلك فى ميادين الأدب أو الفكر أوالفن ، أو حتى فى ميادين السياسة والإدارة والصناعة والتكنولوجيا . غير أن الدكتور حنوره يرى أن الطاقات الإبداعية كامنة لدى كل إنسان ويمكن من خلال برامج مخططة تنميتها ، حتى يصبح الإبداع سمة من سمات مجموعات كبيرة من البشر . وهو لذلك اهتم فى الباب الرابع من كتابه بتخصيصه لتنمية الإبداع من منظور تكاملى .

وقد حاول الباحث أن يدعم وجهة نظره بتقرير أن «الظاهرة الإبداعية ليست مجرد فعل كما أنها ليست مجرد فرد مبدع أو ناتج إبداعى ، بل إنها كل ذلك وهى أيضاً أساليب ثقافية وإعلامية وعلاقات اجتماعية وممارسات سياسية ونظم إدارية ، بحيث إنه عندما يتوافر مناخ نفسى وثقافى واجتماعى وسياسى واقتصادى معين ، فإن الأمر الذى لن يكون منه مفر هو تحقيق ظاهرة إبداعية على درجة معينة من التفوق» .

وفى تقديرنا أنه تكمن فى هذه الفقرة أهمية نظرية الباحث عن الإبداع . ذلك أنه بسط من نطاق الظاهرة لتتجاوز الوضع الفردى للمبدعين إلى السياق المجتمعى

للإبداع ، بمعنى نوعية النظام السياسى ، ومدى انغلاقه أو انفتاحه ، وطبيعة النظام الاقتصادى ، ومدى حثه للأفراد على المبادرة والمخاطرات المحسوبة ، ونوعية القيم الاجتماعية السائدة ، ومدى محافظتها أو تقدميتها فيما يتعلق بتوسيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير ، وتقلص دائرة المحرمات أو اتساعها بما من شأنه أن يكف قدرات الناس الإبداعية .

وقد وفق الباحث فى ضرب المثل بتجربة اليابان فى تنشئة جيل جديد من المبدعين بعد هزيمتها القاسية فى الحرب العالمية الثانية ، وذلك من خلال أسلوب تربوى علمى ، ومن خلال تنشئة اجتماعية واعية ، ومن خلال ممارسة سياسة متحررة .

وقد تمخض عن ذلك ازدهار حركة الإبداع فى اليابان ، بحيث يمكن القول أن هناك ظاهرة إبداعية حقيقية تشمل الإنسان : الفرد والجماعة التى ينتمى إليها ، وتبسط نطاقها إلى المجتمع اليابانى الكبير . وهناك مؤشرات كمية وكيفية تدل بما لايدع أى مجال للشك على نجاح الخطة اليابانية فى تنمية الإبداع على المستوى المجتمعى .

ومن بين هذه المؤشرات - كما يذكر الدكتور حنورة - ما يلى :

- عدد الاختراعات العالمية التى أنجزها يابانيون .
- عدد الروايات التى تنشر على مستوى العالم كل عام .
- أداء الطلاب على المقاييس العالمية فى العلوم والرياضيات .
- النسبة المئوية للطلاب الذين يكملون دراساتهم الثانوية .
- مقاومة التلوث .
- تقليل معدل الفقر والبطالة .
- ارتفاع أجور العمال .
- التقدم فى وسائل النقل والمواصلات .
- التقدم فى بناء السفن .

- ارتفاع معدلات تصدير المعدات والأجهزة الخفيفة والثقيلة .

ومما يستحق الإشارة إليه تعدد هذه الميادين التى تجلى فيها الإبداع اليابانى . فهى تشمل الاختراع والإنتاج الأدبى وارتفاع المستوى التعليمى ، وفعالية سياسات البيئة ، ومجابهة أخطر مشكلة عالمية وهى الفقر ، ورفع المستوى الاقتصادى للعمال ، والإبداع فى مجال الابتكارات التكنولوجية بشكل عام .

ومعنى ذلك أن الإبداع - كما أشرنا من قبل - لايتعلق فقط كما يظن بعض الناس بمجالات الفكر والفنون والأدب ، ولكنه فى الواقع يشمل كل مجالات النشاط الإنسانى . ومن هنا يمكن أن نستخلص نتيجة مهمة هى أن سر تخلف المجتمع العربى المعاصر ، هو الافتقار الشديد إلى الإبداع فى مختلف الميادين ، مما يدعو إلى صياغة سياسات متكاملة لتنمية الإبداع من الطفولة حتى الشيخوخة .

ومما يلفت النظر فى العرض المتكامل الذى يقدمه الباحث تعرضه لتحليل عدد من ثقات العلماء النفسيين لظاهرة الإبداع ، وعلى رأسهم عالم النفس الأمريكى جيلفورد Guilford ، الذى ينظر للإبداع باعتباره مفهوماً متعدد الأبعاد . وقد قدم هذا الباحث الرائد إطاراً نظرياً فيما يتعلق بمكونات العقل البشرى ، وما يتضمنه من استعدادات عقلية .

ومن أبرز الاستعدادات الإبداعية التى تضمنها نموذج «جيلفورد» لبناء العقل البشرى مايلى :

١ - الأصالة بمعنى القدرة على إنتاج أفكار أو أشكال أو صور جديدة متميزة فريدة وملائمة .

٢ - الطلاقة بمعنى القدرة على إنتاج أكبر قدر ممكن من الأفكار والصور والتعبيرات الملائمة فى وحدة زمنية محددة .

٣ - المرونة ، بمعنى القدرة على الانتقال الملائم من موضوع إلى آخر فى سرعة ، وعدم التصلب والتشبث بوجهة نظر واحدة .

٤ - استشفاف المشكلات بمعنى القدرة على رؤية النقص والعيوب ، حيث لايرى الآخرون ذلك .

وقد أضاف الدكتور مصطفى سويف بعداً آخر هو «مواصلة الاتجاه» وهو يشير إلى

خاصية تميز سلوك المبدع ، وهو يؤدى عمله ، بما يمكنه من مواصلة العمل ، والتقييم والمجاهدة لتحقيق هدفه ، على الرغم مما يصادفه من معوقات وعقبات ومتاعب .

وفى تقديرنا أن هذا الإطار النظرى المتكامل لو طبقناه على عينة متنوعة من المبدعين فى الغرب أو فى الشرق لوجدناه ينطبق بشكل دقيق .

وهل هناك من ينكر أن قدرة المبدع على إنتاج أفكار أو أشكال أو صور جديدة علامة تميزه عن غيره؟ ومن هنا فسمة الأصالة لابد أن تكون لصيقة بأى مبدع أياً كان مجال إبداعه . كما أن الطلاقة بمعنى قدرة المبدع على التدفق فى وحدة زمنية محددة ظاهرة ملحوظة لدى المبدعين . أما المرونة فهى ضد الجمود والتعصب ، وهى لاتعنى الانتقال العشوائى من موقف إلى آخر ، بقدر ما تعنى القدرة على تغيير المواقف استجابة لعوامل موضوعية . وتبقى السمة الخاصة باستشفاف المشكلات وهى واضحة لدى المبدعين ، الذين ينظرون عادة للواقع بكل تجلياته وتعقيداته نظرة فاحصة تكشف السلبيات ، وتركز على التناقضات ، مما يفتح الباب أمام صياغة الحلول المناسبة . أما إضافة الدكتور سويف عن «مواصلة الاتجاه» فهى تشير إلى سمة المثابرة والدأب التى يتسم بها المبدع لكى يستكمل مشروعه فكرياً كان أو أدبياً أو علمياً أو تكنولوجياً .

الإبداع ظاهرة تستحق حقاً أن تدرس وتحلل من منظور تكاملى ، ولعل هذا هو سر أصالة نظرية الدكتور مصرى حنوره ، لأنه بسط من نطاقها لتشمل كل مجالات النشاط الإنسانى ، بالإضافة إلى إيمانه العميق بإمكانية تنمية الإبداع على المستوى المجتمعى الشامل .



٧ - الإبداع من المنظور الحضارى



حين عرضت لمؤشرات التقدم توصلت إلى نتيجة مهمة ، هى ضرورة ابتداع وصياغة مؤشرات جديدة تتفق مع التغيرات العميقة التى لحقت ببيئة النظام العالمى من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وآثرنا أن يكون مدخلنا إلى ذلك التركيز على الأبعاد الثقافية للتنمية ، وهى التى تم تجاهلها فى نظريات التنمية التى انحازت إلى المؤشرات الاقتصادية ردحاً طويلاً من الزمان .

وحين حللنا التراث العلمى فى العلم الاجتماعى ، اكتشفنا أن هناك محاولات جديدة لصياغة مؤشرات ثقافية للتنمية ، أبرزها مؤشرات الحرية الثقافية والإبداع والحوار الثقافى . والواقع أننا بعد عرض وجيز لمؤشر الحرية الثقافية ، استفضنا فى مؤشر الإبداع لعديد من الأسباب ، لعل أهمها أنه يكاد يكون فى الوقت الراهن أهم مؤشر من المؤشرات الثقافية للتنمية . وذلك لأنه على الصعيد العالمى تبرز تحديات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية ، وهى تحتاج من كل المجتمعات متقدمة ونامية على السواء ، إلى قدر كبير من الإبداع لمواجهته بحلول مبتكرة على غير مثال .

كما أن المجتمعات الإنسانية المتقدمة - بحكم تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية والثورة الاتصالية - تنتقل الآن بخطى واثقة من مجتمع المعلومات العالمى إلى مجتمعات المعرفة ، والتى تقوم أساساً على الإبداع فى مجالات المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وقبل ذلك فى مجال إدارة الحكم الرشيد وهندسة المجتمع ، وحل التناقضات الكبرى التى برزت بين الاقتصاد والمجتمع ، وبين المجتمع والثقافة .

إذا كانت هذه الاعتبارات صحيحة بالنسبة للمجتمعات المتقدمة ، فهى أكثر صحة بالنسبة للمجتمعات النامية . فهذه المجتمعات التى توصف فى أدبيات التنمية بأنها متخلفة ، سبق لها أن عانت معاناة شديدة من الهيمنة الإمبريالية والاحتلال الأجنبى لعقود طويلة من السنين ، مما عوق مسيرتها فى مجال التنمية ،

بالإضافة إلى فترات الجمود الطويلة التى لحقت بأنظمتها السياسية وأبنيتها الاقتصادية وقيمها الاجتماعية . وبغض النظر عن غلبة العوامل الخارجية على العوامل الداخلية أو على العكس فى إحداث حالة التخلف ، فهذه المجتمعات تواجه منذ سنوات طويلة اختبارات الحداثة .

وهنا نصل إلى صميم المشكلة ، حداثة نعم ، ولكن وفقاً لأى نموذج؟ إن الحداثة MODERNITY بالمعنى الدقيق ، هى المشروع الحضارى الغربى الذى صاغته الدول الأوروبية الصاعدة منذ عصر التنوير حتى الآن . وهذه الحداثة قامت على أسس متعددة أهمها العقلانية ، والتركيز على الفردية ، والاعتماد على العلم والتكنولوجيا ، وممارسة المنهج الوضعى فى مجالات العلم الاجتماعى ، بمعنى عدم دراسة ما لايمكن قياسه بشكل عام ، والعلمانية أى الفصل بين الدين والدولة ، وتنظيم الدولة على أساس دستور ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، والفصل بين هذه السلطات ، وسيادة القانون ، واحترام حقوق الإنسان ، وتبنى نظرية خطية LINEAR فى التقدم الإنسانى ، تذهب إلى أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى مرحلة . تلك هى أبرز مفردات الحداثة باعتبارها المشروع الحضارى الغربى .

وحين شرعت الدول النامية - بعد حصولها على الاستقلال - أو تخلصها من ربقة الهيمنة الأجنبية ، وبداية ممارستها لحريتها فى الاختيار فى التنمية ثارت مشكلات النموذج الذى ينبغى أن يحتذى لتحقيق التقدم . ومما لاشك فيه أن نموذج الحداثة الغربى مثل انبهاراً شديداً للنخب السياسية والفكرية فى العالم الثالث . ويكفى أن نسجل التأثير العميق الذى أحدثته شعارات الثورة الفرنسية : الحرية والإخاء والمساواة ، على أجيال متتالية من الزعماء والمفكرين فى دول الجنوب . ومن ثم اتجهت فئات عريضة من النخب الحديثة فى هذه البلاد إلى تبنى قيم وموجهات نموذج الحداثة الغربى فى السياسة والاقتصاد والاجتماع . غير أن هذه النخب ، التى يمكن بشكل عام أن نطلق عليها النخب الليبرالية ، دخلت فى صراع ثقافى حاد مع نخب أخرى يمكن أن نطلق عليها عموماً النخب الأصولية ، التى احتمت بتراثها التقليدى الدينى واعتبرته هو النموذج الأمثل ، ورفضت بالتالى عديداً من قيم نموذج الحداثة الغربى . ثم برزت من بعد فئات حاولت فى مرحلة تاريخية لاحقة تأثراً بالماركسية ، والتى هى وجه آخر من وجوه التحديث الغربى فى الواقع ، تبنى النموذج الاشتراكى .

فى ضوء هذه الملاحظات الأساسية التى تتعلق بالتاريخ السياسى والاجتماعى والثقافى لنموذج الحداثة الغربى ، ولإشكالية التقدم التى جابهتها الدول النامية ، يتضح لنا أن الإبداع - الذى حاولنا فى المقالات الماضية أن نحلله باعتباره ظاهرة فردية تتعلق بالمبدع الفرد - أيا كان تخصصه - ، وظاهرة مجتمعية - فى نفس الوقت - تبسط رواقها على مجالات العلم والتكنولوجيا والسياسة ذاتها ، والإدارة والاقتصاد ، ينبغى أن يضاف إليه الإبداع الحضارى . وهذا الإبداع الحضارى يتجلى فى قدرة مجتمع معين أو ثقافة محددة فى لحظة حاسمة من لحظات تطوره وتطورها على أن تصوغ استراتيجية حضارية واعية ، تحدد بشكل دقيق النموذج الحضارى الذى ستحتذيه ، وتحاول من خلال منهج جدلى فعال حل المتناقضات الأساسية والثانوية بين الأصالة والمعاصرة ، وبين الخصوصية والعالمية ، وبين تقليدية التراث بكل جوانبه الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وعصرية الرؤى التى تنتمى إلى نسق جديد من القيم ، ومحيط مستحدث من المعانى ، وعالم مختلف من الأنظمة والمؤسسات . ليس ذلك فقط ، بل استراتيجية حضارية قادرة على تحديد آليات الممارسة ، وتحتوى داخلها محكات لتقويم الأداء ، وإمكانية حقيقية للنقد الذاتى ، لتصحيح المسار التاريخى للتقدم من مرحلة إلى مرحلة أخرى .

ولا نبالغ لو قلنا أن الإبداع الحضارى باعتباره عملية تاريخية تتضمن بالضرورة الإرادة الحاسمة لنخبة سياسية وثقافية معينة ، ومنظوراً إليه من ناحية أخرى بحسبانه ممارسات تمت فعلاً على أرض الواقع فى عديد من البلاد الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية ، تكاد أن تكون هى المشكلة الكبرى التى شغلت العالم طوال القرن العشرين .

ففى هذا القرن المتميز تمت مقارنة حاسمة على مستوى الكوكب بين ثلاثة نماذج حضارية ، زعم أنصار كل نموذج أنه - بقيمه واتجاهاته ومؤسساته - يمثل الحقيقة المطلقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . نموذج الحداثة الغربى بكل عنفوانه وقدرته على الإبهار والتأثير فى نخب سياسية وفكرية شتى فى كل أرجاء العالم ، ونموذج الحداثة على الطريقة الاشتراكية ، والذى هو تنويع على لحن نموذج الحداثة الرأسمالى ، أو بمعنى أدق محاولة جسورة للقطع معه ، والانطلاق من مسلمات مغايرة ، ونموذج الحداثة التقليدى الأصولى ، الذى رفض كلاً من هذين النموذجين

وحاول الاحتماء بالتراث، مع اقتباسات جزئية حيناً ومشوهة فى غالب الأحيان من النموذجين السابقين.

غير أن الخبرة التاريخية للقرن العشرين تشير إلى سقوط النموذج على الطريقة الاشتراكية فى حلبة الممارسة الفعلية. ولعل السقوط المدوى الذى لامثيل له لامبراطورية الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية، هو الدليل المادى على هذا الفشل التاريخى. وهكذا لم يبق - ونحن على مشارف الألفية الثالثة- إلا نموذج الحداثة الغربى، الذى يتحول إلى آفاق ما بعد الحداثة، والذى يشغل العالم فى الوقت الراهن، من خلال سيادة ظاهرة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وبروز حرية السوق باعتبارها أساس التنمية، وارتفاع صوت الخصخصة على حساب ملكية القطاع العام، وانسحاب الدولة التدريجى من مجال التخطيط الملزم والتدخل فى مجال الاقتصاد، لإفساح المجال واسعاً وعريضاً أمام القطاع الخاص والمؤسسات دولية النشاط.

غير أنه فى هامش النظام العالمى هناك بعض الدول التى تحاول جاهدة مقاومة مد نموذج ما بعد الحداثة الغربى، والاحتماء بقيم وتوجهات النموذج الحضارى التقليدى والأصولى.

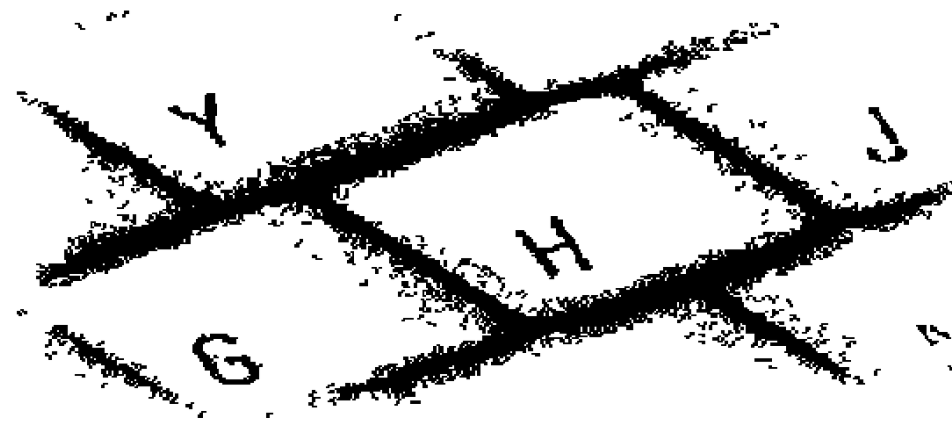
الإبداع والمشروع الحضارى

غير أن ذلك لاينفى أن هناك معركة سياسية وفكرية كبرى أخذت مجراها فى عديد من البلاد النامية فى العقود الخمسين الأخيرة، تدور حول تلافى الاستقطاب العنيف بين نموذج الحداثة الغربى ونموذج الحداثة الاشتراكى ونموذج الحداثة التقليدى والأصولى، من خلال إعادة صياغة مشكلة الإبداع التى تواجه البلاد النامية على أساس ضرورة صياغة مشروع حضارى، لايقوم على الأصالة بالمعنى التقليدى، وإنما يقوم على الخصوصية التاريخية للمجتمعات، ويركز على ابتداع نظرية جديدة للتنمية بديلة عن النظريات السائدة، ويقوم أساساً على الاعتماد على الذات، من خلال جهد تنظيرى مكثف تحت عنوان الإبداع الوطنى الثقافى.

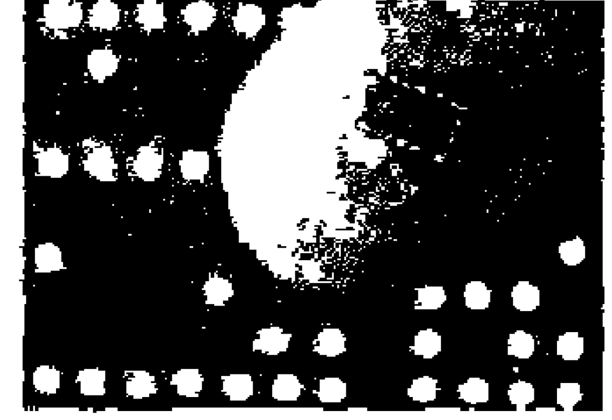
وربماكان المفكر المصرى المعروف أنور عبدالملك من أبرز الدعاة لهذا المشروع الحضارى على المستوى العالمى والعربى، بناء على إطار نظرى صاغه انطلاقاً من

فكرة محددة عن الخصوصية . وقد أدار أنور عبدالملك فى إطار جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو منذ أواخر السبعينيات مشروعاً طموحاً موضوعه (الإبداع الوطنى للثقافات) شارك فى أبحاثه ومؤتمراته مجموعة من ألمع الباحثين فى العالم الثالث .

وقد صدر التقرير النهائى الذى صاغه أنور عبدالملك لهذا المشروع عن «البدائل الاجتماعية الثقافية للتنمية فى عالم متغير» عام ١٩٨٥ ، وهكذا يمكن القول أننا بصدد حركة فكرية عامة تطمح إلى أن يكون مشروعها الحضارى بديلاً لهيمنة النموذج الغربى الرأسمالى من ناحية ، ومتجاوزاً لجمود النموذج التقليدى الأصولى من ناحية أخرى . ترى هل هناك واقعية لهذا المشروع فى عصر العولمة؟ إن هذا المشروع النقدى الذى وضع ملامحه الأساسية أنور عبدالملك يحتاج إلى تأمل طويل ومناقشة نقدية بصيرة .



كتب أخرى للمؤلف



١ - أسس البحث الاجتماعى (بالاشتراك) ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٣ .

٢ - دراسات فى السلوك الإجرامى ومعاملة المذنبين ، القاهرة : دار الفكر العربى ١٩٦٣ .

٣ - التحليل الاجتماعى للأدب ، القاهرة : دار الأنجلو المصرية ١٩٧٠ .
الطبعة الرابعة ، القاهرة : مدبولى ، ١٩٩٥ .

٤ - السياسة الجنائية المعاصرة : دراسة نقدية للدفاع الاجتماعى ، القاهرة دار الفكر العربى ، ١٩٧٣ .

٥ - الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٣ .
الطبعة الرابعة ، القاهرة : مدبولى ، ١٩٩٥ .

٦ - تحليل مضمون الفكر القومى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ .

٧ - مصربين الأزمة والنهضة ، يوميات باحث مصرى ، القاهرة : الأهرام الاقتصادى ١٩٩٠ .

٨ - الخطاب القومى المعاصر ، أزمة الثقافة السياسة ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٢ .

٩ - الوعى التاريخى والثورة الكونية ، حوار الحضارات فى عالم متغير ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٥ .

١٠ - الكونية والأصولية وما بعد الحداثة ، جزءان ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٥ .

١١ - العولمة والطريق الثالث ، القاهرة : دار نشر ميريت ، ١٩٩٩ . (نشرت منه طبعة فى مكتبة الأسرة) .

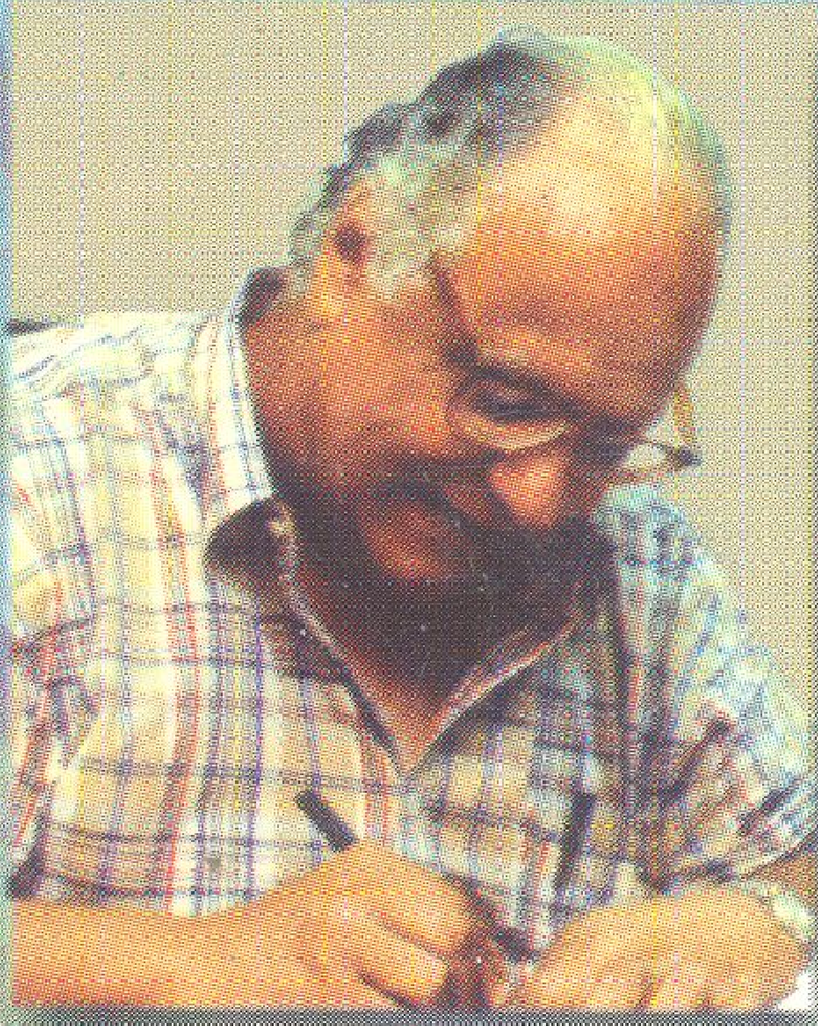
١٢ - الزمن العربى والمستقبل العالمى ، القاهرة : المستقبل العربى ، ١٩٩٩ .

١٣ - العالمية والعولمة ، القاهرة : نهضة مصر ، ٢٠٠٠ .

١٤ - تشريح العقل الإسرائيلى ، القاهرة : دار نشر ميريت ، ٢٠٠٠ (نشرت منه طبعة فى مكتبة الأسرة .

فهـــرس تفصيلى

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨



المعلوماتية وحضارة العولمة

رؤية نقدية عربية

تدور أبحاث هذا الكتاب حول عدد من أبرز الموضوعات التى تشغل العقل العالمى والفكر العربى فى نفس الوقت ، وربما كانت ثورة المعلوماتية بكل آثارها فى مقدمة هذه الموضوعات ، بالإضافة إلى ضرورة تقييم عملية التحديث العربية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية وإنجازاتها فى القرن العشرين . فى ضوء هذا التقييم نستطيع أن ندلف بثقة ويقين من بوابة بحوث المستقبليات لكى نصوغ مجتمع المعرفة ، الذى سينهض أساساً على تنمية الإبداع فى كل المجالات .

الناشر

- مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- أستاذ علم الاجتماع السياسى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- صدر له العديد من الكتب من أهمها :
  «الشخصية العربية من مفهوم الذات وتصور الآخر» (١٩٧٣) .
  «الوعى التاريخى والثورة الكونية» .
  «الزمن العربى والمستقبل العالمى» (١٩٩٨) .
  «العولمة والطريق الثالث» (١٩٩٩) .
  «تشريح العقل الإسرائيلى» (٢٠٠٠) .
  «العالمية والعولمة» (٢٠٠٠) .
- حصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٦ .
- رشحه المركز القومى للبـ ... الاجتماعية والجنائية للحصول ... جائزة مبارك فى العلوم الاجتما... ٢٠٠١ .

